الحمل على الجِوار

في القرآن الكريم

الدكتور عبد الفتّاح أحمد الحمّوز

رئيس قسم اللغة العربيّة في كلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء
جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع طريق الحجاز - ص.ب: ١٧٥٢٢ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١
الرياض - المملكة العربية السعودية

فهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدِّمة

يعَـدُّ القـرآن الكريم نبعاً ثرّاً للدراسات النحوية واللغوية، وتكاد مكتبتنا النحوية واللغوية تخلو من كثيرٍ من هذه الدراسات التي لم يوفها النحويون القدامى أو الدارسون المحدثون بحثاً واستقصاء، ولذلك رأيت خدمة لكتابنا العزيز وإثراء لمكتبتنا النحوية أن أُصَنِّفَ مؤلفات تدور في فلك ما في القرآن الكريم من مسائل نحوية ولغوية، ويُعَدُّ هذا المؤلف ثالثها[١].

ولعل ما شدني إلى هذا البحث أني رأيت كثيراً من النحويين القدامى والدارسين المحدثين يميلون إلى إنكار حملِ القرآن الكريم على الخفض على الجوار كقول العرب: هذا جحر ضبٍّ خَرِبٍ، وأني رأيت آخرين يعدونَ ما جاء منه في كلام العربِ نظمه ونثره من باب الشذوذ، ولذلك رأيت أن أقوم بجولات استقصائية شاملة فاحِصة في كتابنا العزيز ومظان تفسيره وإعرابه رغبة في الانتهاء إلى ما يمكن أن أعزز به هذه المسألة أو أردها، عمدتي في ذلك ما في القرآن الكريم وقراءاتِهِ من شواهد، ولقد انتهيت إلى أن الجوار قبس يتراءى لمن أراد استقصاء مسائله، ولعل هذا القبس ينـير الدرب أمام الباحث لينتهي إلى مسائل أخرى بالاضافة إلى

---

(١) المؤلفان الآخران هما: التأويل النحوي في القرآن الكريم، والثاني: الابتداء والخبر في القرآن الكريم.

الخفض على الجوار، ولذلك رأيت أن يكون هذا البحث في أهم مسائل الجوار لما لها من اهمية بالغة في الاحتجاج للقراءات القرآنية

ولقد رأيت أن يكون هذا البحث في أربعة فصول ومدخل يدور في فلك مواقف النحويين المختلفة من مسائل الجوار في القرآن الكريم وكلام العرب نظمه ونثره. ولقد تناسيت الإمالة، وهي من مسائل الجوار الهامة لأن الدكتور عبدالفتاح شلبي قد صنف مؤلفا فيها.

والفصل الأول: في الحمل على الخفض على الجوار في القرآن الكريم، ولقد انتهيت فيه إلى أن في كتابنا العزيز مواضع يمكن حملها على الخفض على الجوار في النعت والبدل والعطف وخبر المبتدأ، ولقد استطعت أن أدون قيود هذه المسألة وشروطها، ومواقف النحويين المختلفة منها.

والفصل الثاني: في الحمل على نقل حركات الحروف في القرآن الكريم، وهي مسألة تبدو واضحة في كتابنا العزيز وكلام العرب، ولقد تحدثت عن النقل من حرف العلة والحرف الصحيح وغيرهما.

والفصل الثالث: في الحمل على الإتباع، وهي مسألة معفلة في كتب النحو واللغة الا ما تطالعنا به بعض كتب التصريف، ولقد انتهيت إلى أن الإتباع في كتابنا العزيز يكون في حركة الإعراب وغيرها في الكلمة أو الكلمتين وفيما هو مفصول أو غير مفصول، وفيما هو مهموز أوغير مهموز.

والفصل الرابع: في الحمل على الخفة في القرآن الكريم، ولقدانتهيت إلى أن أهم مسائل الخفة الحذف، ولعل أهم ما يدور في فلك الحذف:

حذف الحروف تخفيفا، حذف الحركات تخفيفا، وتخفيف الهمزة بقلبها ألفا أو ياء أو واوا، حركة التقاء الساكنين، ولعل أهم ما يُتَخلّصُ به من التقاء الساكنين ما يلي: الالتجاء إلى كسر أول الساكنين، الالتجاء إلى فتح أول الساكنين، الالتجاء إلى ضمّ أول الساكنين، الالتجاء إلى حذف أول الساكنين، الالتجاء إلى همز أول الساكنين في كلمة أو كلمتين.

وبعد فإنني أحمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث، وأسأله المغفرة إن أخطأت والثواب الجزيل إن أصبت، وأسأله أن يوفقنا عالمين ومتعلمين لخدمة كتابه العزيز ولغتنا لغة القرآن الكريم.

المؤلّف

الدكتور عبد الفتّاح أحمد الحمّوز

رئيس قسم اللغة العربيّة في كلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مَـدْخـل البحـث

تدور لفظة الجوار في مؤلفات إعراب القرآن وقراءاته ومؤلفات النحو المختلفة في مواضع كثيرة يعسر على القاريء الكريم الوقوف على دقائقها وما يدور في فلكها من مسائل، أو الوقوف على مواقف النحاة المختلفة منها، وذلـك لأنها منثورة في ثنايا هذه المؤلفات من غير استقصاء أو تبويب أو تقعيد، ولعل ابن جني يُعَدُّ في مؤلفاته المختلفة أكثر النحويين استقصاء وتبـويبـاً لهذه المسألة، فلقد أفرد لها باباً في مؤلفه (المنصف)، وهو شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني: «إذا جاور الشيءُ الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة. . . .»[1].

ولقد عزز هذا الباب بما يمكن أنْ يعدّ من مسائل الجوار، ومن ذلك قول العرب: (قِنيَة، وصِبْيَة، وعِليَة، ودِنْيا، وصِبْيان)، والأصل: قِنْوَة، وصِبْوَة، وصِبْوان، ودِنْوا، وعِلْوَة، لأنها من ذوات الواو، فلما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو، ولم يُعْتدّ بالساكن حاجزا لضعفه.

ومن ذلـك ضم الهمـزة في (أُقْتُل وأُدْخُل) لضمة العين، فلم يُعْتدّ بالسـاكن، وهـو الفـاء لما مر، وبـذلـك صارت الألف كأنها قبـل العـين المضمومة، فحصل الضم خوفا من الخروج من كسر إلى ضم.

(١) انظر: المنصف: ٢/٢.

ومن ذلك الخفض على الجوار كقول العرب: هذا جحرُ ضَّبٍ خَرِبٍ، جروا (خَرِبٍ)، وهو صفة (جحرٍ) لمجاورته المجرور (ضَبٍ).

ومن ذلك استقباح العرب اختلاف حركات ما قبل حرف الروي، وهو المسمى توجيها.

ومن ذلك قولهم في (صوّم، وجوّع) صيّم، وجيّع.

ولقد تحدث عن هذه المسألة في موضع آخر، وهو قلب تاء الافتعال عن أصلها[1]، ولقد أفرد لهذه المسألة أيضا بابا آخر أوْفى من سابقه من حيث الشواهد والتقعيد في مؤلفه النفيس (الخصائص)[2]، ذكر فيه أنَّ الجوار في كلام العرب على ضربين: تجاور الألفاظ وتجاور الأحوال، وتجاور الألفاظ على ضربين: أحدهما في المتصل والآخر في المنفصل.

ومن مسائل المتصل مجاورة العين للام في (صوَّم، وجوَّع)، أخذت حكمها لقربها من الطرف، فحدث التصحيح، ولذلك لم تصح المسألة في (قُـوَّام، وصُـوَّام، ونُـوَّام)، لأن ألف (فُعَّال) فصلت بين العين واللام، فبعدت العين عن اللام، فلم يجز فيها القلب[3].

ومنها (أُيَّل) جمعا لـ (آئِل)، وأصله (أُوَّل) بتشديد الواو، لأن فاعِلاً إذا كان معتل العين وجُمِع على (فُعَّل) كان القلب فيه مطردا لمجاورة العين

(١) انظر: المنصف: ٢/٣٢٤-٣٣٤.
(٢) انظر: الخصائص: ٣/٢١٨-٢٢٧، وانظر: المنصف: ٢/٢-٦.
(٣) انظر: المنصف: ٥، الخصائص: ٣/٢١٩-، سر صناعة الإعراب: ١/٨٥.

اللام كما مر[1].

ومنها همز الواو من (مُؤسى) على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، والقول نفسه في (المُؤقدين)[2].

ومنها نقل حركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف، ومن ذلك: جاء بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ.

ومنها التقاء الساكنين في (شابَّة، ودابَّة) للاعتماد على المد في الألف، فكأنه تحريك للحرف الأول المدغم.

ومنها استقباح الخليل بن أحمد اختلاف حركات ما قبل حرف الروي إذا كان مقيَّداً، ومما عد قبيحا حملا على ما مرَّ قول رؤبة[3]:

وقاتِم الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ
ألف شَتَّى ليس بالرَّاعي الحَمِقْ
سرًا وقد أَوَّنَ تَأْوِينَ العُقُقْ

فكأن اختلاف الحركات كما ترى واقع على القاف لأن الحركة مجاورة للقاف، ولذلك عُدَّ قبيحا[4].

ومن مسائل الجوار المنفصل قول العرب: هذا جحر ضَّبٍ خَرِبٍ.

---

(١) انظر: الخصائص: ٣/٢١٩، المنصف: ٢/٤.
(٢) انظر: الخصائص: ٣/٢١٩، وانظر مغني اللبيب: ٨٩٧.
(٣) انظر: ٤/٢١٠، المحتسب: ١/٨٦، خزانة الأدب: ١/٣٨، ٤/٢٠١، مغني اللبيب: ٤٤٨، شرح المفصل: ٢/١١٨، ٩/٢٩، المنصف: ٢/٣، الخصائص: ٣/٢٢٠.
(٤) انظر: الخصائص: ٣/٢٢٠، المنصف: ٢/٣.

ومنها قول الشاعر[1]:

من أيِّ يومَيَّ مِنَ الموتِ أفِرّ   أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

بفتح الراء من (لم يُقْدَرَ)، فلقد حمل النحويون ذلك على حذف نون التوكيد الخفيفة كحذفها في قراءة أبي جعفر الشاذة: «أَلَمْ نَشرَحَ لك صَدْرَكَ»[2] بنصب (نشرحَ) على حذف نون التوكيد الخفيفة، أي: ألم نَشرَحَنْ، فأبدل من النـون ألفـا ثم حذفهـا تخفيفـا، وفي هذا التخريج شذوذان عند ابن هشام[3]، الأول منهما توكيد المنفي بلم، والثاني حذف النون لغير وقف ولا ساكنين، والقول نفسه مع ابن جني[4].

وذكر أبو حيان[5] أنَّ لهذه القراءة، تخريجاً أحسَنَ مما مرّ، وهو أنَّ النصب بـ (لم) لغةَ لبعض العرب، وكذلك الجزم ب (لَنْ).

وذكر أبو القاسم الزمخشري[6] أنَّ القاريء لعلَّهُ أبان الحاء وأشبعها في مخرجها، فظن السامع أنَّها فتحة.

ولابن جني مذهب آخـر في هذه المسألة، وهو إجراء الساكن المجاور للمتحـرك مجرى المحـرَّك، والمحـرَّك مجرى السـاكن، فتقـدير الكلام على مذهبه: أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرْ أَم يَوْمَ قُدِر، بسكون الراء قبلها، فصار التقدير: أَيَوْمَ

---

(١) انظر: الخصائص: ٩٤/٣، ٢٢١، سر صناعة الإعراب: ٨٥، خزانة الأدب: ٥٨٩/٤، المحتسب: ٣٦٦/٢.
(٢) الشرح: ١.
(٣) انظر: مغني اللبيب: ٣٦٥.
(٤) انظر: المحتسب: ٣٦٦/٢، الخصائص: ٩٤/٣، ٢٢١، سر صناعة الإعراب: ٨٥/١.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٤٨٨/٨.
(٦) انظر: الكشاف: ٢٦٦/٤.

لَمْ يُقْدَرَم»، ثم أشبع فتحة الراء فَصار التقدير: أَيَوْم لَمْ يُقْدَرَ أم، فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصار التقدير: يُقَدَر أم، واختار الفتحة إتباعا لحركة الراء[1].

ولقد شبه ابن جني ما مرَّ بقول العرب في الْمَرْأَةِ والْكَمْأَةِ: المراة والكماة، وذلك بنقل حركة الهمزة في كل منهما الى ما قبلها، فصارتا: اَلمَرَاْة، والكَماْة، ثم خِففت الهمزتان، وأبدلتا ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما.

ولست أتفق مع ابن جني فيما ذهب إليه من تكلف نقل حركة الهمزة وتخفيفها وحذفها وإثباتها مرة أخرى، لأن في حمل القراءة وأضرابها على لغة من ينصب بـ (لم) حملا للنص القرآني وغيره على ظاهره وهجرا للتكلف والتمحل اللذين طالعنا بهما، وكذلك حمل الكلام على حذف نون التوكيد الخفيفة أولى مما ذهب إليه.

ومن إجْراءِ المنفصل مجرى المتصل قراءة عصمة عن أبي عمرو بن العلاء؛ «حتى إذا ادَّاركوا فيها»[2] بإثبات ألف (إذا) مع الجمع بين الساكنين، وذلك لأنه أجرى المنفصل مجرى المتصل، فشبهه بشابَّه ودابَّة[3].

ومنه قراءة ابن محيصن الشاذة: «فلا تَّناجوا»[4] بإثبات ألف (فلا)

---

(١) انظر: المحتسب: ٢/٢٦٦، الخصائص: ٣/٩٤، سر صناعة الإعراب: ١/٨٥.

(٢) الأعراف: ٣٨.

(٣) انظر: المحتسب: ١/٢٤٨، الخصائص: ٣/٩٤، ٢٢١، سر صناعة الإعراب: ١/٨٥، وانظر: تفسير القرطبي: ٧/٢٠٤، البحر المحيط: ٤/٢٩٦، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة في سر صناعة الإعراب: ١/٨٤.

(٤) المجادلة: ٩.

وإدغام التاءين[1].

أما تجاور الأحوال فهو غريب عنده[2]، وهي مسألة لم يبحثها غيره، ومما حمل على ذلك قوله تعالى: «ولَنْ يَنْفَعَكُم اليَوْمَ إذْ ظلمتم أَنَّكُمْ في العذابُ مُشْتَرِكون»[3]: (إذ) بدل من (اليومَ)، فلا ناصب لها، وجاز إبدال (إذْ) التي للمَضي من (اليومَ)، وهو للحاضر في الآخرة، لانه لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب مسببا عن الظلم وكانت الآخرة أيضا تلي الدنيا بلا وقفة ولا فصل، صار الوقتان على تباينهما وتنائيهما كالوقتين المقتربين الدانيين المتلاصقين[4]؟.

ومما ذكره ليعزز به مذهبه السابق قول العرب: أحسنتُ اليه إذ أطاعني، فانت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة، وإنما بعد ذلك، فالإحسان مسبَّب عن الطاعة، وهي كالعلة له، فلا بد من تقدم وقت السبب على وقت المسبَّب، لكنه لما تقارب الزمنان وتجاورت الحالان في الطاعة والإحسان أو الطاعة واستحقاق الاحسان صارا كأنهما وقعا معا في زمان واحد.

وذكر ابن جني[5] أن هذه المسألة اطردت في كلام العرب وكثرت على

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٨/٢٣٦، الخصائص: ٣/٩٤، ٢٢١، سر صناعة الإعراب: ١/٨٥.
(٢) انظر: الخصائص: ٣/٢٢٢.
(٣) الزخرف: ٣٩.
(٤) انظر: الخصائص: ٣/٢٢٢-٢٢٧، وانظر: مغني اللبيب: ١١٣، ١١٥، ٥٧٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٣٩، الكشاف: ٣/٤٨٩، البحر المحيط: ٨/١٧، حاشية الشهاب: ٧/٤٤٣، معاني القرآن: ٣/٣٤، تفسير القرطبي: ١٦/٩.
(٥) انظر: الخصائص: ٣/٢٢٣.

ألسنتهم، فلذلك حملوا عليها ما تناءت حالاه وتفاوت زماناه، ومن ذلك قول رجل بمصر في آخر في خراسان: لما ساءت حالُهُ حَسَّنْتُها، ولما اختلت معيشته عمرتها، وقد يكون بين هاتين الحالين السنة والسنتان.

وتجاور الأحوال يكاد يكون منحصرا في الأزمنة، لأن الأمكنة كلها تجتمع في الوقت الواحد، والأوقات كلها لم يقم بعضها مقام بعض ولم يجر مجراه(١).

ومما يمكن حمله من هذه المسألة عند ابن جني على تجاور الأمكنة قول من قال:

«وَهُمُ إذا الخَيْلُ جالُوا في كواثِبِها»

فالراكب يجول في صهوة الفرس لا في كاثبته(٢)، لكنهما لَمَّا تجاورا جريا مجرى الجزء الواحد(٣).

ولقد تحدث ابن جني عن الجوار في مواضع أخرى من كتابه (الخصائص)(٤).

ولعل من مسائل الجوار الهامة قلب تاء الافتعال عن أصلها، وهي مسألة قد أفْرَدَ لها ابن جني في كتابه المنصِف (بابا): «هذا باب ما تقلب فيه تاء (افتعل) عن أصْلِها، ولا يتكلَّم بهَا على الأصل البتة كما لم يتكلَّم بالفعل من (قال وباع) وما كان نحوهنَّ علَى الأصل»(٥)

(١) انظر: الخصائص: ٣/٢٢٥.
(٢) هي مجتمع كتفي الفرس قدام السرج.
(٣) انظر: الخصائص: ٣/٢٢٧.
(٤) انظر: ١/١٩١-١٩٧، ٢/١٧١-١٧٩.
(٥) المنصف: ٢/٣٢٤-.

ومما جاء فيه أن تاء (افتعل) تقلب طاء إذا كانت الفاء صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً (أحد حروف الاطباق)، ولعل السبب في ذلك يكمن في أن العرب أرادوا أنْ يجانسوا الصوت وأن يكون العمل من وجهٍ واحد بتقريب حرف من حرف، ومن ذاك: اصطبر، اضطرب، اطلع، ولعل ما يعزز ذلك أنهم قالوا في مَصْدَق: مزْدَق، وفي مَصْدَر: مَزْدَر، فأبدلوا من الصاد المهموسة حرفاً من مخرجها قريباً من الدال المجهورة، وهو الزاي. ومن ذلك إبدالهم السين في (سُقْتُ) و (سوَيق) و (سَمَلَّق) صاداً ليوافق في الاستعلاء استعلاء القاف.

وذكر ابن جني أن ذلك كله يعود الى مذهبهم في التجنيس. ومن ذلك أيضا إبدال تاء الافتعال إذا كان قبلها صادٌ أو ضادٌ أو طاء إلى جنس ما قبلها، ومن ذلك: اصَّبَرَ، ومُصَّبر، اضَّرَبَ، واظَّهرَ، فالتاء مهموسة غير مستعيلة مع الضاد والظاء المجهورتين المستعليتين، ولذلك أبدلوها. والصاد المهموسة فيها استعلاء ليس في التاء، فلذلك كان عملهم من وجه واحد.

ومن ذلك قلب تاء الافتعال المسبوقة بدال وزاي دالاً.

ومن مسائل الجوار الهامة أيضاً تأثر المضاف بالمضاف إليه وبالعكس من حيث تأنيث الفعل مع فاعله أو نائبه وتذكيرُهُ، وهي مسألةٌ قد تحدَّثْتُ عنها في حواشي (مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى: ﴿إنَّ رحمة اللهِ قريبٌ من المُحْسِنينَ﴾ (الأعراف: ٥٦).

أما شيخ النحاة سيبويه فيكاد يكون حديثه عن هذه المسألة موجزا غير وافٍ، إذْ تحدث عن مسألة الجر على الجوار في باب «هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه، وما أشبه

ذلك»(١)، وجاء فيه ما يلي: «ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَربٍ، فالوجه الرفعُ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجر، وليس بِنَعْت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول: هذا حبُّ رمّانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رمّاني، فأضفت الرمان إلى نفسك وليس لك الرمان إنما لك الحب. ومثل ذلك: هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان، تقول: هذا جحر ضبي، وليس لك الضب إنما لك جحر ضب، فلم يمنعك ذلك من أنْ قلت: جحر ضبي، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد، فانجر الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب. ومع هذا أنهم أتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم: بِهِم وبدارِهِم وما أشبه هذا.....»(٢).

وذكر سيبويه في هذا الباب رأي شيخه الخليل بن أحمد في هذه المسألة التي ستتضح فيما بعد.

وجاء ذِكْرُ الجوار في مؤلف شيخ النحاة في موضع آخر في باب «هذا ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله»(٣)، وجاء فيه: «وقد حَمَلَهُمْ قرب الجوار على أنْ جرُّوا: هذا جحرُ ضَبٍّ خربٍ، ونحوه، فكيف ما يصح معناه»(٤).

---

(١) الكتاب: ١/٤٢١.
(٢) الكتاب: ١/٤٣٦-.
(٣) انظر: الكتاب: ١/٦٦.
(٤) الكتاب: ١/٦٦.

ويعد أبو البقاء العكبري أوسع حديثا وأكثر استقصاء لهذه المسألة بعد ابن جني، فهو يعد ممن أجاز هذه المسألة في كتاب الله تعالى، وكلام العرب نظمه ونثره، جاء في كتابه (التبيان في إعراب القرآن): «وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر. . . .»[١].

ومن مسائل الجوار عند أبي البقاء العكبري الجر الجواري في القرآن الكريم وغيره من كلام العرب نظمه ونثره[٢]. ومنها قلب الحروف بعضها إلى بعض، ومنها قول الرسول عليه السلام: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»[٣]، والأصل: موزورات، ولكن ذلك حدث للتآخي، وذكر صاحب (النهاية في غريب الحديث والأثر) أن القياس موزورات، ولكن ذلك التغير حدث للازدواج بمأجورات[٣]. ومن ذلك جمع (غداة) على غدايا لمجاورتها عشايا في قولهم: إني لآتية بالغدايا والعشايا.

ومن مسائلة حذف التاء من (عشرة) في قوله تعالى: ﴿فله عشر امثالها﴾[٤] فالأمثال لما جاورت الضمير (ها) أجرى عليها حكمه[٤]، وقيل[٥]إنَّ في الكلام حذف موصوف أي: فله عشر حسنات أمثالها، وما ذهب إليه أبو البقاء أقل تكلفا، وأكثر احتراما لظاهر النص القرآني.

ومن التأنيث في هذه المسألة قول العرب: ذهبت بعض أصابعه، وقول جرير[٦].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٢١-.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٢٢-٤٢٤، وانظر: المنصف: ٢/٣٢٦.

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/١٧٩، وانظر: مغني اللبيب: ٨٩٦، شرح شذور الذهب: ٣٣١، المنصف: ٢/٣٢٦.

(٤) الأنعام: ١٦٠.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤/٢٦١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥٢.

(٦) انظر: ديوانه: ١/٣٤٥، الكامل في اللغة والأدب: ١/٣٢٤، التبيان في إعراب =

لَمَّا أتى خبرُ الزبير تضعضعت[1] سورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ

وقولهم: قامت هند، فلم يجيزوا حذف التاء اذا لم يفصل بينهما، فان فصل فالحذف جائز، ولا فرق بينهما إلاَّ المجاورة وعدمها.

وينهي أبو البقاء العكبري حديثه عن هذه المسألة بالدعوة إلى القياس على الجر الجواري: «وقد جعل النحويون له بابا ورتبوا عليه مسائل ثم أصلوه بقولهم: جحر ضب خرب، حتى اختلفوا في جواز التثنية والجمع، فأجاز الاتباع فيها جماعة من حذاقهم قياسا على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط»[2].

وتحدث ابن هشام عن الجوار في القاعدة الثانية: «القاعدة الثانية أن الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوَرَهُ، »[3]، ولقد ذكر في هذا الموضوع شواهد من القرآن وكلام العرب. ومن ذلك قول العرب: هنَّأني ومرَّأني، والأصل أمْرَأني، وقولهم: رِجْس نِجْس، بكسر النون وسكون الجيم، والأصل: نَجِس بفتح النون وكسر الجيم.

وتحدث أيضا في مؤلفه (شرح شذور الذهب) عن الجر الجواري[4]، وهي مسألة ستتضح فيما بعد.

ولقد عقد السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) بابا لخص فيه بعض ما في (الخصائص) و (مغني اللبيب) وغيرهما[5].

= القرآن: ٤٢٣/٢.

(١) في ديوان جرير: ٣٤٥ (تواضعت).

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٣/١.

(٣) مغني اللبيب: ٨٩٦.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب: ٣٣١.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر في النحو: ١٤٧/١-.

وصنّف ابن فارس كتابا في الإتباع والمزاوجة جاء في فاتحته: «هذا كتاب الإتباع والمزاوجة، وكلاهما على وجهين، أحدهما: أنْ تكون كلمتان متواليتان على روي واحد. والوجه الآخر أن يختلف الرويان ثم تكون بعد ذلك على وجهين: أحدهما: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف إلا أنها كالإتباع لما قبلها، والآخر: أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بنية الاشتقاق. وكذا روي أنَّ بعض العرب سئل عن هذا الاتباع فقال: هو شيء نتد به كلامنا. وقد ذكرت في كتابي هذا ما انتهى الي من ذلك وصنفته على الحروف ليكون ألطف وأقرب مأخذاً إن شاء الله تعالى»(1). ولعل الاتباع يعد مسألة هامة من مسائل الجوار، وهي مسألة ستتضح فيما بعد.

ولعل ما يؤكد شيوع الجوار في كلام العرب أن أبا علي الفارسي كان ينشد:

«قد يؤخذ الجار بجرم الجار»(2)

فكثيرا ما يلجأ إليه النحويون، فابن يعيش يتخذه دليلا قويا على إعمال الثاني في باب التنازع: «وحجة البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنَّه أقرب إلى المعمول، وليس في إعماله تغيير المعنى، إذ لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثاني، وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة، ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا: جحْر ضب خرب، وماءُ شن باردٍ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه... ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم: خشنت بصَدْرِه

(1) الإتباع والمزاوجة: ٢٨ وانظر: المنصف: ٢/٣٢٤.
(2) انظر: مغنى اللبيب: ٨٩٧، الأشباه والنظائر: ١٤٨، مجمع الأمثال: ٢/٥٥٢.

وصدر زيد، فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض، فاختير الخفض هنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة، وكان إعمال الثاني فيما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة. . . . . »[1].

ومن ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ جواب الشرط مجزوم لمجاورته فعل الشرط، وقد ردَّ أبو البركات بن الأنباري هذا المذهب في المسألة الرابعة والثمانين من مؤلفه (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأنه يرى أنَّ الجوار لا يصح أنْ يقاس عليه، ولا يصح حمل كتاب الله عليه أيضا[2].

---

(١) شرح المفصل: ٧٩/١، وانظر: المقتضب: ١١٢/٣.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٢/٢.

الفَصْــلُ الأوَّل

الحمل على الخفض على الجوار في القرآن الكريم

لعل أهم ما يمكن أن يدور في فلك هذه المسألة ما يلي :

(١) مذاهب النحويين المختلفة في الخفض على الجوار.

(٢) قيود الخفض على الجوار وشروطه .

(٣) مسائل الخفض على الجوار في القرآن الكريم .

(١) مذاهب النحويين المختلفة في الخفض على الجوار

لقـد مرَّ أن النحـويين اختلفوا في القياس على هذه المسألة في القرآن الكريم وكلام العرب نظمه ونثره، فابن جني يعد ما جاء من هذه المسألة من باب حذف المضاف: «فمما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بديء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضب خربٍ، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقَفونَ عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولايجوز رد غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضـع، وذلـك أنَّه على حذف المضاف لا غير، فاذا حملته على هذا ساغ وسلس وقبل. . . . »[١].

وهو عند أبي البركات بن الأنباري من الشاذ الذي لا يعرج عليه: «وإنْ كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار إلَّا أنَّه لا حجة فيه لأنَّ الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه.. وقولهم: جحر ضبٍّ خرب محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه، لأنه ليس كل مما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولايقاس عليها، فكذلك ههنا والله أعلم»[٢].

---

(١) الخصائص: ١/١٩١-١٩٢.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦١٥.

ومن المنكرين لهذه المسألة أبو سعيد السيرافي[1] الذي يحمل كل ما جاء من هذه المسألة على حذف مضاف أيضا، فتقدير الكلام في قول العرب: هذا جحر ضبٍّ خربٍ هو: هذا جحر ضبٍّ خربِ الجحر، جاء في خزانة الأدب ما يلي: «وقال السيرافي: ورأيت بعض نحويي البصريين قال في: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، قولا شرحته وقويته بما احتمله من التقوية، والذي قاله هذا النحوي أنَّ معناه: هذا جحر ضبٍّ خربِ الجحر، والذي يقويه أنَّا إذا قلنا: خرب الجحر، فهو من باب حسن الوجه، وفي (خرب) ضمير الجحر مرفوع لأن التقدير كان: خربٍ جحرُه، ومثله مما قاله النحويون: مررت برجل حسنِ الأبوين لا قبيحين، والتقدير: لا قبيح الأبوين، وأصله: لا قبيح أبواه، ثم جعل في (قبيح) ضمير الأبوين، فثنى لذلك، وأجري على الأول فخفض، واكتفى بضمير الأبوين ولم يعد ظاهرهما لما تقدم من الذكر انتهى»[2].

ولقد خطأ أبو حيان ما ذهبا إليه لأنه يلزم على ما مر أن يكون الجحر مخصصا بالضب، والضب مخصص بخراب الجحر المخصص بالاضافة إلى الضب، فيكون تخصيص كل منهما متوقفا على تخصيص الآخر، وهي مسألة لا توجد في كلام العرب، فلا يقال: مررت بوجه رجل حسنِ الوجه أو حسن وجهه، ويجب ايضاً في هذه المسألة ابراز الضمير لئلا يلتبس، ولأن معمول الصفة هذه لا يحذف لضعف عملها[3].

ولقد رد ابن هشام أيضا ما ذهب إليه ابن جني وأبو سعيد السيرافي في (مغني اللبيب)، لأنه يلزم على هذين التأويلين استتار الضمير مع جريان

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٨٩٦، خزانة الأدب: ٣٢٣/٢.
(٢) خزانة الأدب: ٣٢٣/٢.
(٣) انظر: خزانة الأدب: ٣٢٣/٢، وانظر: البحر المحيط: ٤١٥/٥.

الصفة على غير من هي له، وليس مذهب البصريين كذلك[1]. وذكر ابن هشام أيضا أن الضمير يصح أن يستتر في الوصف الثاني في قولنا: مررت برجل قائمٍ أبواه لا قاعدين، وليس في الوصف الأول.

ومنهم أيضا أبو جعفر النحاس في مؤلفه (إعراب القرآن): «وقال أبو عبيدة هو مخفوض على الجوار. قال أبو جعفر: لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عزوجل ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: هذا جحر ضبٍ خربٍ، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يحمل شيء من كتاب الله عزوجل على هذا، ولا يكون الا بأفصح اللغات وأصحها....»[2].

وجاء في موضع آخر من المؤلف نفسه: «وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أنْ يقاس عليه، وإنما هو غلط ونظيره الإقواء...»[3].

ومنهم أبو اسحق الزجاج في مؤلفه (معاني القرآن وإعرابه): «وقال بعض أهل اللغة: هو جر على الجوار، فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله»[4].

ومنهم مكي بن أبي طالب في مؤلفه (مشكل إعراب القرآن) «وقال الأخفش وأبو عبيدة: الخفض فيه على الجوار، والمعنى للغسل، وهو بعيد،

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٨٩٦.
(٢) إعراب القرآن: ١/٢٥٨.
(٣) إعراب القرآن: ١/٤٨٥.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٦٧.

لا يحمل القرآن عليه»[١].

ومنهم أبـو جعفـر الطوسي الذي ينكره حفاظا على مذهبه في مسح الأرجـل لا غسلها في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزه من السبعة وأنس وعكرمة من غير السبعة: «يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلِكم إلى الكعبين»[٢]، جاء في مؤلفـه (التبيان في تفسـير القـرآن): «أحدهما ما قال الزجاج أنَّ الإعراب بالمجاورة لا يجوز في القرآن، وإنما يجوز ذلك في ضرورة الكلام والشعر. . . . .»[٣].

ومنهم أبو حيان في كتابه النفيس (البحر المحيط)، فهو يؤيد ابن عطية في تخطيئه لأبي عبيدة الذي أجاز أن يكون (قتالٍ) في قوله تعالى: «يَسْأَلونَكَ عن الشهر الحرام قتالٍ فيه. . .»[٤]مجرورا على الجوار لـ (الحرام): «وقال أبو عبيدة (قتالٍ فيه) خفض على الجوار، قال ابن عطيه: هذا خطأ انتهى. فإن كان ابو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة فهو كما قال ابن عطية. . . .»[٥]، وفي الآية أقوال أخرى ستتضح فيما بعد.

وجاء في موضع آخر: «وقرِىءَ (الأيمِن)[٦]، قال الزمخشري[٧] بالجر على الجوار نحو: جحر ضبٍّ خَربَ انتهى.

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ١/٢٢١.
(٢) المائدة: ٦.
(٣) التبيان في تفسير القرآن: ٣/٤٥٢.
(٤) البقرة: ٢١٧.
(٥) البحر المحيط: ٢/١٤٥.
(٦) طـه: ٨٠.
(٧) البحر المحيط: ٦/٢٦٥.

وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي ألَّا تخرج القراءة عليه . . . . »[1]، وفي القراءة تأويلات أخرى ستتضح فيها بعد.

ونـراه في موضـع آخـر يجيز هذه المسـألة في النعت ويعدها في باب العطف ضعيفة جدا: «ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار وهو تأويل ضعيف جدا، ولم يرد إلا في النعت حيث لا يلبس على خلاف فيه قد قرر في علم العربية»[1].

ونـراه في موضـع آخـر لا يسم الحمـل على الجوار في باب العطف بالضعف: «وقُـرِىء بالجـر شاذا، ورويت عن الحسن، وخُـرِّجَتْ على العطف على الجوار، كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار»[2].

ولعلنـا لا نستـطيع أن نعـد أبا حيان من أنصار هذا المذهب في غير باب العطف لأنه يطالعنا بها يمكن أنّ نعده بسببه ممن يرفضونه رفضا تاما ويدعون إلى تنزيه كتاب الله منه، جاء في مؤلفه السابق: «وخرجه صاحب اللوامح على أنَّه خبر لـ (كل)، فهو مرفوع في الأصل لكنه جر للمجاورة، وهذا ليس بجيد لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ، إنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده . . . . »[3].

وممن أجاز هذه المسألة في غير باب العطف والبدل ابن هشام: «ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور. . . »[4]. وجاء في مؤلفه (شرح شذور الذهب): «وخالفهم في ذلك المحققون، ورأوا أنَّ الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف

(١) البحر المحيط: ٤٣٧/٣.
(٢) البحر المحيط: ٦/٥.
(٣) البحر المحيط: ١٧٤/٨.
(٤) مغني اللبيب: ٨٩٧.

البيان لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي إمتناعه في البدل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرا . . .»[1].

ومن أنصار هذه المسألة المتحمسين أبو البقاء العكبري في مؤلفه (التبيان في إعراب القرآن) كما مر، ووقَفْتُ فيه على نص يفهم مِنْهُ أنه لا يصح أن يقاس عليه لأنه من مواطن الضرورة والشذوذ: «وقال أبو عبيدة هوَ مجرور على الجوار، وهو أبعد من قولها لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة»[2].

ومنهم أبو عبيدة والأخفش[3] والتفتازاني[4] وأبو القاسم الزمخشري، جاء في مؤلفه (الكشاف): «وقرىء (الأيمنِ)[5] بالجر على الجوار»[6].

ومن هؤلاء أبو زكريا الفراء في مؤلفه (معاني القرآن): «وإنْ نويت أنْ تجعل (عاصف)[7] من نعت الريح خاصة، فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفضَ الخفضَ إذا أشبهه. . . . .»[8].

ولكنه يؤكد أن إتباع الكلمة لفظا ومعنى أجود من إتباعها معنى،

---

(١) شرح شذور الذهب: ٣٣٢-٣٣٣.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤.
(٣) انظر: اعراب القرآن: ١/٤٨٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٢١، مجاز القرآن: ١/١٥٥، معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٦٧، التبيان في تفسير القرآن٣/٤٥٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤.
(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٣٧.
(٥) طه: ٨٠.
(٦) الكشاف: ٢/٥٤٧.
(٧) ابراهيم: ١٨.
(٨) معاني القرآن: ٢/٧٤.

ويتراءى ذلك مما دار بينه وأبي ثروان في قوله ذي الرمة[1]:

تريك سنة وجهٍ غَيْرِ مُقْرفَةٍ ملساءَ ليسَ بها خالٌ ولا نَدَبُ

«قال: سمعت الفراء قال: قلت لأبي ثروان وقد أنشدني هذا البيت بخفض: كيف تقول: تريك سنة وجه غير مقرفة؟ قال: تريك سنة وجه غير مقرفة، قلت له: فأنشِده، فخفض (غيَر)، فأعدت القول عليه، فقال: الذي تقول أنت أجود مما أقول أنا، وكان إنشاده على الخفض»[2].

والجوار عند الفراء في التوكيد غير ممتنع، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

ياصاحِ بَلّغْ ذوي الزوجات كُلّهم أَنْ ليسَ وَصلٌ إذا انحلَّتْ عرا الذنب

«فأتبع (كلّ) خفضَ (الزوجات)، وهو منصوب لأنه نعت لـ (ذوي)»[4]، والظاهر في إعراب (كل) أنْ يكون توكيدا معنويا وليس نعتا كما توهم الفراء، ولا نستطيع حمل ذلك على أنه أراد التوكيد على أن النعت مصطلح كوفي للتوكيد، لأن النعت مصطلح الكوفيين يقابله الصفة عند البصريين[5]، وجاء في (خزانة الأدب)[6] أنّ الفراء ذكر أنه لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب.

ومنهم الشهاب في حاشيته، فهو يرد على من ينفي وجوده أو ينكر أن

(١) انظر: ديوانه: ١/٢٩، وانظر: المحاجاة بالمسائل النحوية: ٩٠، خزانة الأدب: ٢/٣٢٤، ويروى: «تريك غرةَ وجهٍ غيرِ مُعرقةٍ»

(٢) معاني القرآن: ٢/٧٤.

(٣) هو أبو الغريب، انظر: خزانة الأدب: ٢/٣٢٥، مغني اللبيب: ٨٩٥، شرح شواهد المغني: ٢/٩٦٢..

(٤) معاني القرآن: ٢/٧٤-٧٥.

(٥) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣١٤.

(٦) انظر: ٢/٣٢٤.

يحمل القرآن عليه: «حمل قراءة الجر على الجر الجِوَاري، وأشار إلى الرد على من قال إنه شاذ بابه الشعر مع انه إنما ورد كثيرا في النعت وقليلا في التأكيد لا في العطف، وحرف العطف مانع من الجوار، بأنه كثير في كلام العرب نظما ونثرا، ولا يختص بالنعت والتأكيد إذ قد ورد في العطف كما أثبته النحاة حتى عقدوا له باباً على حدته لكثرته، ولما فيه من المشاكلة، وقد كثر حتى تعـدوا عن اعتباره في الإعراب إلى التثنية والتأنيث وغير ذلك، لكن شرط حسنه عدم الإلباس مع تضمن نكته.. والنكته فيه الاشارة الى تخفيفه حتى كأنه مسح»[1].

وذكر في موضع آخر أنه لا يُلجأ إليه اذا وجد ما يمكن حمله على غيره: «وأما القول بأنه خبر جر على الجوار فلا يليق ارتكابه من غير ضرورة تدعو لمثله....»[2].

ونراه في موضع آخر يعد الجرَّ الجواري في باب النعت ضعيفا: «وجَعْلُهُ صفة (ذو)[3] جرا على الجوار ضعيف»[4].

ومنهم الأصمعي وابن قتيبة اللذانِ أجازا أن يرفع الاسم على الجوار كما سيتضح فيما بعد، وقيل إن ذلك مذهب بعض ضعفة النحويين[5].

ومنهم أبو زرعه في مؤلفه (حجة القراءات)[6] كما سيأتي فيما بعد.

ولست أريد أن أمضي في استقصاء مواقف النحويين من حيث المنع

---

(١) حاشية الشهاب: ٣/٢٢١.
(٢) حاشية الشهاب: ٨/١٢١.
(٣) الذاريات: ٥٣.
(٤) حاشية الشهاب: ٨/١٢١.
(٥) انظر: خزانة الأدب: ٢/٣٢٨.
(٦) انظر: حجة القراءات: ٢٢٣.

والإجازة لأن مواقف بعضهم ستتضح في حديثي عن مسائل الجر الجواري في التنزيل.

(٢) قيود الخفض على الجوار وشروطه

لقد أغفل النحويون قيود هذه المسألة وشروطها، فلم نقف على مؤلف نحوي جمعها في مكان خاص، بل جاء الحديث عنها منثورا في أمكنة متعددة، ولعلَّ تآليف إعراب القرآن وتفسيره أكثر التآليف نثرا لها، ولقد انتهيت من الاستقصاء الشامل لهذه التآليف إلى أنَّ أهم هذه الشروط ما يلي:

(١) أن يكون الخفض على الجوار في النكرات لا في المعارف.
(٢) اتفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.
(٣) أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ.
(٤) أن يكون ذا نكتة لا لبس فيه.
(٥) أن يكون في الخفض لا في الرفع.

(١) أنْ يكون الخفض على الجوار في النكرات لا في المعارف:

ذهب ابن جني إلى أن الخفض على الجوار في النكرات أسهل منه في المعارف: «وعلى أنَّ هذا في النكرة ـ على ما فيه ـ أسهل منه في المعرفة، وذلك أن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها، فيجوز: هذا جحرُ ضَبٍ خرِبٍ، لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنَّهُ قد كان يجب ألَّا توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيها بعد، فجاز

وصفها، وليس كذلك النكرة لأنَّها في أول وضعها محتاجة لإبهامها إلى وصفها»(١).

وجاء في (خزانة الأدب) أنَّ قول أبي ثروان في المفضل: «كان والله من رجال العرب المعروفِ له ذلك»(٢) بخفض (المعروفِ) على الجوار، يرد زعم من ذهب إلى أنَّ الجوار لا يكون إلَّا في النكرات، لأن أبا ثروان ممن تؤخذ عنه اللغة العربية.

ويرى بعض النحويين ضرورة اتفاقهما تعريفا وتنكيرا، جاء في حاشية الشهاب ما يلي: «ولم يحمله على الجر الجواري لأنَّ شرطه أنْ يصحَّ وصف الأول به، وهو لا يصح هنا لاختلافهما تعريفا وتنكيرا. . .»(٣).

ولست أتفق مع مَنْ قيَّد الجر على الجوار بهذا القيد لأنَّ في التنزيل وكلام العرب مواضع يمكن أنْ تتخذ دليلا على إجازة هذه المسألة في المعرفة والنكرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كرماد اشتدت به الريح في يومٍ عاصفٍ لا يقدرون مما كسبوا على شيء. . .﴾(٤)، وهي مسألة ستتضح فيها بعد.

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿وواعدناكم جانب الطورِ الأَيْمَنِ. . .﴾(٥)، وهي مسألة ستتضح فيها بعد أيضا.

ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش، ﴿إنَّ الله هو الرزَّاق ذو القوةِ المتينِ﴾(٦) بجر (المتين)، وهي مسألة ستتضح فيها بعد أيضا.

---

(١) المحتسب: ٢/٢٨٩.
(٢) انظر: خزانة الأدب: ٢/٣٢٣.
(٣) حاشية الشهاب: ٥/٢٦٠.
(٤) ابراهيم: ١٨.
(٥) طه: ٨٠.
(٦) الذاريات: ٥٨.

ومما جاء من كلام العرب شاهدا على هذه المسألة قول الشاعر[1]:

يا صاحِ بَلِّغْ ذوي الزوجات كُلِّهم أنْ ليس وصلٌ إذا انْحَلَّتْ عرا الذنب

وقول الحطيئة[2]:

فإياكُم وحية بطنِ وادٍ هموزِ النابِ ليس لكم بِسيِّءِ

وقول العجاج[3]:

«كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المرملِ»

وقول زهير بن أبي سلمى[4]:

لَعِبَ الرياح[5] بها وغيَّرها بعدي سوافي المور والقطر

وقول دريد بن الصمة[6]:

فدافعتُ عنه الخيلَ حتى تبدَّدَتْ وحتى علاني حالكُ اللونِ أسودِ

فأسود صفة لحالك اللون، وهو مجرور بدليل الروي، و (حالك) مرفوعَ على الفاعلية.

(٢) اتفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع:

ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أنَّه لا يصح الحمل على الخفض

(١) انظر مامضى.
(٢) انظر: خزانة الأدب: ٣٢٦/٢، معاني القرآن: ٧٤/٢، المنصف: ٢/٢.
(٣) انظر: الكتاب: ٤٣٧/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٥/٢، الخصائص: ٢٢١/٣، خزانة الأدب: ٣٢٢/٢.
(٤) انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى: ٢٧، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٢/٢.
(٥) في ديوان زهير: ٢٧ (الزمان).
(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (الانتصاف من الإنصاف): ٦٠٣/٢-، خزانة الأدب: ٣٢٤/٢.

على الجوار إلاَّ إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع جاء في (الكتاب) ما يلي: «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان، من قبل أنَّ الضبَّ واحد والجحر جحران، وإنَّما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرا مثله أو مؤنثا، وقالوا: هذه جحرة ضبٍ خربةٍ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا»[1].

وقد رد تلميذه سيبويه هذا القول: «وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نُرى هذا والأول إلاَّ سواء، لأنَّه إذا قال: هذا جحر ضبٍ متهدم، ففيه من البيان أنَّهُ ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنهُ ليس بالضب، وقال العجاج[2].

«كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المرملِ»

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى: [3]،

ولسنا نتفق مع الخليل بن أحمد أيضا فيما ذهب إليه لأنَّ الشواهد القرآنية والشعرية ترد هذا الزعم، ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش: ﴿إنَّ اللهَ هو الرزاق ذو القوة المتينِ﴾[4] بجر (المتين)، وهي مسألة ستتضح فيما بعد.

ومن ذلك قول الحطيئة[5]:

---

(١) الكتاب: ٤٣٧/١، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٣١٨/١، خزانة الأدب: ٣٢٢/٢.

(٢) انظر مامضى.

(٣) الكتاب: ٤٣٧/١.

(٤) الذاريات: ٥٨.

(٥) انظر مامضى.

فإياكُم وحية بطن وادٍ هموزِ الناب ليس لكم بِسيِّ ء

(هموز) من صفة الحية، وجر لمجاورته أحد المجرورين (بطنِ وادٍ)، وقد اختلف المضاف والمضاف إليه تذكيرا وتأنيثا، فـ (حية) مؤنث، وما بعدها مذكر، وقيل إن الحيَّة مذكر لأنَّ صاحب الصحاح ذكر أنَّها للذكر والأنثى، ودخلتـه التاء لأنَّه واحد من جنس مثل بطة ودجاجة، وذكر أنَّه روي عن العرب: رأيت حيًّا على حية، أي: ذكرا على أنثى، وروي عنهم أيضا: فلان حيَّةٌ. أي ذكر[1].

ولقد أفرد الفراء لهذا النوع من الأسماء الذي يستعمل للمذكر والمؤنث باباً في كتابه (المذكر والمؤنث): «ثم يأتي نوع آخر من الجمع، مثل الشاء والبقر، فهذا اسم موضوع، فإذا أرادت العرب إفراد واحده قالوا: شاة للذكـر والأنثى، لم ترد بالهاء ههنا التأنيث المحض، انما أرادوا الواحد، فكرهوا أن يقولوا: عندي جراد، وهم يريدون الواحد من الجرادة لأنهم لو فعلوا ذلك لم يعرف واحد من جمع، فجعلت الهاء دليلا على الواحد، فهذا قياس مطرد»[2].

وذكر الفراء أيضا في كتابه السابق أنَّ العرب قد يجعلون الأنثى مفردة بالهاء والذكر بدونها عند موضع الحاجة، فيكون الذكر على لفظ الجمع، ومن ذلك قولهم: رأيت جرادا على جرادة، وحماما على حمامة، أي: ذكرا على أنثى.

ولعل ما يعززُ أنَّ الحية للذكر والأنثى في بيت الحطيئة ما سمعه الفراء عن شيخه الكسائي: «قال: وسمعت الكسائي يقول: سمعت كل هذا

---

(١) انظر: الصحاح، لسان العرب: (حيا).
(٢) المذكر والمؤنث: ٦٩ـ٧٠.

النوع من العرب بطرح الهاء من ذكره إلّا قولهم: رأيت حية على حية، فإنَّ الهاء لم تطرح من ذكره، وذلك أنه لم يُقَل: حية وحي كثير. . . .»[1].

ولعل ما سمعه الكسائي يرد ما رواه الجوهري (رأيت حيا على حية).

وذكر أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري أنَّ الحية تذكر وتؤنث[2]. ومما جاء شاهدا على ما مر ما أنشده الفراء[3]:

فما تَزْدَري من حيةٍ جبليَّةٍ ... سُكاتٍ إذا ما عضَّ ليس بأدردا

وقول الأخطل[3]:

إنَّ الفرزدق قد شالت نعامته ... وعضَّه حيةٌ من قومه ذكَرُ

أما البطن فمذكر لا غير عند الفراء[4] وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري[5] والمفضل بن سلمة[6]، وذكر الفراء أنَّ مَنْ أنثَّهَ فهو مخطىء، وهو عند قطرب[7] مذكر ومؤنث. والقول نفسه مع ابن فارس[8].

وعليه فلا تستطيع أن نتخذ هذا الشاهد دليلا بينا لإبطال ما ذهب إليه الخليل بن أحمد في هذه المسألة.

ومما ردَّ به النحويون قول الخليل أيضا في هذه المسألة قول

(١) المذكر والمؤنث: ٧٠.
(٢) انظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٧٠، المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري: ٤٣٨، لسان العرب، تاج العروس (سكت).
(٣) انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري: ٤٣٨، المخصص: ١٠٧/١٦.
(٤) المذكر والمؤنث للفراء: ٧٩.
(٥) انظر: المذكر والمؤنث: ٢٦٥.
(٦) انظر: المذكر والمؤنث من تصنيفه: ٥٤.
(٧) انظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٧٩.
(٨) انظر: المذكر والمؤنث من تصنيفه: ٥٦.

العجاج (١) :

«كأنَّ نسج العنكبوت المرملِ»

فجُرَّ (المرملِ) على الجوار، وهو في الأصل نعت للنسج لا للعنكبوت، وقيل إنهَّ جر على الجوار مع عدم اتفاق المضاف والمضاف إليه تذكيرا وتأنيثا، وليس لهم في هذا الشاهد حجة أيضا لأن العنكبوت يذكر ويؤنث كما هو في مظان المذكر والمؤنث(٢)، ولكن التأنيث أكثر(٣).

(٣) أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ:

لقد مر أنَّ ابن هشام(٤) منع أنْ يكون الخفض على الجوار في البدل لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرا. وجاء في (خزانة الأدب)(٥) أنَّ أبا حيان لم يجز أنْ يكون الخفض على الجوار في البدل، لأنه معمول لعامل آخر لا للعامل الأول على أصح المذهبين، ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف خفض بإجماع، وذكر أنَّه ربما وجب إذا كان العامل رافعا أو ناصبا، فيبعد بذلك الحمل على الخفض على الجوار في هذه المسألة لأنَّ العامل المقدر بمنزلة المذكور. ولذلك نراه في (البحر المحيط) يخطيء أبا عبيدة في جره (قتالٍ) في قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ

---

(١) انظر مامضى.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٣١، المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة: ٥٧، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري: ٦٧، المذكر والمؤنث لأبي العباس المبرد (لم يذكر فيه إلا التأنيث)، المذكر والمؤنث لابن فارس (لم يذكر فيه إلا التأنيث): ٦٠.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة: ٥٧.

(٤) انظر مامضى.

(٥) انظر: خزانة الأدب: ٢/٣٢٦.

فيه . . . ﴾[1] كما سيتضح فيما بعد.

والقول نفسه بالنسبة للخفض على الجوار في العطف، فقد منعه ابن هشام كما هو الحال في البدل كما مر[2] لأنَّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، وهي مسألة تصح في عطف البيان كما مر عند ابن هشام وأبي حيان كما مر[3] وكما سيتضح فيما بعد.

ولسنا مع من يذهب إلى منع الحمل على الجوار في باب العطف لأنَّ ما في التنزيل يرد مزاعم هؤلاء، وهي مسألة ستتضح في حديثي عن الجوار في التنزيل في العطف، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه ما في كلام العرب من شواهد، ولسنا أيضا مع من ينادي من المحدثين إلى إنكار باب الحمل على الجوار في التنزيل وغيره اقتداء بالمانعين من القدماء من غير أنْ يقف على ما في التنزيل وكلام العرب من شواهد تعزز أركان هذا الباب، ومن هؤلاء المحدثين الاستاذ سعيد الأفغاني في تحقيقه لـ (حجة القراءات) لأبي زرعة: «جملة[4] أولع بها قدماء النحاة ومن بعدهم، ولا حجة فيها من وجهين، الأول: أنَّ قائلها ـ إنْ وجد ـ مجهول. والثاني: أنَّ الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون، إذ العربي لا يقف على متحرك، فمن أين علموا أنَّ قائلها جر كلمة (خرب)؟ هذا والجر على الجوار ضعيف جدا، لم يرد بطريق موثوق إلا في الضرورة الشعرية بندرة، والضرورات لا يحتج بها[5].

ومما حمل على الجر بالجوار في باب العطف قول زهير بن أبي سلمى[6]:

---

(١) البقرة: ٢١٧.
(٢) انظر مامضى.
(٣) انظر مامضى.
(٤) قول العرب: هذا جحر ضب خرب.
(٥) حجة القراءات (حاشية: ١): ٢٢٣.
(٦) انظر مامضى.

لعب الرياحُ بها وغَيرَّها بعدي سوافي المورِ والقطرِ

(القطر) معطوف على (سوافي)، ولكنه جر على المجاورة، وقد ذكر أبو البركات بن الأنباري(١) أنَّهُ معطوف على (المور)، وهو الغبار، وذلك لينتصر للبصريين في أنَّ جواب الشرط ليس مجزوما على الجوار، جوار فعل الشرط المجزوم، وهو مذهب الكوفيين. ولسنا معه إنْ أراد إنكار الحمل على الجوار في باب العطف.

وقول النابغة(٢):

لم يبق إلا أُسيرُ غيرُ منفلتٍ أو مُوثَقٍ في حبال القدّ مجنوبِ

فيكون (خاطب) معطوفا على (راحل)، وقد جرًّ بالجوار.

وقول الشاعر: (٣):

فهل أنتَ إنْ ماتت أتانُك راحلٌ إلى آل بسطام بن قيس فخاطب

فيكون (خاطب) معطوفا على(راحل)، وقد جرٌّ بالجوار.

وقول الشاعر: (٤)

كم قد تمششت من قصٍّ وإنفحةٍ جاءت إليك بذاك الأضؤنِ السود

ذكر الشيخ محيي الدين عبدالحميد أنَّ (إنفحة) منصوبة بفعل محذوف

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦٠٣ـ٦١٥.
(٢) انظر: ديوان النابغة: ٢٣٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٢٢، التبيان في تفسير القرآن: ٢/٤٥٣، وروي عجزه بطريق آخر: «وموثق في عقال الأسر مكبول» وفي الديوان: أو موثقٌ في حبال القومِ مجنوب مجذوب، والصواب ماأثبتناه.
(٣) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ٣/٤٥٣.
(٤) انظر: الانتصاف من الإنصاف، وهو في حواشي الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦٠٣ـ٦٠٤.

أي: كم قد تمششت من عظم وأكلت إنفحـة، ومنع من ظهور الفتحة اشتغـال المحل بحركة المجاورة، وذكر أنّه لا يصح عطف (إنفحة) على (قص)، لأنّه لو كان كذلك لكان فعل التمشش عاملا فيه، وهي مسألة لا تصح لأن التمشش خاص بمص العظم، والإنفحة ليست عظما، ولعل ما يؤخذ على ما ذهب إليه الشيخ الفاضل أنّه ليس في الكلام ما يمكن أنْ يعطف عليه من حيث المعنى لفظ الإنفحة، ولعل كون الإنفحة معمولة لفعل التمشش أظهر مما ذهب إليه على أنّ الفعل مضمن معنى ما يصح أنْ تندرج تحته الانفحة، لأن التضمين أكثر شيوعا من الخفض على الجوار في كلام العرب، ويمكن أن يكون ذلك من باب التذوق.

وذكر الشهاب في حاشيته أنّ من شرط صحته في باب العطف عدم الفصل[1].

أمـا كونه في خبر المبتدأ فهي مسألة استبعدها أبو حيان[2] لأنها غير معهودة، ولسنا نتفق معه في ذلكِ لأن في التنزيل موضعاً يمكننا حمل القراءة عليه، وهو قراءة أبي جعفر وزيد بن علي الشاذة: «وكذَّبوا واتبعوا أهواءهم وكلٌّ أمرٍ مستقرٍ. . .»[3]، وهي مسألة ستتضح فيها بعد.

(٤) أنْ يكونَ ذا نكتةٍ لا لبس فيه:

ذكـر أبـو جعفـر الـطوسي[4] أنّ الإعراب بالمجاورة يجوز مع ارتفاع اللبس، وعليه فلا يصح عنده حمل قراءة حمزة وغيره «يأيها الذين آمنوا إذا

(١) انظر: حاشية الشهاب: ١٤٣/٨.
(٢) انظر: البحر المحيط: ١٧٤/٨.
(٣) القمر: ٣.
(٤) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤٥٣/٣.

قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديَكم إلى المرافق وامسحوا برُءُوسِكُمْ وأرجلِكم إلى الكعبين. . . . »[1]، جاء في تفسيره: «والثالث: أنَّ الإعراب بالمجاورة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، فأما مع حصول اللبس فلا يجوز، ولا يشتبه على أحد أنَّ (خربٍ) من صفة (جحرٍ) لا الضب. . . وليس كذلك في الآية، لأنّ الأرجل يمكن أنْ تكون ممسوحة ومغسولة»[2].

وممن اشترط عدم اللبس وتضمن النكتة الشهاب في حاشيته: «لكن شرط حسنه عدم الإلباس مع تضمن نكتة، وهو هنا ليس كذلك، لأنَّ الغاية على أنه ليس بممسوح، إذ المسح لا يغني، والنكتة فيه الإشارة إلى تخفيفه حتى كأنَّه مسح. . . . »[3].

(٥) أن يكون في الخفض لا في الرفع:

جاء في (خزانة الأدب)[4] أنَّ الحمل على الجوار في الرفع مذهب ضعفه النحويين كالأصمعي وابن قتيبة، وأنَّه لم يثبت عند المحققين، ومما حمل على ذلك قول المتنخل الهذلي[5].

السالك الثغرةِ اليقظان كالئها مشيَ الهلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

(الفُضُلُ) من نعت (الخيعَلُ)، وهو مرفوع، وقيل إنَّه نعت لـ (الهلوك) ولكنه رفع على الجوار، وهو قول منسوب إلى الأصمعي وابن قتيبة كما مر، وقد رد هذا القول ابن الشجري في أماليه: «وزعم بعض من لا

---

(١) المائدة: ٦.
(٢) التبيان في تفسير القرآن: ٣/٤٥٣.
(٣) حاشية الشهاب: ٣/٢٢١، وانظر: البحر المحيط: ٤/٢٣٧.
(٤) انظر: خزانة الأدب: ٢/٣٢٨.
(٥) انظر: الخصائص: ٢/١٦٧، خزانة الأدب: ٢/٣٢٨، أمالي ابن الشجري: ٢/٣٠، همع الهوامع: ٣/٩٩، لسان العرب (خعل).

معـرفـة له بحقائق الإعراب بل لا معرفة له بجملة الإعراب أنَّ ارتفاع (الفُضُلُ) على المجاورة للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا. . . . .»[1].

والقول نفسه مع أبي حيان كما في خزانة الأدب، فهو مرفوع عنده على النعت لـ (الهلوك) على الموضع، لأنَّ معناه: كما تمشي الهلوك الفضل[1].

وذكـر الفراء[2] والحسن السكري أنَّ (الفُضُلُ) ثوب كالخيعل تلبسه المرأة في بيتها، وعليه فلا حمل على الجوار أو الموضع، وهو الظاهر.

ولعلي لم أقف في التنزل على موضع حمل فيه النص القرآني هذا المحمل.

(٣) مسائل الخفض على الجوار في القرآن الكريم:

لقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ مسائل الخفض على الجوار في كتابنا العزيز ما يلي:

(١) في باب البدل.
(٢) في باب خبر المبتدأ.
(٣) في باب النعت.
(٤) في باب العطف.

وإليك التفصيل في هذه المسائل معززة بما وَقَفْتُ عليه من مواضع:

(١) في باب البدل:

لقد سبق الحديث عن مواقف النحاة من هذه المسألة من حيث المنعُ

---

(١) أمالي ابن الشجري: ٢/٣١.
(٢) انظر: خزانة الأدب: ٢/٣٢٩.

والجوازُ، ولعل ما يعزز موقف المجيزين قوله تعالى: «يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه....»[1]: (قتالٍ) بدل اشتمال من (الشهر)، وقيل إنَّه مخفوض بحرف خفض محذوف، أي: عَنْ قتالٍ، وهو قول الفراء[2] والكسائي[3] وأبي البقاء العكبري[4]. وذهب أبوعبيدة إلى أنَّه مخفوض على الجوار، وهو خطأ عند ابن عطيه، وأبي حيَّان: «وقال أبو عبيدة: (قتالٍ فيه) خفض على الجوار، قال ابن عطية: هذا خطأ، انتهى. فان كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة فهو كما قال ابن عطيه، وجه الخطأ فيه هو أنْ يكون تابعا لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته المخفوض، لا يكون تابعا له من حيث المعنى، وهنا لم يتقدم لا مرفوع ولا منصوب، فيكون (قتالٍ) تابعا له، فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار، وإنْ كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنَّهُ تابع لمخفوض فخفضه بكونه جاور مخفوضا أي: صار تابعا له، ولا نعني به المصطلح عليه، جاز ذلك ولم يكن خطأ، وكان موافقا لقول الجمهور إلَّا أنه أغمض في العبارة وألبس في المصطلح»[4].

ولست أتفق مع أبي حيان فيماتَراءى له من عبارة أبي عبيدة، لأن النعت لم يعهد في مؤلفات النحو المختلفة وغيرها جره على الجوار على أنَّ المراد كونه تابعا لمنعوته، فما ذهب إليه أبو عبيدة هو مصطلح الجوار المعروف، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أن النحويين يكادون يجمعون على

(١) البقرة: ٢١٧.
(٢) انظر: معاني القرآن: ١/١٤١.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٢/١٤٥.
(٤) البحر المحيط: ٢/١٤٥.

أن أبا عبيدة ممن ينسب إليهم الخفض على الجوار، ولعل ما يعزز ذلك أن أبا البقاء العكبري[1] وأبا جعفر النحاس[2] قد نسبا هذه المسألة إلى أبي عبيدة.

ولقد رد أبو البقاء العكبري وأبو جعفر النحاس هذا القول.

ولست أتفق مع من أنكر أنْ يحمل القرآن على الخفض على الجوار في باب البدل لأنهم قد أجازوا هذه المسألة في بابي النعت والتوكيد وغيرهما كما مر، ولأن في حمله عليه حملا للنص القرآني على ظاهره، وهو أظهر من حمله على التأويل والتكلف، ولسنا نتفق مع من يقول إنّ البدل على نية تكرير العامل تكريرا حقيقيا، لأنّ القول الصحيح هو تكرير العامل معنويا، وهو ما ذهب إليه الشيخ يس الحمصي: «أشعر قولهم في حكم تكرير العامل أنّه ليس تكريرا حقيقة، وهو كذلك، قال الشارح في بحث الاشتغال: عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أنْ يكون خبرا أو مفسرا لغيره، وإنّما هو تقدير معنوي، وإلّا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل...»[3].

(٢) في باب خبر المبتدأ:

لقد مر أنّ أبا حيان قد ذكر أنّ الخفض على الجوار غير معهود في خبر المبتدأ، ولقد وقفت في التنزيل على موضع واحد من هذه المسألة، وهو قراءة أبي جعفر وزيد بن علي «وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكلّ أمرٍ مستقرٍ...»[4]

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٧٤/١.
(٢) انظر: إعراب القرآن: ١٥٨/١.
(٣) شرح التصريح على التوضيح (حاشية الشيخ يس الحمصي): ١٥٥/٢.
(٤) القمر: ٣.

بكسر القاف والراء من (مستقر) على أنه صفة (أمر)، وذهب صاحب (اللوامح) أبو الفضل الرازي إلى أنه خبر المبتدأ (كلٍّ)، ولكنه جر على الجوار، وهو في غاية الشذوذ عند أبي حيان لأن الجوار غير معهود في خبر المبتدأ[1]، وذهب الشهاب في حاشيته[2] إلى أن الخفض على الجوار لا يليق ارتكابه من غير ضرورة تدعو إلى ذلك. والخبر على ما ذهب اليه أبو حيان محذوف لدلالة المعنى عليه، وتقدير الكلام: وكل أمر مستقر بالغوه، ويجوز أن يكون قوله «حكمة بالغة....»[3] على أن ما بينهما اعتراض.

ولعل في حمل النص القرآني على ظاهِرِه هجرا للتقدير الذي ذهب إليه أبو حيان، ولكنَّ في جعل «حكمةٌ بالغةٌ...» خبرا احتراما لظاهر النص القرآني.

(٣) في باب النعت:

وهو في هذه المسألة أكثر شيوعا في التنزيل مما مر، ومما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: «وإنّي أخافُ عليكم عذابَ يومٍ محيطٍ»[4]: ذهب أبو البقاء العكبري إلى أنَّ (محيطٍ) صفة لـ (يَوْم) وقد جر بالجوار: «و(محيطٍ) نعت لـ (يوم) في اللفظ وللعذاب في المعنى...»[5]، وهو على مذهب ابن جني في هذه المسألة على حذف مضاف، أي: عذاب يوم محيط عذابه، وعلى مذهب أبي سعيد السيرافي والهروي[6] والفراء[7]: محيط العذاب كما

(١) انظر: البحر المحيط: ١٧٤/٨.
(٢) انظر: ١٢١/٨.
(٣) القمر: ٥.
(٤) هود: ٨٤.
(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٧١١/٢.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٤١٥/٥.
(٧) انظر: معاني القرآن: ٧٤/٢.

مر.

وذكر أبو حيان[1] أن وصف اليوم بالإحاطة أبلغ من وصف العذاب به، لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[2].

وحمل الاية على الخفض بالجوار جائز عند الشهاب: «يعني أنّ المراد في الحقيقة إحاطة العذاب وشموله، فهو صفة له، ولذا جعله بعضهم صفة (عذاب)، لكنه جر للمجاورة، فوصف به اليوم لاشتماله عليه بوقوعه فيه، فهو مجاز في الإسناد كنهارُه صائِمٌ»[3].

ومنه قوله تعالى: «كرماد اشتدت به الريحُ في يوم عاصفٍ لا يقدرون مما كسبوا على شيء....»[4]: ذكر أبو البقاء العكبري [5] أنَّ (عاصفٍ) صفة لليوم مجازا، وذكر أيضا أنّه يجوز أنْ يكون صفة لِـ (الريح)، ولكنه جر لمجاورته (يوم)، وهو على مذهب ابن جني وأبي سعيد السيرافي والفراء والهروي على حذف مضاف كما مر، وتبع مكي بن أبي طالب[6] وأبو البركات بن الأنباري [7] ابن جني في هذه المسألة، فتقدير الكلام عندهما: في يومٍ عاصفٍ ريحه.

وممن حمل الآية على الجوار أبو زكريا الفراء: «وإنْ نويت أنْ تجعل (عاصفٍ) من نعت (الريح) خاصة، فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعرابَ

(١) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٥٢.
(٢) انظر: الكشاف: ٢/٢٨٥.
(٣) حاشية الشهاب: ٥/١٢٥.
(٤) ابراهيم: ١٨.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٦٦.
(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٤٤٧.
(٧) انظر: البيان في غريب القرآن: ٢/٥٦.

اليوم، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه. . . . »[1]. وأجاز فيه أيضا أنْ يكون (عاصفٍ) وصفا لليوم لأن الريح تكون فيه، فيصح أنْ يقال: يومٌ عاصفٌ ويومٌ باردٌ.

ومنه القراءة المرويَّة عن أبي عمرو[2]: «وواعدناكم جانب الطور الأيمنِ. . . . »[3] بجر (الأيمن): ذكر أبو القاسم الزمخشري أنَّ (الأيمن) مجرور على الجوار: «وقرىء (الأيْمنِ) بالجر على الجوار نحو: جحر ضبٍّ خربٍ. . . »[4]، وهي مسألة لا يصح حمل القرآن عليها عند أبي حيان[5]، والصحيح عنده كونه نعتا لـ (الطور) لما فيه من اليمن أو لكونه على يمين من يستقبل الجبل، وقد رد الشهاب قول أبي حيان الذي يدعو فيه إلى منع حمل القرآن على الخفض على الجوار: «وما قيل إنَّ الجر الجواري شاذ لا ينبغي تخريج القرآن عليه، والصحيح أنه صفة لـ (الطور) من اليمن أي البركة أو لكونه على يمين من يستقبل الجبل، رُدَّ بأن شذوذه على تسليمه لا ينافي تخريجَ قراءة شاذة عليه. . . . . . »[6].

ومنه قراءة يحيى والأعمش: «إنَّ الله هو الرزاق ذو القوةِ المتينِ»[7] بجر (المتينِ): في هذه القراءة تأويلان:

(١) أنْ يكون (المتين) وصفا للقوة، فذكره على معنى الحبل، أو على أنَّ

---

(١) معاني القرآن: ٢/٧٤.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٨٩.

(٣) طـه: ٨٠.

(٤) الكشاف: ٢/٥٤٧.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٦٥.

(٦) حاشية الشهاب: ٦/٢١٩.

(٧) الذاريات: ٥٨.

(فعيل) قد كثر مجيؤه وصفاً لمؤنث[1]

(٢) أنْ يكون مخفوضا على الجوار، وذكر ابن جني كما مر أنَّ الجوار في النكرة أسهل منه في المعرفة.

وقد عد الشهاب[2] الحمل على الجوار في هذه القراءة ضعيفا.

(٤) في باب العطف.

ولعل الخفض على الجوار في هذه المسألة أكثر شيوعا من غيره في التنزيل، ولعل هذه الشواهد ترد مزاعم المنكرين، ومنه قراءة الحسن الشاذة: «وأذانٌ من الله ورسـولـه إلى النـاس يوم الحج الأكبر أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله. . .»[3] بخفض اللام من (ورسوله): ذكر أبو حيان أنها خرجت على العطف على الجوار: «وخرجت على العطف على الجوار كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار»[4]. وقيل إن الواو للقسم[5]، ولا ضرورة تدعو إلى تقدير جواب للقسم لأن الحمل على الجوار يُغْنينا عن مثل هذاالتكلف.

ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة من السبعة وأنس وعكرمة من غير السبعة: «يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وامسحوا برؤسكم وأرجلِكُم إلى الكعبـين»[6] بخفض (وأرجلِكم): في تأويل هذه القراءة أوجه من التأويل:

---

(١) انظر: المحتسب: ٢/٢٨٩.
(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٨/١٠١.
(٣) التوبة: ٣.
(٤) البحر المحيط: ٥/٦.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥/٦، تفسير القرطبي: ٨/٧١، حاشية الشهاب: ٤/٢٩٩.
(٦) المائدة: ٦.

(١) أنْ يكون قوله (وأرجلِكم) مخفوضا على الجوار، وقد أنكره أبو جعفر النحــاس[١] ومكي بن أبي طالب[٢]، وأبــو جعفـر الـطوسي[٣] وابن هشام[٤] وأبو حيان[٥]، جاء في (البحر المحيط): «ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جدا، ولم يرد إلّا في النعت حيث لا يلبس على خلاف فيه قد قرر في علم العربية..».

وقد رد هذا التأويل أيضا أبو اسحق الزجاج[٦]، وابن خالويه، جاءفي كتـابـه (الحجة في القراءات السبع): «ولا وجه لمن ادعى أن الارجل مخفوضة بالجوار، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر، والقرآن لا يحمـل على الضرورة وألفـاظ الأمثال»[٧]. وقد أنكر الخفض على الجوار في العطف وغيره الأستاذ سعيد الأفغاني كما مر.

ولست أتفق مع من أنكر الخفض على الجوار في هذه القراءة وأمثالها لأن في التنـزيل مواضـع تجعلنـا نذهب إلى القياس عليها متناسين تلك الصيحـات التي تدعـو إلى الغـائه، ولأن في الحمل عليه هجرا للتمحل والتكلف، واحتراما لظاهر النص القرآني، وانني لأضم صوتي إلى أولئك الذين أجازوا هذه المسألة مؤثرين حمل النص القرآني على ظاهرة، ولعل من

(١) انظر: إعراب القرآن: ١/٤٨٥.
(٢) انـظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٢١، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٠٦.
(٣) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤/٤٥٣.
(٤) انظر: مغني اللبيب: ٨٩٦.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٤/٢٣٧.
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٦٧.
(٧) الحجة في القراءات السبع: ١٢٩، وانظر: القراءات، ورقة: ٩٩.

هؤلاء أبا زرعة في (حجة القراءات): «ويجوز أن يكون قوله (وأرجلِكم) بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار، وهي في المعنى للأول. . . .»[1]. كما يقال: هذا حجر ضَبٍّ خَرِبٍ، فيحمل على الأقرب وهو في المعنى للأَول.

ومنهم أيضا الشهاب[2] وأبو البقاء العكبري[3] كما مر.

(٢) أن يكون معطوفا على قوله (برؤسكم) لفظا ومعنى، ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل، وقيل إن ذلك محمول على مسح الأرجل في حالة لبس الخفين.

(٣) أن يكون الجر تنبيها على عدم الإسراف باستعمال الماء، فجاء معطوفا على الممسوح على أنَّ المراد الغسل، وهو قول الزمخشري[4].

(٤) أنْ يكون مجرورا بحرف جر مقدر على أنْه معمول لفعل مقدر أيضا، أي: وافعلوا بأرجلكم غسلا، وفيه تكلف حذف جملة فعلية وحرف الخفض وإبقاء عمله، وهو قول جائز عند أبي البقاء العكبري[5]، وهو في غاية الضعف عند أبي حيان[6].

(٥) أنْ يكون المسح بمعنى الغسل، وهو مروي عن أبي زيد، وإليه ذهب ابن خالويه[7].

---

(١) حجة القراءات: ٢٢٣.
(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٣/٢٢٠.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٢٢-.
(٤) انظر: الكشاف: ١/٥٩٧.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٢٢.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٣/٤٣٦، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٢١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٨٥، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦٠٩، تفسير القرطبي: ٦/٩٢.
(٧) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٢٩، القراءات، ورقة: ٩٩.

ومن ذلك قوله تعالى: «لم يكنِ الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة»[١]: قوله (والمشركين) معطوف على (أهل الكتاب)، وذكر أبو البركات بن الأنباري[٢] أنه محمول عند الكوفيين على الخفض على الجوار، والأصل فيه العطف على (الذين كفروا).

ومنه قراءة السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبي جعفر وشيبة والأعمش وطلحه وابان بن عصمة والكسائي: «يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريقَ وكأسٍ من معينٍ لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يَشْتَهونَ وحورٍ عينٍ»[٣] بجر (وحورٍ عينٍ): في تأويل هذه القراءة أوجه:

(١) أنْ يكون قوله (وحورٍ عينٍ) معطوفا على قوله (وأباريق وكأس من معين).

(٢) أنْ يكون فعل الطواف مضمنا معنى التنعيم، أي: وينعمون بهذا كله وبحور عين.

(٣) أنْ يكون معطوفا على (في جنات النعيم)[٤]، كأنه قال: هم في جنات النعيم وفاكهة ولحم طير وحورٍ عينٍ، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[٥]، وهو فيه بعد وتفكيك للنص القرآني المرتبط بعضه ببعض عند أبي حيان[٦]، ويسم أبو حيان أبا القاسم الزمخشري بأن فهمه

(١) البينة: ١.
(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦٠٢-٦٠٩، وانظر: خزانة: ٢/٣٢٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٩٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٢٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٨٩.
(٣) الواقعة: ١٧-٢٢.
(٤) الواقعة: ١٢.
(٥) انظر: الكشاف: ٤/٥٤.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٨/٢٠٦.

أعجمي، وهي سمة بارزة تطالع قارىء (البحر المحيط) في مواضع كثـيرة، ولسنا معه في مثل هذا الهجوم في كثير من المواضع، ولذلك يتصـدى الشهـاب له في حاشيتـه[1] منتصرا لأبي القاسم الزمخشري، فتقدير أبي القاسم عنده فيه معنى حسن سبق غيره فيه على أن يكون في الكلام حذف مضاف، أي: ومصاحبة حور عين.

(٤) أنْ يكون مجرورا على الجوار لـ (بأكوابٍ وأباريق)، والأصل فيه أنْ يكون معطوفا على (ولدان) لأن الحور لا يُطاف بهن، وهو مذهب أبي البقاء العكبري: «وبالجر عطفا على (أكواب) في اللفظ دون المعنى لأن الحور لا يطاف بهن. . .»[2].

ولعل ما يؤخذ على العطف في هذه المسألة طول الفصل، جاء في (حاشية الشهاب): «جعله المصنف في آية الوضوء من الجر الجواري، والفصل يأباه ويضعفه فلذا لم يذكره هنا. . . .»[3].

ومنـه قراءة ابن عبـاس وغيره الشاذة: «إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسِلِ يُسْحَبَون»[4] بجر (والسلاسِلِ) على توهم أنَّ (الأغلالُ) مجرور في المعنى، وهـو قول الفـراء كما يفهم من كلامه: «فلا يجوز خفض (السلاسِلِ) والخافض مضمر، ولكن لو أنَّ متوهما قال: إنَّما المعنى: إذْ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل يسحبون جاز الخفض في السلاسل على هذا المذهب، ومثله مما رد إلى المعنى قول

(١) انظر: حاشية الشهاب: ١٤٣/٨.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١٢٠٤/٢، وانظر: ٤٢١/١.
(٣) حاشية الشهاب: ١٤٣/٨.
(٤) غافر: ٧١.

الشاعر. . . .»[1].

والقراءة من باب قول الأخوص الرياحي اليربوعي [2]

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةٍ ولا ناعبٍ إلاَّ ببينٍ غرابها

ففي هذا الشاهد عطف (ولا ناعبٍ) على (مصلحين) على توهم جره بالباء الزائدة، وهذا العطف أقرب عند أبي حيان[3] مما في الآية؛ لأن فيه تغيير الجملة بأسرها.

ونظير مافي القراءة قول المرار بن سعيد الفقعسي[4]:

أجدُّك إنْ ترى بُثُعَيْلباتٍ ولا بَيْدانَ ناجية ذَمولا

ولا متداركٍ والشمس طفل ببعض نواشغ الوادي حُمولاَ

إي: لست براءٍ ولا متداركٍ.

وقد تبع الزمخشري[5] وابن عطية[6] الفراءَ في حمل القراءة على التوهم، وهي عند الزجاج محمولةٌ على حذف حرف الخفض، أي: وفي السلاسِلِ يسحبون، والقراءة في هذا التأويل كقولنا: زيد الدارِ، على نية (في).

وذكر أبو حيان أنَّ ابن الأنباري حمل القراءة على مثل قولنا:

---

(١) معاني القرآن: ٣/٩.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ٦٢٢، خزانة الأدب: ٢/١٠٤، الكتاب: ١/١٦٥، ٣٠٦، ٣/٢٩.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٧/٤٧٥.
(٤) انظر: خزانة الأدب: ١/٢٦٢، مجالس ثعلب: ١٣١، لسان العرب: (نشغ).
(٥) انظر: الكشاف: ٣/٤٣٦.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٧/٢٧٥، وانظر: تفسير القرطبي: ١٥/٣٣٢، حاشية الشهاب: ٧/٣٨٢، التبيان في تفسير القرآن: ٩/٩٣.

خاصم عبدالله زيدا العاقلين بنصب (العاقلين) أو رفعهما، وذكر أنَّ هذه المسـألـة لا تصـح على المذهب البصري، وغالب ظني أنَّ ابن الأنباري أجرى المعطوف مجرى النعت في الإتباع والقطع، وهي مسألة فيها خلاف[1]، فإن كان العامل واحدا ولم يختلف العمل جاز كقولنا: قام زيد وعمـرو العـاقـلان، وإذا اختلف العامل وجب القطع عند البصريين، وأجاز الفراء فيهما إتباع المرفوع تغليبا له، وأجاز محمد بن سعدان الكوفي[1] إتباع كل منهما كقولنا: خاصم زيد عمراً الكريمان والكريمين لأنَّ كلا منهما فاعل ومفعول، وعلى هذا القول يكون قوله (والسلاسِل) مجرورا إتباعا لقوله (في أعناقِهم)، ويمتنع عطفه على (في أعناقهم) لأن المعنى عليه فاسد، والتقدير عليه: الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل.

وأجاز قوم أنْ يكون معطوفا على قوله (في الحميم) في قوله تعالى: «في الحميم ثم في النار يسجرون»[2] في الآية اللاحقة، وقد رده مكي ابن أبي طالب[3] وأبو البركات بن الأنباري[4] لأن المسألة لا تصح في المجرور، وأجازا ذلك في المرفوع كقولنا: قام وزيدٌ عمرو، واستبعداه في المنصوب أيضا.

وقد جعل الرضي[5] تقديم المعطوف من غير قيد في المجرور أو المنصوب أو المرفوع من باب الضرورة، وهي مسألة لا تصح إلاَّ في

---

(١) انظر: همع الهوامع: ٥/١٨١، شرح التصريح على التوضيح: ٢/١١٤.
(٢) غافر: ٧٢.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٦٨.
(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٣٤.
(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٢٦.

المعطوف بالواو أو أوْ أو الفاء أو ثم أو لا، واشترط فيها ألا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه وألا يكون المعطوف عليه مقرونا بـ (إلّا).

ويظهر لي وجه آخر أقل تكلفاً مما مر إذا لم نحمل القراءة على تقديم المعطوف على المعطوف عليه من غير التفات إلى قول الرضي السابق، وهو حملها على الخفض على الجوار، فيكون خفض (والسلاسل) لمجاورة (في أعناقهم)، وهو معطوف في المعنى على (الأغلال)، ولا ضير في كون الجوار في باب العطف قد منعه ابن هشام وغيره كما مر، لأن غيره قد أجازه كالتفتازاني كما في (شرح التصريح على التوضيح)[1]، ولست أتفق مع أبي البركات بن الأنباري في جعل القراءة ضعيفة[2].

ومنه قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو وحفص: «وفي الأرض قطعٌ متجاورات مِنْ أعنابٍ وزرعٍ ونخيلٍ صنوان وغير صنوان»[3] بالجر فيها كلها على الخفض على الجوار، وذلك أنَّ الزرع لما وقع بين النخيل والأعناب خفضوه للمجاورة، وهو قول ابن خالويه[4]، وقد عد أبوالبركات بن الأنباري[5] العطف على الأعناب قليلا لأن فيه جعل الجنات من الزرع، والخفض على الجوار عنده في هذه القراءات فيه خلاف.

وذهب أبو حيان[6] إلى أنَّه في قراءة الجر تكون الجنة من مجموع

(١) انظر: ٢/١٣٧.
(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٣٤.
(٣) الرعد: ٤.
(٤) انظر: القراءات، ورقة: ٢٢٣.
(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٨.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٥/٣٦٣، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/٢١٩، تفسير =

ذلك كله لا من الزرع وحده لأنّه لا يقال للمزرعة جنة إلاّ إذا خالطها ثمرات، وهو قول أبي زرعة[1].

ويظهر لي أنَّ القراءة محمولة عند الفراء على حذف حرف الخفض: «فلك في الزرع وما بعده الرفع، ولو خفضت كان صوابا، فمن رفعه جعله مردودا على الجنات، ومن خفض جعله مردودا على الأعناب، أي: من أعناب ومن كذا وكذا».

وبعد فلعلك أخي القارىء تضم صوتك إلى صوتي في إجازة الحمل على الجوار والقياس عليه من غير التفات إلى تلك العراقيل التي يحاوِل بعض النحاة القدامى والمحدثين بسببها إغلاق باب هذه المسألة ومنع حمل كتاب الله وقراءاته وكلام العرب نظمه ونثره عليها، ولعل ما يرد مزاعم هؤلاء أنَّ في التنزيل والكلام العربي شواهد يمكن إدراجها في باب الخفض على الجوار، ولسنا مع من يجيز الجوار في غير باب الإعراب ويمنعه في هذه المسألة كما مر، أليست مسائِلُ الخفض على الجوار متأثرة كغيرها من المسائل الأخرى بالمجاورة، أليست كالنقل والإتباع والإمالة وتجنيس الأصوات كالتي في صيغة الافتعال وغيرها

ولست في مذهبي متعصبا لهذه المسألة أو متنكرا لما ذهب إليه غيري، ولكنني متعصب لحمل النص القرآني على ظاهِرِه، لأن حمله على الظاهر أولى من حمله على التأويل والتكلف والتمحل، فلا ضرورة

= القرطبي: ٢٨٢/٩، التبيان في تفسير القرآن: ٢١٦/٦.
(١) انظر: حجة القراءات: ٣٦٨.

إلى ارتكابه من غير محوج.

ونسأل الله أن يوفقنا عالمين ومتعلمين لخدمة كتابنا العزيز ولغتنا العربية، لغة كتاب الله تعالى.

الفَصْلُ الثَّاني

الحمل على نقل حركات الحروف في القرآن الكريم

الحمل على نقل حركات الحروف في القرآن الكريم

لعل ما في مظان هذه المسألة يكاد يدور في فلك النقل من حرف علة أو همزة[1]، أما ما يدور في فلك النقل من حرف صحيح فيكاد يكون نادرا منشورا في مواضع مختلفة من مؤلفات النحو وإعراب القرآن وقراءاته، وهي مسألة يصعب على القارىء أو دارس النحو الوقوف عليها لأنها تحتاج إلى جولات استقصائية في المؤلفات السابقة وغيرها.

ولعل أبا علي الفارسي يعد أكثر النحويين حديثا عنها في مؤلفه النفيس (الحجة في علل القراءات السبع)[2]: والحروف إذا حذفت قد تنقل حركاتها إلى ما قبلها، ألا ترى «الخبَ» في التخفيف، و «ضوا»، و «مولة»، و «جيل» ونحو ذلك[3].

والحروف التي تنقل حركاتها عند أبي علي الفارسي[4] على ضربين:

(١) أنْ يكون نقلا من حرف علة.

(٢) أنْ يكون نقلا من حرف صحيح.

---

(١) انظر في ذلك: همع الهوامع: ٦/٢٧٣، شرح الشافية: ٣/١٠٥، ١٤٥- ، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٣، الحجة في علل القراءات السبع: ١/٢٤٤، ٢٦١- ، الممتع في التصريف: ٢/٤٢٣-٤٩٦، شرح الملوكي في التصريف: ٤٥٠، المنصف: ١/٢٣٨-٢٥٣، شرح المفصل: ١٠/٦٥-.

(٢) انظر: ١/٢٤٤.

(٣) أصل هذه الألفاظ: الخبء، وضوءا، وجيئل، وموءلة.

(٤) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٢٦١.

وحروف الصحة التي تنقل حركاتها على ضربين[1]:

(١) أنْ يكون في تضعيف.

(٢) أنْ يكـون في غير تضعيف، وهي مسألة لم يوفها النحويون بحثا واستقصاء إلَّا ما جاء من نقل في باب الهمزة كما سيتضح فيما بعد.

وغير المضعّف من الصحيح على ضروب[1]:

(١) نقل الحركة من الهمزة إلى الحرف الذي قبلها إذا لم يكن حرف مد.

(٢) نقل حركة «افْتَعَل» و«يَفْتَعِل»، نحو: اهتدى ويهتدي.

(٣) نقل الحركة في الوقف.

(١) النقل من حرف علة

لقد رأيت أنّ النقل من حرف علة يكاد يدور في فلك بنية الكلمة، من حيث الإعلال والقلب والحذف، وهي مسألة نادرا ما يحمل القرآن وقـراءاته عليها، وهي مسألة أيضا قد وفاها النحويون بحثا واستقصاء، ولعلي أرى لا ضير في إيجازها مبوبة ومنسقة.

لقـد ذكـر ابن عصفور في باب القلب والحذف والنقل أنَّ القلب والحـذف في غير حروف العلة يحفظ ولا يقـاس عليه: «وإنما أفردت لذلك بابا واحدا لأنَّ جميع ذلك إنَّما يتصور باطراد في حروف العلة، فإنْ جاء شيء من الحذف أو القلب في غير حروف العلة أو في حروف العلة في خـلاف ما يتضمنه هذا الباب فيحفظ ولا يقاس عليه، وسيذكر من ذلك شيء عند الفراغ من هذا الباب»[2].

وقد حصر النحويون هذه المسألة في الواو والياء لأن الألف لا تتحرك

---

(١) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٢٦١.

(٢) الممتع في التصريف: ٢/٤٢٥.

مطلقا، والنقل لا يجوز في الساكنِ المعتل الذي يتقدم الحرفَ المنقول منه الحركة، لأنَّ الألف لا تَقْبَلُ الحركة كما مر، أمَّا الواو والياء في «عوَّق»، «وبيَّن» فلأن نقل حركة الواو والياء إليهما يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فيلتقي ساكنان، فإنْ حذفت الأول قلت: عوق، وبين، وإنْ حذفت الثاني قلت: عاق وبان، وعليه فالنقل يؤدي إلى الإلباس، فلا بد من هجره[1].

وذكر الرضي أنَّ الساكن الذي تنقل الحركة إليه ينبغي أنْ يكون له عرق في التحرك: «ويشترط أنْ يكون الساكن الذي ينقل الحركة إليه له عرق في التحرك، أي يكون متحركا في ذلك الأصل، فلذا لم ينقل في نحو: قال وباع، وقَوْل وبيْع، ونقل في «أ قام» و«يُقيمُ»، فان لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع»[2].

ومنع النحويون النقل في المضعف نحو: ابيَضَّ واسودَّ، لئلا يلتبس مثال بمثال لأن «ابيَضَّ» لو نقلت حركة عينه إلى ما قبلها لانقلبت الياء ألفا فتصبح هذه اللفظة (اباضَّ)، ثم تحذف ألف الوصل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها، فتصبح «باضَّ»، فتلتبس باسم الفاعل «باضّ» الذي من البضاضة، وهي نعومة البشرة، والقول نفسه في «أسودَّ» الذي يلتبس بـ«سادّ» من السد.

والمسألة لا تصح في المعتل الناقص نحو: أحوى وأحيا، لأنَّهُ لو أعل لَتَوالى إعلالان، إعلال العين وإعلال اللام[3].

ولعل أهم مسائل الإعلال بالنقل ما يلي:

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٩٣/٢.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ١٤٤/٣.
(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٩٣/٢، وانظر الممتع في التصريف: ٤٣٨/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٢١/٤، شرح الشافية: ١٤٤/٣، همع الهوامع: ٢٧٤/٦.

(١) الفعل معتل العين (الأجوف).
(٢) الاسم المشبه للفعل المضارع وزنا على أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل.
(٣) المصدر الذي من باب «إِفْعال» و «اسْتِفْعال».
(٤) اسم المفعول.

(١) الفعل معتل العين (الأجوف):

وهي مسألة تدور في فلك الماضي والمضارع:

النقل في الماضي:

ذكر أبو علي الفارسي(١) أنَّ نقل الحركة من حروف العلة من فعل القول والبيع على ضربين:
(أ) أنْ يكون فاعله ضميرا متصلا بالفعل.
(ب) أنْ يكون فاعله ظاهرا لا يتصل بالفعل.

ففي الضرب الثاني لا يقع النقل في حركة العين، ومن ذلك قولنا: قام زيدٌ، وباع عمرٌو. وقد شذ من ذلك قولنا: كيدَ زيد يفعل، وما زيل زيد يفعل، لأن الأصل فيهما «فَعِل»، والمضارع على «يَفْعَل»، فالذين قالوا «كِيدَ» و«زِيْلَ» نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء، فألقوا حركة الفاء فصار «كِيْدَ» و«زِيلَ» ولم يخافوا التباسه بـ«فُعِل» لأنهم لا يقولون: كدت زيدا يقوم، وما زلت زيدا يقوم، فَيُخافُ أنْ يلتبس: «كِيْدَ زيد يقوم» و«ما زِيْلَ زيدٌ يقومُ» بـ«فُعِلَ» منه، ولعل الالتباس يبدو واضحا في «بِيْعَ زيدٌ الطعامَ» إذا كان هو الفاعل بـ«بِيْعَ زيدٌ الطعامَ» اذا كان هو المفعول، وذلك لأنَّ الفعل «كاد» و«زال» لازمان، فيبعد اللبس المشار إليه في «بِيْعَ».

(١) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٢٦٢-.

وذكـر ابن جني(١) أنّ العـرب ينقلون «فَعَل» إلى «فعِلَ»، فيصير الفعلان «قام» و«باعٍ» «بيِعَ» و«قَوُمَ» كما ينقلون «بَيَعْتُ» إلى «بَيِعْتُ»، و«قَوَمْتُ» إلى «قَوُمْتُ»، وذكر أيضا أنهم لو نقلوا حركة العين في «بَيِع» و«قُوِمَ» إلى الفاء لانضمت في «قامَ وانكسرت في «باع» فيصير الفعلان: قد قُوْمَ زيد، وقد بِيْعَ زيدُ الطعامَ، اذا كان هو البائع.

والقول نفسه في «طال» و«خاف»، أي: طَوُلَ عُمْرُ زيدٍ، وخِيْفَ زيدٌ عمرا، وخوفا من اللبس فرَّ العرب من هذا الشذوذ إلا فيما لَيْسَ فيه لبس كما مر في «كِيدَ» و«زِيلَ».

وذكر ابن عصفور(٢) أنَّ في نقل حركة العين في فعل الفاعل تثقيلا لأن «كاد» و«زال» أخف من «كيد» و«زيل» لأن الألف أخف من الياء.

ومما نقلت فيه الحركة الماضي المبنيُّ للمفعول، فالمبني للمفعول من «قـال» و«باع» هو «قُوِل» و«بُيِعَ»، ومن العرب من يحذف الكسرة فيسكن الواو من «قُوِل»، أما «بُيِعَ» فتصير الياء ساكنة بعد ضمة، فتقلب واوا، فتصير «بوع»، وجعلت العين في هذا الوجه تابعة لحركة الفاء.

ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء في «بُيِعَ» فيقول «بِيْعَ»، وأما «قُوِل»«فتصير الواو ساكنة بعد نقل حركتها إلى الفاء، فتقلب ياء، فيقال «قِيل».

ومن العرب من يشم الفاء الضمة في نحو «بيع» دالًّا على أنَّ الفاء مضمومة في الأصلِ، وذلك بضم الشفتين ومن ثم يَنْطق الفعل، وهي مسألة لا تضبط إلَّا بالمشافهة عند الزجاجي، ويجعل بعض النحويين

---

(١) انظر: المنصف: ١/٢٥١ـ .

(٢) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٤٥١ـ ، وانظر في هذه المسألة شرح المفصل: ١٠/٦٥ـ .

وكافة القراء الكسرة بين الضمة والكسرة، وذكر ابن عصفور[1] أنَّ المحققين من النحويين على أنّه إشمام.

وذكر ابن عصفور وغيره أنَّه إذا أسند الفعل إلى ضمير المتكلم أو المخاطب فإنَّ مَنْ يخلص الضم في «بوع» و«كول» يقول: بُعْتُ وكُلْتُ، فيخلص الضم أيضا، والذي يشم الفاء فيهما يشم عند الإسناد أيضا، والذي يخلص الكسر فيهما يخلصه عند الاسناد أيضا، وقيل إنَّه لا بدَّ من الاشمام عند من يخلص الكسر فيهما يخلصه عند الاسناد أيضا، وقيل إنَّه لا بدَّ من الاشمام عند من يخلص الكسر ليفرق بين فعل الفاعل والمفعول، وقيل إنَّ من العرب من لا يشم في هذه المسألة معتمدا في التفرقة على القرائن وما يتصل بالفعل.

أما النقل في الفعل المضارع فسيأتي التفصيل فيه فيما بعد[2].

(٢) الاسم المشبه للفعل المضارع وزنا على آن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل:

ذكر ابن عصفور[3] أنَّ الاسم إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فلا بد فيه من أمرين:

(١) أنْ يكون موافقا له في وزنه، أي في عدد حروفه وفي حركاته وسكناته.

(٢) أنْ لا يكون موافقا له فيما مر.

وإليك التفصيل في هذين الأمرين:

(١) أنْ يكون موافقا له في وزنه، أي في عدد حروفه وفي حركاته وسكناته:

---

(١) انظر: المتع في التصريف: ٤٥٢/٢- ، وانظر: المنصف: ٢٤٨/١- .

(٢) انظر: الصفحة: ٨٠ من هذا البحث.

(٣) انظر: المتع في التصريف: ٤٨٤/٢- .

ذكر ابن عصفور(1) أنَّ الاسم في هذه المسألة لا يخلو من أنْ يكون موافقا للفعل في جنس الزيادة أو مخالفا له فيها، فهو إنْ كان موافقا له فيها فلا يخلو من أن يكون إعلالُه اعلالَ الفعل مصيرا له على لفظ الفعل أو غير مصير.

فان لم يكن مصيرا له على لفظه أعل لأمن اللبس، ومن ذلك بناؤنا اسما من القول على وزن «يُفْعُل»، فهو «يُقُوْل»، والقول نفسه في بنائه من البيع، فهو «يُبِيع»، والأصل فيهما «يُقْوُل» و«يُبْيُع»، فنقلت الضمة إلى القاف في الأول، أما في الثاني فصارت الياء ساكنة بعد ضمة فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء.

وإنْ كان مصيرا له لفظ الفعل هجر الإعلال خوفا من التباس الاسم بالفعل، ومن ذلك قولنا: هذا أطول منك، فلو أعل لصار: أطال.

أما «يزيد» العلم فانه اعتل لأنه فعل ثم نقل منه الاسم(2).

(٢) أن لا يكون موافقا له فيما مر:

ذكر النحويون أنَّ الاسم في هذه المسألة يعل إعلال الفعل الذي يكون موافقا له في عدد الحروف وفي الحركات لأنه لا لبس فيه، ومن ذلك: مَقام وَمُقام ومعاش، فوزن «مَقام» و«معاش» هو «مَفْعَل»، ووزن «مُقَام» هو «مُفْعَل» فهذه الأمثلة على وزن الفعل: يفعل ويُفْعَل، فالأصل فيها هو: مَقْوَم ومعَيَش ومُقْوَم، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبت ألفا لتحركها الأصلي وانفتاح ما قبلها بعد النقل(3).

---

(١) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٤٥٢-، وانظر: المنصف: ١/٢٤٨-.
(٢) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٤٨٤- ، المنصف: ١/٢٧٤.
(٣) انظر: الممتع في التصريف: ١/٤٨٦، المنصف: ١/٢٧٩، ٣٢٤، شرح الشافية: ٣/١٤٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٣.

والقول نفسه في «مَفْعِلَة» من البيع، فالأصل فيها «مَبْيِعة»، نقلت الكسرة من حرف العلة إلى الباء قبله كما حدث في الفعل «يبيعُ»، فالأصل فيه «يَبْيِعُ» بكسر الياء[1].

والقول نفسه في «مَفْعُلَة» بضم العين من البيع على مذهب سيبويه[2]،فعند نقل الضمة الى الباء الساكنة تصير الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف، فتقلب الضمة كسرة لتصح الياء، وهي مسألة لا تصح عند الأخفش الا في الجمع، فهي على مذهبه «مَبُوعة»، والقول نفسه في «مَفْعُلَة» من القول، فهي «مقولة».

وذهب أبو العباس المبرد[3]الى أن الاسم المزيد الموازن للفعل لا يعل إلاّ إذا أفاد معنى الفعل كما في «مَقام» و«مُقام»، فهو لا يعد لفظتي «مَرْيم» و «مَدْيَن» شاذتين حملا على ما مر، وهاتان اللفظتان محمولتان على الشذوذ عند غيره لأنهما يوازنان الفعل ويخالفانه، فالقياس عندهم «مَرام» و «مَدان».

وهاتان اللفظتان ليستا شاذتين عند الرضي إذا كانتا على «فعيل»: «وأما مَرْيم ومَدْيَن فإنْ جعلتهما فعيلا فلا شذوذ، إذ الياء للإلحاق، وإن جعلتهما مفعلا فشاذان. . .»[3].

ومن الزيادة زيادة تاء مكسورة في أول الاسم، ومن ذلك «تِفْعَل» من البيع، أي «تِبْيَع»، فيصير بعد الإعلال تِباع، فهذه التاء المكسورة ليست موجودة في أول الفعل إلا على لغة بعض العرب، وهي قليلة، والقول نفسه في «تِبِيع» بكسر التاء والباء، والأصل فيه «تِبيع» بكسر التاء والياء،

---

(١) انظر: الممتع في التصريف: ٤٨٦/٢- ، المنصف: ٢٧٩/١-.
(٢) انظر: الكتاب: ٣٤٩/٤، وانظر: الممتع في التصريف: ٤٨٧/٢.
(٣) انظر: شرح الشافية: ١٠٥/٣، ١٤٥، ٣٩١، وانظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٩٣/٢، همع الهوامع: ٢٧٤/٦.

ولكن هاتين اللفظتين لا يصح إعلالهما عند أبي العَباس المبرد لأنه ليس فيهما معنى الفعل كما مر(١).

والقول نفسه في «تِفْعِل» من القول، فهو «تِقِيل» بكسر التاء والقاف، وأصله «تِقْوِل» بكسر التاء وسكون القاف وكسر الواو، نقلت حركة الواو إلى القاف وقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة، فيكون إعلاله بالنقل والقلب، أما إعلال «تِبيع» فبالنقل فقط(٢).

وإن أشبه الاسم الفعل في الوزن والزيادة كما هو الحال في «أبيض» و«أسـود» و«أدون» و«أبْيَع°» و«إبْيَع» على وزن «إصْبَع» و«تُبْيَع» على وزن «تُرْتَب» فالتصحيح لا غير، ليكون ذلك فرقا بين الاسم والفعل، ولأن الأفعال بالإعلال أولى لأصالتها فيه، وذكر الرضي(٣) أن إعلال نحو «أبـان» علي قول من لم يصـرفه يعود لكونه منقولا عن فعل معل إلى الاسم، ووزنه «فَعَال» على مذهب من يصرفه. ، والقول نفسه في «يزيد» كما مر.

وإنْ باين الاسم الفعـل في الوزن والزيادة وجب التصحيح، ومن ذلك «مِخيط» بكسر الميم، فهو مخالف للفعل بكسر أوله، وقيل إنَّه لا التفات إلى من يكسر حرف المضارعة من العرب لقلته(٤).

ومن ذلـك أيضـا الـطوفـان والحيدان(٥) والنـزوان والغليان، وحمار

---

(١) شرح الرضي على الكفاية: ٣/١٠٥، وانظر: ٢/٣٩١-٣٩٢.
(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٣.
(٣) انـظر: شرح الشـافية: ٣/١٠٥، ١٤٥، ٣٩١-٣٩٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٣.
(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٤.
(٥) إذا كان يحيد عن ظله.

حَيَدَى، والصَّوَرَى[1]، وذكر الرضي[2] أنَّ من العرب من يعل «فَعَلان» الذي عينه واو أو ياء، ومن ذلك «داران» من دار يدور، و«هامان» من هام يهيم، و«دالان» من دال يدول، و«حالان» من حال يحول، وذكر أن ذلك شاذ، وهي مسألة قياسية عند أبي العباس المبرد[3] لجعله الألف والنون كالتاء في غَارَة» و«غابَة» و«لابة» و«دارة»، فكما أن تاء التأنيث لا تمنع الاعلال فيما مر فكذلك الألف والنون، وذكر ابن عصفور[4] أنَّ وجه الشبه بينهما أنَّ كليهما يحذفان في الترخيم، وأنهما في التحقير لا يعتد بهما. وذكر الرضي[5] أنه قد شذ من ذلك «حَوَكة» و«خَوَنَة».

وما جاء من باب «جَوَلان» و«حَيَدان» من غير إعلال محمول على الشذوذ عند أبي العباس المبرد[5]، أما «نَزَوان» و«غَلَيان» فليس فيهما شذوذ عنده لأنه لو قلبت الواو والياء ألفا للزم الحذف، فيصيران: «نزان» و«غلان»، فيلتبس «فَعَلان» بـ«فَعال».

والقول نفسه مع الأخفش[5] في «حَيَدَى» و«صَوَرَى»، فهما شاذان عنده[6].

(٣) المصدر الذي من باب «إفعال» و«استفعال»:

ذكر النحويون أن «إفعال» مصدر «أفْعَل» و«استفعال» مصدر

---

(١) موضع أو ماء قرب المدينة.
(٢) انظر: شرح الشافية: ٣/١٠٥-١٠٦، ١٤٥-١٤٦.
(٣) انظر: شرح الشافية: ٣/١٠٥-١٠٧، ١٤٥- ، الممتع في التصريف: ٢/٤٩١-.
(٤) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٤٩٢.
(٥) انظر: شرح الرضي على الشافية: ٣/١٠٥-١٠٧، ١٤٥.
(٦) انظر: شرح الشافية: ٣/١٥١، همع الهوامع: ٦/٢٧٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٤، الممتع في التصريف: ٢/٤٨٩-٤٩١، المنصف: ١/٢٩١-٢٩٢.

«استفعل» قد أعلا حملا على إعلال الفعل، ومن ذلك «إقامة» و«استقامة»، والأصل فيهما: إقْوام واستِقْوام فنقلت حركة الواو إلى الفاء وأبدلت الواو ألفا، فالتقى ألفان، فحذفت إحداهما، وهي مسألة فيها خلاف عند النحويين، فذهب الخليل بن أحمد وسيبويه إلى أنَّ الثانية هي التي حذفت لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها، وذهب الأخفش والفراء إلى أنَّ الأصلية هي المحذوفة. ويؤتى بالتاء الدالة على التأنيث عوضا من الألف المحذوفة، وقيل إنَّ المعهود في هذه المسألة أنْ يؤتى بالتاء بدلا من الأصول كما هو الحال في «عظة» و«عدة» وأضرابهما، ومذهب الأخفش عند الرضي أولى: «وقول الأخفش أولى قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان».

وقد تحذف هذه التاء المشار إليها كثيرا في الإضافة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأوحينا إليهم فِعْلَ الخيرات وإِقام الصلاة وإِيتاء الزكاة﴾[1]، ولعل ما يقوي حذف التاء في «إقامة» مشاكلتها لـ«إيتاء».

وقد حكى الأخفش لفظتين حذفت فيهما التاء في غير الإضافة، وهما «إراء» و«إجاب»، وهي مسألة يُقتَصَرُ فيها عند النحويين على ما سمع[2].

وذكر ابن عصفور[3] أنَّ هذه المصادر إن كانت لفعل لم تعتل عينه صحت كما يصح فعلها، ومن ذلك «استحواذ» و«إغيال» و«إعوال»، و«استنواق»، وقد جاءت أفعال أخرى لم تعل منها «أخيل»، و«استصوب» و«استروح»، والتصحيح عند أبي زيد[4] قياس في مثل

---

(١) الأنبياء: ٧٣، وانظر: النور: ٣٧.
(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٤.
(٣) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٤٩١.
(٤) انظر: شرح الشافية: ٣/١١٢-١١٣.

هذه الأفعال إذا لم يكن لها فعل ثلاثي، وهي مسألة محمولة عند سيبويه على الشذوذ[1].

(٤) اسم المفعول:

ومن ذلك «مصون» و«مقول» و«مصوغ»، والأصل فيها: مصوون، ومقوول، ومصووغ، كلها بواوين، الأولى عين الكلمة، والثانية واو «مفعول»، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذفت واو «مفعول» عند سيبويه[2] وشيخه الخليل بن أحمد، وعين الكلمة عند الأخفش، فالوزن عند سيبويه «مَفُعْل» وعند الأخفش «مَفول»[3].

ومن ذوات الياء «مَبيع» و«مَدِين» وغيرهما، والأصل فيهما: مَبْيُوع ومَدْيون، فتعل هاتان اللفظتان وأضرابهما حملا على إعلال فعليهما، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبلها، فتصيران: مَبُيْوْع ومَدُيْوْن، فيجتمع ساكنان، واو «مفعول» والعين، فتحذف واو «مفعول» كما مر حملا على مذهب سيبويه، وتقلب الضمة إلى كسرة لتصح الياء. أما أبو الحسن الأخفش فإنّه يحذف الياء ويقلب الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة جيءَ بها بدلا من الضمة لتصح الياء. فالوزن عند سيبويه هو «مَفِعْل» وعند الأخفش «مَفِيل».

وممن انتصر لسيبويه في هذه المسألة ابن عصفور: «ومما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل وفساد مذهب الأخفش أنّك إذا نقلت الضمة من

---

(١) انظر: الكتاب: ٤/٧١، وانظر: المنصف: ١/٤٦٧.
(٢) انظر: الكتاب: ٤/٣٤٨-٣٥٠.
(٣) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٤٥٤-٤٦٣، المنصف: ١/٢٥٤-٢٥٥، الأمالي الشجرية: ١/٢٠٤-٢١٠، شرح الشافية: ٣/١٤٧-، شرح التصريف الملوكي: ٣٥١-٣٥٥، همع الهوامع: ٦/٢٧٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٥.

العين إلى الفاء في «مفعول» من ذوات الياء اجتمع لك ساكنان: واو «مفعول»، والياء، فتحذف واو «مفعول»، فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف، فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمة إذا كانت تلي الطرف فإنه تقلب الضمة كسرة مفردا كان الاسم أو جمعا. . . وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه على مذهبه أن يقول «مبوع»، وذلك أن الأصل «مبيوع»، فاذا نقلت الضمة اجتمع له ساكنان، فيحذف الياء، فيلزمه أن يقول «مبوع» فإن قال: لا أحذف إلاَّ بعد قلب الضمة كسرة فالجواب أنْ يقال له: لم تقلب الضمة كسرة وأنت تزعم أنَّ الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد فإن الياء هي التي تقلب واوا بشرط القرب من الطرف، فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة في مذهب أحد من النحويين»[1].

ويقيس ابن عصفور هذه المسألة على اجتماع الساكنين في كلمة، فللتخلص من التقائهما يحرك الثاني، والقول نفسه في هذه المسألة عنده، فحذف الثاني أولى، ولأن حذف الزائد عنده أسهل من حذف الأصلي.

ويعزز ابن عصفور مذهب سيبويه وشيخه بما روي عن العرب من ألفاظ عدت شاذة لقلب الواو الأصلية فيها ياء، أما واو «مفعول» فمحذوفة، ومن هذه الألفاظ: مَشِيب في مَشُوْب، ومَنِيل في منول، ومَمَيت في مَمُوت، ومَرِيح في مَرُوْح[2]، وذكر أنه لم يعهد قلب واو «مفعول» ياء إلا في «مرمي»، ويعزز ذلك بأن الواو تقلب ياء في غير «مفعول»، ومن ذلك قول العرب «حِيرْ» في «حُوْر»، ومن ذلك ما أنشده

---

(١) الممتع في التصريف: ٢/٤٥٦-٤٥٧.

(٢) المريح: الذي حركته الريح.

أبو زيد[1]:

«عيناءُ حوراءُ من العِينِ الحِيرْ»

ويرد على أبي الحسن الأخفش في قوله إنَّ حذف واو «مفعول» لا يصح لأنها حرف معنى يدل على المفعولية، فحذف ما لا معنى له أسهل، وفي الكلمة عند الأخفش زيادتان، وهما ميم «مفعول» وواوه، فهما يجريان مجرى الزيادة الواحدة لأن المعني يقع بهما معا، فلا يصح حذف إحداهما وابقاء الأخرى، ولكن هاتين الزيادتين لا تجريان مجرى الزيادة الواحدة عند ابن عصفور،ويجوز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى لتدل على المحذوفة، ويعزز هذا المذهب بحذف التاء من «اسطاع» و «يسطيع»[2].

ومن هؤلاء ابن الشجري في أماليه، فهو يدون ما احتج به أبو الحسن الأخفش من أدلة ليردها تعزيزا لمذهب سيبويه وشيخه، ولقد ذكرت بعضها فيما مضى، ومن اشتهى الباقية فليعد إليها في موطنها[3].

وبسط ابن جني في « المنصف »[4] الحديث عن هذا الخلاف مدوِّنا حجج كل منهما، وذكر أنه شرح هذا الخلاف في موضع آخر: « وقد شرحت هذا الخلاف في موضع آخر في مسألة سئلت عنها مجردة »[5].

وممن انتصر لأبي الحسن الأخفش في مذهبه السابق أبو عثمان المازني: (فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان: «وكلا الوجهين حسن جميل»، ولقوَّة

---

(١) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٤٥٦، المنصف: ١/٢٨٨، الأمالي الشجرية: ١/٢٠٩، لسان العرب (حور).
(٢) انظر في هذه المسألة: الممتع في التصريف: ٢/٤٥٤-٤٦٠.
(٣) انظر: الأمالي الشجرية: ١/٢٠٤-٢١٠.
(٤) انظر: ١/٢٨٢-٣٠١.
(٥) المنصف: ١/٣٠١.

قوْل ِ أبي الحسن قال: «وقول الأخفش أقيس»، وقوله في هذا عجيبٌ، وإن كان قدِ ناقض فيه فيما يجيء، وستراه بعيد ان شاء الله)[1].

وجـاء في «شرح الملوكي في التصريف»: «قال المازني»: وكلا القولين حسن جميل. فمذهب أبي الحسن أقيس، من جهة قاعدة حذف الأول إذا وليه ساكن، ومذهب الخليل وسيبويه أقل كلفة وعملا»[2].

وذكر النحويون أن بني تميم تصحّح اليائي دون الواوي لأن الياء أخف عليهم من الواو، ومن ذلك مبيوع، مخيوط، معيوب، مسيور، مغيون[3]، مطيوب، مغيوم، مزيوت، مديون، وذكر ابن جني[4]أنه واسع فاش.

ولقد ورد عن العرب تصحيح ذوات الواو في هذه المسألة، ومن ذلك: مقوود، معوود، مصوون، مدووف[5]، مَقْوول. وهي مسألة جائزة عند أبي العباس المبرد كذوات الياء، وهو في ذلك يخالف كافة النحويين، ولذلك يرد عليه ابن عصفور وغيره: « وهذا الذي ذهب إليه باطل لأن ما ورد من الإتمام في ذوات الواو من القلة بحيث لا يقاس عليه . . . . . »[6].

وبعد فلست أذهب إلى الانتصار لأحد المذهبين، لأنه لا ثمرة في مثل هذا الخلاف الذي أعيى النحويين في ابتكار الأدلة والأقيسة، ولست

---

(١) المنصف: ١/٢٩١.
(٢) شرح التصريف الملوكي: ٣٥٢.
(٣) مغيون: مغطى عليه.
(٤) انظر: المنصف: ١/٢٨٦.
(٥) الممزوج أو المبلول.
(٦) الممتع في التصريف: ٢/٤٦٢، وانظر في هذه المسألة: المنصف: ١/٢٨٢ـ٢٨٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٥، شرح الشافية: ٣/١٤٩، الخصائص: ١/٢٦١، الأمالي الشجرية: ١/٢٠٩ـ٢١٠، شرح الملوكي في التصريف: ٣٥٤ـ٣٥٥، همع الهوامع: ٦/٢٧٥، شرح المفصل: ١٠/٨٠.

أنكر أن كثيرا ممن انتصروا لشيخ النحاة متعصبون له، ولعل ما يهمنا في هذه المسألة ما آلت إليه اللفظة بعد النقل وغيره، فلا ضير في هجر تلك الأدلة والأعذار.

ولقد رأيت أنَّ الإعلال بالنقل لا تحمل القراءات القرآنيه عليه، لأنه يدور في فلك بنية الكلمة قبل أن تصل إلى ما هي عليه، ولذلك آثرت أن أدون بعض ما في التنـزيل من شواهد، وهي شواهد تشيع فيه في مواطن كثيرة، ولعلَّ أهم ما تدور في فلكه ما يلي:

(١) الفعل الماضي المبني للفاعل أو المفعول.

(٢) الفعل المضارع المبني للفاعل أو المفعول.

(٣) اسم الفاعل.

(٤) اسم المفعول.

(٥) الاسم في غير ما مرَّ:

وإليك بعض الشواهد على ما مر:

(١)الفعل الماضي المبني للفاعل أو المفعول:

ومما جاء في هذه المسألة من المبني للمفعول قوله تعالى: ﴿ وَوُضِع الكتابُ وجيء بالنبيين والشُهداء . . ﴾[1] : الفعلُ «جيء» وزنه «فُعِل» لأن أصله جُي ءَ، فحصل فيه ما حصل في «بيْعَ» كما مرَّ[2]

ومن ذلـك ما عينـه واو، ومنه قوله تعالى : ﴿وَحيل بينَهم وبين ما يشتهون . . . ﴾[3]: « حِيل » وزنه « فُعِلَ » لأن أصله: حُولَ ، فحصل

(١) الزمر: ٦٩، وانظر: الحجر: ٢٣.

(٢) انظر الصفحة : ٦٧ من هذا البحث.

(٣) سبأ: ٥٤.

فيه ما حصل في «قِيل»[١] كما مرَّ[٢].

ومن ذلـك قوله تعالى: ﴿ولما جاءَت رُسُلُنا لوطاً سيءَ بهم..﴾[٣]، ﴿وسيقَ الذين كفروا إلى جهنمَ زُمراً..﴾[٤].

ومن ذلك الماضي المزيد، ومنه المزيد بالهمزة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأنَّا لانَدْري أشرٌّ أُريدَ بمَن في الأرض..﴾[٥]: «أُريدَ» وزنه «أُفعِل» لأن أصله: أُرْوِد، نقلت كسرة الواو إلى الراء، وقلبت الواو ياء لتناسب الكسرة.

وقوله تعالى: ﴿وظنُّوا أنَّهم أُحِيطَ بِهم..﴾[٦]: القول في «أُحِيطَ» كالقول في سابقه.

ومن ذلك الفعل المبني للفاعل المزيد بالهمزة، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا جاءَهم أمر مِنَ الأمْنِ أَو الخَوفْ أذاعوا به..﴾[٧]: الفعل «أذَاعَ» وزنه «أفْعَل» لأن أصْلهَ: أَذْيَعَ، نُقِلت حركة الياء، وهي الفتحة إلى الذال، فقلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها في اللفظ وتحركها في الأصل[٨].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ثمَّ أَفِيضوا من حَيْثُ أفاضَ الناسُ..﴾[٩]، ﴿فلمَّا أَفاقَ قال سبحانَكَ تُبتُ إليكَ..﴾[١٠]: القول في «أفاق»

(١) انظر: البقرة: ١١، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قال).
(٢) انظر الصفحة: ٦٧
(٣) هود: ٧٧، وانظر: العنكبوت: ٣٣، الملك: ٢٧.
(٤) الزمر: ٧١، وانظر: ٧٣.
(٥) الجن: ١٠.
(٦) يونس: ٢٢، وانظر: الكهف: ٤٢.
(٧) النساء: ٨٣.
(٨) انظر: الممتع في التصريف: ٤٨١/٢.
(٩) البقرة: ١٩٩، وانظر: النور: ١٤.
(١٠) الأعراف: ١٤٣.

ومن ذلك «أقام» ذو الواو، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم. .﴾[1]: الفعل «أقام» وزنه «أَفْعَلَ» لأن أصله: أَقْوَمَ، نُقِلتْ فتحةُ الواو إلى القاف قبلها، ثم قلبت الواو ألفا كما مر.

ومن ذلك الماضي المزيد بثلاثة أحرف، ومنه قوله تعالى: ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم. .﴾[2]: «استقام» وزنه «استَفْعَل» لأنَّ أصله: استقوَمَ، نُقِلت فتحةُ الواو إلى القاف قبلها، ثم قلبت الواو ألفا كما مر.

وقوله تعالى: ﴿فاستغاثه الذي مِنْ شيعته. .﴾[3]، ﴿الذين استجابوا لله والرسول. .﴾[4]، ﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا. .﴾[5]

ومنه ذو الياء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما ضَعُفوا وما استكانوا. .﴾[6]: «استكان»[7] وزنه «اسْتَفْعل» لأن أصله «اسَتكْيَنَ»، نُقِلتْ فتحة الياءِ إلى الكاف، ثم قُلبتِ الياء ألفا كما مر.

(٢)الفعل المضارع المبني للفاعل أو المفعول:

ومن ذلك المعتل الواوي، ومنه قوله تعالى: ﴿وتركنا بعضهم يومئذ يموج

(١) البقرة: ٢٧٧، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قوم).
(٢) التوبة: ٧، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
(٣) القصص: ١٥.
(٤) آل عمران: ١٧٢، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (جوب).
(٥) البقرة: ٢١٧، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (طوع).
(٦) آل عمران: ١٤٦، وانظر: المؤمنون: ٧٦.
(٧) (استِكان) واوي، وقد ذكره ابن منظور في (كينَ) أيضاً.

في بعض . . ﴾[1]: «يموج» وزنه «يَفْعُلُ» بضم العين لأن أصله «يَمْوجُ»، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الواو إلى الميم.

ومنه الأفعال: يموتُ[2]، يصومُ[3]، يقومُ[4]، يعودُ[5] يذوقُ[6]، تَدورُ[7]، يذودُ[8]، يَغوصُ[9]، يحولُ[10]، تفور[11]، يَسوقُ[12]، يعُوذُ[13]، يسومُ[14]، يطوفُ[15]، يسوءُ[16]، تزولُ[17]، تمورُ[18]، تعولُ[19]، يخونُ[20].

ومن ذلك المعتل اليائي، ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون﴾[21]، «يضْيقُ» وزنه «يَفْعِل» لان أصله: «يَضِيقُ»، نقلت كسرة الياء إلى الضاد.

---

(١) الكهف: ٩٩.
(٢) آل عمران: ١٤٥، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (موت).
(٣) البقرة: ١٨٥.
(٤) التوبة: ١٠٨، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قوم).
(٥) الأنفال: ١٩، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عود).
(٦) المائدة: ٩، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ذوق).
(٧) الأحزاب: ١٩.
(٨) النحل: ٩٤.
(٩) الأنبياء: ٨٢.
(١٠) الأنفال: ٢٤.
(١١) الملك: ٧.
(١٢) مريم: ٨٩.
(١٣) الجن: ٦، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عوذ).
(١٤) الأعراف: ١٦٧، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (سوم).
(١٥) الرحمن: ٤٤.
(١٦) المائدة: ١٠١، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (سوأ).
(١٧) إبراهيم: ٤٠.
(١٨) الطور: ٩، وانظر: الملك: ١٦.
(١٩) النساء: ٣.
(٢٠) يوسف: ٥٢، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: (خون).
(٢١) الحجر: ٩٧.

ومن ذلـك الأفعال: يزيغُ [1]، يهيمُ[2]، يكيدُ[3]، تَفيءُ[4]، تميدُ[5]، تميزُ[6]، يَصـيرُ[7]، يشيعُ[8]، يزيدُ[9]، يهيجُ[10]، يَمـيرُ[11]، تغيضُ[12]، يميل[13]، يدين[14].

ومن ذلك المضارع المزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿إذْ قال إبراهيم ربي الذي يُحْيي وَيُميتُ . . .﴾[15]: «يُميت» وزنه «يُفْعِلُ» لأن أصله: «يُمْوِتُ»، نُقِلَتْ كسرة الواو إلى الميم، وقُلِبَتِ الواو ياءً لتناسب الكسرة.

ومن ذلك الأفعال التالية: يُطيع[16]، يضيء[17]، يعيد[18]، أُعيد[19].

ومن ذلـك المزيد اليائي، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّا لا نُضيع أجرَ من

---

(1) آل عمران: ٧.
(2) الشعراء: ٢٢٥.
(3) الطارق: ١٦، وانظر: يوسف: ٥. وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (كيد).
(4) الحجرات: ٩.
(5) النحل: ١٥.
(6) آل عمران: ١٧٩.
(7) الشورى: ٥٣.
(8) النور: ١٩.
(9) هود: ٦٣، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (زيد).
(10) الزمر: ٢١.
(11) يوسف: ٦٥.
(12) الرعد: ٨.
(13) النساء: ٢٧.
(14) التوبة: ٢٩.
(15) البقرة: ٥٨، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (موت).
(16) آل عمران: ١٠٠، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (طوع).
(17) النور: ٣٥.
(18) الاسراء: ٦٩، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عود).
(19) آل عمران: ٣٦.

آحْسنَ عملاً . . . . ﴾[1]: «نُضيعُ» وزنه «نُفْعِلُ» لأن أصله «نُضْيِعُ» بكسر اليَاء، نقلت كسرة الياء إلى الضاد قبلها.

ومن ذلك المزيد بأكثر من حرف، ومنه قوله تعالى: ﴿إذْ تستغيثون ربَّكُم . . . ﴾[2]: الفعل «يستغيثُ» وزنه «يَسْتفْعِل» لأن أصله «يَسْتَغْوِثُ» نُقِلَتْ كسرة الواو إلى الغين، ثم قلبت الواو ياء لتناسب الكسرة.

ومن ذلك: يستجيب[3]، نستعين[4].

ومن ذلك المضارع الذي تقلب واوه أو ياؤه ألفا بعد النقل، ومنه قوله تعالى: ﴿إنِّي أخاف الله ربَّ العالمين﴾[5] «أخاف» وزنه «أفْعلُ» لأن أصله «أخوفُ»، نقلت فتحة الواو إلى الخاء، وقلبت الواو ألفا كما مر.

ومن ذلك: يزال[6]، ينال[7].

ومِنَ المضارع المبني للمفعول قوله تعالى: ﴿كأنَّما يُساقُون إلى الموتِ . . ﴾[8]: «يُساق» وزنه «يُسْوَقُ»، نُقِلت فتحة الواو إلى السين قبلها، ثم قلبت الواو ألفا كما مر.

ومن ذلك الأفعال التالية: يُراد[9]، يُقال[10]، يُطاف[11]، يُغاث[12]،

---

(١) الكهف: ٣٠، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ضيع).
(٢) الأنفال: ٩، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (غوث).
(٣) الإسراء: ٥٢، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (جوب).
(٤) الفاتحة: ٥.
(٥) المائدة: ٢٨، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (خوف).
(٦) المائدة: ١٣، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (زال).
(٧) المائدة: ٩٤، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (نال).
(٨) الأنفال: ٦.
(٩) ص: ٦.
(١٠) الأنبياء: ٦٠، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم في هذه اللفظة.
(١١) الصافات: ٤٥، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (طوف).
(١٢) الكهف: ٢٩.

يُحاط[1]، يُطاع[2].

(٣) اسم الفاعـــل :

ومن ذلك «مُفْعِل»، ومنه قوله تعالى: ﴿وللكافرين عذابٌ مُهينٌ﴾[3]: «مُهين» وزنه «مُفْعِل» لأن أصله «مُهْوِن»، نقلت كسرة الواو إلى الهاء قبلها، ثم قلبت الواو ياء لتناسب كسرة الهاء.

ومن ذلـك: مجيب[4]، منيب[5]، مُليم[6]، مُقيم[7]، مُنير[8]، مُحيط[9]، مُصيب[10].

ومن ذلك ما هو على وزن «مُستَفْعِل»، ومنه قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المُسْتَقيم﴾[11]، «المُستقيم» وزنُه «مُستَفْعِل» لأنَّ أصله: مُستَقْوِم، نُقِلت كسرة الواو إلى القاف، وقلبت الواو ياء لكسرة القاف قبلها.

ومن ذلك ذو الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿ويخافون يوماً كانَ مستطيرا﴾[12]: «مُسْتَطِيراً» أصله «مُسْتَطْيِراً» بكسر الياء، نقلت كسرة الياء إلى الطاء.

---

(١) يوسف: ٦٦.
(٢) النساء: ٦٤، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (طوع).
(٣) البقرة: ٩٠، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (طوف).
(٤) هود: ٦١.
(٥) الزمر: ٨، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (نوب).
(٦) الذاريات: ٤٠، وانظر: الصافات: ١٤٢.
(٧) المائدة: ٣٧، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قوم).
(٨) آل عمران: ١٨٤، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (نور).
(٩) البقرة: ١٩، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (حوط).
(١٠) هود: ٨١، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (صوب).
(١١) الفاتحة: ٦، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قوم).
(١٢) الإنسان: ٧.

(٤) اسم المفعول:

ومنه ذو الياء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أإنا لَمَدِينون﴾[١]: لقد سبق توضيح هذه المسألة في موضع آخر[٢].

ومنه مشيد[٣]، مزيد[٤]، مكيد[٥].

ومن ذلك «مُسْتَفْعَل»، ومنه قوله تعالى: ﴿والله الْمُسْتَعانُ على ماتصفون...﴾[٦]: «مستعان» وزنه «مُسْتَفْعَل» لأنَّ أصله «مُستَعْوَن»، نقلت فتحة الواو إلى العين قبلها، وقلبت الواو ألفا كما مر[٧].

ومن ذلك «مُفْعَل» ومنه قوله تعالى: ﴿مُطاع ثَمَّ أمين﴾[٨]: «مُطَاع» أصله «مُطْوَعٍ»، نُقِلَتْ فتحةُ الواو إلى الطاء قبلها، ثم قلبت الواو ألفا كما مر.

ومنه قوله تعالى: ﴿ويَخْلُدْ فيها مُهانا...﴾[٩].

الاسم في غير مامر:

ومن ذلك «مفْعَل» ومنه قوله تعالى: ﴿إلى ربِّك يومئذٍ المساق﴾[١٠]: «مساق» أَصْله «مَسْوَق»، نقلت فتحة الواو إلى القاف قبلَها، ثم قلبت

---

(١) الصافات: ٥٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (دين).
(٢) انظر الصفحة/٧٤ من هذا البحث.
(٣) الحج: ٤٥.
(٤) ق: ٣٠، وانظر: ٣٥.
(٥) الطور: ٤٢.
(٦) يونس: ١٨، وانظر: الأنبياء: ١١٢.
(٧) انظر: الصفحة/٧٠ من هذا البحث.
(٨) التكوير: ٢١.
(٩) الفرقان: ٦٩.
(١٠) القيامة: ٣٠

الواو ألفا.

ومن ذلك: مفازَة[1]، مَعاذ[2]، منام[3]، مكان[4]، مناص[5]، مقام[6]، مفاز[7].

ومنه ذو الياء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجعلنا النهار معاشا..﴾[8]: «معاش» وزنه «مَفْعَل» لأن أصله «مَعْيَش»،نُقِلَتْ فتحةُ الياء إلى العين قبلها، وقُلِبَتِ الياءُ ألفا كما مر.

ومن ذلك «مُفْعَل» ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قالَتْ طائِفَةٌ ... لامُقَام لكم فارجعوا..﴾[9]: «مُقَام» وزنه «مُفْعَل» لأن أصله: مُقْوَم، نقلت فتحة الواو إلى القاف قبلها، ثم قُلِبَتِ الواو ألفا.

ومن ذلك «مَفْعِل» بكسر العين، ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وبئسَ المَصير﴾[10]: «مَصير» وزنه «مَفْعِل» لأنَّ أصله: «مَصْيِر»، نُقِلَت كسرةُ الياءِ إلى العين.

ومن ذلك «مَفْعِلة» بكسر العين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنَّ لَهُ معْيشة ضنكا..﴾[11]: «مَعيشة» وزنها«مَفْعِلة» لأنَّ أصلها: «مَعْيِشَة»،

(١) التوبة: ٥٧، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (فوز).
(٢) يوسف: ٢٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عوذ).
(٣) الصافات: ١٠٢، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (نوم).
(٤) النساء: ٢٠، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (كون).
(٥) ص: ٣.
(٦) الاسراء: ٧٩، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قوم).
(٧) النبأ: ٣١، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (فوز).
(٨) النبأ: ١١.
(٩) الأحزاب: ١٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قوم).
(١٠) البقرة: ١٢٦، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (صار).
(١١) طه: ١٢٤، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عيش).

نقلت كَسْرَةُ الياء إلى العين قبلها.

(٢) النقل من حرف صحيح

لقد مر أنَّ حروف الصحة التي تنقل حركاتها على ضربين:

(١) أنْ يكون في تضعيف.

(٢) أنْ يكون في غير تضعيف.

وغير المضعف من الصحيح على ضروب:

(١) نَقْلُ الحركة من الهمزة إلى الحرف الذي قبلها إذا لم يكن حرفَ مدّ.

(٢) نَقْلُ حركةِ «افْتَعَل» و«يَفْتَعِلُ» نحو: اهتدى ويهتدي.

(٣) نَقْلُ الحركة في الوقف.

وإليك التفصيل فيما جاء في كتابنا العزيز من هذه المسائل:

(١) النَّقْلُ في التضعيف:

ومما جاء في الأفعال في هذه المسألة: أَعَدَّ، أَصَمَّ، استعدَّ، اطْمأَنَّ، والأصل فيها: أَعْدَدَ، أصْمَمَ، استَعْدَدَ، اطمأْنَنَ، نُقِلَتْ حركة العين إلى ما قبلها وهي الفاء، فصار التقدير فيها: أَعَدْدَ، أ صَمْمَ، استَعَدْدَ. اطمأَنْنَ، ثم التقى حرفان متماثلان، الاول منهما ساكن والثاني متحرك فحصل الإدغام.

والقـول نفسـه في مضارع الأفعال: عدَّ، شدَّ، مدَّ، صمَّ، ضنَّ، استعدَّ، اطَمأَنَّ وأضرابها.

وإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المنقول منه الحركة متحركاً حذفت هذه الحركة ولم تلق على شيء، ومن ذلك: اعتد، اشتد، ومضارعهما[1].

---

(١) انـظر: الحجـة في علل القـراءات السبـع: ١/٢٦١-٢٦٢، شرح الملوكي في التصريف: ٤٥٠، الممتع في التصريف: ٢/٦٣٤، شرح الشافية: ٣/٢٤١.

وممانقلت فيه الحركة في هذه المسألة الأسماءُ المضَعَّفةُ، ومنها: مفرٌّ ومردٌّ، وأضرابهما، فهي على «مَفْعَل»، لأنَّ الأَصْلَ: مفْرَر، مَرْدَد، ثم نُقِلَتْ حركة الحرف الأول في التضعيف إلى ماقبلها، فحدث الإدغام.

ولعلّ مافي التنزيل من مواضع يمكن حمل القراءات القرآنية فيها على هذه المسألة يعدُّ قليلاً، ومن ذلك قراءة بعضهم: ﴿أليس ذلك بقادرٍ على أنْ يحُيِيَّ المَـوْتى﴾[1] بإدْغام الياء بعد نقل حركة الياء الأولى إلى الحاء، وهي مسألة لاتصح عند سيبويه[2] والبصريين لسكون الياء الثانية لأنهم لايعتدون بالفتحـة لأنها حركة إعراب غير لازمة، ولكنَّ هذه المسألة جائزة عند ابن خالويه: «وحدثني ابن مجاهد عن السمري عن الفراء أنَّ من العرب من يبني الفعل المستقبل على الماضي فيدغم، فيقول: «أليس ذلك بقادرٍ على [أنْ][3] يحُيِيَّ المَوْتى» بتشديد الياء، قال الشاعر[4]:

وكَأَنَّها بينَ النساءِ سبيكة تمشي بِسُدَّةِ بيتِها فَتُعِيُّ

فقـال الـبصريون: هذا غلط، لأنَّ الصحيح إذا سُكِّنَ الحـرف لم يجز الإدغام، فكيف المعتل، قال أبوعبدالله ـ رضي الله عنه ـ: هو عندي جائـز، لأنَّ المعتـل فرع للصحيح، فإذا جاز في الصحيح تحرك الحرف الثـاني، فيدغم نحو: «مَنْ يرتدَّ منكم»[5] جاز أن يدغم المعتل، ويحرك الحرف الثاني ولاسيَّما أنَّ الياءَ إذا أُدْغِمَ سُكِّنَ، فصار غيَر عليل، وهذا

---

(١) القيامة: ٤٠.
(٢) انظر: الكتاب: ٤/٤٠٢.
(٣) مابين الحاصرتين ليس موجودا في النص.
(٤) نسِبَ في تاج العروس إلى الحطيئة، انظر (عيي)، وانظر: معاني القران: ٣/٢١٣، المحتسب: ٢/٢٦٩، الممتع في التصريف: ٢/٥٨٥، ٥٨٧، البحر المحيط: ٨/٣٩١، لسان العرب (عيي).
(٥) المائدة: ٥٤.

واضـح جدا»[1]. ولقـد اكتفى ابن خالـويه في مؤلَّفـه «مختصر في شواذ القرآن»[2] بتدْوين المذهب البصري في هذه المسألة، ولعل السبب في مثل هذا الموقف يعود إلى أنَّ هذا المؤلَّف ليس في الاحتجاج للقراءات بل في تدوينها وجمعها.

والمسألة لاتصح عند ابن جني لأنَّ إعلال عين الفعل وتصحيح لامه مذهب ترغب عنه العرب، فلذلك حمل قول الحطيئة السابق على الشذوذ: «قال أبوالفتح: هذا مذهب ترغب العرَبُ عنه، وهو إعلال عين الفعل وتصحيح لامه[3]، وإنما جاء ذلك في شيء من الأسماء، وهو: غاية، وآية، وثاية[4]، وطاية[5]، وقياسها: غياة، وأياة، وطياة، وثياة، أو ثواة، ولم يأت هذا الفعل إلاَّ في بيتٍ شاذ، أنشدَه الفراء، وهو قول الشاعر:

وكَأَنَّها بينَ النساءِ سبيكةٌ تمشي بِسُدَّةِ بيتِها فَتُعِيُّ

فَأَعَلَّ العَين، وصَحَّحَ اللام، ورفع مالم ترفعه العرب، وإنَّما تعله، نحو: يرمي ويقضي»[6].

والقول نفسه مع ابن عصفور[7] وأبي حيان[8].

ولعل ابن خالويه قد انفرد بهذا النوع من الإدغام في هذه المسألة،

(١) شرح مقصورة ابن دريد، ورقة: ١٦٠-١٦١.
(٢) انظر: ١٦٦، وانظر: البحر المحيط: ٨/٣٩١.
(٣) لأن القياس يقتضي بأن تعـل الـلام من معتل العين واللام وتجري عينه مجرى الصحيح، انظر: همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢/٥٤.
(٤) الثاية: موئل الابل.
(٥) الطاية: السطح.
(٦) المحتسب: ٢/٢٦٩.
(٧) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٥٨٥، ٥٨٧.
(٨) انـظر: البحـر المحيط: ٨/٣٩١، وانـظر: همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/٥٤.

ولست أنكـر أنَّ الفـراء قد أجازه، ولكنه لم يطالعنا بتعليل له، فاكتفى بالإشـارة إلى إجـازتـه في كلام العرب: «وقوله ـ عز وجل ـ ﴿أنْ يُحْيِيَ الموتى﴾، تُظْهر الياءين، وتكسر الأولى وتجزم الحاء، وإنْ كَسَرْتَ الحَاءَ ونَقَلْتَ إليها إعراب الياء الأولى التي تليها كان صوابا. . . .»(١).

ووجه مخالفة ابن خالويه النحاة في هذه المسألة أنه إذا اجتمع مثلان في كلمة واحدة، وكانا حرفي علة، فإن كان الثاني منهما ساكنا لم يجز الإدغام كما في «يحيي» و «يُعْيِي»، وإنْ كان متحركا فلا يخلو أن يكون ماقبله مفتوحا، فإن كان كذلك قُلبت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وزال الإدغام لاختلاف الحرفين نحو أحيا، واستحيا، وإنْ كان ماقبله غير مفتوح فلا يخلو من أنْ تكون الياء الثانية حركتها حركة إعراب أو بناء، فإن كانت الحركة حركة إعراب بطل الإدغام، لأنَّ الإعراب عارض يزول بالرفع والخفض، فيحمـل النصب في الامتنـاع على الرفع والخفض كما في القراءة السابقة، ولايصح الإدغام في «هو يُحْيِي» أو «هو محيْيكَ» لأن الإعرابَ لايظهر هنا بل يكـون مقدَّراً، وإنْ كانتِ الحركة حركة بناء، وكانت متطرفة جاز الإدغام والإظهار كما في «حيي»، وإن كانت غير متطرفة، فلا يخلو أنْ يكون بعدها علامتا التثنية أو علامتا الجمع أو تاء التأنيث، فإنْ كان بعدها علامتا التثنية أو علامتا الجمع لم يجز الإدغام ومن ذلك: محيِيان، وحَيِيان، ومحيِيات، وإنْ كان بعدها تاء التأنيث فلايخلو من أنْ تلحق التاء لفظ المفرد أو بناء الجمع، فإنْ لحقت بنـاء الجمـع نحـو: حياء وأحيية، وعيي وأعيية، جاز الإظهار والإدغـام، فمن أدغم فلأنَّ الحـركَة بناء ولم تدخل على بناء قد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها، ومَنْ أظْهَر فلأنَّ هذه الياء هي التي تسكن في «يعيا»

(١) معاني القرآن: ٢١٣/٣، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٤٧/١، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٤٩٢/١-٤٩٣.

و«يحيا»،وإنْ لحقت المفرد فلا يخلو إلاَّ من أنْ تكون عوضا من محذوف أو غير عوض، فإنْ لم تكن عوضا لم يجز إلاَّ الإظهار نحو: محيِيَة، ومُعْيِيَة، وإنْ كانت عوضا لم يجز إلاَّ الإدغام نحو تحيّة مصدر «حيًّا»، غير أنَّ المازني أجاز في مثل هذا الإظهار[1]، وذهب سيبويه إلى أَنَّ (تحيَّة) وزنها (تَفْعلة) على أنَّ الهاء لازمة.

ووجه مخالفته النحويين أيضا يكمن في حمله المعتل على الصحيح، ولذلك حصل الإدغام في «يحيِيَّ» و «فَتُعِيَّ» حملاً على الصحيح في قوله تعالى: ﴿من يرتدَّ﴾، وهي مسألة مختلف فيها، ولقد وَضَّحَ ابن عصفور[2] هذه المسألة، فإنْ كان الحرف الثاني صحيحا، فلايخلو من أن تصل إليه الحركة في حال أو لا تصل، فإنْ وصلت إليه فأهل الحجاز لايدغمون لأنَّ الإدغام يؤدي إلى التقاء الساكنين، وذلك نحو: إنْ تردد أردد، ويوافقهم في ذلك ابن عصفور[3]: «فان قلت: فهلا حركوا الثاني من الساكنين إذا التقيا ثم أدغموا الأول فيه فالجواب أنَّ حركة التقاء الساكنين عارضة، فلم يعتد بها كما لم يعتدَّ بها في نحو «قُمِ الليل»[4]، ألا ترى أنهم لايردون الواو المحذوفة من «قمِ» لالتقاء الساكنين، وإن كانت الميم قد تحركت لأن الحركة عارضة»[5].

والعرب غير بني تميم يدغمون فيعتدون بالعارض في بعض المواطن[6].

---

(١) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٥٥٦ـ٥٨٦.
(٢) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٦٥٦ـ.
(٣) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٦٥٦ـ٦٥٧.
(٤) المزمل: ٢.
(٥) الممتع في التصريف: ٢/٦٥٦.
(٦) انظر: الممتع في التصريف: ٢/٦٥٧.

والإدغام الذي أجازه ابن خالويه لايصح عند أبي البركات بن الأنباري: «قرىء: «حَيِيَ»[1] بالإظهار والإدغام، فالإظهار إجراء للماضي على المستقبل، والمستقبل لايجوز فيه الإدغام، لاتقول فيه «يَحَيًّا» لأن حركته غير لازمة، فكذلك الماضي، والإدغام للفرق بين ماتلزم لامه حركة كالماضي ومالاتلزم لامه حركة كالمستقبل، وأجاز الفراء وحده الإدغام في المستقبل ولم يجزه غيره»[2].

ومن ذلك الإدغام بحذف حركة الحرف الأول من الحرف المدغم لأنَّ فاء الكلمة محركة بحركة مناسبة، ومن ذلك قراءة غير ابن كثير: «ويَحْيا مَنْ حَيَّ»[3] بالإدغام: ذكر مكي بن أبي طالب[4] أنَّ من أدْغَم أراد التفرقة بين ماتلزم لامه حركة لازمة كالماضي، وبين ماتلزم لامه حركة تنقل كالمستقبل كما مر في قوله تعالى: ﴿أليس ذلك بقادرٍ على أنْ يُحْيِيَ الموتى﴾[5]، فهذا لايجوز إدغامه عنده، فالماضي يدغم لاجتماع المثلين، وحسن الإدغام للزوم الحركة لامه. أما إظهار الياءين فلحمل الماضي على المستقبل لِأنَّ حركته غير لازمة، فهي تنتقل من رفع إلى نصب أو جزم بالسكون أو بحذف لامه إنْ كانت حرف علة، ولعل إسكان لام الماضي أحيانا لاتصالها بمضمر جعلها محمولة في التغير على لام المستقبل[6].

---

(١) الأنفال: ٤٢.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٨٨.
(٣) الأنفال: ٤٢.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٣٤٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/٤٩٢-٤٩٣.
(٥) القيامة: ٤٠.
(٦) انظر في ذلك: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٨٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٢٥، حجة القراءات: ٣١٠، حاشية الشهاب: ٤/٢٧٩.

ومما حُمِلَ مِنَ القراءات على النقل قراءة ابن وثاب والأعمش: «ستجدون آخرين يريدون أنْ يأمنوكم ويأمنوا قومهم كلَّما رِدُّوا إلى الفتنة أُركسوا فيها»[1] بكسر الراء من «رِدُّوا» على أنَّ الأصل«رُدِدوا»،نُقِلَتْ حركة الدال الأولى إلى الراء التي حذفت ضمتها، ثم حصل الإدغام[2]، وذكر أبو حيان[3] أنها لغة لبني ضبة.

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿ثم رِدُّوا إلى الله. . .﴾[4] بكسر الراء أيضا، والقول فيها مثل سابقتها[5].

وقراءة علقمة والأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿هذه بضاعتنا رِدَّتْ إلَيْنا. . . .﴾[6] بكسر الراء أيضا، وهي محمولة كما مر على نقل حركة الدال إلى الراء بعد توهم خلوها من الحركة[7].

ولعل مالم تحمل عليه القراءات القرآنية يشيع في مواطن كثيرة من التنزيل. وتدور حركة النقل في هذه المسألة فيمايلي:

(١) في الفعل الماضي المبني للمفعول وغيره.
(٢) في الفعل المضارع المبني للمعلوم أو المفعول.
(٣) في أفعل التفضيل.
(٤) في اسم الفاعل.

---

(١) النساء: ٩١.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٣/٣١٩، مختصر في شواذ القرآن: ٢٧.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/٣٢٣.
(٤) الأنعام: ٦٢.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٤/١٤٩، وانظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١٠٤.
(٦) يوسف: ٦٥.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٥/٣٢٣.

(٥) في الاسم في غير مامر.

وإليك شواهد على كل منها:

(١) في الفعل الماضي المبني للمفعول وغيره:

ومن ذلك المبني للمفعول، ومنه قوله تعالى: ﴿فاتقوا النَّارَ التي وَقُودُها النَّاسُ والْحِجارةُ أُعِدَّتْ للكافرين﴾(١): الفعل «أُعِدَّ» الأصل فيه: أُعْدِدَ، نقلت حركة حرف الإدغام الأول إلى فاء الكلمة، فالتقى حرفان متماثلان فحصل الإدغام.

وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لكم ليلةَ الصيامِ الرفثُ إلى نسائكم...﴾(٢).

ومن ذلك المبني للمعلوم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أتريدون أنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللهُ...﴾(٣): الفعل «أَضلَّ» وزنه «أَفْعَلَ»، والأصل فيه: أَضْلَلَ، نُقِلَتْ حركة حرف الإدغام الأول إلى فاء الكلمة، فالتقى حرفان متماثلان الأوَّل منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

وقوله تعالى: ﴿وأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دارَ البوار﴾(٤): الفعل «أَحَلَّ» الأصل فيه كما مر في سابقه: أَحْلَلَ، فحصل فيه النقل والإدغام المشار إليهما فيما مضى.

وقوله تعالى: ﴿الذي أَحلَّنا دارَ الْمُقَامةِ مِنْ فضْلِه...﴾(٥)، ﴿فأزلهما الشيطان عنها...﴾(٦)، ﴿فأَصَمَّهم وأعمى أبصارهم﴾(٧).

---

(١) البقرة: ٢٤.
(٢) البقرة: ١٨٧.
(٣) النساء: ٨٨.
(٤) ابراهيم: ٢٨.
(٥) فاطر: ٣٥.
(٦) البقرة: ٣٦
(٧) محمد: ٢٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿فإن عُثِرَ على أنَّهما استحقا إثما فآخران يقومان مَقَامَهُما مِنَ الذينَ استحق عليهم الأَوْلَيان...﴾[1]: الفعل «استحقَّ» وزنه «اسْتَفْعَل» لأنَّ الأصل فيه: اسْتَحْقَقَ، نُقِلَتْ فتحةُ حرف الإدغام الأول إلى الحاء قبلها، فالتقى حرفان متماثلان الأولُ منهما ساكن والآخر متحرك، فحصل الإدغام.

وقوله تعالى: ﴿فاسْتَخَفَّ قومَهُ فأطاعوه...﴾[2]، ﴿إنَّما استزلهم الشيطان...﴾[3]: القول في الفعلين «اسْتَخَفَّ» و«اسْتَزَلَّ» مثل سابقهما.

(٢) في الفعل المضارع المبني للفاعل أو المفعول:

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، وماجاء من المبني للمفعول أقَلُّ من المبني للمعلوم، ومما جاء منه قوله تعالى: ﴿يوم يُدَعُّونَ إلى نار جهنم دعاً﴾[4]: الفعل «يُدَعُّ» وزنه «يُفْعَلُ» لأن أصله: يُدْعَع، نُقِلَتْ فتحةُ العينِ الأولى إلى الدال، فالتقى ساكنان، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

وقوله تعالى: ﴿أو يخافوا أنْ تَرَدَّ أَيْمانَ بَعْدَ أَيْمانهم﴾[5]، ﴿إنَّما النسيء زيادةٌ في الكفر يُضَلُّ به الذين كفروا...﴾[6]، ﴿وصُدَّ عَنِ السبيل﴾[7]

ومن المبني للفاعل قوله تعالى: ﴿ولِأُحِلَّ لكم بعض الذي حُرِمَ

---

(١) المائدة: ١٠٧.
(٢) الزخرف: ٥٤.
(٣) آل عمران: ١٥٥.
(٤) الطور: ١٣.
(٥) المائدة: ١٠٨.
(٦) التوبة: ٣٧.
(٧) غافر: ٣٧.

عليكم﴾[1] الفعل «أُحِلَّ» وزنه «أُفْعِلَ» لأنَّ الأصل فيه: أُحْلِلَ، نُقِلَت كسرة اللام الأولى إلى الحاء قبلها، فالتقى ساكنان، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

وفي التنزيل مواضع أخرى من بناء «يُفْعِلُ»، منها: المائدة: ٢، الأعراف: ١٥٧، الأنفال: ٧،٨، التوبة: ٣٧، يونس: ٧.

ومن ذلك بناء «يَفْعِلُ» مكسور العين، ومنه قوله تعالى: ﴿فإن طلقها فلا تَحِلُّ له...﴾[2]: الفعل «تَحِلُّ» وزنه «تَحْلِلُ» بكسر اللام الأولى، نُقِلَتْ كسرةُ اللام الأولى إلى الحاء قبلها، فالتقى ساكنان، الأوَّل منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

وفي التنزيل مواضع أخرى من هذا البناء، منها: البقرة: ٢٢٩، النساء: ١٩، هود: ٣٩، طه: ٨١، ٨٦، الأحزاب: ٥٢، الزمر: ٤٠، الممتحنة: ١٠[3].

ومنه بناء «يَفْعُلُ»، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولايزال الذين كفروا تُصِيبُهم بما صنعوا قارعة أو تَحُلُّ قريبا من دارهم...﴾[4]: الفعل «تَحُلُّ» وزنه «تَفْعُل» لأنَّ أصله: تَحْلُلُ، نُقِلَتْ ضمة اللام الأولى إلى الحاء قبلها، فالتقى حرفان متماثلان، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

---

(١) المائدة: ١٠٨، وانظر: الأنعام: ٢٧، ٧١، ١٤٧، الأعراف: ٥٣، التوبة: ٩٤، ١٠٥، النحل: ٧٠، الكهف: ٨٧، الحج: ٥، فصلت: ٤٧، الجمعة: ٨.
(٢) آل عمران: ٥٠.
(٣) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: (ضل).
(٤) الرعد: ١٣.

وقوله تعالى: ﴿تريدون أنْ تصدُّونا عما كان يعبد آباؤنا. . .﴾(١)، ﴿وهي تمُرُّ مرَّ السحاب. . .﴾(٢)، ﴿ولاتضرُونه شيْئاً. . .﴾(٣)، ﴿قال ماأظُنَّ أنْ تبيدَ هذه أبداً﴾(٤).

وفي التنزيل مواضع أخرى من هذه المسألة: الحجر: ٨٨، مريم: ٧٩، العنكبوت: ٤٨، الصافات: ١٣٧، الماعون: ٢.

ومن ذلك «يَفْعَلُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿لاجُناحَ عليكم إنْ طلَّقْتُمُ النساءَ مالم تمَسُّوهن. . .﴾(٥): الفعل «تمسُّ» وزنه «تَفْعَلُ» لأن أصله «تمسَسُ»، نُقِلَتْ فتحةُ السين الأولى إلى الميم، فالتقى حرفان متماثلان الأوّل منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

وقوله تعالى: ﴿تودُّ لو أنَّ بينها وبينه أمَداً بعيدا. . .﴾(٦)، ﴿قالوا نَعْبُدُ أَصْناما فَنَظَلُّ لها عاكفين﴾(٧).

ومن ذلك «يَسْتَفْعِلُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وجعل لكم من جلود الأنعام بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونَها. . .﴾(٨): الفعل «يَسْتَخِفُّ» وزنه «يَسْتَفْعِلُ» لأن أصله «يَسْتَخْفِفَ»، نُقِلَتْ كسرة الفاء الأولى إلى الخاء قبلها، فالتقى حرفان متماثلان الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

(١) إبراهيم: ١٠، وانظر: آل عمران: ٩٩، النساء: ٦١، الأعراف: ٤٥، ٨٦، الأنفال: ٣٤، ٣٦، ٤٧، التوبة: ٣٤، هود: ١٩، إبراهيم: ٣، طه: ١٦، الحج: ٢٥، القصص: ٨٧، سبأ: ٤٣، الزخرف: ٣٧، ٥٧، ٦٢.
(٢) النمل: ٨٨.
(٣) هود: ٥٧.
(٤) الكهف: ٣٥.
(٥) البقرة: ٢٣٦.
(٦) آل عمران: ٣، وانظر: البقرة: ٩٦، الأنفال: ٧.
(٧) الشعراء: ٧١، وانظر: الشورى: ٣٣.
(٨) النحل: ٨٠، وانظر: الروم: ٦٠.

ومن ذلك «تَفْعَلِّلُ»، ومن ذلك قوله تعالى: «وماجَعَلَهُ اللهُ إلَّا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به...﴾[1]: الفعل «تَطْمَئِنُّ» وزنه «تَفْعَلِّلُ» لأن أصله: «تَطْمأنِنُ»، نُقِلَتْ حركة النون الأولى إلى ماقبلها، فالتقى حرفان متماثلان الأوَّل منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

(٣) في أفعل التفضيل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وبُعُولَتُهُنَّ أحقُّ بردِّهِن في ذلك...﴾[2]: «أَحَقُّ» وزنه «أَفْعَلُ» لأنَّ أصله «أَحْقَقُ»، نُقِلَتْ فتحة القاف الأولى، فالتقى حرفان متماثلان الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

وقوله تعالى: ﴿فهي كالحجارة أوْ أشدُّ قسوةً...﴾[3]، ﴿ولَعَذابُ الآخرة أَشَقُّ...﴾[4]، ﴿مَثَلُ الفريقين كالأعمى والأصمِّ والبصير...﴾[5]، ﴿أولئك شر مكانا وأضلُّ عن سواء السبيل﴾[6]، ﴿إنْ تَرَنِ أنا أقَلَّ منك مالاً وولدا﴾[7]، ﴿والساعة أَدهى وأمَرُّ﴾[8].

---

(١) آل عمران: ١٢٦، وانظر في ذلك المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (طمأن).

(٢) البقرة: ٢٢٨، وانظر: البقرة: ٢٤٧، المائدة: ١٠٧، الأنعام: ٨١، التوبة: ١٣، ١٠٨، يونس: ٣٥، الأحزاب: ٣٧، الفتح: ٢٦.

(٣) البقرة: ٧٤، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القران الكريم (شدد).

(٤) الرعد: ٣٤.

(٥) هود: ٢٤.

(٦) المائدة: ٦٠.

(٧) الكهف: ٣٩، وانظر: الجن: ٢٤.

(٨) القمر: ٢٤.

(٤) في اسم الفاعل:

ومن ذلك ماجاء على «مُفْعِل»، ومنه قوله تعالى: ﴿وما كنتَ متخذا المُضِلِّينَ عضدا﴾[(١)]: اسمُ الفاعلُ «مُضِلٌّ» وزنه «مُفعِل» لأن أصله «مُضْلِل»، نُقِلَتْ كسرةُ اللاَّم الأولى إلى الضاد، فالتقى حرفان متماثلان، الأول منهما ساكن، والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

وقوله تعالى: ﴿إلاَّ مايتّلى عليكم غير مُحِلِّي الصيد...﴾[(٢)]، ﴿فاستجاب لكم أنيّ مُمِدُّكم...﴾[(٣)].

ومن ذلك «مُسْتَفْعِل» ومنه قوله تعالى: ﴿ويقولوا سِحْرٌ مستمِرٌّ﴾[(٤)] القول في «مستمرّ» مثل سابقه من حيث النقلُ والإدغام.

ومن ذلك «مُفْعَلِّلٌ» ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لو كان في الأرض ملائكةٌ يَمْشونَ مطمئّنين لنزلنا عليهم من السماء مَلَكا رسولا﴾[(٥)]: اسم الفاعل «مُطْمَئِنٌّ» وزنه «مُفْعَلِّل» لأنّ أصله «مُطْمَأنِن»، نُقِلَتْ كسرة النون الأولى إلى الهمزة قبلها، فالتقى حرفان متماثلان الأول منهما ساكن، والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

(٥) في الاسم في غير مامر:

ومن ذلك ماجاء على «تَفْعلة»، ومنه قوله تعالى: ﴿قد فرض الله لكم تَحِلَّةَ أيمانِكم...﴾[(٦)]: «تحِلَّةً» وَزْنُها «تَفْعِلَة» لأن أَصْلَها «تَحْلِلَة»، نقلت

---

(١) الكهف: ٥١، وانظر: القصص: ١٥، الزمر: ٣٧.
(٢) المائدة: ١.
(٣) الأنفال: ٩.
(٤) القمر: ٢، وانظر: ١٩.
(٥) الإسراء: ٩٥، وانظر: الحجر: ٢٧، النحل: ١١٢.
(٦) التحريم: ٢.

كسرة اللام الأولى إلى الحاء، فالتقى حرفان متماثلان، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

وقوله تعالى: ﴿وإذا حُييتُم بتحيَّةٍ فحيُّوا بأحْسَنَ منها. . .﴾[١]: القول فيها مثل سابِقَتِها.

ومن ذلك «مَفْعِل»، ومنه قوله تعالى: «حتى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ. . .﴾[٢]: «مَحِلّ» وزنه «مَفْعِل» لأن أصله «مَحْلِل» نُقِلَتْ كسرةُ اللام الأولى إلى الحاء قبلها، فالتقى حرفان متماثلان الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فحصل الإدغام.

ومن ذلك «مَفْعَل»، ومنه قوله تعالى: ﴿فلا مَرَدَّ له. . .﴾[٣]: «مَرَدّ» وزنه «مَفْعَل» لأن أصله «مَرْدَد» بفتح الدال الأولى، نُقِلَتْ فتحةُ الدال الأولى إلى الرَّاء، فالتقى حرفان متماثلان الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فكان الإدغام.

ومن ذلك جمع التكسير (أفعِلة)، ومنه قوله تعالى: ﴿وجَعَلْنا على قلوبهم أكِنَّةً. . .﴾[٤]، «أَكِنَّة»، «وأكنان» جمع كِن وكِنَّة وكِنان، ووزن «أَكِنَّة» أفْعِلة لأن أصله: أَكْنِنَة، نُقِلَتْ كسرة النون الأولى إلى الكاف، فالتقى حرفان متماثلان الأول ساكن والثاني متحرك، فكان الإدغام.

---

(١) النساء: ٨٦، وانظر: يونس: ١٠، ابراهيم: ٢٣، النور: ٨٦، الفرقان: ٧٥، الأحزاب: ٤٤.
(٢) البقرة: ١٩٦، وانظر: الحج: ٣٣، الفتح: ٢٥.
(٣) الرعد: ١١، وانظر: مريم: ٧٦، الروم: ٤٣، الشورى: ٤٤، ٤٧، ٧٦، غافر: ٤٣.
(٤) الأنعام: ٢٥، وانظر: الإسراء: ٤٦، الكهف: ٥٧، فصلت: ٥.

(٢) النقل في غير التضعيف:

لقد مر أنَّ النقل في غير المضَّعف من الصحيح على ضروب:
(١) نقل الحركة من الهمزة إلى الحرف الذي قبلها إذا لم يكن حرف مد.
(٢) نقل حركة «افْتَعَل» و «يَفْتَعِل» نحو: اهتدى ويهتدي.
(٣) نقل الحركة في غير مامرً.

(١) نقل الحركة من الهمزة إلى الحرف الذي قبلها إذا لم يكن حرف مـــد

ذكر النحويون أنَّ أكثر أهل الحجاز كانوا يُخَفِّفون الهمزة لأنها أدخل الحروف في الحلق: «ثمَّ اعلَمْ أنَّ الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع[١]، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففهـا قومٌ، وهم أكثر أهـل الحجاز، ولاسيما قريش، رُوي عن أمير المؤمنـين علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ: نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أنَّ جبرائيلَ عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ـ ﷺ ـ ماهمـزنـا، وحققهـا غيرهم، والتحقيق هو الأصـل كسـائر الحروف، والتخفيف استحسان»[٢].

وتخفيف الهمزة يكون بالإبدال والحذف وبأن تُجعل بين بين[٣]، ولذلك كان أبو العباس المبرد[٤] يسقطها من حروف المعجم، ويجعل أوَّلها الباء، لأنَّها لاتثبت على صورة واحدة، وفي «شرح المفصلّ»[٤] حديث وافٍ عن

---

(١) تكلف القيء.
(٢) شرح الشافية: ٣/٣١ـ٣٢، وانظر في هذه المسألة: شرح المفصل: ١٠٧/٩.
(٣) انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٩.
(٤) انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٩ـ١٢٠.

الهمزة ومايدور في فلكها.

ولقد أفرد النحويون وغيرهم أبواباً لنقل حركة الهمزة وغيره، فأبو عمرو الداني يفرد لها باباً: «باب ذكر نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها»[1]، والقول نفسه مع ابن يعيش[2]، والرضي[3]، وأبي علي الفارسي[4] وغيرهم[5].

وذكر النحويون[6] أنَّ الهمزة لاتحذف إلّا بنقل حركتها، ولاتُنْقَلُ حركتها إلى متحرك، وأجاز الكوفيون[7] قياسا قلب الهمزة المفتوحة بخاصَّةٍ ألفاً بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها.

وأجاز الكوفيين[8] وأبوزيدٍ من البصريين قلب الهمزة حرف علة من غير نقل حركتها من غير قياس وضبط، فقالوا في (رَفْء): رفْوٌ.

وذكر النحويون[9] أنَّ من الشاذ نقل بعضهم حركة الهمزة المنفصلة إلى آخر الكلمة المتحركة بحركة بنائية نحو: قالِ إسحق، وقالُ أسامةُ. وإنْ كانت الحركة إعرابية لايصح النقل، فلا يقال: يقولِ اسحق، ولَنْ يقولُ

---

(١) التيسير في القراءات السبع: ٣٥.
(٢) انظر: شرح المفصل: ٩/١٠٧-١٢٠.
(٣) انظر: شرح الرضي على الشافية: ٣/٣١-٧٣.
(٤) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٢٩٦-
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٨٩-٩٤، شرح القاصح العذري على المنظومة المساة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧٥-٧٩، النشر في القراءات العشر: ١/٤٠٤-٤١٩.
(٦) انظر: شرح الشافية: ٣/٤٥.
(٧) انظر: شرح الشافية: ٣/٤١.
(٨) انظر: شرح الشافية: ٣/٤٠.
(٩) انظر: شرح الشافية: ٣/٣٦.

اسامةُ حفاظاً عليها. وذهب بعضهم إلى حذف الهمزة فيما مرَّ من غير نقل نحو: قال اسحقُ وقالَ اسامةُ. وذكر بعض النحويين[1] أنَّ الهمزة المنفصلة التي في أوَّل الكلمة إذا وقعت بعد الألف في آخر الكلمة وكان بعد الهمزة ساكن سقطت الألف لالتقاء الساكنين نحو: ما أحسن زيداً، ومأمُرك، وإنْ كان بعـدها متحرك بقيت الألف نحو: ماأَشَدَّ. وقيل إنهَّا حذفت بلا علة ولاضـابط كما في (أُناسٍ)، ومع ألف الاستفهام في (رأيت) فيقال فيهما: ناس، وأرَيْتَ، وفي هذه المسألة حديث مفصَّل في (شرح الشافية)[2].

وذكر النحويون[3] أَنَّ الهمزة لاتحذف إذا كان قبلها حرف علة، لأنه لايقبـل الحـركـة المنقـولة، وأنَّه إذا كان قبلها الواو والياء فالقياس نقل حركتهـا. وأجـاز مكي بن أبي طالب[4] أنْ تحذف الهمزة في باب النقل لسكونها وسكون ماقبلها لأنَّ الحركة عليه عارضة.

وبعد فلست أَوَدُّ أنْ أمضي في الحديث عمَّا يدور في فلك الهمزة من تحقيق أو تسهيل أو نقل أو حذف، وغير ذلك، لأنَّها مسائل مبسوطة في مظانها كما مر، ولعلَّ أهم مسائل النقل في الهمزة في كتابنا العزيز هي:

(١) نقل الحركة في كلمتين.

(٢) نقل الحركة في كلمة واحدة.

(٣) نقل الحركة في الاسم المقترن بالألف واللام.

وإليك التفصيل في هذه المسائل معززة بما وقَفْتُ عليه من شواهد في

---

(١) انظر: شرح الشافية: ٣/٤٥.

(٢) انظر: ٣/٣١-٧٣.

(٣) انظر: شرح الشافية: ٣/٤٣-

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١١٠.

كتابنا العزيز:

(١) نقل الحركة في كلمتين:

ذكر مكي بن أبي طالب[١] أنَّ الاختيار الهمز وترك الحركة لأنه هو الأصل: «فإنْ قيل: فما الاختيارُ في باب نقل الحركة؟ فالجواب أنَّ الاختيار الهمز وترك الحركة، لأنه هو الأصل، ولأنَّ القراء أجمعوا على ذلك، ولأنَّ نافعاً عند جميع الرواة عنه لاينقل الحركة، إنما رواها عنه ورش وَحْدَهُ، ولأنَّ الهمز لازم في الابتداء، فإجراؤه الوصل على الوقف أحسن من مخالفته، ولأنَّ الهمز في جميعه في تقدير الابتداء به لأنَّه في أوَّل كلمة، والابتداء لايجوز فيه التخفيف، فأجرى الوصل على ذلك. . .»[١]. وذكر أنَّ النقل في كلمتين أولى منه في كلمة: «وكان ماهو من كلمتين أولى بالتخفيف لثقل اجتماع كلمتين والهمزة، ولمْ يفْعَل ذلك فيما هو من كلمة لخفة الكلمة. . .»[٢].

ولعلَّ الحركة المنقولة من الهمزة في هذه المسألة إلى آخر ماقبلها تكاد تحل محل السكون، وهذا السكون إمّا أن يكون بناءً وإمّا أنْ يكون إعراباً. ومما جاء من البناء قراءة أبي جعفر يزيد: «مِنِ اجْلِ ذلك»[٣] بكسر النون ومن غير همز، وقراءة ورش بحذف الهمزة ونقل الفتحة إلى النون: ذكر ابن جنى[٤] أنه يقال: مِنْ أَجْلِك، ومِنْ إجْلِك، بفتح الهمزة وكسرها، فتكون قراءة أبي جعفر من القول الثاني وقراءة ورش من القول الأول بعد حذف الهمزة ونقل حركتها إلى ماقبلها.

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٩٣.
(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٨٩.
(٣) المائدة: ٣٢.
(٤) انظر: المحتسب: ١/٢٠٩.

وقراءة السبعة: «الم اللهُ لاإله إلاّ هو الحيُّ القيوم»[1] بفتح الميم وألف الوصل، وأجاز الأخفش كسر الميم لالتقاء الساكنين، وهو خطأ عند الزجاج[2] لأنَّ العرب لاتذهب إليه لثقله. أمَّا قراءة السبعة فاختلف النحاة في فتحة الميم فيها، فهي عند سيبويه[3] لالتقاء الساكنين كحركة نون (من) في قولنا: مِنَ اللهِ، وعند الفراء[4] والكسائي[5] حركة نقل من همزة الوصل، لأنَّ حروف الهجاء ينوى بها الوقف، وينوى بها بعدها الاستئناف، فكأن الهمزة في حكم الثبات، وذكر أبو حيان[6] أنَّ هذا المذهب ضعيف لإجماع النحاة على أنَّ الألف الموصولة في التعريف تسقط في الوصل، وما يَسْقُط لاتُلْقى حركتُهُ على ماقبله.

وذهب أبوالقاسم الزمخشري مذهب الفراء مُشَبِّهًا ذلك بقولنا: واحِدِ اثْنان: «وأمَّا فتحُها فهي حركة الهمزة أُلْقِيَتْ عليها حين أُسقِطَتْ للتخفيف، فإن قُلْتَ: كيف جازَ إلقاء حركتها عليها وهي همزة وصلٍ لاتثبتُ في درج الكلام، فلا تثبُتُ حركتُها لأنَّ إثباتَ حركتها كثباتها؟ قلت: هذا ليسَ بدَرج لأنَّ «ميمَ» في حكم الوقف والسكون والهمزة في حكم الثابت، وإنما حذفت تخفيفاً وأُلقيتْ حركتها على الساكِنِ قبلها ليدلَّ عليها، ونظيرهُ قولهم: واحدِ اثنان بإلقاء حركة الهمزة على الدالَ، فإنْ قلت: هلاَّ زَعَمْتَ أنهَّا حركة لالتقاء الساكنين؟ قلت: لأنَّ التقاء الساكنين لايُبالى به في باب الوقف، وذلك قولُك: هذا إبراهيم وداود، وإسحاق، ولو كان التقاء الساكنين في حال

---

(١) آل عمران: ١-٢.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/٣٧٣، وانظر: البحر المحيط: ٢/٣٧٤.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٢/٣٧٤-٣٧٥، وانظر: حاشية الشهاب: ٣/٢.
(٤) انظر: معاني القرآن: ١/٩.
(٥) انظر: إعراب القرآن: ١/٣٠٧-٣٠٨.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٣/٤٦٨.

الوقف يوجب التحريك لحرك الميمان في (ألف لام ميم) لالتقاء الساكنين ولما انتُظِرَ ساكنٌ آخر. فإن قُلْتَ: إنَّما لم يحُرِّكوا لالتقاء الساكنين في ميم[1] لأنهم أرادوا الوقف، وأمكنهم النطق بساكنين، فإذا جاء ساكنٌ[2] ثالث لم يمكن إلَّا التحريك فحرَّكوا. قلت: الدليل على أنَّ الحركة ليست لملاقاة الساكن أنَّـه كان يمكنهم أنْ يقـولوا: واحدْ اثنان بسكون الدال مع طرح الهمزة، فيجمعـوا بين ساكنين كما قالوا: أُحَيْم ومُدَيق، فلَّما حرَّكوا الدال عُلِمَ أنَّ حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لاغير، وليست لالتقاء الساكنين. . . »[3].

وقد ردَّ أبوحيان[4] ماذهب إليه أبوالقاسم، فجوابه في أنَّ الميم حين حركت موقوفة ليس بشيء عند أبي حيان، لأنَّه خلافُ ماأجمعت العرب والنحاة عليه، فهم لايجوّزونَ الوقوفَ على متحرك البتة سواء كانت حركته إعـرابية، أو بنـائية أو نقلية أو لالتقاء الساكنين أو للحكاية أو للاتباع، فلايجوز في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ إذا حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى دال (قَدْ) أنْ تقِفَ على دالِ (قد) بالفتحة، وذهب أبوحيَّان في ردّه ما مرّ إلى أنَّ قَوْلنا: واحدِ اثنان، ليس فيه نقل لأنَّ سيبويه ذكر أنهَّم يُشمُّون آخر واحد لتمكنه، ولم يحك أنَّ الكسر لغة، وعليه فهو من باب التقاء الساكنين عند أبي حيَّان إنْ صحَّ كسر الدال لأنَه موصول بـ (اثنان)، وحذفت الهمزة لأنهَّا لاتثبتْ في الوصل.

أمَّا سؤال أبي القاسم الثاني وجوابه فجواب صحيح عند أبي حيان[5]

---

(١) في (مِيْمْ). انظر: البحر المحيط: ٢/٣٧٦.

(٢) يعني لام التعريف، انظر: البحر المحيط: ٢/٣٧٦.

(٣) الكشاف: ١/٤١٠.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢/٣٧٥.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٢/٣٧٥.

وخلاصة ماانتهى إليه أبوحيَّان: «أنَّ العرب متى سرَدَتْ أسماءً من غير تركيبٍ ماكانت تلك الأسماء مسكنة الآخر وصلاً ووقفاً، فلو التقى آخر مسكنٍ منها بساكن آخر حُرِّك لالتقاء الساكنين، فهذه الحركة التي في ميم ﴿الم الله﴾ هي حركة التقاء الساكنين»[1].

ويظهر لي أنَّ الشهاب في حاشيته قد أجاز النقل فيما مرَّ: «وأورد عليه أنَّ همزة الوصل سقطت في الدرج، ونقل الحركة إنَّما يكون على تقدير ثبوتها لأنَّ إبقاءَ حركتها إبقاءٌ لها وأُجيب عنه بأنَّه على نية الوقف، فتكون ثابتة لأنَّه ابتداء كلام، ولإجرائه مجرى الدرج اتَّصل به وحرّك. . . »[2].

وقـراءة سليمان بن يسار وعطاء بن السائب: «بَلَ ادْرَكَ عِلْمُهم»[3] بفتح اللام وبغير همز، وهي قراءة محمولة على إلقاء حركة الهمزة على لام بَلْ، وحذفها بعد الإلقاء[4].

وقراءة قوله تعالى: ﴿قَدَ افْلَحَ المؤمنون﴾[5] بفتح دال (قَدْ)[6].

وقـراءة أبي عمرٍو وغيره: ﴿لكِنَّا هو اللهُ رَبِّي﴾[7]: الأصل في هذه القـراءة عند ابن جِنّي[8] قراءة أُبَيٍّ بن كعب والحسن ﴿لكِنْ أنا هو اللهُ

---

(١) البحر المحيط: ٢/٣٧٦، وانظر في ذلك الحجة في القراءات السبع: /١٠٥.
(٢) حاشية الشهاب: ٣/٢.
(٣) النمل: ٦٦.
(٤) انظر: المحتسب: ٢/١٤٢ـ، البحر المحيط: ٧/٩٢، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١١٠.
(٥) المؤمنون: ٤.
(٦) انـظر: همع الهـوامـع: ١/٦٠، المـحتسـب: ١/٤١، ٢/١٤٣، شرح شذورالذهب: ٣٤.
(٧) الكهف: ٣٨.
(٨) انظر: المحتسب: ٢/٢٩، الخصائص: ٣/١٤١.

رَبِّي﴾، وحـذفت همزة (أنا) بَعْدَ نقْل حركتها إلى النون الساكنة قبلَها، فصارت: لكِنَنَا، فالتقت النونان المتحركتان، فأُسْكِنَتِ الأُولى، وأُدْغِمَتْ في الثانية، فصارت في الدرج (لكنَّ)، وفي الوقف تلحق الألف لبيان الحركة، فصارَتْ (لكنَّا)، فيكون الضمير المنفصل (أنا) في موضع رفع على الابتداء خبره الجملة الاسمية بعـده على أنَّ (هـو) ضمير شأنٍ. وقيلَ إنَّ الهمزة حذفت على غير قياس[1].

وقراءة ورش: ﴿فَمَنُ اوتِيَ كتابَهُ. .﴾[2] بنقل حركة همزة (أُوتِيَ) إلى النونِ الساكنة قبلها وإسقاط الهمزة [3].

ومن ذلـك نقل الحركة على حرف اللين، الواو أو الياء، أمَّا الأَلِفُ فلايصحُّ فيها النقْلُ لأنَّها في نيَّة حركة لايتغَيَّرُ ماقَبْلَها أبداً، والحركة لاتلقى على حركة[4]، وذكر مكي بن أبي طالب[5] أنَّه لو أُلقِيَتْ حركة الهمزة على الألف في قوله تعالى: ﴿فما آمن لموسى إلَّا ذريةٌ من قومه. .﴾[6] لتغيرت الألف وانقلبت همزة، ولحـالَ الكـلام عن أصله، وذكر أنَّ هذا الحكم أجري على أختي الألف، الواو المضموم ماقبلها، والياء المكسورِ ماقبلها.

وذكر أبوعلي الفارسي[7] أنَّ نقل الحركة إلى الواو المضموم ماقبلها والياء المكسور ماقبلها غيرِ ممتنع قياساً لأنَّ أهل التخفيف يقولون في: اتَّبعوا أمرة، واتَّبعي أمرَه: اتَّبعُوَ مره، اتبعيَ مره، فلم يفصلوا بين هذا الحرف اللين إذا

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١٢٨/٦.
(٢) الاسراء: ٧١.
(٣) انظر: شرح شذور الذهب: ٣٤.
(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٩٠/١.
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٩٠/١.
(٦) يونس: ٨٣.
(٧) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٢٩٦/١-٣٠٠.

كانت حركة ماقبله منه وبينه إذا لم تكن حركة ماقبله منه. ولعلَّ ماذكره ليس مذهبَ نافع الذي فَصل بينهما، فخفف بعد مالم تكن حركتها منها، ومن ذلك: ﴿وإذا خَلَوِ لى شياطينِهم..﴾(١)، ﴿واتلُ عليهم نبأ ابْنَيَ ادمَ..﴾(٢)، فألقى حركة الهمزة على الواو غير المضموم ماقبلها والياء غير المكسور ماقبلها. وذكر أيضاً أنَّ نافعاً يجوز أن يكون أراد الأخذ بالأمرين، التخفيف والتحقيق، فالتحقيق فيها حركته منه، والتخفيف فيها ليست منه.

وذهب أبوعلي الفارسي أيضاً في هذه المسألة إلى أنَّ إلقاء حركة الهمزة على ياء (في) غير ممتنعٍ في القياس، ومن ذلك: ﴿واعلموا أنَّ اللهَ يَعْلَمُ مافيَ انفسكم...﴾(٣).

ولسنا نذهب مذهب أبي علي الفارسي في هذه المسألة لأنَّ نافعاً وغيَره لم يروَ عنهم أنَّهم قرءوا مامر بالتخفيف، فالقراءة سنة متبعة، ولم تزودنا كتب اللغة أو النحو بشواهد يمكن القياس عليها.

ومما أُلقيت فيه حركة الهمزة على الواو المفتوح ماقبلها قراءة ورش: ﴿ولَوَ انَّ أهْلَ الكتابِ آمنوا...﴾(٤) بالقاء فتحة الهمزة على الواو الساكنة، وهي مسألة جائزة عند مكي بن أبي طالب(٥) لانفتاح ماقبل الواو، ففارقت الواو الألف في ذلك، وبذلك أُعطيت حكم الحروف الأخرى.

ومّما أُلقيت فيه الحركة على الياء المفتوح ماقبلها قراءة ورش أيضاً:

---

(١) البقرة: ١٤.
(٢) المائدة: ٢٧.
(٣) البقرة: ٢٣٥.
(٤) المائدة: ٦٥.
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٩٠.

﴿واتلُ عليهم نبأ ابني ادم بالحق..﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها.

وفي التنـزيل موضع نقلت فيه حركة الهمزة إلى حرف مفتوح، وهو قراءة الكسائي[2]: ﴿والذين يؤمنون بما أُنْزِلُّيكَ..﴾[3]: اللام من الفعل (أَنْزِلَ) مفتوحة، فلايصحُّ كما مرَّ نقل الحَركة إليها، وذكر أبوحيَّان[4] أنَّ القراءة محمولة على إسكان لام الفعل الماضي، ثم نقلت حركة همزة (إلى) إلى الـلام الساكنـة، فالتقى حرفان متماثلان الأول منهما متحرك والثاني متحرك، فسُكِّن الأول ليحدث الإدغام.

وهي مسألة لاتصح عند ابن جنّي[5]، وماجاء من ذلك محمول على الشذوذ لايقاسُ عليه، ولسنا نتفقُ معه في هذا المذهب،لأنَّ الكسائي من القراء السبعة، فيجب القياس على قراءته، ولعلَّ مايعزِّز هذه القراءة قول بعض العرب[6]: «دَعْهُ في حِرُمِّه»، بضم الراء من (حِرُ) على أنَّ الأصل فيه: (دعه في حِرِ أمّه)، نقلت ضمَّة الهمزة إلى الراء المكسورة، ثم حذفت الهمزة. وقول امرأة رأت أباالسرار، عند بناتها[6]: «أفي السَّوَ تَنْتُنَّه»، وهي تريد: أفي السَّوْءَة أنْتُنَّه، فحذفت همزة (أنْتُنَّه) وأُلقيت حركتها على تاء (السوءة) وهي مكسورة.

ولعلَّ مايعزِّز هذه المسألة أيضاً قراءة أبي جعفر: ﴿ثمَّ قُلْنا للملائِكَةُ اسجُدوا لآدَم﴾[7] بضم التاء المربوطة. وهي مسألةٌ ستتضح فيما بعدُ.

(١) المائدة: ٢٧.
(٢) لم ينسبها أبوحيَّان، بل ذكر أنَّها شاذة. انظر: البحر المحيط: ١/ ٤١.
(٣) المائدة: ٦٨.
(٤) انظر: البحر المحيط: ١/ ٤١-٤٢.
(٥) انظر: المحتسب: ١/ ٢٤٢-، الخصائص: ٣/ ١٤١.
(٦) انظر: المحتسب: ١/ ٢٤٢، الخصائص: ٣/ ١٤١.
(٧) الأعراف: ١١.

وممّا نقلت فيه حركة الهمزة إلى آخر فعل مجزوم قراءة قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ الله..﴾[1]: الأصل فيها: ألم تَعْلَمْ أنَّ اللهَ، نقلت حركة الهمزة إلى الميم الساكنة[2].

وممّا نقلت فيه حركة الهمزة إلى آخر لفظة مجرورة قراءة أبي جعفر: ﴿ثم قُلْنا للملائِكةُ اسجُدوا لآدَمَ﴾[3] بضم التاء المربوطة: ذكر ابن جنيٍّ[4] أنَّ هذا مذهب ضعيف جداً وذلـك لأنَّ (المـلائكـة) مجرورة، فلايصح نقل ضمة الهمزةإلى الهاء عنده من موضعين:

(١) أنَّ التخفيف المشار إليه في الوصل، والهمزة في الوصل تحذف أصلاً إذا كانت وصلاً.

(٢) أنَّ التخفيف في مثل هذا الموضع يصح إذا كان الحرف الأول قبل الهمزة ساكناً صحيحاً، أما إذا كان متحركاً فلاتلقى حركة الهمزة عليه، فلايصح أن يقال: فلانٌ يضِربَ خاه، تريدُ: فُلانٌ يَضْرِبُ أخاهُ.

وذكر أنَّه إنْ تَوهَّمَ متوهم أنه يرى قطع همزة (اسجدوا) على ضعف ذلك فهي مسألة لاتجوز في القرآن لأنَّ همزة اسجدوا ممَّا لايجوز في القرآن قطعه أصلاً. وذكر أنَّه إنْ نوى قطع الهمزة للوقف قبلها فمسألة لاتصح أيضاً لكون قوله ﴿اسجدوا لآدم﴾ معمولاً لقوله ﴿قلنا للملائكة﴾، فلايحسن الوقف على النـاصب دون منصـوبـه لاتصاله به، وكونه في بعض الأماكن كالجزء من العامل فيه كقولنا: مررت بكَ، فالقراءة السابقة فاسِدَة عنده: «فهذا كله وماتركناه من نحوِه يشهَدُ بفسادِ قراءةِ أبي جعفر ﴿للملائكةِ أُسجُدُوا﴾»[5].

---

(١) البقرة: ١٠٦.
(٢) انظر: همع الهوامع: ١/ ٦٠.
(٣) الأعراف: ١١.
(٤) انظر: المحتسب: ١/ ٢٤١-٢٤٣.
(٥) المحتسب: ١/ ٢٤٣.

ولسنا نتفق معه فيما مرَّ، فالقياس على هذه القراءة وسابقتها أولى من حملها على الفساد أو الضعف أو الشذوذ.

(٢) نقل الحركة في كلمة واحدة:

لقدْ مرَّ أنَّ النقل في كلمة واحدة في هذه المسألة أثقل من النقل في كلمتين.

والنقل في هذه المسألة إما أن يكون نقلاً إلى حرف لين ساكن وإما أن يكون نقلاً إلى حرف صحيح ساكن.

ومن النقل إلى حرف لين ساكنٍ قراءة قوله تعالى: ﴿وَإذا المَوُدَةُ سُئِلَتْ..﴾[١] بضم الواو الأُولى وحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الواو[٢]. والقول نفسه في قراءة البزي: ﴿المَوُودة﴾، لأنَّ الأصل فيها: الموءُودة، وهي قراءة الجمهور، نقل حركة الهمزة إلى الواو بعد حذفها، ثم همز الواو المنقول إليها الحركة. وذكر أبوحيان[٢] أنَّه يجوز أنْ يكون «مؤُودة» اسم مفعول من آدَ، فالأصل: مَأْوود، فحذف إحدى الواوين كما مرَّ.

ومنه قراءة الحسن وأبي جعفر وشيبة والزهري: ﴿لِيُبْدِيَ لهما ماوُوري عنهما من سوَّاتهما...﴾[٣] بتشديد الواو، وهي لغة قليلة في حكاية سيبويه[٤]. وهي محمولة عند ابن جِنّي[٤] على حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الواو قبلها، والتشديد لغة، لأن من العرب من يقول: سَوة، وسوَّة، والتشديد عنده أدون اللغتين وأضعفهما.

ومن النقل إلى الحرف الصحيح قراءة الزهري وغيره: ﴿قال اخرجْ منها

---

(١) التكوير: ٨.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤٣٣/٨.

(٣) الأعراف: ٢٠.

(٤) انظر: المحتسب: ٢٤٣/١، وانظر البحر المحيط ٢٧٩/٤.

مذُومَـامَـدْحـوراً . .﴾[1] من غير همزة ونقـل حركتهـا إلى الـذال الساكنة قبلهـا[2]، وهي تحتمل عند أبي حيان[3] وجهين: الأوَّل منهما نقل حركة الهمـزة وحذفها كما مر، والثاني أنْ يكون (مذوماً) مأخوذاً من (ذامَ) غيْر المهموز من باب (باعَ يبيع)، فأبدلوا الياء واواً كما في (مكيل ومكول) لأن الفراء حكى: هذا بُرٌّ مكولٌ، ورَجلٌ مَسورٌ به، وقيل في مهيب مهوبٌ وهو عند ابن جِنيٍّ من باب الشذوذ الذي لايحسن الحمل عليه.

ومنـه قراءة الـزهـري: ﴿فإليهِ تَجرَون﴾[4] بغير همز، وقراءة الحسن والزهري: «بين المَرِّ وقَلبه»[5] بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الراء قبلها وتشديد الراء، والقراءة محمولة على نقل حركة الهمزة وتشديد الراء وصلاً على نية الـوقف، لأنه في الوقف تُسكَّن الراء وتُشَدَّد لغة، فأقر التشديد بحاله على نية الوقف[6].

وقراءة أبي جعفر ونافع وغيرهما: «فَأَرْسِلْهُ معي رِداً يُصَّدقني»[7] بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الدال[8].

وقراءة أبي حَيْوَة وابن أبي عبلة وغيرهما: ﴿ومَثَلُهُمْ في الإنجيل كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطَاه. . .﴾[9]: ذكر ابو حيان أنَّ (شطاه) يجوز أن يكون مقصُوراً وأنَّ

---

(١) الأعراف: ١٨.
(٢) انظر: المحتسب: ٢٤٣/١.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٧٧/٤.
(٤) النحل: ٥٣، وانظر فيها: المحتسب: ١٠/٢، البحر المحيط: ٥٠٢/٥.
(٥) الأنفال: ٢٤، ٢٥.
(٦) انظر: المحتسب: ٢٧٦/١، البحر المحيط: ٤٨٢/٤.
(٧) الأحزاب: ٢٥.
(٨) انـظر: الكشف عن وجـوه القرءات السبع وعللها وحججها: ٩١/١، البحر المحيط: ١١٨/٧.
(٩) الفتح: ٢٩.

يكون محمولاً على نقل حركة الهمزة، وإبدالها ألفاً كما قالوا في المرأة والكمْأة: المراة والكماة، وهو تخفيف مقيس عند الكوفيين وشاذ عند البصريين. والقول نفسه في قراءة أبي جعفر «شَطَه» بنقل حركة الهمزة وحذفها[1].

وقراءة الحسن: ﴿وهُمْ يَنْهونَ عنه وَيَنَوْنَ عنه...﴾[2] بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على النون[3].

وقراءة ابن كثير: ﴿شَهْرُ رمضانَ الذي أُنْزِلَ فيهِ القرَانُ هدىً للناس...﴾[4] بنقل حركة الهمزة إلى الراء وحذف الهمزة، وذكر أبوحيان[5] أنَّ مافي التنزيل من لفظة (القرْآن) نكرة كانت أو معرفة بالألف واللام أو الإضافه محمولٌ على النقل أو الحذف.

وقراءة قوله تعالى: ﴿ولِتَصْغى إليه أَفِدَةُ الذين لايؤمنون بالآخرة...﴾[6] على أنَّ (أفِدَة) جمع فؤاد، ففيه حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها[7].

وقراءة ابن القعقاع: ﴿لِكُلِّ بابٍ منهم جُزٌّ مقسوم﴾[8] بتشديد الزاي من غير همز على حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الزاي الساكنة قبلها، ثم شدَّد للوقف، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف[9].

---

(١) انظر: المحتسب: ٢/٢٧٦، البحر المحيط: ٨/١٢.
(٢) الأنعام: ٢٦.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٤/١٠٠.
(٤) البقرة: ١٨٥.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٢/٤٠.
(٦) الأنعام: ١١٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (فؤاد).
(٧) انظر: البحر المحيط: ٥/٤٣٢.
(٨) الحجر: ٤٤.
(٩) انظر: البحر المحيط: ٥/٤٥٥.

وقـراءة ابن كثـير والكسـائي: ﴿وسَلُوا اللهَ من فضله﴾(١) بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على السين(٢). وأجاز الأخفش: اسَلوا.

ومن ذلـك ماذكـره ابن جني في ثنـايا تدوينـه لقراءات قوله تعالى: ﴿وأخَـذْنـا الذين ظَلَموا بِعَذابٍ بئيس...﴾(٣): جاء في (المحتسب): «وأمّا (بَيَس) فطريف، وظاهر أمره أنْ يكون جاء على ماضٍ مثالهُ (فَيْعَل) كـ (هَيْمَنَ)، ثم خففت الهمزة فيه وأُلْقِيَتْ حركتُها على الياء فصارَ (بَيَس)، وجاز اعتقادُ هذا الفعلِ وإنْ لم يظهر كأشياء تثبتْ تقديراً ولا تَبْرُزُ استعمالاً»(٤).

وقراءة زيد بن علي: ﴿والأنعامَ خلقَها لكم فيها دِفٌ..﴾(٥) بحذف الهمزة ونقل حركتها من غير تشديد الفاء(٦).

ولقد جاء في التنزيل حذف الهمزة وَحركتها لأنَّ الحرف الذي قبلها محرَّك بالحركة نفسِها، ومن ذلك قراءة الكسائي في جميع ماأوَّله همزة استفهام من (رأى) المتصـل به التـاء أو النـون: ﴿قـالَ أرَيْتَ إذْ أوَيْنـا إلى الصخْرةِ...﴾(٧) بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الراء المفتوحة قبلها(٨).

---

(١) النساء: ٣٢.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٢٣٦/٣، الحجة في القراءات السبع: ١٢٣، شرح الرضى على الشافية: ٥١/٣.
(٣) الأعراف: ١٦٥.
(٤) المحتسب: ٢٦٦/١.
(٥) النحل: ٥.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٤٧٥/٥.
(٧) الكهف: ٦٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (رأى).
(٨) انظر: شرح الشافية.

(٣) نقل الحركة في الاسم المقترن بالألف واللام:

ذكر مكي بن أبي طالب[١] أنَّ الألف واللام كالكلمة المنفصلة مما بعدها لأنهما يجوز حذفهما، والكلام مع عدمهما مستقل مفهوم، ولذلك أُجريا في إلقاء الحركة مجرى ماهو من كلمتين.

وذكر أبوعلي الفارسي أنَّ ذلك قياسٌ مستمر: «قال أبو علي: أمَّا إلقاء نافع حركة الهمزة المتحركة على لام المعرفة في نحو: الأرض، والآخرة، والأسماء، وحذف الهمزة، فذلك قياسٌ مستمرِ في الهمزة المتحركة إذا خُفِّفَتْ، وقبلها ساكن غير الألف، وسواءٌ كان ذلك في كلمة واحدة كقوله: ﴿الخبَ في السموات﴾[٢]، أو من كلمتين مُنْفصلتين مثل: قَدَ افْلَح، ومِن اله، فإذا خففت الهمزة، فحذفت وأُلقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة كان فيها لغتان: منهم من يحذف همزة الوصل، فيقول، لَحْمَر، ومنهم من لايحذفها وإنْ تحرَّك مابعدها فيقول: الَحْمَر. .»[٣].

وذكر الرضي[٤] أنَّ اللام في هذه الحالة في تقدير السكون لوجوهٍ:

(١) أنَّ أصل اللام السكون بخلاف قاف (قُلْ) لأنَّ أصلها في الماضي الفتح، وفي المضارع السكون، فإنْ قَدَّرْنا أخذ الأمر (قُلْ) من (تَقُول) مضموم القاف فليس في الكلام ألف وصل، وإنْ قدَّرنا أخذه من (تَقْوُل) ساكنة القاف ففي الكلام ألف وصل قبل نقل حركة الواو إلى القاف أي: اقْوُل.

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٩١، وانظر: التيسير في القراءات السبع: ٣٥.

(٢) النمل: ٢٥.

(٣) الحجة في علل القراءات السبع: ١/٢٩٧.

(٤) انظر: شرح الشافية: ٣/٥١ـ٥٢، وانظر: شرح المفصل: ٩/١١٥ـ١١٦.

(٢) أنَّ اللام كلمة أُخرى غير التي في أوَّلها الهمزة فهي على شَرف الزوال، فكأنَّها زالت وعادت الحركة المنقولة إليها إلى الهمزة.

(٣) أنَّ نقل حركة الهمزة إلى ماقبلها غير لازم، فكأنها لم تنقل بخلاف نقل حركة الواو من (اقْوُل) كما مرَّ.

وذكر أنَّه حملاً على جعلها ساكنة حرَّكوا النون في قولنا: مِنَ لَحْمَر، لالتقاء الساكنين.

وحكى الكسائي والفرَّاء(١) أنَّ من العرب من يقلب الهمزة لاماً في مثل (الأحمر) و (الأرض) فيقول: اللحمر، واللرض، فلاتنقل الحركة محافظة على سكون اللام المعرفة.

ومما جاء من هذه المسألة في كتابنا العزيز قراءة الأعمش وابن محيصين: ﴿إنَّـا إذاً لَمِلَّا ثمـين﴾(٢) بادغام نون (مِنْ) في لام (الآثمين) بعد حذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام(٣).

وقراءة ابن محيصين: ﴿يسألونَك عَلَّنفال. . .﴾(٤) بإدغام نون (عن) في لام (الأنفال) بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة وحذف الهمزة، وقد اعْتُدَّ في هذه القراءة وسابقتها بالحركة العارضة(٥).

وقـراءة نافـع: ﴿قـالوا الآنَ جئتَ بالحق﴾(٦). بحذف الهمزة وإلقاء حركتهـا على الـلام، وروي عنه أيضاً أنه قرأ: ﴿قالُلاَنَ جئتَ بالحق﴾(٦)

---

(١) انظر: شرح الرضي على الشافية: ٣/٥١-٥٢، شرح المفصل: ٩/١١٥-١١٦.
(٢) المائدة: ١٠٧.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٤، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٣٥.
(٤) الأنفال: ١.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٥٦، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤٨.
(٦) البقرة: ٧١.

بحذف الواو، فلم يعتد بنقل الحركة لأنه نقل عارض، وفي القراءة الأولى اعتدَّ بهذا النقل العارض(١).

وقراءة ورش وقالون: ﴿. . . آلَانَ وقد كنتم بِهِ تَسْتَعْجِلون﴾(٢) بإلقاء حركة الهمزة على اللام، وذكر مكي بن أبي طالب(٣) أنَّ ذلك حَسُنَ لاجتماع مدَّتين، مدة في أوله لأَجْلِ الألف التي هي بدل من ألف الوصل للفرق بين الاستفهام والخبر، ومدَّة بعد الهمزة الثانية، وهي همزة (آنَ) الفعل الماضي الذي دخلت عليه الألف واللام وألف الاستفهام، فثقلت هذه اللفظة لوجود الزوائد فيها.

وقراءة قوم: ﴿وأنَّه أهلكَ عاداً الُولى﴾(٤) بالتنوين وحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام. وقرأ نافع وأبوعمرو بن العلاء بإدغام التنوين في اللام المنقولة إليها حركة الهمزة المحذوفة(٥)، فاعتدَّ في هذه القراءة الأخيره بالحركة العارضة. وذكر مكي بن أبي طالب أنَّ قراءة نافع وأبي عمرو ضعيفة عند النحويين: «وقراءة نافع وأبي عمرو. . . ضعيفة عند النحويين حتّى إنَّ بعضهم عدَّها من اللَحن، وعلتهم في ذلك أنَّهم أدغموُا التنوين في حرفٍ ساكن، والساكن لايدغم فيه، لأنَّ المدغم لايكون إلَّا ساكنا، فامتنع أن يكون المدغم فيه ساكناً أيضاً، وحركة الهمزة التي على اللام لا يعتدون بها لأنها عارضة، فاللام في حكم الساكنة، والساكن لايُدْغم فيه، فلهذا أنكروا قراءة نافع في ذلك، وقد وافقه أبوعمرو، ووجه ذلك ماقدَّمنا من أنَّ

---

(١) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٩٤-٩٨، البحر المحيط: ١/٢٥٧.
(٢) يونس: ٥١، ٩١.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٩١.
(٤) النجم: ٥٠.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٨/١٦٩.

الحركة العارضة قد يعتدُّ بها. . .»[1].

وذكر أبوحيَّان[2] أنَّها قراءة لاعيبَ فيها، وهو الظاهر، لأنَّ القراءة سبعية والقياس عليها واجب من غير تردد.

(٢) نقل حركة «افتعل» و «يفتعل»
نحو: اهتدى ويهتدي

وهي مسألة قليلة الدور في كتابنا العزيز، ومن ذلك قراءة ابن بريدة ويعقوب والحسن في رواية محبوب: ﴿وطفِقا يَخَصِّفانِ عليهما من ورق الجنة. . .﴾[3] بفتح الياء والخاء: الأصل في (يَخَصِّفانِ): يختَصِفان، نقلت فتحة التاء إلى الخاء الساكنة قبلها، وأُدغمت التاء في الصاد[4].

ومن ذلك قراءة ابن كثير وابن عامر وورش: ﴿أمَّنْ لا يهَدِّي إلَّا أنْ يُهْدى. . .﴾[5] بفتح الياء والهاء وتشديد الدال على أنَّ (يَهَدِّى) من باب (اهتدى يهتدى)، ادغمت التاء في الدال بعد إلقاء حركتها على الهاء. أمَّا قراءة أبي عمرو وقالون باختلاس فتحة الهاء فهي من الباب نفسه لكنَّ أباعمرو اختلس الفتحة بعد نقلها لأنها ليست أصلاً على الهاء، فبينَّ على أنَّها حركة لغير الهاء، لأنَّها لوبقيت ساكنة لاستحال الإدغام، وذكر مكي ابن أبي طالب[6] أنَّ ماروى عن أبي عمرو وقالون بالإسكان ضعيفُ لايصح

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٩٢-٩٣.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/١٦٩، وانظر: شرح الشافية: ٣/٥٢، الحجة في القراءات السبع: ٣٣٧، حاشية الشهاب: ٨/١١٨.
(٣) الأعراف: ٢٢.
(٤) انظر: المحتسب: ١/٢٤٤-٢٤٥، البحر المحيط: ٤/٢٨٠، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: /٤٢.
(٥) يونس: ٣٥.
(٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٥١٨-٥١٩، =

إلاَّ في شعرٍ نادرٍ، والمشهور عنهما الاختلاس وليس الإسكان.

وذكر ابن خالويه[1] أنَّ من أسْكنَ الهاء وشدَّد الدال أراد نيَّة الحركة في الهاء حملاً على لغة عبدالقيس الذين يدخلون ألف الوصل على متحرك[2]، وهذا يحسن إذا كان أحد الساكنين حرف مدٍّ أوْ لِينٍ لأنَّ المدَّ الذي فيه يقوم مقام الحركة.

وقراءة ورش: ﴿وقُلْنا لهُم لاتَعَدُّوا في السبْتِ﴾[3] بفتح العين وتشديد الدال، والأصل في هذه القراءة: تَعْتَدوُا، نقلت فتحة التاء إلى العين، وأُدغمت التاء في الدال[4].

وقراءة الحسن: ﴿يكادُ البرقُ . . يَخَطِّفُ أبصارَهم﴾[5]. بفتح الخاء والياء وتشديد الطاء: القول في هذه القراءة مثل سابقاتها[6].

وقراءة أبي عمرو والحرميينْ والأعرج وغيرهم: ﴿وهُمْ يَخَصِّمون﴾[7] بإدغام تاء الافتعال في الصاد بعد نقل حركتها إلى الخاء[8].

= إعراب القرآن: ١/٦٠٤، تفسير القرطبي: ٨/٣٤١-٣٤٢، حاشية الشهاب: ٥/٢٧.

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٨٢.
(٢) الحجة في القراءات السبع: ١٢٨.
(٣) النساء: ١٥٤.
(٤) انظر: تفسير القرطبي: ٦/٧، البحر المحيط: ٣/٣٨٨، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٠٢، الحجة في القراءات السبع: /١٢٨.
(٥) البقرة: ٢٠.
(٦) انظر: تفسير القرطبي: ١/٢٢٢-٢٢٣، البحر المحيط: ١/٩٠، حاشية الشهاب: ١/٤٠٤، إعراب القرآن: ١/١٤٥- ، تفسير القرطبي: ١٥/٣٨.
(٧) يس: ٤٩.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٧/٣٤٠-٣٤١، الحجة في القراءات السبع: ٢٩٨- =

وقراءة زيد بن علي: ﴿وفيه تِعِصِّرون﴾[1] بكسر التاء والعين والصاد وشدِّها على أنَّ الأصل (تَعْتَصِرون): جاء في (البحر المحيط): «وقرأ زيد ابن علي (وفيه تِعِصِّرون) بكسر التاء والعين والصاد وشدِّها، وأصْلُه (تَعْتِصِرُون) فأدغم التاء في الصاد، ونقل حركتها إلى العين وأتبع حركة التاء لحركة العين. . .»[2]، ويترأى لي أنَّ الأصل (تَعْتَصِرون)، نقلت حركة التاء إلى العين، فأدغمت التاء في الصاد، فصارت تَعَصِّرون، أمَّا ما أشار إليه أبوحيَّان فمحمول على طرح حركة التاء، فبقيت العين ساكنة، فالتقى ساكنان، الثاني منهما على حرف الادغام الأوَّل، فكسرَ العين لالتقاء الساكنين، ثم أتبع حركة التاء لحركة العين[3].

ومن ذلك اسم الفاعل من الافتعال، وفي التنزيل من ذلك قراءة رجل من أهل مكة ﴿فاستجاب لكم أنيِّ مُمِدُّكم بألفٍ من الملائكة مُرَدِّفين﴾[4]: ذكر ابن جِنيٍّ[5] أنَّ أصله: مُرْتَدِفينْ، نقلت فتحة التاء إلى الراء قبلها، ثم أدغمت التاء في الدال[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجاءَ الْمَعَذِّرون﴾[7]: (الْمَعَذِّرون) أصلُهُ (الْمُعْتَذرون)، قُلِبَت التاء المهموسة إلى حرف مجهور، وليصحّ الادغام قلبت

= ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/٢١٧-٢١٨.

(١) يوسف: ٤٩.

(٢) البحر المحيط: ٥/٣١٦.

(٣) انظر في ذلك الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٥١٨-٥١٩.

(٤) الأنفال: ٩.

(٥) انظر: المحتسب: ١/٢٧٣.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٦٥.

(٧) التوبة: ٩٠.

إلى ذال، ونقلت فتحة التاء إلى العين(١).

(٣) نقل الحركة في غير مامرً

ولعل نقل الحركة في هذه المسألة يدور في فلك نقل الحركة فيما هو معرب أو مبني:

نقل الحركة فيما هو معرب:

لقد مرً في الحديث عن النقل في الهمزة حديث عن المواضع التي نُقِلت فيها الحركة فيما هو مبني ومعرَب، ولعلَّ الحديث عن هذه المسألة يُعَدُّ تكملة لما مرَّ.

ولعلَّ النقل في الوقف يعدُّ أهم مافي هذه المسألة، ولقد أفرد النحويون للنقل في الوقف أبواباً، ومن هؤلاء سيبويه في كتابه: «هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرّك لكراهيتهم التقاء الساكنين»(٢)، وجاء فيه مايلي: «وذلك قول العرب: هذا بَكُرْ، ومِنْ بَكِرْ، ولم يقولوا: رأيْتُ البَكَر، لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق مابين حركته، والمجرور والمرفوع لايلحقهما ذلك في كلامهم، ومن ثمَّ قال الراجز - بعض السعديين(٣) - :

«أنا ابن ماويَّة إذْ جَدَّ النَّقُرْ»(٤)

---

(١) انظر: المنصف: ٢/٢٢٣-٢٢٤.
(٢) انظر: الكتاب: ٤/١٧٣.
(٣) هو فدكي بن أعبد بن أسعد بن منقر. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٧٣٢، مغني اللبيب: ٥٦٨، شرح شواهد المغني: ٢٨٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٤١، لسان العرب (نقر). والشاهد منسوب أيضا لعبيد بن ماوية الطائي، أو عبيد بن معاوية الطائي.
(٤) الكتاب ٤/١٧٣-١٧٤.

أرادَ: النَّقْرُ، إذا نُقِرَ بالخيل، ولايُقال في الكلام إلَّا النَّقر، في الرفع وغيره. وقـالـوا: هذا عِدِلْ وَفِسِـلْ؛ فأتبعوها الكسرة الأولى؛ ولم يَفْعَلوا مافَعَلوا بالأوَّل لأنه ليس من كلامهم فِعُل، فشبَّهوها بِمِنْتِنٍ؛ أتبعوها الأوَّل...»[1].

ويظهر لي من كلام سيبويه أنَّ النقل في غير النصب مقيَّد بوجود النظير في لغتنا العربية، فلذلك لم يقل العرب: في البُسِرِ في الجر، لأنه ليس في الأسماء العربية (فُعِل).

والنقل في الوقف لايصح في حروف المد: «ولايكون هذا في زيد وَعَوْنٍ ونحوهما لأنَّهما حرفا مد، فهما يحتملان ذلك كما احتملا أشياءَ في القوافي لم يحتملها غيرهما، وكذلك الألف، ومع هذا كراهية الضم والكسر في الياء والواو، وأنك لو أردت ذلك في الألف قلبت الحرف»[2].

وذكر الرضي[3] أنَّ نقل الحركة في الوقف قليل إلَّا في الهمزة، وذلك لتغيـرُّ بنـاء الكلمة بتغير حركة عينها بالضم أو الفتح أو الكسر ولاستِكْراهِ انتقال الإعراب من الحرف الأخير إلى الوسط، وذكر أن ماسَهَّل ذلك الفرار من الساكنين والضَّنُّ بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى.

وذكر أيضاً أنَّ النقل في هذه المسألة ثابت في الرفع والجر اتفاقاً، وأمَّا في النصْب فإن كان الاسم منوناً فلايثبت إلَّا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً، وإنْ لم يكن كذلك فممنوع عند سيبويه كما مرَّ، أمَّا غير سيبويه فجوَّزه. وإنْ كان المنصوب غير المنون مهموز الآخر فالنقل جائز فيه اتفاقاً

---

(1) الكتاب ٤/١٧٣ ـ ١٧٤.
(٢) الكتاب: ٤/١٧٤.
(٣) انظر: شرح الشافية: ٢/٣٢١.

ومن النقل في غير النصب قولهم: هذا الرِّدُؤ، ومن البُطِىء.

وجاء في (شرح التصريح على التوضيح)[1] أنَّ نقل غير المهموز شرطه ستة أمور:

(١) أن يكون ماقبل الآخر ساكناً، ليقبل الحركة المنقولة لأن المتحرك لايقبل الحركة.

(٢) أن يكون ذلك الساكن لايتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم، لأنهما لايقبلان الحركة.

(٣) أن يكون ذلك الساكن لايستثقل تحريكه كالواو والياء.

(٤) ألا تكون الحركة التي يُراد نقلها فتحة على الأصح عند جمهور البصريين لأنَّ المفتوح المنون يجب حذف ألف التنوين منه في النقل، وغير المنون محمول عليه.

(٥) ألا يؤدي النقل إلى بناء لانظير له.

(٦) أن يكون المنقول منه صحيحاً.

وأجاز الكوفيون والأخفش[2] النقل في الفتحة.

ومن النقل النقلُ[3] من هاء الغائب إلى الساكن قبلها، لأنَّها كالهمز في الخفاء، فضمتها تنقَلُ إلى الساكن قبلها، نحو: مِنُهْ، وعَنُه. وذكر الرضي[4] أنَّ بعض بني عدي يحرِّكون ماقبل الهاء للساكنين بالكسر نحو: ضَرَبَتِهْ وقالَتِهْ، وقيل إنَّ الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخم[5].

---

(١) انظر: ٢/٣٤١-٣٤٢.
(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٤٢.
(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٤٢، شرح الشافية: ٢/٣٢٢.
(٤) انظر: شرح الشافية: ٢/٣٤٢.
(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٤٢.

ومـّا جاء من النقـل في غير الهـاء والهمـز قراءة سلاّم: ﴿والعَصرِ إنَّ الإنسانَ لفي خُسرٍ﴾[1] بكسر الصاد: ذكر ابن عطية أنَّ هذه القراءة لاتصح إلاّ في الوقف ونقل الحركة كما مرَّ[2].

وقراءة أبي عمرو في نقل ابن خالويه: ﴿وتواصَوْا بالصَّبرِ. . .﴾[3] بكسر الباء، وقيل إنَّ أباعمرو قرأها بالكسر إشماماً[4].

ومن النقـل في هاء الغـائب قراءة النخعي وطلحة ابن مصرف[5]: ﴿ومَنْ يَخْرُجْ من بيتِهِ مهاجراً. إلى اللهِ ورسولِه ثمَّ يُدْرِكُهُ المَوْتُ. .﴾[6] برفع الكاف من (يُدْرِكُه): في هذه القراءة وجهان:

(١) أن يكـون (يُدْرِكُه) خبر مبتدأ محذوف أي: ثمَّ هو يُدْرِكُهُ، فعطف الجملة الاسمية على الفعل المجزوم وفاعله.

(٢) أنْ يكون رفع الكاف منقولاً من هاء الغائب في الوقف[7]، وهو وجه فيه غموض وصنعة عند ابن جنيٍّ[8].

---

(١) العصر: ١-٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/٥٠٩، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٧٩.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٧٩.

(٤) العصر: ٣.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٨/٨٠٩.

(٦) في المحتسب: ١/١٩٥: طلحة بن سليمان.

(٧) النساء: ١٠٠.

(٨) انـظر: المحتسب: ١/١٩٥-١٩٧، وانظر: البحر المحيط: ٣/٣٣٦، حاشية الشهاب: ٣/١٧١.

الفصل الثالث

الحمل على الإتباع في القرآن الكريم

الحمل على الإتباع في القرآن الكريم

قيل إنَّ الإتباع والمزاوجة والقلب والإبدال لغات للعرب، جاء في نهاية متن نسخة مخطوطة لكتاب (الإتباع والمزاوجة) لابن فارس: «قال أبو بكر ابن دريد رحمه الله: إنَّ من كلامهم الإتباع والمزاوجة والقلب والإبدال، فالإتباع يكون بلا واسطة ولاحرف كقولهم: جائع نائعٌ، وحَسَنٌ بَسَنٌ ونحوه، والمزاوجة بالحرف كقولهم: جبذ وجذب، ونحو ذلك، وقد قال قوم: إنَّ هذه لغات للعرب وليس بقلب ولا إبدال ولا إتباع، وقد عملنا له كتاباً، فإذا أردته فاطلبه فيه إنْ شاء الله تعالى»[1].

وذكر مكي بن أبي طالب[2] الإتباع في كلام العرب مستعمل كثيراً.

ولقد أفرد السيوطي[3] له باباً ذكر فيه مايمكن أن يدور في فلكه، وهو عنده أنواع:

(١) إتباع حركة آخر الكلمة المعربة أول الكلمة بعدها، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿الحَمْدِ لِلهِ﴾[4].

(٢) إتباع حركة أَوَّل الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿الحمدُ لُلهِ﴾ بضم اللام إتباعاً لحركة الدال.

(٣) إتباع الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب في الآخر، ومن ذلك لفظتي (امرِئٍ) و (ابنمٍ)، فالراء والنون يتبعان الهمزة والميم في

---

(١) مقدمة الأستاذ كمال مصطفى لكتاب الإتباع والمزاوجة: ٤.
(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٢٧٩.
(٣) انظر: الأشباه والنظائر: ١/ ٩-١٤.
(٤) الفاتحة: ١.

حركتيهما، وذكر السيوطي أنَّه لاثالث لهاتين الكلمتين في إتباع العين اللام.
(٤) إتباع حركة الفاء اللام، ومن ذلك: امْرُؤٌ وفُمٌ، فالميم والفاء يتبعان حركتي الهمزة والميم في بعض اللغات. وذكر السيوطي أنه لاثالث لهما أيضا.
(٥) إتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والأمر إذا لم يفك الإدغام فيهما في بعض اللغات.
(٦) إتبـاع حركـة العـين للفاء في الجمع بألف وتاءٍ، ومن ذلك: تمَرات، وسِدِرات، وغُرُفات.
(٧) إتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم، ومن ذلك مُنْذُ، فالذال ضمت إتْباعاً لحركة الميم من غير اعتداد بالنون الساكنة حاجزاً. وذكر ابن يعيش أنَّ من ذلك بناء (بَلْهَ) على الفتح إتباعاً لفتحة الباء، ولم يعتد باللام الساكنة حاجزاً.
(٨) إتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لَدُن: لَدُ، فأتْبِع الضم الضم (لُدُ) بعد حذف اللام.
(٩) إتبـاع حركـة الميم لحركة الخاء والتاء والغين في قولهم: مُنْخُر ومُنْتُن ومغِيرة، فيقال في (منتن): مُنْتُنْ بالضم، ومِنْتِنْ بالكسر. وقيل إنَّ كل فعلٍ من باب (فَعِل) بكسر العين، وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء إتباعاً للعين نحو: نِعِم، وبِئس.
(١٠) إتباع حركة فاءِ كلمة لحركة فاء أُخرى لكونها قُرنت معها، وسكون عين كلمة لسكون عين أُخرى، ومن ذلك ماجاء في جمهرة اللغة: «يقال ماسمعت له جَرْساً أي: ما سمعت له حساً، فإذا قالوا ما سمعت له حسّاً ولا جِرساً، كسروا، وأتبعوا اللفظ اللفظ»[١].
ومنـه قولهم: رجْسٌ نِجْس، وجاء في (جمهرة اللغة) أيضاً: «وقالوا رجُـلٌ رِجْسٌ نِجْس ورَجِسٌ نَجِس، وأحـسـبـهـم أجـازوا رَجَسٌ

(١) جمهرة اللغة: ٢/٧٥، وانظر: الإتباع والمزاوجة: ٤٨.

نَجَسٌ..»[1]. وجاء في (ديوان الأدب): «ويُقالُ رجْسٌ نِجْسٌ إذا أتْبَعوا، فإذا أفردوا قالوا: نجِسٌ»[1].

(١١) إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منّونة كقوله تعالى: ﴿وجئتك من سبأٍ بنبأٍ يقين﴾[2]، ﴿إنَّا أعْتَدْنا للكافرين سلاسلاً وأغْلالاً وسعيراً﴾[3].

(١٢) إتباع كلمة لأخرى في فك ماستحق من الإدغام، ومنه قوله عليه السلام: «ليت شعري أيتكنَّ صاحبة الجمل الأدْبَب تَنبَحُها كلاب الحَوْأب»[4] أراد (الأدَبّ)، ففك الإدغام لأجل الحَوْأب.

(١٣) إتباع كلمة في إبدال الواو فيها همزة لهمزة أخرى، كقوله عليه السلام: «ارجعْنَ مأزوراتٍ غير مأجورات»[5] لأنَّ الأصل في (مأزورات) هو مَوْزورات لأنه من ذوات الواو. ومّما يمكن حمله على قلب حرف حرفاً آخر إتباعاً لآخر قراءة ابن عباس: ﴿يُحَلَّوْنَ فيها من أساورَ مِنْ ذهب وليليا..﴾[6]. بإبدال الهمزتين واوين ثم قلبهما ياءين، فأتبع الأولى الثانيةَ لأنه الفيّاض قد قرأ: ﴿لوليا﴾[7].

(١٤) إتباع كلمة في إبدال واوها ياءً لياء في أخرى، ومن ذلك قوله عليه السلام: «لادَرَيْت ولاتَلَيت»[8]، أي: ولاتَلَوْتَ، قلبت الواو ياءً لِيَزْدوجَ

---

(١) جمهرة اللغة: ٢/٧٦.

(٢) ديوان الأدب: ١/١٨٦.

(٣) النمل: ٢٢.

(٤) الإنسان: ٤.

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/٩٦.

(٦) الحج: ٢٣.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٥/٣٦١، وانظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٩٥.

(٨) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/١٩٤، وذكر ابن الأثير أنَّ الصواب: «ولا ائتلَيْت».

الكلام مع (دريت)[1].

(١٥) إتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث.

(١٦) إتباع (اليزيد) للوليد في إدخال اللام عليه، ومن ذلك قول الرماح ابن ميادة[2]:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُه

ونضيف إلى ماذكره السيوطي نوعاً آخر وقفنا عليه في كتابنا العزيز، وهو جمع لفظة مفردة لمجاورتها أخرى، ومن ذلك قراءة الجمهور: ﴿خرُّوا سُجَّداً وبُكيًّا﴾[3]: جاء في (البحر المحيط): «والذي يظهر أنَّه جُمِعَ لمناسبة الجمع قبله. قيل ويجوز أن يكون مصدر البكا بمعنى بكاء، وأصلَه: بُكُوٌّ، وكجلَس جلوساً. وقال ابن عطية (وَبِكيًّا) بكسر الباء، وهو مصدر لايحتمل غير ذلك انتهى. وقوله ليس بسديد لأنَّ إتباعَ حركة الكاف لاتعين المصدرية، ألاتراهم قرءوا ﴿جِثِيًّا﴾[4] بكسر الجيم جمع (جاث)، وقالوا: ﴿عصيٍّ فأتبعوا﴾[5].

ويظهر لي أنَّ الإتباع يقاس عليه، ولعلَّ مانقله السيوطي عن ابن أبان في (شرح الفصول) يعزز مانَذهبُ إليه: «قال ابن أبان في (شرح الفصول): اعلم أنَّ العرب قد أكثرت من الإتباع حتى صارَ كأنَّه أصل يقاسُ عليه...»[6].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/١٩٥، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣/٢٠٥، ٢٣٣.

(٢) انظر: خزانة الأدب: ١/٣٢٧، مغني اللبيب: ٧٥.

(٣) مريم: ٥٨.

(٤) مريم: ٦٢، ٦٨.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٠٠، وانظر: حاشية الشهاب: ٦/١٦٧.

(٦) الأشباه والنظائر: ١/١٤.

ولعلَّ مايعزز إكثار العرب من الإتباع حملهم حركة الحكاية عليه: «قال أبوحيان في (شرح التسهيل): اختلف الناس في الحركات اللاحقة اللائي للحكاية، فقيل: هي حركات إعراب نشأت عن عوامله، وقيل ليست للإعراب، وإنما هي إتباع للفظ المتكلم على الحكاية»[1].

وذكـر أبوعلي الفارسي أنَّ حركة الإتباع غيْر مطردة ولايقاسُ عليها: «فإنْ قلت: قد قدَّمت أنَّ حركة الإتباع لاتطَّرد ولايُقاس عليها قيل له: ليس هذا بقياس ولكنه مسموع، كما أنَّ (مِغيَرة) مسموع، وكما أنَّ (حِلي) و (عِصِي) و (مُرُدِّفِين) كذلك، ومع ذلك فقد اطردت هذه الحركة في قَول من قال: رُدُّ، وعَضَّ، وفِرِّ، والأظهر في (مُرُدِّفين) أنَّه مطَّرد في بابه»[2].

ولسنا نتفق معه في هذا المذهب لأنَّ مافي القرآن من مواضع حملت على الإتبـاع تجعلنـا نجيز هذه المسألة من غير تردد، وهي مسألة يعززها أنَّ الإتباع لغة للعرب كما مرَّ.

ولقد أفرد ابن فارس للنوع العاشر فيما مرَّ مؤلفاً خاصاً أسماه (الإتباع والمزاوجة)، وقد ذكر في مقدمته كما مرَّ أنه دوَّن فيه ماانتهى إليه من ذلك، وأنَّه صنَّفهُ على الحروف ليسهل تناوله[3]، ولسنا نرى ضرورة للحديث عنه لأنَّ مسائِلَهُ ليست ضالتنا في هذا البحث، فمن اشتهاها فليعد إليها فيه.

وذكر ابن فارس في مؤلفه (الصاحبي في فقه اللغة) أنَّ العجم شاركت العرب فيه: «للعَربِ الإتباع، وهو أنْ تُتبَعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويِّها إشباعاً وتأكيداً. ورُوي أنَّ بعض العرب سئل عن ذلك فقال: هو شيءٍ نَتِـدُ به كلامَنـا، وذلـك قولهم: ساغِبٌ لاغِبٌ، وهو خَبٌّ ضَبٌّ،

(١) الأشباه والنظائر: ١٤/١.
(٢) الحجة في علل القراءات السبع: ٨٢/١.
(٣) انظر: الإتباع والمزاوجة: ٢٨.

وخرابٌ يَباب. وقد شاركت العجم العربَ في هذا الباب»[1].

ولقد نقل السيوطي[2] هذا الباب بتمامه في مؤلفه (المزهر في علوم اللغة). وأفرَد ابن دريد لهذا النوع من الإتباع باباً في مؤلفه (جمهرة اللغة): «باب جمهرة من الإتباع»[3].

وكثيراً مايطالعنا حملُ بعضِ مسائل الإتباع على لغات العرب، فضم الضاد والراء من (رُضوان) لغة: «وقرأ الأعمش: ﴿ورُضُوانٌ﴾[4] بضمتين. قال صاحب اللوامحِ: وهي لغة...»[5].

ومن ذلك حمل كسر همزه (أم) بعد الياء والكسر على لغة هوازن وهذيل: «وقرأ الأخوان ﴿فَلِإمِّه﴾[6] هنا موضعان، وفي القصص: ﴿في أمها﴾[7]، وفي الزخرف: ﴿في إم الكتاب﴾[8] بكسر الهمزة لمناسبة الكسرة والياء، وكذا قرأ: ﴿من بطونِ إمهاتِكم﴾[9] في النحل[9] والزمر[10] والنجم[11]: ﴿أو بيوتِ إمهاتكم﴾[12] في النور، وزاد حمزة في هذه كسر الميم إتباعاً لكسرة الهمزة، وهذا في الدرج، فإذا ابتدأ يضم الهمزة، وهي قراءة

(١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ٢٧٠، وانظر: المنصف: ٢/٣٢٥.
(٢) انظر: المزهر في علوم اللغة: ١/٤١٤.
(٣) جمهرة اللغة: ٣/٤٢٩-٤٣١.
(٤) التوبة: ٧٢.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥/٧٢، وانظر: ٥/٢١.
(٦) النساء: ١١.
(٧) القصص: ٥٩.
(٨) الزخرف: ٤.
(٩) النحل: ٧٨.
(١٠) الزمر: ٦.
(١١) النجم: ٣٢.
(١٢) النور: ٦١.

الجماعة درجاً وابتداءً، وذكر سيبويه أنَّ كسَر الهمزة من (إم) بعد الياء والكسز لغة، وذكر الكسائي والفراء أنها لغة هوازن وهذيل»[1].

ويظهر لي ممَّا في كتب النحو واللغة وغيرها أنَّ إتباع الثاني للأول أسهل من إتباع الأول للثاني، والقول نفسه في إتباع المبني المعرب، وقد أشار إلى ذلك ابن جِني في مؤلفه (المحتسب): «إلَّا أنَّ (الحمدُ لله) بضم الحرفين أسهل من (الحمدِ لِلهِ)[2] بكسرهما من موضعين: أحدُهما أنَّه إذا كان إتباعاً فإنَّ أقْيَسَ الأتباع أن يكن الثاني تابعاً للأول، وذلك أنَّه جار مجرى السبب والمسبَّب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبةً من المسبَّب. . والآخر أنَّ ضمة الدال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللام في (لله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: الحمدُ لُلهِ جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى. .»[3].

وقد يستحسن الإتباع في الجمع ويكره في الآحاد، جاء في (الحجة في علل القراءات السبع): «وإذا جمعت قِرْبة وسِدْرة ونحوهما قلت: قِربات وسِدِرات، فاستمَّر فيه توالى الكسرتين من أجل الجمع، ولم يُرْفض ذلَك، ولم يُكره كما كُره في أصل المقرر قبل الجمع. . .»[4]. وجاء في موضع آخر: «فإنْ قُلْتَ فقد جاء في: ظُلُمات وسِدِرات وحَفَنات، قيل هذا التحريك ليس الغرض فيه الإتباع فقط، ألا ترى أنَّه يُفْصَلُ به بين الاسم والصفة؟ وكذلك عِصِيّ وحِليٌّ يفصل به بين الواحد والجميع، ولايلزم الكسر، ومع ذلك فقد أَبْدَل فيه ناسٌ الفتحة من الضمة والكسرة، فقالوا رُكَبات، وسِدَرات. . .»[5].

---

(١) البحر المحيط: ٣/١٨٤ـ١٨٥.
(٢) الفاتحة: ١.
(٣) المحتسب: ١/٣٧ـ٣٨، وانظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٧١ـ٧٥.
(٤) الحجة في علل القراءات السبع: ١/٧٦.
(٥) الحجة في علل القراءات السبع: ١/٧٧.

وذكر أبوعلي الفارسي(1) أنّ حركة الإتباع على ضربين:

(١) إتباع حركة ليست للإعراب حركة ليست للإعراب نحو: مِغِيرة ومِنْتِن، ويُعْفُر، وظُلُمات.

(٢) إتباع حركة ليست للإعراب حركة إعراب نحو: امرُؤٌ، وابنمٌ، وأنبُؤك(2) وأجوؤك(3)،ولعل مايكثر فيه الإتباع ماكان ثانيه حرف حلق، وهي لغة تميم، جاء في (الكتاب) مايلي: «وفي (فَعِيل) لغتان: فَعِيل وفِعِيل إذا كان الثاني من الحروف السته، مطرد ذلك فيهما لاينكسر في (فَعيل) ولا (فَعِل)، إذا كان كذلك كسَرْتَ الفاء في لغة تميم، وذلك قولك: لِئِيم وَشِهِيد، وسِعِيد، ونِحيف، ورِغيف، وبِخِيل، وبِئِيس وشِهِدٌ ولِعِبٌ، وضِحِكُ ونِغِلٌ ووِخِمٌ، وكذلك فِعِل إذا كان صفةً أو فعلاً أو اسْما وذلك قولك: رجُلٌ لِعِب ورجُلٌ مِحِك، وهذا ماضِغٌ لِهِم، وهذا رجُلٌ وِعِك، ورجُلٌ جِئِزٌ - يقال: جَئِزَ الرجُلُ غَصَّ - وهذا عيِّر نِعِر، وفِخِذ»(4)

وذكر سيبيويه(5) أنَّ الإتباع روي في حرف شاذ، وهو: إِحِبُّ ونِحِبُّ، ويِحِبُّ حملاً على قولهم (مِنْتِن). وكسْرُ أوائل الأفعال المضارعة لغة جميع العَرب إلاَّ أهل الحجاز(6).

وذكر ابن جني أنَّ التحريك في الحرف الثاني في نحو: نَهَر، وصَخَر، ونَعَل وأضرابها لغة، وهو مذهب البصريين، وهي مسألة محمولة عند البغداديين على أنَّ الفتح من أجل حرف الحلق، وهو اختيار ابن جني: «ومذهب البغداديين أنَّ التحريك في الثاني من هذا النحو إنَّما هو لأجل

(١) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٨٦، وانظر: الكتاب: ٤/١٠٩.
(٢) الأصل فيه: أنبئك.
(٣) الأصل فيه: أجيئُك.
(٤) الكتاب: ٤/١٠٧-١٠٨.
(٥) انظر: الكتاب: ٤/١٠٩.
(٦) انظر: الكتاب: ٤/١١٠، وانظر: المحتسب: ١/٢٣٤.

حرف الحلق، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى من هذا الكتاب وغيره، ويؤنسني بصحة ماقالوه أنِّي أسمعِ ذلك فاشياً في لغة عقيل حتى لسمعت بعضهم يوماً قال: نَحَوَه، يريد نَحوَه، فلو كانت الفتحة في الحاء هنا أصلاً معتزمة غير إتباع لكونها حرفا حلقياً لوجب إعلال اللام التي هي واو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها كغضاة وشجاة، فكان يقال: نُحاة، وهذا واضح، غير أنَّ لأصحابنا ألَّا يقبلوا من اللغة إلَّا ماروي عنِ فصيحٍ موثوق بعربيَّته، ولست أثبت هذه الفصاحة المشروطة لمن سَمِعْتُ منه هذه اللفظة، أعني نَحَوَه»(١).

وبعد فلعلَّ أهمَّ أنواع الإتباع في التنزيل مايلي:

(١) إتباع يدور في فلك حركة الإعراب.

(٢) إتباع يدور في فلك حركة ليست إعرابية.

(٣) إتباع فيما هو مهموز.

(٤) إتباع فيما هو مَفْصول.

(٥) إتباع يدور في فلك كلمتين.

وإليك التفصيل في هذه الأنـواع معـززة بما وقفت عليه من مواطِن محمولةٍ عليها في كتابنا العزيز.

(١) إتباع يدور في فلك حركة الإعراب

والإتباع في هذه المسألة إمَّا أن يكون إتباع حركة إعرابية لغير إعرابيه، وإمَّـا أنْ يكونَ إتباعَ حركة غير إعرابية لحركة إعرابية، ومن النوع الأول قراءة الحسن وزيد بن علي: ﴿الحَمْدِ للهِ﴾(٢) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، وهي عند أبي حيان أغرب من قراءة إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿الحمدُ

---

(١) المحتسب: ١/٢٣٤.

(٢) الفاتحة: ١.

لُلهِ﴾ بضم اللام إتْباعاً لحركة الدال الإعرابية: «وهي أغربُ لأنَّ فيه إتباعَ حركة معرب لحركة غير إعراب، والأوَّل بالعكس. .»[1].

والقـول نفسـه مع أبي القاسم الزمخشري: «وأشفُّ القراءتين قراءة إبراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى بخلاف قراءة الحسن»[2].

وذكر الشهاب[3] في حاشيته أنَّ الأكثر في الإتباع أن يكون الثاني متبوعاً للأوَّل وأنَّ كون الحركة غير اللازمة تابعة أولى، ولعلَّ السبب يكمن في أنَّ الحركة الإعرابية تتميز بها المعاني عن بعضها، وبدونها يحدث لبس أو تغير في المعنى.

والقرطبي[4] لم يفاضل بين القراءتين السابقتين لأنَّ الإتباع لتجانس اللفظ، وطلبُ التجانس كثير في كلام العرب.

والقـراءتان ضعيفتان عند أبي البقاء العكبري: «ويقرأ بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، كما قالوا: المِغِيرَة، ورِغِيف، وهو ضعيف في الآية، لأنَّ فيه إتبـاعَ الإعـراب البناءَ، وفي ذلك إبطالٌ للإعراب. ويقرأ بضم الدال واللام على إتباع اللام الدال، وهو ضعيفٌ أيضاً لأنَّ لامَ الجرِّ متصل بما بعدَه منفصل عن الدال، ولانظير له في حروف الجر المفردَة إلَّا أنَّ من قرأ به فرَّ من الخروج من الضم إلى الكسر وأجراه مجرى المتَّصل لأنه لايكادُ

---

(١) البَحر المحيط: ١/١٨.
(٢) الكشاف: ١/٥١-٥٢.
(٣) انظر: حاشية الشهاب: ١/٨٨.
(٤) انظر: تفسير القرطبي: ١/٣٦، وانظر: تفسير ابن عطية: ١/١٠٢.

يستعمل الحمدُ منفرداً عما بعده»[1].

والقراءتان شاذتان عند ابن جني[2] في القياس والاستعمال إلاَّ أنَّ قراءة (الحمدُ لُلهِ) أَسْهل عنده من موضعين:ـ

(١) أنَّ أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأوَّل لأنه جار مجرى السبب والمسبِّب، فينبغي أن يكون السبب أسبق رتبةً من المسبب، وعليه فضمة اللام تابعة لضمة الدال الإعرابية كقولنا: مُدُّ وشُدُّ وَشَمَّ، وفِرِّ.

(٢) أنَّ ضمة الدال إعراب وكسرة اللام بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، وفي قراءة (الحمدِ للهِ) جنى البِناء الأضعف على الإعراب الأقوى.

وذكر ابن جني أنَّ ﴿الحَمْدُ لِله﴾ جملة شبِّه جزءاها معاً بالجزء الواحد، وهو: مُدُّ أو عُنْق عند من أسكن، وإتباع الثاني الأول في (عُنُق).

وبعد فلست أذهب إلى الترجيح بين هاتين القراءتين أو تضعيفهما لأنهما محمولتان على لغات العرب، حيث جاء في (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس: «وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿الحمدُ لُله﴾، وهذه لغة بعض بني ربيعة، والكسر لغة بني تميم، فأمَّا اللغة في الكسر فإنَّ هذه اللفظة تكثر في كلام الناس،والضم ثقيل ولاسيَّما إذا كانت بعده كسرة، فأبْدَلوا من الضمة كسرة وجعلوها بمنزلة شيءٍ واحد، والكسرة مع الكسرة أخف، وكذلك الضمة مع الضمة، فلهذا قيل (الحَمْدُ لُلهِ)»[3].

ومن ذلك قراءة أبي السمال: ﴿قُمُ الليلَ إلاَّ قليلاً﴾[4] بضم الميم إتْباعاً

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/٥.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٣٧ـ٣٩.
(٣) إعراب القرآن: ١/١٢٠، وانظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١.
(٤) المزمل: ٢.

لحركة القاف: ذكر ابن جني[1] أنَّ علَّة جواز ذلك أنَّ الغرض منها الهربُ من اجتماع الساكنين، فبأي الحركات حرَّكت أحدهما فقد وقع الغرض، وذكر أنَّ الكسر أكثر، وأنَّ قُطرباً حكى عنهم: ﴿قُمَ الليل﴾، ﴿وقُلَ الحقُّ﴾[2]، وبِعَ الثوبَ، فالكسر على أصل الباب والضم إتباع، والفتح جنوح إلى خفة الفتح.

ومنه قراءة أبي جعفر يزيد: ﴿للملائِكَةُ اسجُدوا﴾[3] بضم التاءُ إتباعاً لضمَّة الْجيمَ، وهو ضعيفٌ جداً عند ابن جني لأنَّ ﴿الملائكة﴾ في موضع جر، وعليه فيجب أن تسقط ضمة الهمزة من ﴿اسجُدوا﴾ لسقوط الهمزة أصلاً في الدَرج، وذكر أنَّ ذلك يصح إذا كان ماقبل الهمزة ساكناً صحيحاً كقوله تعالى: ﴿وقالَتُ اخرج﴾[4]، فضمت التاء لالتقاء الساكنين، ليكونَ الخروج من ضم إلى ضم، ومافي القراءة ليس كذلك، فلايصح القول: قل للرجلُ ادخل، أو: قل للمرأةُ ادْخُلي، لأنَّ حركة الإعراب لاتُسْتَهلك لحركة الإتباع إلاَّ على لغة ضعيفة، ومِمَّا جاء من باب القراءة السابقة قراءة الحسن: ﴿الحمدِ للهِ﴾[5]، وقول بعض العرب: دعه في حِرُمِّه، فحذفت كسرة راء (حرٍّ) وأُلقى عليها ضمة الهمزة التي حذفت، ومافي قول العرب أعـذَرُ مِمَّا في القـراءة السابقة عنده: ﴿وهذا عندنا على شذوذه أعذَرُ من قوله: ﴿للملائِكةُ اسجدوا﴾، وذلك أنَّه خفَّف همزةً تثبت في الوصل، وهو قولـك: في هَن أمـه، فإذا كانت تثبت في الوصل جاز تخفيفها فيه، بل

(١) انظر: المحتسب: ٢/٣٣٦، وانظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٦٤، تفسير القرطبي: ١٩/٣٣، الكشاف: ٤/١٧٥، حاشية الشهاب: ٨/٢٦٣، البحر المحيط: ٨/٣٦٠.
(٢) الكهف: ٢٩.
(٣) البقرة: ٣٤.
(٤) يوسف: ٣١.
(٥) الفاتحة: ١.

لايكون التخفيف بإلقاء الهمزة ونقل الحركة إلاَّ في الوصل، وليس فيه إلاَّ شيءُ واحِد، وهو حذفهُ حركة الإعراب لحركةٍ غير ملازمة، وإنَّما هي للهمزة[1].

وذكر أبوحيَّان[2] أنَّه نُقِل أنَّ ضم التاء في القراءة لغة أزد شنوءه.

ولقـد خطّأ هذه القراءة أبوعلي الفارسي[3] والزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه): «وأبوجعفر من جلة جهل المدينة وأهْلِ الثبت في القراءة إلاَّ أنَّه غلط في هذا الحرف لأنَّ (الملائكة) في موضع خفضٍ، فلايجوز أن يُرفـعَ المخفـوض، ولكنَّه شبه تاء التأنيث بكسرة ألف الوصل لأنكَّ إذا ابتدأت قلت: اسجدوا، وليس ينبغي أنْ يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب»[4].

وهي عند أبي جعفر النحاس لحن: «وهذا لحن لايجوز، وأحْسَنُ ماقيلَ فيه ماروى عن محمد بن يزيد قال: أحْسِبُ أنَّ أبا جعفر كان يخفض ثم يشم الضمة ليدل على أنَّ الابتداء بالضم...»[5]

وهي عنـد أبي البقاء العكبري ضعيفة جداً: «وقرىء بضمها وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحْسَنُ ماتُحْمَل عليه أن يكون الراوى لم يضبط على القارىء، وذلك أنْ يكون القارىء أشار إلى الضم تنبيهاً على أنَّه الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء ولم يدرك الراوي هذه الإشارة. وقيل أنَّ قوى الوقف على التاء ساكنة، ثم حركها بالضم إتباعاً لضمة الجيم، وهذا من

---

(١) المحتسب: ١/٧١.
(٢) انظر: البحر المحيط: ١/١٥٢.
(٣) انظر: البحر المحيط: ١/١٥٢.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/٨٠.
(٥) إعراب القرآن: ١/١٦٢.

إجراء الوصل مجرى الوقف. . »[1].

ولقد اكتفى ابن عطية[2] بنقل أقوال النحاة وغيرهم، أمّا أبوالقاسم الزمخشري[3] فهي عنده محمولة على لغة ضعيفة لأنّه لايجوز عنده استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلاّ في لغة ضعيفة.

ولسنا نتفق مع مَنْ ضعّف هذه القراءة وأضرابها، لأنّ القراءة سنة متبعة يجب القياس عليها لاإخضاعها للأصل النحوي، ولعلّ أبا حيَّان يعد أكثر النحويين احتراماً للقرآن وقراءاته في هذه القراءة: «وقال الزمخشرِي لايجوز لاستهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلاّ في لغة ضعيفة كقولهم (الحمدِ للهِ)[4] انتهى كلامه. وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة وقد نقل أنها لغة أزد شنوءة فلاينبغي أن يُخَطَّأَ القارىء بها ولا يُغلط، والقارىء بها أبوجعفر أحدُ القراءِ المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبدالله بن عباس وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحدُ القراء السبعة، وقد عُلل ضم التاء لشبهها بألف الوصل، ووجه الشبه أنَّ الهمزة تسقط أيضاً لأنَّها ليست بأصل. . . وقيل ضمت لأنَّ العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها»[5].

ومنه قراءة الكوفيين وابن عامر: ﴿وإنْ تَصْبِروا وتتَّقوا لايَضرُّكم كيدُهم شيئاً. . .﴾[6] بضم الضاد والراء المشدّدة: ذكَر أبوحيَّان[7] أنّ من جعل

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/٥١، وانظر: تفسير القرطبي: ١/٢٩١، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٣.
(٢) انظر: تفسير ابن عطية: ١/٢٣٠.
(٣) انظر: الكشاف: ١/٢٧٣.
(٤) الفاتحة: ١.
(٥) البحر المحيط: ١/١٥٢.
(٦) آل عمران: ١٢٠.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٣/٤٣.

الفعل مجزوماً على جواب الشرط عدَّ الضمة إتباعاً لحركة الضاد، وهو منسوب إلى سيبويه، أمَّا إن كان مرفوعاً فهو محمول على التقديم والتأخير أي: لايضركم إنْ تصبروا، وذكر أبوحيَّان أنَّ هذا القول منسوب إلى سيبويه أيضاً والفراء[1]. وذهب الفراء[1] والكسائي[1] والمبرد[2] إلى أنَّ (لا) عاملة عمل ليس على أنَّ في الكلام حذف فاء الجزاء أي: فلايضركم.

وذكر أبوجعفر النحاس[1] أنَّ التأويلات السابقة ضعيفة.

ولعلَّ في حمل القراءة على الإتباع حملاً للنص القرآني على ظاهره،وهو أولى من حملها على حذف فاء الجزاء وتقدير موضع للجملة، وهو المختار عند أبي البركات بن الأنباري: «والوجه الأول أولى من الوجهين الآخرين لأنَّ التقديم والتأخير وتقدير الفاء ضعيف، يكون في حال الاضطرار»[3].

ومنه **قوله** تعالى: ﴿يأيهُّا الذين آمنوا لايضرُّكم من ضلَّ...﴾[4]: ذكر الزمخشري[5] أنّ في رفع الراء من (يضرُّكم) وجهين: أحدهما كونه خبراً مرفوعاً على أنَّ (لا) حرف نفي، والثاني كونه مجزوماً جواباً للأمر على أنَّ الضمة إتباع لضمة الضاد المنقولة إليها من الراء المدغمة.

ومنه ماجاء في حجة أبي علي الفارسي: «وممّا أَتْبِعَ مابعده قول مَن قال:

---

(١) انظر: إعراب القرآن: ١/٣٦١، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٣٥٥، الكشاف: ١/٤٦٠.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٨٩، وانظر: حاشية الشهاب: ٣/٦٠.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢١٨، وانظر: حجة القراءات: ١٧١-١٧٢، تفسير القرطبي: ٤/١٨٤، معاني القرآن وإعرابه: ١/٤٧٦-

(٤) المائدة: ١٠٥.

(٥) انظر: الكشاف: ١/٦٥٠، وانظر: البحر المحيط: ٤/٣٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٦٦، المحتسب: ١/٢٢٠، إعراب القرآن: ١/٥٢٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٠٧.

﴿وقالَتُ اخْرُج﴾[1]، ﴿وعذابنُ اركُضْ﴾[2]، ﴿أوُ انقُصْ﴾[3]، ﴿وعيونُنُ ادخُلوها﴾[4]، فإذا كان على ذلك بَعُدَ أن يُتْبَع غيره لما تقدم من أنَّه في تقدير السكون»[5].

ومن إتباع حركة غير إعرابية حركةً إعرابية قراءة إبراهيم ابن أبي عبلة: ﴿الحَمْدُ للُهِ﴾[6] بإتباع اللام حركة الدال[7].

وقراءة ابن أبي إسحق: ﴿واعلَموا أنَّ اللهَ يحول بينَ المِرءِ وقَلْبِه..﴾[8] بكسر الميم من (المِرْءِ) إتباعاً لكسرة الهمزة الإعرابية، لأنَّ فيها لغتين، فتح الميم مطلقاً وإتباعها حركة الإعراب[9].

وقراءة النخعي: ﴿فللهِ خِمْسِه﴾[10] بكسر الخاء إتباعاً لحركة الهاء قبلها[11].

وقراءة أبي مالك الغفاري والحسن في رواية ابن عطية: ﴿والسماءِ ذاتِ الحِبُك..﴾[12] بكسر الحاء إتباعاً لحركة التاء: وهي قراءة شاذة عند ابن

---

(١) يوسف: ٣١.
(٢) ص: ٤١، والأصل: «وعذابِ اركُضْ».
(٣) المزمل: ٣.
(٤) الحجر: ٤٦، نسبت في (اتحاف فضلاء البر: ١٦٧) إلى رويس فيما روى عن التمار عنه.
(٥) الحجة في علل القراءات السبع: ١/٩٦-٩٧.
(٦) الفاتحة: ١.
(٧) انظر في هذه المسألة مامضى.
(٨) الأنفال: ٢٤.
(٩) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٨٢.
(١٠) الأنفال: ٤١.
(١١) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٩٩، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤٩/.
(١٢) الذاريات: ٧.

عطية[5] غير متجهة لأنَّه لايوجد (فِعُل) في كلام العرب، وذكر ابن عطية أنَّ القارِىء أراد كسرها ثم توهم (الحُبُك) قراءة الضم بعد أنْ كسر الحاء، ثم ضم البـاء، والمسألة عندَه من بابِ تداخل اللغات. وذكر أبوالفضل الرازي صاحب كتاب (اللوامح) أنَّ هذا البناء عديم النظر في الأبنية العربية وأوزانها.

وذهب أبوحيَّان[1] إلى أنَّها محمولة على إتباع حركة الحاء لحركة (ذات) في الكسرة من غير اعتداد باللام السَّاكنة لأنَّها حاجز غير حصين.

ونسب ابن جني هذه القراءة إلى السهو: «وأمَّا الحِبُك) بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهواً، وذلك أنه ليس في كلامهم (فِعُل) أصلاً بكسر الفاء، وضم العين، وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً والبتة. أو لعلَّ الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم، فكأنَّه كسر الحاء يريد (الحِبك)، وأدْركه ضم الباء على صورة (الحُبُك)، وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة. . . كذلك أيضاً نظر في (الحِبُك) إلى (الحِبك)، و (الحُبُك)، فجمع بين أوَّل اللفظة على هذه القراءة وبين آخرها على القراءة الأُخرى»[2].

ولعلَّ مايعزِّزُ هذه القراءة قراءَة الشذوذ: ﴿يَمْحَقُ اللهُ الرِّبُو﴾[3] بضم الباء، وقراءة أبي السمال: ﴿مابقى من الرِّبُو﴾[4]: هاتان القراءتان شاذتان عند ابن جنِّي[5] للخروج من كسر إلى ضم، وهما محمولتان عنده على أنَّ القارِىء فخَّم الألف انتحاءً بها إلى الواو التي الألف بدل منها، فكأنَّه بين

---

(1) انظر: البحر المحيط: ٨/١٣٤.
(2) المحتسب: ٢/٢٨٧، وانظر: الممتع في التصريف: ١/٦٠.
(3) البقرة: ٢٧٦.
(4) البقرة: ٢٧٨.
(5) انظر: المحتسب: ١/١٤٢.

التفخيم، فقوي الصوت فكان الواو أو كاد.

وذهب الرضي في (شرح الشافية)[1] إلى أنَّ (الحُبُك) جمع جمع (حِباك)، وهو الطريقة في الرمل ونحوه، والحِبِك مفْرَدٌ.

ومن ذلك إتباع حركة الراء في (امرُؤ) حركة الهمزة الإعرابية، ومن الإتباع في النصب قوله تعالى: ﴿ياأُخْتَ هارونَ ماكان أبوكِ امرَأ سوءٍ..﴾[2]، ومن الرفع قوله تعالى: ﴿إنِ امرُؤٌ هلك...﴾[3]، ومن الخفض قوله تعالى: ﴿لكل امرِئٍ منهم مااكتسب من الإثم...﴾[4].

وفي (امرئ) و (ابنُم) مذهبان:

(١) أنهما معربان من مكانين، وهو مذهب الكوفيين.

(٢) أنَّ الحركة الأخيرة إعرابٌ وماقبلها إتباعٌ لها، وهو مذهب البصريين، وهو الصواب عند ابن هشام[5].

(٢) إتباع يدور في فلك حركةٍ ليست إعرابية:

والإتباع في هذه المسألة ضَرْبان:

(١) إتباع حركة الحرف الثاني حركة الحرف الأول.

(٢) إتباع حركة الحرف الأوَّل حركة الحرف الثاني.

وإليك التفصيل في هذين الضربين:-

(١) إتباع حركة الحرف الثاني حركة الحرف الأوَّل:

ويشيع هذا الضرب في الاسم، ومن الاسم ماكان جمعاً بالألف والتاء

---

(١) انظر: ١/٣٩.
(٢) مريم: ٣٨.
(٣) النساء: ١٧٦.
(٤) النور: ١١، وانظر: الطور: ٢١، المعارج: ٣٨، المدثر: ٥٢، عبس: ٣٧.
(٥) انظر: شرح شذور الذهب: ٣٤.

لكل مفردٍ ثلاثي صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة من باب (فَعْلَة) ولكل مفردٍ من باب (فُعْلَة) أو (فِعْلَة)، فالعين في هذا الجمع تتبع الفاء في الحركة، ومن ذلك جَفنة جَفَنات، وغُرفة غُرُفات، وسِدْره سِدِرات[1].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وتركهُمْ في ظُلُماتٍ لايُبْصِرون﴾[2]: ذكر ابن جني[3] أنَّ للعرب في (ظُلُمات) ثلاث لغات؛ إتباع الضم الضم، وإسكان العين وفتحها عند من يستثقل اجتماع الثقيلين، وذكر النحويون أنَّه يُمْنَعُ الإتباعُ بالضم قبل الياء وبالكسر قبل الواو، فلا يقال في زُبْيَه (زُبُيات)، ولا في رشوةٍ (رِشِوات)، بل يجب الإسكان والفتح، وقد شذَّ من ذلك (جِرْوَة) التي جُمعت على (جِرِوات)، وذهب بعض البصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضاً، فلايقالَ في لِحية (لحِيات) لتوالي كسرتين والياء، وذكر السيوطي أنَّ الصحيح جوازه: «والصحيحُ جوازه، ولااحتفالَ بذلك، كما لم يَحْتَفِلوا باجتماع الضمتين والواو في خُطْوَة و (خُطُوات)»[4].

وذهب الفراء[1] إلى منع الإتباع بالكسر مطلقاً فيما لم يُسْمَع. ويظهر لي أنَّ ابن جني ممن لايجوّزون الكسر أو الضم قبل الياء: «وعلى ذلك أنْ يقال: إنَّ هذا شاذ، يدلُّ على شذوذه امتناعهم أن يحرّكوا عين كُلْيَة ومُدْيَة، وأنْ يقولوا: كُلُيات ومُدُيات لما كان يعقب ذلك من وجوب قلب الياء إلى الواو، فدلنا ذلك على أنَّ نحو (جِرِوات) شاذْ...»[5]. والاختيار عنده[5]

---

(١) انظر: همع الهوامع: ١/٧٤، المحتسب: ١/٥٦ـ
(٢) البقرة: ١٧.
(٣) انظر: المحتسب: ١/٥٦ـ
(٤) همع الهوامع: ١/٧٤، وانظر: المحتسب: ١/٥٦ ـ، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٦٧، الخصائص: ٣/١٨٤ ـ، المنصف: ١/٣٤٣، خزانة الأدب: ٣/٤٢٩.
(٥) المحتسب: ١/٥٨.

في مثل (خُطْوَة) الإسكان.

ومنـه قولـه تعالى: ﴿إنَّ الذين يُنادونَك من وراءِ الحُجُراتِ أكثَرُهم لايَعْقِلون﴾[1]، ﴿وهم في الغُـرُفـات آمنـون﴾[2]، ﴿ولاتتبعـوا خُطُواتِ الشيطان﴾[3]، ﴿ويتَّخِذُ مايُنْفِقُ قُرُباتٍ عند الله...﴾[4].

ومًّـا جاء جمعـاً لـ (فَعْلَة) قوله تعالى: ﴿كذلك يُريهمُ اللهُ أعمالَهُم حَسَراتٍ عليهم...﴾[5]: لقـد مرَّ أنَّ فتـح العين في جَمع (فَعْلة) مقيدٌ بقيود: كونُ (فَعْلة) مفردةً صحيحة العين ساكنتها غير مضاعفةولا صفة، ولقد جاء عن العرب (كَهَلات) جمع (كهْلَة) بالفتح، وهي مسألة أجازها قُطْرب[6]، وأجـاز المـبرد القياس عليها نحو: لَجَبات[7] ورَبَعات[8]. وذكر السيوطي أنَّ في هاتين الكلمتين لغة بالفتح في المفرد، وهو قول ابن مالك: «وأكثر النحاة ظنُّوا أنَّ ذلك جمع الساكن العين، فحكموا عليه بالشذوذ، قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطِّلاعهم على أنَّ فتح العين ثابت في الإفراد»[9].

---

(١) الحجرات: ٤.
(٢) سبأ: ٣٧.
(٣) البقرة: ١٦٨، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (خطا).
(٤) التوبة: ٩٩، وانظر: البحر المحيط: ٥/٩١.
(٥) البقرة: ١٦٧.
(٦) انظر: المساعد علىتسهيل الفوائد: ١/٦٨.
(٧) جمع لَجْبَة، وهي الشاة قليلة اللبن.
(٨) جمع رَبْعَة، وهو معتدل القامة.
(٩) انظر: المحتسب: ١/٥٦ـ، الخصائص: ٣/١٨٣ـ١٨٤، وانظر: خزانة الأدب: ٣/٤٢٩، همع الهوامع: ١/٧٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٦٧ـ.

وذكر ابن جني[1] أنَّ جمع (فَعْلة) في غير مامر جاء بالسكون، ومن ذلك: وَغْرات[2]، رَفْضات، ظَبْيات لغة بعض قيس، شَرْيات[3]، والتسكين في ذوات الياء أسهل عنده من الصحيح، لأنَّ ماقبل الألف ياءٌ محرَّكةٌ مفتوح ماقبلها، وهي مسألة توجب قلبها ألفاً، ولعلَّ مايعزز التسكين تسكين عين ماعينه حرف علَّة. وذكر أيضاً أنَّ كون (رَفْضَة) و (وَغْرَة) حدثين ومصدرين لشبههما بالصفة سهل شيئاً إسكان العين فيهما. ومن الإسكان قراءة الحسن: ﴿ولاتَتَّبعوا خُطْواتِ الشيطان﴾[4] بإسكان الطاء[5].

ولقد روي عن هُذَيْل[6] فتح عين (جَوَزات) و (بَيَضات) ونحوهما. وممَّا جاء من الاسم الصحيح مجموعاً على (فَعَلات) قوله تعالى: ﴿زُيِّن للناسِ حبُّ الشَّهَواتِ من النساء...﴾[7].

وقراءة أبي السَّمال: ﴿ولاتتَّبعوا خَطَواتِ الشيطان﴾[8] بفتح الخاء والطَّاء على أنَّه جمع خَطْوَة[9].

وممَّا جاء من معتل العين بالفتح في الجمع قراءة ابن أبي اسحق

---

(١) انظر: المحتسب: ١/٥٦-٥٨.

(٢) الوَغرات جمع وغرة، وهي شدة الحر.

(٣) جمع شَرْيَة وهو الحنظل.

(٤) البقرة: ١٦٨.

(٥) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١١.

(٦) انظر: المحتسب: ١/٥٧، الخصائص: ٣/١٨٤، المنصف: ١/٣٤٣، خزانة الأدب: ٣/٤٢٩، همع الهوامع: ١/٧٣-، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٦٩.

(٧) آل عمران: ١٤، وانظر: النساء: ٢٧، مريم: ٥٩.

(٨) البقرة: ١٦٨.

(٩) انظر: المحتسب: ١/١١٧، ٢/١٠٥، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١١.

والأعمش: «ثَلاثُ عَوَراتٍ لكم»(١) بفتح الواو: لقد عدَّ ابن مجاهد هذه القراءة لحناً، ولكنها عند تلميذه ابن خالويه جائزة: «وسمعت ابن مجاهد يقول هو لحن، فإنْ جعله لحناً وخطأً من قبل الرواية وإلاَّ فله مذهب في العربية، بنوتميم(٢) تقول: رَوَضات وجَوَزات وعَوَرات، وسائر العرب بالإسكان، وهو الاختيار لئَلَّا تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها»(٣).

أماَّ ما جاء جمعاً لِـ (فِعْلَة) فلم أُوفق في العثور على شاهدٍ له في كتابنا العزيز.

ومن الاسم أيضاً ماجاء على (فُعُلان)، ومنه مارواه روح بن عبدالمؤمن عن أحمد عن عيسى أنه كان يقرأ: ﴿حتَّى يأتينا بقُرُبانٍ تأْكُلُه النار. . .﴾(٤) بضم الراء: ذكر ابن جني أنَّ أصْلَ (قُرُبان) هو (قُرْبان) بإسكان الراء على أنَّ الضمة إتباع لتعذر وجود (فُعُلان) في كلام العرب، وذكر أنَّ هذا مذهب سيبويه: «وقال أبوالفتح: ينْبغي أن يكون أصله (قُرْبان) ساكنة الراء، والضمة فيها إتباع، لتعذر (فُعُلان) في الكلام. وحكى صاحِبُ الكتاب منه (السُلُطان)، وذهب إلى أنَّ ضمة اللام إتباع كضمة الراء من (القُرُفْصاء)، وإنما هي (القُرْفُصاء) بسكون الراء. ومثله من الإتباع ماحكاهُ من قولهم: مُنْتُن بضم التاء، . . .»(٥).

ولسنا نتفق مع ابن جني فيما نسبه إلى سيبويه لأنَّ ما في الكتاب على خلافه: «ولا نَعْلَمُ في الكلام (فِعِلان) ولا (فُعُلان)، ولاشيئاً من هذا

---

(١) النور: ٥٨.
(٢) في البحر المحيط: ٦/٤٧٢: لغة هذيل بن مدركة وبني تميم.
(٣) انظر: مختصر في شواذ القران من كتاب البديع: ١٠٣، وانظر: البحر المحيط: ٦/٤٧٢.
(٤) آل عمران: ١٨٣.
(٥) المحتسب: ١/١٧٨، وانظر: الخصائص: ٢/١٤٣.

النحو لم نذكره، ولكنه قد جاء (فُعُلان)، وهو قليل، قالوا: السُلُطان، وهو اسم..»[1]. ولعلَّ مايعزز مانذهب إليه أنَّ النحويين[2] لم ينسبوا مامرَّ إلى سيبـويه، فما جاء في (الكتاب) يدور في مؤلفاتهم: «وعلى (فُعُلان): ولم يجئ أيضاً إلاَّ اسمًا، وهو قليل، نحو (سُلُطان)»[3]، «قال: ولم يأت على (فُعُلان) إلاَّ قليلٌ، قالوا: السُلُطان»[4].

وذكر ابن خالويه أنَّ (قُرُبان) بضمتين زياده على سيبويه: «قال ابن خالويه: هذه زيادة على سيبويه لأنه ذكر أنَّه ليس في كلام العرب كلمة على (فُعُلان) إلاَّ سُلُطان»[5].

ويجري ابن عطية وراء ابن جني في هذه المسألة، ولكن أبا حيَّان يَرُدُّ هذا المذهب: «قال ابن عطية: إتباعاً لضمة القاف، وليس بلغة، لأنَّه ليس في الكلام (فُعُلان) بضم الفاء والعين، وحكى سيبويه (السُلُطان) بضم اللام، وقال إنَّ ذلك على الإتباع انتهى. ولم يقل سيبويه إن ذلك على الإتباع، بل قال، ولانَعْلَمُ في الكلام (فِعِلان) ولا (فِعُلان)، ولا شيئاً من هذا النحـو لم نذكـره ولكنـه جاء على (فُعـلان)، وهـو قليل، قالـوا: السُلُطان، وهو اسم انتهى»[6].

ومنه قراءة قوله تعالى: ﴿ولاتخافون أنَّكم أشركتُم بالله مالم يُنَزِّلْ به عليكم سُلُطاناً..﴾[7]: القول في (سُلُطان) كالقول في سابقه[8].

(١) الكتاب: ٤/٢٦٠.
(٢) انظر: الممتع في التصريف: ١/١٢٤، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/١٥٥.
(٣) الممتع في التصريف: ١/١٢٤.
(٤) المزهر في علوم اللغة: ١/٥٥.
(٥) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٢٣.
(٦) البحر المحيط: ٣/١٣٢، وانظر: الكشاف: ١/٤٨٥.
(٧) الأنعام: ٨١.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٤/١٧٠.

ومنه قراءة الأعمش وعلقمة بن قيس ويحيى بن وثاب: ﴿قال آيتُك ألَّا تُكَلِّمَ الناس ثلاثةَ أيَّامٍ إلَّا رُمُزاً..﴾[1] بضمتين: ذكر ابن جني أنه ينبغي أن تكون هذه القراءة محمولة على مذهب من جعل واحدتها (رُمْزَةَ)، وقد ورد عن العرب ظُلْمة وظَلْمة، وجَمْعة وجُمْعة. وأجاز في القراءة أيضاً أن تكون محمولة على إتباع حركة الميم ضمَّة الراء لأنه جمع (رُمْزة)، ولعلَّ مايعزز ذلك أنَّ يونس بن حبيب ذكر أنَّه سُمِع (فُعُل) في كلِّ (فُعْل)[2].

وقراءة ابن عامر والكسائي: ﴿سَنُلْقِي في قلوب الذين كفروا الرُعُبَ..﴾[3] بضم العين على الإتباع، وقيل إنَّ الإسكان والضم لغتان[4].

وقراءة عيسى بن عمر: ﴿تبارك الذي بيدِه المُلُكُ﴾[5] بضمتين[6]، وقراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء والكسائي: ﴿سمَّاعون للكذب أكَّالون للسُّحُت..﴾[7] بضمتين[8]، وقراءة غير نافع من السبعة: ﴿والعينَ بالعينِ والأنفَ بالأنفِ والأُذُنَ بالأذن..﴾[9] بضمتين في

(١) آل عمران: ٤١.
(٢) انظر: المحتسب: ١/١٦٢، وانظر: البحر المحيط: ٢/٤٥٣، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٢٠، تفسير القرطبي: ٤/٨١، إعراب القرآن: ١/٣٣٠، الكشاف: ١/٤٢٩.
(٣) آل عمران: ٥١.
(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١١٤، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٣٦٠، التيسير: ٩١، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٠٨، البحر المحيط: ٣/٧٧.
(٥) الملك: ١.
(٦) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١١٤.
(٧) المائدة: ٤٢.
(٨) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٠٨، الحجة في القراءات السبع: ١٣٠، حجة القراءات: ٢٢٥.
(٩) المائدة: ٤٥.

(الأُذُن) [1].

وقراءة الأعمش: ﴿ورُضُوانٌ من الله أكْبَرُ.﴾[2]. بضمتين على الإتباع أو على أنه لغة، ولم يجوِّز أبوحاتم وجود (فُعُلان)، وقد ردَّ أبوحيَّان[3] ذلك لأنَّ التَصريفيين أوردوه في أبنية الاسم.

وقراءة ورشٍ: ﴿إلَّا أنها قُرُبَةٌ لهم.﴾[4] بضم الراء والقاف على الإتباع أو على أَنَّهما لغتان[5]. وقيل إنَّ الضم هو الأصل، والإسكان للتخفيف.

وقراءة أبي عمرو بن العلاء وابن عامر وابن كثير: ﴿بَيْنَ الصُّدُفَيْنْ﴾[6] بضم الصاد والدال على أنَّ الإسكان والضم لغتان، ويجوز أن يكون الضم محمولاً على الإتباع[7].

وقراءة طلحة: ﴿يكادُ سنا بُرُقه يَذْهَبُ بالأبصار.﴾[8] بضم الباء والراء من (بُرُقِهِ) على الإتباع[9].

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٠٩، الحجه في القراءات السبع: ١٣١، حجة القراءات: ٢٢٧.
(٢) التوبة: ٧٢، وانظر: الآية: ٢٠.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/٩١.
(٤) التوبة: ٩.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥/٩١، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٥٠٥، الحجة في القراءات السبع: ١٧٧، حجة القراءات: ٣٢٢.
(٦) الكهف: ٩٦.
(٧) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/٧٩، الحجة في القراءات السبع: ٢٣٢، حجة القراءات: ٤٣٤، البحر المحيط: ٦/١٦٤، النشر في القراءات العشر: ٣١٦.
(٨) النور: ٤٣.
(٩) انظر: البحر المحيط: ٦/٤٦٥.

ومِمّا أُتبعت فيه حركة الحرف الثاني حركة الحرف الأول جمع المذكر السالم، ومنه قراءة مختلف في روايتها عن الخليل بن أحمد: ﴿فاستجاب لكم أنِّي مُمِدُّكم بألفٍ من الملائكة مُرُدُّفين﴾[1] بثلاث ضمات: ذكر ابن جني[2] أنَّ الأصـل في (مُرُدُّفين) مُرْتَدفين على وزن (مُفْتَعِلين)، أُسكنت التاء ليصح إدغامها في الدال، فلماً التقى ساكنان، وهما الراء حرِّكت الراء لالتقاء الساكنين، فالضم إتباع لضمة الميم، والكسر إتباع لكسرة الدال. وذكر ابن عطية[3] أنَّ مايُحَسِّنُ قراءة الكسر كسر الميم، وذكر أنَّه ليس قراءة.

وقراءة قوله تعالى: ﴿وجاءَ الْمُعُذِّرون﴾[4] بضم العين إتباعاً لضمة الميم[5].

ومن الإتباع في هذه المسألة إتباع الفتح الفتح، ومن ذلك قراءة سهل ابن شعيب النهمي: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لك حتى نرى اللهَ جَهَرَةً.﴾[6]: ذكر ابن جني أنَّ مذهب البصريين في (جَهْرَة) وأضرابها أنه إذا كان حلقي العين ساكناً بعد مفتوح حرِّك على أنَّه لغة، أمَّا مذهب الكوفيين فيه فالإتباع لكونه حرفاً حلقياً، وهو اختيار ابن جني[7]. وذكر أبوحيَّان[8] أنَّه يجوز أن تكون (جَهْرَة) مصدراً كالغلبة، فيكون الإسكان والفتح في المعنى سواء، وأن تكون

(١) الأنفال: ٩، وانظر طـه: ١٣١.

(٢) انظر: المحتسب: ١/٢٧٣، وانظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤٩، إعراب القرآن: ١/٦٦٧-٦٦٨، البحر المحيط: ٤/٤٦٥.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٦٥.

(٤) التوبة: ٩٠.

(٥) انظر: المحتسب: ١/٢٧٣.

(٦) البقرة: ٥٥.

(٧) انظر: المحتسب: ١/٨٤-٨٥.

(٨) انظر: البحر المحيط: ١/٢١١، وانظر: حاشية الشهاب: ٢/١٦٤.

جمعاً لِـ (جاهر) نحو: فاسق وفسقة، ولاضرورة إلى مثل هذا التكلف لأنَّ الحمل على اللغة أو الإتباع أوْلى.

(٢) إتباع حركة الحرف الأوَّل حركة الحرف الثاني:

ويكـون هذا النوع من الإتباع في الاسم والفعل، ومن الاسم قراءة الكسائي ويحيى والأعمش وغيرهم: ﴿خَرُّوا سُجَّداً وبِكيًّا﴾ [١] بكسر الباء إتباعاً لحركة الكاف[٢]

وقراءة طلحة: ﴿رُطَباً جِنِيًّا﴾[٣] بكسر الجيم على إتباع فتحة الجيم كسرة النون[٤].

وقراءة حمزة والكسائي وحفص: ﴿ثم لَنُحْضِرَنهم حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾[٥] بكسر الجيم إتباعاً لكسرة الثاء[٦]

وقراءة قوله تعالى: ﴿ثمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بالذين هم أوْلى بها صِلِيًّا﴾[٧] بكسر الصاد إتباعاً لكسرة اللام[٨]، ﴿وبراً بوالديه ولم يكن جبَّاراً عِصِيًّا﴾[٩] بكسر العين إتباعاً لكسرة الصاد[١٠]

---

(١) مريم: ٥٨.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٠٠.
(٣) مريم: ٢٥.
(٤) انظر: المحتسب: ٢/٤١، البحر المحيط: ٦/١٨٥.
(٥) مريم: ٦٨.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٠٨.
(٧) مريم: ٧٠.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٠٨.
(٩) مريم: ١٤.
(١٠)انظر: البحر المحيط: ٦/٢٠٨.

وقـراءة الحسن البصري وابن عبـاس: ﴿مَذَبْذَبين بين ذلك. . ﴾[1] بفتح الميم إتباعاً لفتحة الذال: ذكر ابن عطية [2] أنها قراءة مردودة، ولكنها عنـد أبي حيَّان[2] محمولة على الإتباع، وهو إتباع جائز لأنه لا فاصل بين المتبوع والتابع، والحسن البصري عنده من أفصح الناس، وهو ممَّنْ يحتج بكلامه.

وقــراءة أبي حيوة: ﴿إنَّـما المشركـون نِجْسٌ. . . ﴾[3] بكسر النـون وإسكان الجيم تخفيفاً بعد الإتباع[4].

وقــراءة الأخــوين: ﴿واتَّخــذَ قومُ موسـى مِنْ بَعْـدِه مِنْ حِليِّهـم عجلاً. . . ﴾[5] بكسر الحاء إتباعاً لحركة اللام[6].

وقراءة قوله تعالى: ﴿وجَعَلنا قلوبهم قِسِيَّة. . . ﴾[7] بكسر القاف إتباعاً لحركة السين وتشديد الياء[8].

ومن الفعل كسر أحرف المضَارعة إتباعاً لكسرة مابعدها. وهي مسألة أفرد لها سيبويه باباً في كتابه: «هذا باب ماتكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كماكسرت ثاني الحرف حين قلت فَعِل»[9]، وتصح المسألة هذه حملاً

---

(١) النساء: ١٤٣.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٧٨-٣٧٩، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٢٩.
(٣) التوبة: ٢٨.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٨.
(٥) الأعراف: ١٤٨.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٩٢، إعراب القرآن: ١/٦٣٨.
(٧) المائدة: ١٣.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٣/٤٤٥، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٣١.
(٩) الكتاب: ٤/١١٠.

على لغة جميع العرب، إلاَّ أهل الحجاز، وذكر سيبويه أنَّ العرب يكسرون الأوائـل لأنهم أرادوا أنْ تكـون كثواني (فَعِل)، وفي هذه المسألة حديث مفصل منثور في الباب المشار إليه، فلا ضرورة تدعو إلى بسطه لأنه ليس بغْيَتنا في هذا البحث، فمن اشتهاه فليرجع إليه.

وذكر سيبويه[1] أنّه لايكسر شيء كان ثانْيه مفتوحاً نحو: ضَرَبَ وذَهَبَ وأشباههـما، ولـذلك عدَّ تئْبى ويِئْبي شاذين. وممَّا جاء شاذاً كسر أحرف المضارعة ومابعدها من (إِحِب) و (نِحِبُّ) و (يِحِبُّ)[2].

وفي التنزيل مواضع محمولة على كسر أحرف المضارعة، ومن ذلك: الفاتحة: ٥[3]، البقرة: ٣٥[4]، ١٢٦[5]، آل عمران: ٧٥[6]، ١٠٦[7]، النساء: ١٠٤[8]، المائدة: ١١٣[9]، ١١٦[10]، الأعراف: ٦٢[11]، ٩٣[12]،

---

(١) انظر: الكتاب: ٤/١١٠، وانظر: المحتسب: ١/٣٣٠، البحر المحيط: ٥/٢٦٩.
(٢) انظر: الكتاب: ٤/١٠٩.
(٣) انظر: البحر المحيط: ١/٢٣، النشر في القراءات العشر: ١/٤٧، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١.
(٤) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤، البحر المحيط: ١/١٥٨.
(٥) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٩، البحر المحيط: ١/٣٨٦.
(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٢١، البحر المحيط: ٢/٤٩٩.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٣/٢٢، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٢٢،
(٨) المحتسب: ١/٣٣٠.
(٩) انظر: المحتسب: ١/١٩٨، البحر المحيط: ٣/٣٤٣.
(١٠) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٣٦.
(١١) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤٥.
(١٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٤٧، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤٥.

يونس: ٨٨ [1]، هود: ١١٣ [2]، يوسف: ١١ [3]، ٨٧ [4]، طه: ١٦ [5]، ٤٢ [6]، الحج: ٥ [7]، النور: ١٥ [8]، سبأ: [9]، يس: ٦٠ [10].

ومما جاء من كسر أحرف المضارعة محمولاً على الإتباع قراءة الحسن والأعمش: ﴿يكاد البرقُ يِخِطِّفُ أبصارهم . . .﴾[11] بكسر الثلاثة وتشديد الطاء: الأصل في (يخطِّف) هو يَخْتَطِف، لأنه على وزن (يَفْتَعِل)، أسكنت التاء ليصحَّ الإدغام، ثم نقلت حركتها إلى الخاء، وقلبت التاء طاء لأنها مهموسه والطاء مجهورة، ثم حصل الإدغام. وذكر ابن جني[12] أنَّ منهم من إذا أسكَنَ التاء ليدغمها كسر الخاء لالتقاء الساكنين، فلم تنْقَل الحركة إليها، وذكر أنَّ منهم من يكسر حرف المضارعة إتباعاً لكسرة فاء الفعل. وذكر ابن جني أنهم قالوا في اختطَفَ الماضي: خِطَّفَ حملاً على مامرَّ على أنَّ حذف ألف الوصل حذفت لتحرك الخاء بعدها.

(١) انظر: البحر المحيط: ٥/١٨٦-١٨٧.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٣٣٠، البحر المحيط: ٥/٢٦٩.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٨٥.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/٣٣٩.
(٥) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٨٧، البحر المحيط: ٦/٢٣٣.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٤٥، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٨٨.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٦/٣٥٢.
(٨) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٠٠، البحر المحيط: ٦/٤٣٨.
(٩) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٢٢، البحر المحيط: ٧/٢٩٢.
(١٠) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٢٥، البحر المحيط: ٧/٣٤٣، وانظر في ذلك دراسات لأسلوب القرآن الكريم الجزء الأول من القسم الثاني: ٦٨٢.
(١١) البقرة: ٢٠.
(١٢) انظر: المحتسب: ١/٥٩-، وانظر: البحر المحيط: ١/٩٠، ٦/٣٦٦، المنصف: ٢/٢٢٥، مختصر في شواذ القرآن: ٣، إتحاف فضلاء البشر: ١٣.

ولعلَّ ماجاء في (النقل) في هذه الأفعال وأضرابها يجوز فيه مافي (يخِطِّف)[1].

ومِمَّا جاء من كسر أحرف المضارعة إتباعاً لكسرة مابعده قراءة الشعبي: ﴿لِيِضِلُّوا عن سبيلِك..﴾[2] بثلاث كسرات متتالية على إتباع الياء كسرة الضاد[3].

وقراءة ابن وثاب: ﴿ولاتِنِيا في ذكري﴾[4] بكسر التاء إتباعاً لحركة النون.

ومن الإتباع في هذه المسألة إتباع حركة حرف المضارعة[5] ضمة لامه، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿مانُعْبُدُهُم إلاَّ لِيُقَرِّبونا إلى الله﴾[6] بضم النون إتباعاً لحركة الباء.[7].

(٣) إتباع فيما هو مهموز:

روى ابن خالويه[8] عن ابن دريد أنَّ كسر الهمزة غير المسبوقة بكسرة أو ياء لغة، وهي مسألة لاتصح عند النحويين، ومِمَّا جاء على هذه اللغة قراءة طلحة بن مصرف: ﴿فإِمُّه هاوية﴾[9] بكسر الهمزة[10].

(١) انظر الصفحة/١١٩ من هذا البحث.
(٢) يونس: ٨٨.
(٣) انظر: البحر المحيط: ١٨٦/٥.
(٤) طـه: ٤٢.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٢٤٥/٦، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٨٨.
(٦) الزمر: ٣.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٤١٥/٧.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٥٠٧/٨.
(٩) القارعة: ٩.
(١٠) انظر: البحر المحيط: ٥٠٧/٨.

ومِمَّا جاء محمولاً على الإتباع قراءة الأخوين: ﴿فَلِإِمِّهِ السُّدُسُ...﴾(١)، ﴿حتَّى يَبْعَثَ في إِمِّها رسولاً﴾(٢)، ﴿وإنَّه في إِمِّ الكتاب..﴾(٣)، ﴿واللهُ أخْرَجَكُم من بطونِ إِمَّهاتِكُم..﴾(٤)، ﴿يخلُقكم في بطونِ إِمَّهاتِكم..﴾(٥) ﴿وإذْ أنتُمُ أَجنَّة في بطونِ إِمَّهاتكم..﴾(٦) ﴿أو بيوتِ إمهاتِكم...﴾(٧) بكسر الهمزة بعد الياء أو الكسرة. وقيل إنَّ كسر الهمزة من (أم) بعد الياء والكسر لغة هوازن وهذيل، ويمكن حَمْلُ مامرَّ على الإتباع(٨)، وذكر مكي بن أبي طالب(٩) أنَّ لفظة (أم) اسم كثر استعماله، والهمزة حرف مستثقل بدلالة مايحدث فيها من البدل والتخفيف والحذف ونقل الحركة كما مر دون غيرها من سائر الحروف، فلما وقع حرف مستثقل أول هذا الاسم، وثقل الخروج من كسرٍ أو ياء إلى ضم، فلم يستطيعوا حذفه لأنه إجحاف بالكلمة، والقول نفسه مع التخفيف أو البدل، فلم يستطيعوا ذلك، ولذلك لجأوا إلى إتباع حركته حركة ماقبله ليعمل اللسان عملاً واحداً.

وقراءة حمزة: ﴿في بطونِ إِمِّهاتِكُمْ﴾(١٠)وأضرابها من الآيات السابقة

---

(١) النساء: ١١.
(٢) القصص: ٥٩.
(٣) الزخرف: ٤.
(٤) النحل: ٧٨.
(٥) الزمر: ٦.
(٦) النجم: ٣٢.
(٧) النور: ٦١.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٣/١٨٤، الحجة في القراءات السبع: ١٢٠، الحجة في علل القراءات السبع: ١/٨٣-٨٥.
(٩) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٣٧٩، وانظر في ذلك حجة القراءات: ١٩٢.
(١٠)القصص: ٥٩.

بكسر الهمزة والميم على الإتباع[1].

وقراءة أبي الدرداء: ﴿فجعلهم كعَصْفٍ مَأكُولٍ﴾[2] بفتح الهمزة إتْباعاً لحركة الميم، وقيل إنه شاذٌ، ومنه قولهم مَحموم بإتباع الحاء الميم[3].

(٤) إتباعٌ فيما هو مفصول:

أجاز النحويون الإتباع فيما هو مفصول، ولكنَّ غير المفصول أولى وأحسن عندهم: «ولها وَجْهٌ في العربية، وهو أنَّه أتْبَعَ حركة الميم بحركة الذال، وإذا كانوا قد أتبعوا حركة الميم بحركة العين في مثل (مُنْتُن) وبينهما حاجز، فلأن يُتْبِعوا بغير حاجز أولى، وكذلك أتبعوا حركة عين (مُنْفَعل) بحركة اللام في حالة الرفع، فقالوا (مُنَحَدُرٌ)، وهذا أولى لأنَّ حركة الإعراب ليست ثابته بخلاف حركة الذال، وهذا كله توجيه شذوذ. . . .»[4].

وقراءة ابن أبي اسحق: ﴿يومَ يَنْظُرُ المُرْءُ ماقَدَّمت يداه. .﴾[5] بضم الميم إتباعاً للحركة الإعرابية، وهي قراءة ضعّفها أبو حاتم، وذكر أبوحيَّان[6] أنَّه ينبغي ألَّا تضعف لأنها لغة في إتباع حركة الميم حركة الهمزة فيقولون: مُروٌ، مَرْأً، مِرْءٍ.

---

(١) انظر: حجة القراءات: ١٩٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٣٧٩.

(٢) الفيل: ٥.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٨/٥١٢، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: /١٨٠.

(٤) البحر المحيط: ٣/٣٧٨-٣٧٩، وانظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٨٣.

(٥) النبأ: ٤٠.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٨/٤١٦، وانظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٨٣.

وقراءة ابن أبي اسحق: ﴿بينَ المِرْءِ وقَلْبه..﴾[1]: بكسر الميم إتباعاً لحركة الهمزة الإعرابية: ذكر أبوحيَّان[2] أنَّ في (المرء) لغتين فتح الميم مطلقاً وإتباعها حركة الإعراب.

وقراءة الأعمش وأبي جعفر: ﴿وكُنْتُ نَسياً مِنْسِيًّا﴾[3] بكسر الميم إتباعاً لحركة السين[4].

وقراءة النخْعي: ﴿فللهِ خِمْسِهِ﴾[5] بكسر الخاء إتْباعاً لحركة الهاء من لفظ الجلالة[6].

وقراءة ابن ذكوان وغيرْه: ﴿قالوا أَرْجِئْهِ وأخاهُ..﴾[7] بالهمز، وكَسرَ الهاء مَنْ وَصَلَها بالياء، وهي قراءة نسبَها ابن عطية[8] إلى ابن عامر، وقيل إنَّ نسبتها إلى ابن عامر خاطئة، وذكر الحوفي أنَّ هذه القراءة ليست بجيِّدة، وهي ضعيفة عند أبي البقاء العكبري لأنَّ الهمز حرف صحيح ساكن، فليس قبل الهاء مايقتضي الكسر: «ويقرأ بالكسر مع الهمز، وهو ضعيف، لأنَّ الهمز حرف صحيح ساكن، فليس قبل الهاء مايقتضي الكسر، ووجهه أنَّه أتْبَع الهاء كسرة الجيم، والحاجز غير حصين»[9]. وذكر

---

(١) الأنفال: ٢٤.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٨٢، الحجة في علل القراءات السبع: ١/٨٣.

(٣) مريم: ٢٣.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦/١٨٣، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: /٨٤.

(٥) الأنفال: ٤١.

(٦) انظر الصفحة/ ١٤٤ من هذا البحث.

(٧) الأعراف: ١١١.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٦٠.

(٩) التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٨٧.

أبوحيَّان[1] أنَّ هذه القراءة تُخَرَّج على تَوهم إبدال الهمز ياء أو على أنَّ الهمز لما كان كثيراً مايبدل بحرف علة أجرِي مجرى حرف العلة في كسر مابعده، وما ذهب إليه أبوعلي الفارسي من تخطئة هذه القراءة فاسد لايصح: «وماذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة وأنَّها لاتجوز قول فاسد لأنهَّا قراءة ثابته متواترة رَوَتهْا الأكابر عن الأَئمة وتلقَّتْها الأُمَّة بالقبول، ولها توجيه في العربية، وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة لأنهَّا قابلة للتغيير بالإبدال والحذف بالنقل وغيره، فلا وجه لإنكار هذه القراءة»[2]

وإنَّنا لنذهب في هذه المسألة مذهبَ أبي حيان في الاحتجاج لهذه القراءة وغيرها لأنَّ القراءة سنة متبعة يجب حمل النحو عليها لاحملها على أُصوله.

وقراءة أحمد بن موسى اللؤلؤي عن أَبي عمرو: ﴿هنالك ابتلي المؤمنون وزِلزِلوا..﴾[3] بكسر الزاي إتباعاً لحركة الزاي الثانية من غَير اعتدادٍ بالساكن لأنه غير حصين[4].

(٥) إتباع يدور في فلك كلمتين:

لقد سبق الحديث عن هذه المسألة في النوع الأول والثاني من الإتباع، فلاضرورة تدعو إلى إعادته[5].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٦٠.
(٢) البحر المحيط: ٤/ ٣٦٠، وانظر: إعراب القرآن: ١/ ٦٣٠.
(٣) الأحزاب: ١١، وانظر: البقرة: ٢١٤.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٧/٢١٧، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١١٨.
(٥) انظر الصفحة/ ١٢٩.

الفَصْلُ الـرّابع

الحمل على الخفة في القرآن الكريم

الحمل على الخفة في القرآن الكريم

تدور لفظة الخفة في مظان إعراب القرآن الكريم وتفسيره وكتب الأعاريب في مواضع كثيرة تحتاج إلى جهدٍ مضنٍ من حيث الاستقصاء الشامل للمظان المختلفة السابقة، وهي مسألةٌ قد أغفلها النحويون قديمهم وحديثهم، إذْ لم يفردوا لها مؤلَّفاً خاصاً أو باباً، أو لم يتحدَّثوا عنها بإيجاز في ثنايا مسائل النحو المختلفة ليقف القاريء على مايمكن أنْ يزيل به الغبار الذي قد علق بها، ليزيدها وضوحاً وإشراقاً، ولعلَّ هذه المسألة تعدُّ من وسائل الاحتجاج الهامة للقرآن الكريم آياته وقراءاته، فكثيراً ما يلجأ إليها المعربون وأصحاب تآليف الاحتجاج للقراءات السبع والشاذة.

ولعلَّ السيوطي[1] في مؤلّفه (الأشباه والنظائر) أكثر النحويين جمْعاً لها، فلقد نقل عن غيره من النحويين، ومن ذلك نقله عن أبي البقاء العكبري كيفية معرفة الثقل والخفة: «يُعْرَفان من طريق المعنى لامن طريق اللفظ، ذكر هذه القاعدة أبوالبقاء في (التبيين)، قال: فالخفيف من الكلمات ماقَلَّتْ مدلولاته ولوازمه، والثقيل ماكثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنَّه يدلُّ على مسمًّى واحد ولايلزمه غيره في تحقق معناه، كلفظة رجل، فإنَّ معناها ومسَّاها الذَكَرُ من بني آدم، والفرس هو الحيوان الصهَّال، ولا يقترن بذلك زمانٌ ولاغيره، ومعنى ثقل الفعل أنَّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه الفاعل والمفعولِ والتصرف وغير ذلك»[2].

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ١/١٤٥، ١٦٠-١٦٢.
(٢) الأشباه والنظائر: ١/١٤٥.

وذكر في (الفائدة السابعة)[1] أنَّ أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة: «قال رجلٌ للخليل لا أجدُ بين الحركات فرقاً، فقال له الخليل: ماأقل من يميز أفعاله، أخْبِرْني بأخف الأفعال عليك، فقال: لاأدري، قال: أخفُّ الأفعال عليك السمع لأنَّك لاتحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنَّما تسمعه من الصوت وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عمل فيه عضوان أثقل مِمّا عمل فيه عضوٌ واحد، هكذا نقله الزجاجي في كتاب (الإيضاح) في أسرار النحو»[2].

وقد ضَرَبَ السيوطي[3] أمثلة للخفة والثقل، ومن ذلك فتح نون جمع التصحيح لثقله، وكسر نون المثنى لخفته، وامتناع الجر والكسِر في الأفعال فراراً من الثقل، وحملهم الجر على النصب في الممنوع من الصرف، والقول نفسه في جمع المؤنث السالم.

ولقد أفرد في مؤلَّفه (المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها)[4] باباً في معرفة الفصيح.

ولست أريد أن أتحدَّث عن التجانس الصوتي في الكلمة العربية من حيث الحروف ومخارجها وأوصافها وغير ذلك لأنَّها مسائل قد وفَّاها النحويون واللغويون بحثاً في مؤلفاتهم، لأنَّ ضالتي في هذا البحث ماحُمِل من القراءات القرآنية على الخفة لاستثقاله، وهي المسألة التي تكاد كتب النحو المختلفة تخلو منها إلاَّ من إشارات موجزة اضطر المؤلفون إليها لتعزيز

(١) انظر: الأشباه والنظائر: ١/١٦٠.
(٢) الأشباه والنظائر: ١/١٦٠.
(٣) انظر: الأشباه والنظائر: ١/١٦١.
(٤) انظر: ١/١٨٤-٢٢٦.

مايذهبون إليه أو لاقتضاء أصولهم لها إذا استثنيا حديثهم عن الهمز والتقاء الساكنين.

ولعلَّ أهمَّ مسائل الخفة مايدور في فلك الحذف، ومسائل الحذف أهمها:

(١) حذف الحروف تخفيفاً.

(٢) حذف الحركات تخفيفاً.

(٣) تخفيف الهمزة بقلبها ألفاً أو ياءً أو واواً.

(٤) حركة التقاء الساكنين.

(١) حذف الحروف تخفيفاً

ويشيع هذا النــوع شيوعــاً كثـيراً في التنـزيل، ولقـد انتهيت من الاستقصاء الشامل لِكتابنا الكريم وقراءاته إلى أنَّ ماحُذف تخفيفاً من هذه الحروف مايلي:

(١) حذف أحد الحرفين المتماثلين.

(٢) حذف حرف المضارعة أو الحرف الأصيل.

(٣) حذف الألف.

(٤) حذف الياء.

(٥) حذف النون والتنوين.

(٦) حذف الواو.

(٧) حذف الهاء.

(٨) حذف الهمزة.

(٩) حذف الجار والمجرور.

وإليك التفصيل في هذه المحــذوفـات معـززة بما اهتـديت إليه من

الشواهد القرآنية:

(١) حذف أحد الحرفين المتماثلين:

ويشيع هذا الحذف في الإدغام وغيْره، ومن المدغم ذو ياء النسب، ومنـــه قراءة الأعـمش وابـن أبي عبلة: ﴿واسْتَـوَتْ على الجـــودي﴾(١) بالتخفيف، وتخفيف ياء الإضافة عند ابن جني(٢) قليل إلاَّ في الشعر. وذكر ابن عطية(٣) أنَّ التشديد والتخفيف لغتان.

وقراءة إبراهيم وأبي بكر الثقفي: ﴿قالَ الحَوارِيوُنَ..﴾(٤) مخففة الياء في جميع القـرآن: ذكـر ابن جني أنَّ (الحواريون) ظاهره أن يكون مثل (العاديون)، استثقلت الضمة على الياء، ثم حذفت الياء لسكونها وسكون الواو، وعليه فيجب أن يقال: العادون، والحوارون، وذكر أنَّ ماجاء من ذلـك من غير حذف موضـع تعـافه العرب: «قال أبوالفتح: ظاهر هذه القـراءة يوجب التـوقف عنها والاحتشام منها وذلك لأنَّ فيها ضمة الياء الخفيفة المكسور ماقبلها، وهذا موضع تعافه العرب وتمتنع منه»(٥)، ولكنه ذكر أنَّ هناك غرضاً وفرقاً بين مافي القراءة ومافي غيرها، وهو أنَّ أصل الياء في القراءة أنْ تكون مشددَّة، وإنماَّ خُفِّفَت استثقالاً لتضعيف الياء، فحُمِّلت الضمة توهماً لاحتمالها إيَّاها عند التشديد، وهذا يشبه تخفيف أبي الحسن لفظة (يَسْتهزئون) بقلب الهمزة ياء مضمومة تذكراً لحال الهمزة المضمومة. وذكر ابن جني أنَّ الياء الأولى هي التي حذفت لأنها شبيهة بالزيادة، وذلك لأنَّ ياء

---

(١) هود: ٤٤.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٣٢٣.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٢٩.
(٤) آل عمران: ٥٢.
(٥) المحتسب: ١/١٦٢.

النسب خُفِّفَت كما مرَّ مع كونها مفيدة لمعنى النسب، ولفظة (الحواري) لفظها لفظ النسب، وهي كالكرسي الذي لاحقيقة إضافةٍ تحته[1].

ومن ذلك جمع التكسير المنتهي بياءٍ مشدَّدة، ومنه قراءة أبي جعفر وشيبة والحسن والحكم بن الأعرج: ﴿إلَّا أمانيْ وإنْ هُم إلَّا يظُنُّون﴾[2]، ﴿ليس بأمانيكُم ولاأمانيْ أهل الكتاب﴾[3] بتَخفيف الياء: ذكر ابن جني[4] أنَّ الأصل فيما مر التثقيل، والتخفيف كثير فاشٍ عند العرب، ومن ذلك أضاحٍ وأثافٍ، وذكر أنَّ المحذوف في ذلك وأضرابه الياءُ الأولى، وحذف الياء مع الإدغام أسهل من حذفها مما لاإدغام معه نحو: قراطيس، وجراميق[5] وأراجيح، وأعاجيب، وعطاميس[6]، ويحاميم[7]، ومسامير، وذكر أنها حُذِفَت في عطامس ويَحَامِم، ومسامر، ومفاتح. ولعلَّ السبب في كون الحذف في الإدغام أسْهَل أنَّ الياء خفيت وكادت تستهلك، فحذفها هو حذف شيءٍ في حال وجوده في حكم المحذوف، وقد تحذف الياء في غير الإدغام ويعوض عنها التاء، ومن ذلك زنادِقة وجحاجحة[8] وفرازنة[9]. والقول نفسه في حذفها مع الإدغام، ومن ذلك أناسِيَة[10] وغيرها[11].

---

(١) انظر في ذلك البحر المحيط: ٢/٤٧١.
(٢) البقرة: ٧٨.
(٣) النساء: ١٢٣.
(٤) انظر: المحتسب: ١/٩٤، وانظر: لسان العرب (منى).
(٥) جمع جَرْموق، وهو مايلبس فوق الخف.
(٦) جمع العَيْطَموس، وهو الناقة الحسناء.
(٧) يحاميم جمع يحْمُوم، وهو الأسود.
(٨) جمع جحْجاج، وهو السيد.
(٩) جمع فَرزان، وهو الشطرنج، وهو معرَّب، انظر: شرح الشافية: ٢/١٨٥، لسان العرب، القاموس المحيط (فرزن).
(١٠) في (أناسيٍّ) بالتشديد.
(١١) انظر: المحتسب: ١/٩٥، سر صناعة الإعراب: ٦٥، الخصائص: ٢/٦٢، =

ومن التخفيف في هذه المسألة تخفيف الياء المشدَّدة الناشئة عن تخفيف الهمزة المتطرفة المسبوقة بحرف مدٍّ زائد ساكنٍ، وفي التنزيل من ذلك موضع واحد، وهو قراءة جعفر بن محمد وغيره: ﴿إنَّما النَّسيُ . .﴾[1] بالتخفيف على وزن الهدْيِ[2].

ومن التخفيف أيضاً حذف إحدى يائي (أيَّما)، ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿أيْما الأجلينِ﴾[3] بتخفيف الياء: ذكر ابن جني[4] أنَّ الياء حرف ثقيل منفردةً، ويزيدها ثقلاً تضعيفها، و(أيَّما) عنده من ذوات الواو لأنَّ الأصل هو (أوْيٌ)، قلبت الواو ياءً لكونها مسبوقة بسكون فأدغمت كقولهم في (طوْي) و(زوْي): طَيًّا وزيًّا، فالمحذوف في التخفيف الثانية، والقياس يوجب عود الأولى إلى الأصل الواوي، فيقال أوما الأجلين قضيت، ولكن الياء بقيت لأنَّ المحذوف منوى مراد.

ومنه قراءة الزهري: ﴿ألم ترَ أنَّ اللهَ يَسْجُدُ له مَنْ في السموات ومن في الأرضِ . . . والدوابُ . .﴾[5] بتخفيف الباء: ذكر ابن جني[6] أنَّ التخفيف في (الدواب) وأضرابها قليل وضعيف قياساً وسماعاً، أمَّا القياس فلأنَّ المدَّة الزائدة في الألف عوض من اجتماع الساكنين، فكأنَّ الألف حرف متحرك، وأمَّا السماعُ فإنه لايُعرَف في التخفيف، ولعلَّ مايقوى هذه القراءة عند ابن

= البحر المحيط: ١/٢٧٦، إعراب القرآن: ١/٤٥٥.

(١) التوبة: ٣٧.

(٢) انظر الصفحة/ من هذا البحث.

(٣) القصص: ٢٨.

(٤) انظر: المحتسب: ٢/١٥٠-١٥٢، وانظر: البحر المحيط: ٧/١١٥.

(٥) الحج: ١٨.

(٦) انظر: المحتسب: ٢/٧٦، وانظر: البحر المحيط: ٦/٣٥٩، إعراب القرآن: ١/٥٦٠.

جني أنَّ العرب إذا كرهوا التضعيف في حرف فقد يحذفون أحدهما كقولهم:
جني أنَّ العرب إذا كرهوا التضعيف في حرف فقد يحذفون أحدهما كقولهم:
ظَلْتُ ومَسْت وأَحَسْتُ في ظَلَلْتُ، ومَسِسْتُ، وأحْسَسْتُ، ولسنا نجاري من يمنَعْ التخفيف في هذه اللفظة وأضرابها لأنَّ القراءة يجب القياس عليها من غير تردُّد.

وقراءة الحسن والزهري: ﴿أوكانوا اغُزاً﴾(1) بتخفيف الزاي: في الاحتجاج لهذه القراءة وجهان: الأول أن يكون الأصل في (غزاً) هو (غزاة)، فحذفت الهاء، وهو اختيار ابن جني(2). والوجه الثاني أن يكون مخفَّفاً من (غزَّى)، ويعزِّزه قراءة علي عليه السلام: ﴿وكذبُوا بآياتِنا كِذاباً﴾(3)، لأنَّ الأصل في (كِذاباً) التشديد، وذكر ابن جني أنَّه يجوز أن يكون مصدر (كذَبَ) الخفيفة. وحذف التاء اختيار ابن عطية(4) أيضاً، وهو حذف كثير في كلام العرب، عنده، ولكن أباحيَّان(4) على خلافه من حيث الكثرة والشيوع في الجموع.

وقراءة علي عليه السلام السابقة: ﴿وكذَّبوا بآياتنا كِذاباً﴾(5) بتخفيف الذال كمامرَّ: ذكر الرضي أنَّ الأولى أنْ يكون (كِذاباً) مصدر (كاذب): «وأمَّا (كِذاب) بالتخفيف في مصدر (كذَّب) فلم أسمع به، والأولى أنْ يقال في قوله تعالى: ﴿وكذَّبوا بآياتنا كِذاباً﴾(6) في قراءة التخفيف: إنه مصدر

---

(1) آل عمران: ١٥٦.
(2) انظر: المحتسب: ١/١٧٥، وانظر: البحر المحيط: ٣/٩٣.
(3) النبأ: ٢٨.
(4) انظر: البحر المحيط: ٣/٩٣.
(5) النبأ: ٢٨.
(6) النبأ: ٢٨.

(كاذب) أقيم مقام مصدر (كذَّب) . . »[1].

وقراءة نافع وغيره: ﴿قد بَلَغْتَ مِنْ لَدُني عُذْراً . . ﴾[2] بتخفيف النون كراهـة اجتـماع النـونـين، فحـذَف الثـانية لأنها زائدة، وحذفها قليل[3]. والتخفيف عند أبي حيَّان[4] هو القياس لأنَّ الأصل في الأسماء ألَّا تلحقها نون الوقاية إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم.

ومن ذلك تخفيف الياء فيما كان من باب (فَيْعِل) من المعتل، ومنه قراءة ابن كثير: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أنْ يُضِلَّهُ يجْعَل صَدْرَه ضَيْقاً . . ﴾[5] بالتخفيف استثقالاً للكسرة على الياء مع التشديد[6].

ومن التخفيف قراءة طلحة: ﴿وكم أهْلَكْنا قَبْلَهم من قريةٍ هي أحْسَنُ أَثاثاً ورِياً﴾[7] بالتخفيف ومِنْ غير همز: ذكر ابن جني أنَّ في هذه القراءة وجهين:

(١) أن تكون (رياً) مقلوبةً من (فِعْل) إلى (فِلْع)، فهي في التقدير: رِيْئاً، ثم خففت الهمزة بالحذف بعد أنْ أُلقيت حركتها على الياء، فصارت (رياً)، ومثلها في التخفيف: نِيٌّ، وجِيَة، والأصل فيهما: نِيءٌ وجِيئَة.

---

(١) شرح الشافية: ١/١٦٦.

(٢) الكهف: ٧٦.

(٣) انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١/١٢٤، حجة القراءات: ٤٢٥، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها: ٢/٦٩، البحر المحيط: ٦/١٥١، الحجة في القراءات السبع: ٢٣٠.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦/١٥١.

(٥) الأنعام: ١٢٥.

(٦) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٤٩، حجة القراءات: ٢٧١، إعراب القرآن: ١/١٧٩، وانظر شاهداً آخر على حذف نون (أنَّ) إذا اتصل بها ضمير المتكلمين: المائدة: ١١١، وانظر في ذلك البحر المحيط: ٤/٥٣.

(٧) مريم: ٧٤.

(٢) أن تكون (رياً) منَ (روَيْت)، فالأصل فيها: رِوياً، قلبت الواو الساكنة ياءً، ثم أُدغم المتماثلان، فصارت (رِيّا) بالتضعيف، ثم خففت بحذف إحدى الياءين كما يُفْعَلُ في (الطيَّة)[١] و (النِّيّة)، فيقال فيهما: الطيةَ، والنية بحذف إحدى الياءين. وذكر أنه ينبغي أن تكون المحذوفة هي الثانية لأنها هي المكرَّرة وبها وقع الاستثقال ولأنهَّا لام، وحذف اللامِ إذا كانت حرف علة قد كثر كمائة ورئة وفئة، والعين قلَّما تحُذَف[٢].

ويشيع تخفيف الحرف المدغم في الفعل، ومن ذلك نون الرفع المدغمة في نون الوقاية، ومنه قراءة نافع: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرونِ..﴾[٣] بكسر النون مع التخفيف بحذفِ إحدى النونين لاجتماع المثلين، وقيل إنَّ المحذوف الثانية لأنَّ التكرير قد وقع بها. وذكر مكي بن أبي طالب[٤] أنَّ هذه القراءة قد طعن بها جماعة لأنَّ حذف النون مع الياء لايحسن إلاَّ في الشعر، فإن قدَّرْت حذف الأولى حذفت علم الرفع لغير جازم ولاناصب، وكسر نون الرفع قبيح لأنَّ حقَّها الفتح، والاختيار فتح النون مع التخفيف لأنَّ أكثر القراء عليه[٥]. وممَّن غلَّط هذه القراءةَ أبوحاتم الذي ذهب إلى أنَّ مافي هذه القراءة بابه الشعر[٦].

وقراءة نافع: ﴿أفَغَير اللهِ تأْمروني أعبدُ﴾[٧] بنون واحدة خفيفة، وهو

---

(١) من معانيها الحاجة والوطر.
(٢) انظر: المحتسب: ٢/٤٣ـ٤٥، وانظر: البحر المحيط: ٦/٢١١.
(٣) الحجر: ٥٤.
(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/٣٠ـ٣١.
(٥) انظر: حجة القراءات: ٢٨٢ـ٣٨٣، الحجة في القراءات السبع: ٢٠٦ـ٢٠٧، خزانة الأدب: ٢/٤٤٥، معاني القرآن: ٢/٩٠.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٥/٤٥٨، وانظر: مغني اللبيب: ٤٥٠.
(٧) الزمر: ٦٤.

ضعيف عند مكي بن أبي طالب[1] وبابه الشعر، والاختيارُ عندَه تشديد النون لأنَّ أكثر القراء عليه، ولأنه وجه الأعراب وأخف من الإظهار. ولسنا نتفق مع من ضعّف هذه القـراءة أو لحَّنها لأنها قراءة نافع، وهي من القراءات السبع يجب القياس عليها.

وقـراءة نافـع وابن عامـر: ﴿قـال أتحاجُّوني. .﴾[2] بتخفيف النون لاجتماع المثلين متحركين، والتضعيف الذي في الجيم. وذكر مكي بن أبي طالب أنَّ حذف نون الوقاية أولى لأنَّ النون الأولى علم الرفع في الفعل، وحذفها علم النصب والجزم، وأنَّ حذف هذه النون ثقيل في العربية قبيح مكروه: «وحذف هذه النون في العربية قبيح مكروه، إنَّما يجوز في الشعر لضرورة الوزن، والقرآن لايحمل على ذلك، إذْ لاضرورة تُلْجِىء إليه، وقد لحَّن بعض النحويين من قرأ بها لأنَّ النون الثانية وقاية للفعل ألَّا تتصل به الياء، فيكسر آخره فيغير، فإذا حذفتها اتصلت الياء بالنون التي هي علامة الـرفـع، وأصلهـا الفتـح، فغـيَّرتها عن أصلها وكسرتها، فتغير الفعل، والاختيار تشديد النون لأنه الأصل، ولأنَّ الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأنَّ عليه أكثر القراء»[3]. وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنَّ التخفيف لحن[4].

ولسنا نتفق معه فيما ذهب إليه كما مر لأنَّ التخفيف والتثقيل لغتان،

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/ ٢٤٠، وانظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٠٧، حجة القراءات ٤٢٥.
(٢) الأنعام: ٨٠، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: النمل: ٢١، الأنفال: ٥٩، وانظر في الشاهد الأخير البحر المحيط: ٤/ ٥١٠.
(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٤٣٧.
(٤) انظر: إعراب القرآن: ١/ ٥٦٠.

والتخفيف لغة غطفان[1]، ولأنَّ القراءة سبعية يجب القياس عليها من غير تردد.

وقراءة الجمهور: ﴿وَقِرْنَ في بيوتِكنَّ..﴾[2] بكسر القاف: في هذه القراءة تأويلان:

(١) أنَّ (قِرْنَ) من الوَقار، وأصله: وقر يَوْقِرُ بكسر القاف من باب (وَعَدَ يَعِـدُ)، فلما وقعت الـواو ساكنـة بين ياء وكسرة حذفت، والأمر (وِقِرْنَ) أصله: أُوْقِـرْنَ، حذفت الواو للعلة السابقة، واستغني عن ألف الوصل لتحرك القاف، فابتدىء بالقاف المكسورة.

(٢) أنَّ (قِـرْنَ) من القـرار، وهـو السكـون، وهـو من باب (شذَّ يشذُّ) المضعف اللازم، فيكون أصل الأمر (وِقِرْنَ): اقْررنَ، نقلت كسرة الراء الأولى إلى القـاف الساكنة، ثم حذفت استثقالاً للتضعيف، ثم حذفت ألف الـوصـل لتحرك القاف. وقيل إنَّ الراء الأولى المكسورة أبدلت ياءً مكسـورة، ثم استثقلت الكسرة عليهـا، ولذلك أُلقيت على القاف، ثم حذفت الياء لسكـونها وسكـون الراء بعدها، واستغني عن ألف الوصل كما مر، والقول الأخير منسوب إلى أبي علي الفارسي، وهو في غاية التحميل عند أبي حيان[3].

ومن ذلـك قراءة يحيى بن يعمـر وابن عبـاس: ﴿فَمَـرَت به﴾[4]

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١٦٩/٤، وانظر: التيسير في القراءات السبع: ١٠٤، الحجة في القراءات السبع: ١١٨.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٣٠/٧، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١٩٨/٢، حجة القراءات: ٥٧٧-٥٧٨، الحجة في القراءات السبع: ٣٣١.

(٤) الأعراف: ١٨٩.

بالتخفيف لِثقـل التضعيف، ولعلَّ مايعزز ذلك مارواه ابن الأعرابي عن العرب: ظَنْتُ زيداً يَفْعَلُ كذا، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وانظر إلى إلهكَ الذي ظَلْتَ عليهِ عاكفاً. .﴾[1] أي الذي ظَلَلْت عليه عاكفاً. وذهب أبوالقاسم الزمخشري[2] إلى أنَّ معنى هذه القراءة أنَّه قد وقع في نفسها ظن الحمل فارتابت به.

(٢) حذف حرف المضارعة أو الحرف الأصيل:

ولعـلَّ هذه المسألة تعدُّ من مظاهر التخفيف الهامة، وهي تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، ومن ذلك ماحذفت فيه التاء، ومنه قراءة عاصم وحمـزة والكسـائي: ﴿وتُخْـرجـونَ فريقـاً منكم من ديارهم تظاهـرون عليهم. .﴾[3] بتخفيف الـظاء من (تظاهرون) على حذف تاء المضارعة استخفافاً لأن التكرير والجمع ثقيلان في الفعل. والمحذوف عند سيبويه التاء الأصيلة (الثانية)، وهو اختيار أبي حيان[4]، أمَّا الكوفيون فالمحذوف عندهم تاء المضارعة لزيادتها. وحذف التاء في القرآن كثير كما في (البحر المحيط): «وكثيراً جاء في القرآن حذف التاء»[5].

وقراءة الجمهور: ﴿وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارَفوا. . .﴾[6] بحذف

---

(١) طـه: ٩٧، وانظر: الشعراء: ٤، الواقعة: ٦٥.
(٢) انظر: الكشاف: ٢/١٣٦، وانظر: البحر المحيط: ٤/١٣٩، المحتسب: ١/٢٦٩-٢٧٠.
(٣) البقرة: ٨٥.
(٤) انظر: البحر المحيط: ١/٢٩١، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججهـا: ١/٢٥٠-٢٥١، الحجة في القراءات السبع: ٨٤، حجة القراءات: ١٠٤، إعراب القرآن: ١/١٩٤.
(٥) البحر المحيط: ١/٢٩١.
(٦) الحجرات: ١٣.

التاء[1].

وقراءة غير الحرمين وابن عامر من السبعة: ﴿ويومَ تَشَقَّق﴾[2] بالتخفيف على حذف التاء استخفافاً كما مرَّ[3].

وقراءة الكوفيين: ﴿الذي تساءَلون بِهِ....﴾[4] بالتخفيف على حذف إحدى التاءين كما مرَّ لاجتماع مثلين، وقيل إنَّ السين قريبة منهما، فاجتمع بذلك ثلاثة أمثال[5].

وقراءة حمزة: ﴿حتَّى إذا جاء أحَدَكُم الموت تَوَفاه..﴾[6] بألف ممالة على أنَّه فعلٌ ماضٍ، ويجوز أن يكون مضارعاً على حذف التاء أي: تتوفاه[7].

وقراءة حفص وحمزة: ﴿وهزي إليك بجذع النخلة تَسَاقَطْ عليكِ رطباً جَنِيًّا..﴾[8] بفتح التاء من (تَساقَط) وتخفيف السين على أنه فعل مضارع حذفت منه التاء تخفيفاً لاجتماع المثلين[9].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٨/١١٦.
(٢) الفرقان: ٢٥، وانظر: ق: ٤٤.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/١٤٥، ٢٨٦، الحجة في القراءات السبع: ٣٣١.
(٤) النساء: ١.
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٣٧٥، الحجة في القراءات السبع: ١١٨، حجة القراءات: ١٨٨، إعراب القرآن: ١/٣٨٩، البحر المحيط: ٣/١٥٦-١٥٧.
(٦) الأنعام: ٦١.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٤/١٤٨، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٣٥، إعراب القرآن: ١/٥٥٣، التيسير في القراءات السبع: ١٠٣.
(٨) مريم: ٢٥.
(٩) انظر: حجة القراءات: ٤٤٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها=

وقراءة الجمهور: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا فقد أبلغتكم ماأرسلتُ به إليكم. .﴾[1] على أنَّ (تَولَّوْا) مضارع (تَولَّى) على حذف التاء أي: فإنْ تتولَّوْا. وقيل إنَّه ماضٍ على أنَّ في الكلام قولاً مضمراً أي: فإنْ تَوَلَّوا فقل لهم قد أبلَغْتُكم، وذكر أبوحيَّان[2] أنه لاحاجة إلى إضمار القول وجعل الفعل ماضياً وهو الظاهر لبعده عن التكلف والتمحل. وذكر ابن عطية أنه يجوز أن يكون ماضياً على أنَّ في الكلام رجوعاً من الغيبة إلى الخطاب. وذكر الشهاب[3] أنَّه لايحسن فيه الالتفات، وأنه يجوز أن يبقى على ظاهره بحملِه على التولى الواقع بعد ما حجهم.

وقراءة الحسن والسلمي وقتادة وسلام وابن محيصن ومجاهد وابن أبي اسحق والمفضَل عن عاصم: ﴿كأنَّها كوكَبٌ دريٌّ تَوَقَّدُ من شجرةٍ مباركةٍ. . .﴾[4] بضم الدال من (تَوقَّدُ) على أنَّه مضارع على حذف التاء، أي: تتَوَقَّدُ الزجاجة[5].

وقراءة حفص وحمزة والكسائي: ﴿لعلكم تَذَكَّرون﴾[6] بتخفيف الذال على أنَّ الأصل: تَتَذَكَّرون[7].

ومن ذلك حذف التاء الأصلية في المضارع المبدوء بالياء حرف المضارعة على

= وحججها: ٢/٨٨، التيسير في القراءات السبع: ١٤٩، البحر المحيط: ٥/١٨٥، الحجة في القراءات السبع: ٢٣٧.

(١) هود: ٥٧.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٣٤.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٥/١٠٨.

(٤) النور: ٣٥.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٦/٤٥٦، حاشية الشهاب: ٦/٣٨٢.

(٦) الأنعام: ١٥٢، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ذكر).

(٧) انظر: البحر المحيط: ٤/٢٥٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٥٧.

تشبيه الياء بالتّاء، ومنه قراءة السلمي والحسن وابن محيصن وسلام وقتادة: ﴿كأنها كوكب دريٌّ يَوَقَّدُ من شجرةٍ مباركةٍ..﴾[1]: ذكر ابن جني[2] أنَّ أصل (يَوَقَّدُ) هو (يَتَوَقَّدُ)، فحذفت التاء لاجتماع حرفيْن زائدين في أوَّل الفعْل، وهما الياء والتاء، وذكر أنَّ العرف في هذا كما مرَّ في القراءات السابقة أنَّ التاء تحذف إذا كان حرف المضارعة الذي قبلها تاءً ولكنَّ ذلك محمولٌ على تشبيه حرف مضارعة بحرف مضارعة، وذكر أنَّ قياس هذه القراءة أن يقال: أنا أَوَقَّدُ، ونَحْنُ نَوَقَّدُ، فشبه النون والهمزة بالتاء، كما شبه الياء بها في هذه القراءة. وتشبيه الياء بالتاء محمول أيضاً على تشبيه التاء والنون في (تَعِد) و (نَعِد) بالياء في (يعِد) في حذف الواو.

ومَّما حذف فيه النون الحرف الأصيل قراءة ابن كثير وغيره: ﴿ونُزِّلُ الملائكةَ﴾[3] على حذف النون الثانية استخفافاً لالتقاء المتماثلين[4].

ومنه قراءة من قرأ: ﴿نجِّي المُؤمنين﴾[5] بنون واحدة على أنَّ الأصل: نُنْجي، فحذف النون الثانية الأصيلة، وذلك لاجتماع المثلين، وذكر ابن جني[6] أنَّ النون الأصيلة شبهت بالزائدة.

(٣) حذف الألف:

ومَّـــا جاء من حذف الألف تخفيفـــاً قراءة أبي رجـاء: ﴿وأَطْعِمـوا

---

(١) النور: ٣٥.
(٢) انظر: المحتسب: ٢/١١١، وانظر: البحر المحيط: ٦/٤٥٦، حاشية الشهاب: ٦/٣٨٢.
(٣) الفرقان: ٢٥.
(٤) انظر: المحتسب: ٢/١٢٠-١٢١، وانظر: البحر المحيط: ٦/٤٩٤.
(٥) يونس: ١٠٣.
(٦) انظر: المحتسب: ٢/١١١، ١٢٠.

القَنِعَ. . ﴾[1] على حذف الألف تخفيفاً ونيتّها[2] كالحَذِر والحاذِر.

وقراءة يحيى بن وثّاب والمغيرة: ﴿فانكِحوا ماطاب لكم من النساءِ مثنى وثلاثَ ورُبَعَ. . ﴾[3] بغير الألف على أنَّه مخفف من (رُبَاعَ)، ولعلَّ مايدل على التخفيف أنَّ اللفظة باقية على منع الصرف.

وقراءة قنبل: ﴿هأَنتم. . . ﴾[4]بحذف ألف (ها) تخفيفاً[5].

وقراءة علي وزيد بن ثابت وأبي جعفر والربيع بن أنس وغيرهم: ﴿لَتُصيبَنَّ الذين ظَلَموا. . ﴾[6]: على حذف الألف تخفيفاً، والتقدير: لاتُصيبَنَّ، فحذفت الألف تخفيفاً، واكتفي بالفتحة، وقد حذفت العرب الألف من (أَمَا) أخت (لا)، ومن ذلك قولهم: أمَ واللهِ ليكونَنَّ كذا، وذكر ابن جني[7] أنَّ ألف (لا) لايصح أنْ تكو ناشئة عن إشباع فتحة اللام لأنَّ المعنى ليس على ذلك لأنَّ قوله تعالى: ﴿واعْلَموا أنَّ اللهَ شديدُ العقاب﴾[8] بمافيه من الإغلاظ والإرهاب أشبَهُ بقراءة من قرأ: ﴿لاتصيبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصة﴾[8].

وقراءة ابن عامر وأبي جعفر والأعرج: ﴿ياأبتَ. . ﴾[9] بفتح التاء اجتزاء بالفتحة عن الألف للتخفيف، وقيل إنَّ الألف في (أبتا) للندبة أي:

---

(١) الحج: ٣٦.
(٢) انظر: المحتسب: ٢/٨٢، البحر المحيط: ٦/٣٧٠.
(٣) النساء: ٣.
(٤) آل عمران: ٦٦.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٢/٤٨٦، المحتسب: ١/١٨١.
(٦) الأنفال: ٢٥.
(٧) انظر: المحتسب: ١/٢٧٧ـ٢٧٨، وانظر: البحر المحيط: ٤/٤٨٤.
(٨) الأنفال: ٢٥.
(٩) يوسف: ٤.

ياأبتـاه، وهـو قول الفراء[1] وأبي عبيدة[2] وأبي حاتم[2] وقطرب[2]، وذكر أبوحيانَ أن ذلك مردود لأنه ليس موضع ندبة. وقيل إنَّ الأصل: ياأبةً، ثم حذف التنـوين، وهـو قول مردود لأنَّ التنـوين لايحذف من المنادى المنصُوب. وقيل إنه مرخَّم بحذف التاء التي أقحمت بعد الترخيم، ولعلَّ القول الأوَّل أظهر هذه الأقوال لبعده عن التكلف.

وقراءة قوله تعالى: ﴿أَلَم نَشْرَحَ لك صَدْرَك﴾[3] بفتح الحاء[4].

وقراءة طلحة بن مصرف: ﴿وهذا مَلْحٌ أُجاج﴾[5] بحذف الألف من (مالح) تخفيفاً، والأفصح في هذه الصفة (مِلْحٌ)[6].

وقراءة الحرميين وأبي عمرو وحفص: ﴿قال يابن أُمَّ. . .﴾[7]: تقدير الكلام عند الكوفيين: يابن أمَّاه، فحذفت الألف تخفيفاً كما حذفت في: ياغلام، لأنَّ أصله: ياغُلاما على أنَّ هاء السكت قد سقطت في الدرج، وعليه فالاسم معرب، الألف فيه منقلبة عن ياء المتكلم. وذهب سيبويه إلى أنَّهما اسمان بنيا على الفتح كبناء خمسة عشَر ونحوه، وعليه فإنَّ لفظة (ابن) ليست مضافة[8].

وقراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير وأبي جعفر محمد بن علي وأبي

---

(١) انظر: معاني القرآن: ٢/ ٣٢.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٧٩، وانظر: المحتسب: ١/ ٢٧٧ـ٢٧٨.
(٣) الشرح: ١.
(٤) انظر في هذه القراءة الصفحة/١٢ من هذا البحث.
(٥) الفرقان: ٥٣.
(٦) انظر: المحتسب: ٢/ ١٢٤ـ١٢٥، البحر المحيط: ٧/ ٣٥٠.
(٧) الأعراف: ١٥٠.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٩٦، إعراب القرآن: ١/ ٦٤٠.

عبدالله جعفر بن محمد: ﴿ونادى نوح ابنَه﴾(1) على حذف الألف من (ابنَهَ) تخفيفا لأنَّ أصل (ابنَه) ابْنَها أي: ابن امرأته(2). وذكر ابن عطية(3) أنَّ ذلك لغة.

وقراءة الحسن: ﴿حاشَ الإلهِ﴾(4) بحذف الألف من (حاشا) تخفيفاً. وذكر أبوحيان(5) أنه يجوز أن تكون الألف حذفت لالتقاء الساكنين لأنَّ الأصل: حاشى الإلهِ.

وقراءة ابن مسعود: ﴿سلامٌ على إدْرَسِينَ﴾(6) بحذف الألف من (إدْراسين) تخفيفاً، وهي قراءة ابن مسعود ويحيى والأعمش وغيرهم، وقيل إنَّ الاسم استطال وجفت على القاريء عجمته، فحذفت الألف تخفيفاً(7).

(٤) حذف الياء:

لم يرد في التَنزيل إلَّا مواضع قليلة حذفت فيها الياء تخفيفاً، ومن ذلك كونها لام الفعْل المضارع، ومنه قراءة علقمة وطلحة: ﴿أيْنَما يُوَجِّهُ لايَأتِ بخيرٍ..﴾(8) بكسر الجيم من (يوجِّه) وهاء واحدة مضمومة: ذكر أبو الفضل الرازي(9) صاحب اللوامح أنَّ لام الفعل محذوفة فراراً من

(١) هود: ٤٢.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٣٢٢-٣٢٣.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٢٦.
(٤) يوسف: ٥١.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥/٣٠٣، وانظر: المحتسب: ١/٣٤١.
(٦) الصافات: ١٣.
(٧) انظر: المحتسب: ٢/٢٢٤-٢٢٥، البحر المحيط: ٧/٣٧٢.
(٨) النحل: ٧٦.
(٩) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٢٠، وانظر: المحتسب: ٢/١١.

التضعيف، ولأنَّ اللفظ به صعب مع التضعيف. وأجاز أنْ يكون الشرط غير مراد، والتقـدير: أينما هُوَ يوجِهُهُ، وفي الكلام حذف ضمير المفعول به، فتكون الياء حذفت من (يأتِ) تخفيفاً. وذكر أبوحيَّان(١) أنَّ (أيْن) لاتخرج عن الشرط أو الاستفهام، والقراءة عنده محمولة على أنَّ (أينما) محمولة في عدم العمل على (إذا)، والياء حذفت من (يأتِ) تخفيفاً كما مرَّ، وأجاز أن يكون الفعل مجزوماً على توهم أنَّه نطق بـ (أينما) المهملة معملة. والقراءة ضعيفة عند أبي حاتم، وهو موْقف معيب، لايصح اتباعه، لأنَّ القراءة يجب القياسُ عليها.

وقراءة غير نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي من السبعة: ﴿يومَ يأتِ لاتُكلَّمُ نَفْسٌ إلاَّ بإذنه..﴾(٢) بحذف الياء وصلاً ووقفاً: ذكر الخليل ابن أحمد(٣) أنَّ الأجودَ في النحو إثبات الياء، ولكن العرب تقول: لا أدْرِ بحذف الياء لكثرة الاستعمال. وذكر الزمخشري(٤) أنَّ الاجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة هذيل.

وقراءة حمزة وغيره: ﴿ماكنَّا نَبْغِ﴾(٥) في الوصل بغير ياء، وإثباتها كما مرَّ أحسن عند النحويين(٦).

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٢٠، وانظر: المحتسب: ٢/١١.
(٢) هود: ١٠٥.
(٣) انظر: حجة القراءات: ٣٤٩.
(٤) انظر: الكشاف: ٢/٢٩٣، وانظر: البحر المحيط: ٥/٢٦٢، معاني القرآن: ٢/٢٧.
(٥) الكهف: ٦٤.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٦/١٤٧، معاني القرآن: ٢/٢٧، النشر في القراءات العشر: ٢/٣١٦.

وقراءة الجمهور[1]: ﴿والليلِ إذا يسر﴾[2] بحذف الياء وصلاً[3].

ومن ذلك حذف ياء المتكلم، ومنه التي في موضع نصب على المفعول به، وهي مسألة تشيع في التنزيل، ومن ذلك قراءة عبدالله بن مسعود وعمر ابن ذر: ﴿قد أَتَيْتَنِ من الملك وعلَّمْتَنِ..﴾[4] على حذف الياء في الموضعين تخفيفاً لطول اللفظَتين[5]. وذكر ابن جني أنَّ ذلك كثير[5].

وقوله تعالى: ﴿واتّقونِ ياأولي الألباب﴾[6].

ومِمَّا جاء في فواصل الآي من هذه المسألة قوله تعالى: ﴿وأوفوا بعهدِي أوفِ بعهدكم وإيَّايَ فارهبونِ﴾[7].

ولقد استقصى ابن الجزري في مؤلفه (النشر في القراءات العشر)[8] مافي التنزيل من هذه المسألة وغيرها، والقول نفسه مع مكي بن أبي طالب في مؤلفه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)[9].

ومن ذلك التي في موضع جرٍّ بالإضافة، ومن ذلك المضاف إليها

---

(١) انظر: حجة القراءات: ٧٦١، البحر المحيط: ٨/٤٦٨.
(٢) الفجر: ٤.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/٣٧٤، معاني القرآن: ٢/٢٧، البحر المحيط: ٨/٤٦٨، وانظر: في الياءات الزوائد المحذوفة من المصحف: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٣٣١.
(٤) يوسف: ١٠١.
(٥) انظر: المحتسب: ١/٣٤٩، وانظر: البحر المحيط: ٥/٣٤٩.
(٦) البقرة: ١٩٧، وانظر: البقرة: ١٨٦، آل عمران: ٢٠، غافر: ٣٨، الزخرف: ٦١.
(٧) البقرة: ٤٠، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ٥٠، النحل: ٥١، الشعراء: ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤.
(٨) انظر: ٢/١٨٠-١٨٢.
(٩) انظر: ١/٣٣١-٣٣٣.

المنادى، وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، ومن الألفاظ المناداة المضافة إلى ياء المتكلم لفظة (رب)، وهي أكثر الألفاظ شيوعاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ ربِّ أرِني انظُرْ إليك..﴾[1].

ومنها لفظة (قوم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ ياقومِ أرأيتُم إنْ كنْتُ على بينةٍ من ربي..﴾[2].

ومنها لفظة (عباد)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال ياعبادِ الذين آمنوا..﴾[3].

ومنها لفظة (أَبَتِ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذْ قالَ يوسُفُ لأبيهِ يأبَتِ إنِّي رأيْتُ أحَدَ عشَرَ كوكباً..﴾[4]: التاء في (أَبَتِ) عند النحويين زائدة عوضاً ياء المتكلم في النداء خاصة، ولايصح الجمع بينهما لئلاَّ يُجْمَعَ بين العوض والمعوَّض[5].

وفي التنزيل مواضع أخرى من هذه المسألة أضيفت إلى ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً ألفاظ غير التي مرت، ومن ذلك: متاب[6]، عقاب[7]،

(١) الأعراف: ١٤٣، وانظر: الأعراف: ١٥١، يوسف: ٣٣، ١٠١، إبراهيم: ٣٥، ٣٦، ٤٠، الحجر: ٣٦، ٣٩، الإسراء: ٨٠.

(٢) هود: ٦٢، وانظر الآيات: ٦٣، ٦٤، ٧٨، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣، طه: ٨٦، ٩٠، المؤمنون: ٢٣، النمل: ٤٦، العنكبوت: ٣٦، يس: ٢٠، الزمر: ٣٩، غافر: ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤١، الزخرف: ٥١، الصف: ٥، نوح: ٢.

(٣) الزمر: ١٠، وانظر: الزمر: ١٦، الزخرف: ٦٨.

(٤) يوسف: ٤، وانظر: يوسف: ١٠٠، مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، القصص: ٢٦، الصافات: ١٠٢.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٢١/٢، البحر المحيط: ٢٧٩/٥، مشكل إعراب القرآن: ٤١٩/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢/٢.

(٦) الرعد: ٣٠.

(٧) انظر: الرعد: ٣٢، ص: ١٤، غافر: ٥.

مآب(1)، دعاء(2)، وعيد(3)، نكير(4)، نُذر(5)، نذير(6)، دين(7)، عذاب(8).

ومن ذلك حذف الياء من الجمع المنقوص المقترن بالألف واللام، ومنه قراءة الحسن والثقفي والأعمش: ﴿أولي الأيدِ والأبصارِ﴾(9) بغير ياء: في حذف الياء في هذه القراءة وجهان:

(١) أنَّ الياء حذفت تخفيفاً.

(٢) أنَّ (الأيدِ) مشتق من (أيد)(10).

وقيل أنَّ (أل) لما كانت تعاقب التنوين حذفت الياء معها كما حذفت مع التنوين، وهو تخريج لايسوغ عند أبي حيَّان(11)لأنَّ حذف الياء مع (أل) موطنه الضرورة. وذكر الزمخشري(12)أنَّ تفسير (الأيد) بالتأييد قلق لعطف الأبصار عليه: وذكر ابن جني(13)أنَّ الأيدي جمع اليد التي هي القوة في طاعة الله والعمل بمايرضيه، والأبصار(14)هي البصائر في الدين والعلم، ولعلَّ

---

(١) انظر: الرعد: ٣٦.

(٢) انظر: ابراهيم: ٤٠.

(٣) انظر: إبراهيم: ١٤، ق: ١٤، ٤٥.

(٤) انظر: الحج: ٤٤، سبأ: ٤٥، فاطر: ٢٦، الملك: ١٨.

(٥) انظر: القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩.

(٦) انظر: الملك: ١٧.

(٧) انظر: الكافرون: ٦.

(٨) انظر: ص: ٨.

(٩) ص: ٤٥.

(١٠) انظر: لسان العرب: (أيد).

(١١) انظر: البحر المحيط: ٧/٤٠٢.

(١٢) انظر: الكشاف: ٣/٣٧٨.

(١٣) انظر: المحتسب: ٢/٢٣٣.

(١٤) انظر: تفسير القرطبي: ١٥/٢١٧.

هذين المعنيين المشار إليهما يردان ماأشار إليه أبوالقاسم الزمخشري.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يومَ يدعُ الداعِ إلى شيء نُكُر﴾: [1] ذكر أبوحيَّان [2] أنَّ الياء حذفت تخفيفاً، وأنَّ (أل) أجريت مجرى ماعاقَبها وهو التنوين، فحذفت معها الياء كما حذفت مع التنوين، وهي مسألة قد رَدَّها كما مرَّ أبوحيَّان [2] في الآية السابقة.

(٥) حذف النون والتنوين:

يحذف التنوين لزوماً كما في (مغني اللبيب) [3] لدخول (أل) وللإضافة، وشبهها، ولمانع الصرف، وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضمير كقولنا: ضارِبُه. ولعلَّ أهمَّ المواضع التي حذف فيها التنوين تخفيفاً في كتابنا العزيز مايلي:

(١) في كل ماهو منصوب باسم سابقٍ غير منون.

(٢) فيما ظاهره أنَّه من باب وصف النكرة بالمعرفة.

(٣) في كل ماظاهره أنَّه نكرة حذف تنوينها لغيْر مامر من موجبات حذفه.

وإليك التفصيل في هذه المواضع:

(١) في كل ماهو منصوب باسمٍ سابقٍ غير منون:

ومن ذلك قراءة الأعمش الشاذة: ﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتَ﴾ [4] بالنصب ومن غير تنوين على أنه حذف تخفيفاً [5].

---

(١) القمر: ٦.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١٧٥/٨، وانظر: المحتسب: ٢٣٣/٢.

(٣) انظر: ٨٤٣-٨٤٤، وانظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ورقة/٦١٥، شرح المفصل: ٢٣٤/٩.

(٤) آل عمران: ١٨٥.

(٥) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٥٢٧، البحر المحيط: ١٣٤/٣، ٣٣٨/٧، الكشاف: ٤٨٥/١.

وقراءة عمارة بن عقيل وغيره الشاذة: ﴿ولاالليلُ سابقُ النهارَ﴾[1] بالنصب ومن غير تنوين على أنه حذف تخفيفاً، وقيل إنَّه حذف لالتقاء الساكنين[2].

وقراءة الحسن الشاذة: ﴿وجعل منهم القِردَةَ والخنازيرَ وعَبْدَ الطاغوتَ﴾[3] بنصب (الطاغوت) ومن غير تنوين على أنه منوي، وهو قول ابن عطية، وهي مسألة غيرِ سائغة عند أبي حيَّان[4] لأنَّ (عبداً) لايعمل فيما بعده، والقراءة عنده من باب التخفيف، وهو قول أقلُ تكلفاً من سابقه.

(٢) فيما ظاهره أنه من باب وصف النكرة بالمعرفة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يحْكم به ذو عدلٍ منكم هدياً بالغَ الكعبَةِ..﴾[5]: قولُهُ (بالِغَ الكعبَةِ) نعت لِـ (هدياً) على أن التنوين المحذوف تخفيفاً منوي، لأنَّ الإضافة في نية الانفصال[6].

وقوله تعالى: ﴿فلَّما رأوهُ عارضاً مستقبلَ أوديتِهم قالوا هذا عارضٌ مُمْطِرنا﴾[7]: قوله (مستَقْبِلَ) و (ممطِر) نكرتان لأنهما وصفان لنكرة، فالتنوين منوى فيهما على أنَّ الإضافة في نية الانفصال[8].

---

(١) يس: ٤٠.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٨٣/٢، البحر المحيط: ٣٣٨/٧، تفسير القرطبي: ٢٣/١٥.
(٣) المائدة: ٦٠.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٥١٩/٣.
(٥) المائدة: ٩٥.
(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠٥/١، مشكل إعراب القرآن: ٢٤٥/١، المقتضب: ٢٢٧/٣، ١٥٠/٤، شرح المفصل: ٥١/٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٣٩/٢.
(٧) الأحقاف: ٢٤.
(٨) انظر: تفسير القرطبي: ٢٠٥/١٦، التبيان في تفسير القرآن: ٢٦٨/٩-٢٦٩، =

(٣) في كل ماظاهره أنه نكرة حذف تنوينها لغير مامر من موجبات حذفه:

ومن ذلــك قراءة ابن محيصن الشـاذة: ﴿فـلاخَـوْفُ عليهم ولاهُمْ يَحزَنون﴾[١] بالرفع ومن غير تنوين: في تأويل هذه القراءة ثلاثة أوجه:

(١) أن يكون المضاف إليه مقدَّراً، أي: فلاخَوْفُ شيءٍ.

(٢) أن يكون الكلام محمولاً على نية الألف واللام.

(٣) أن يكون التنوين محذوفا تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

والأظهر في هذه المسألة أن تكون القراءة محمولة على كلام العرب لأنَّ الأخفش[٢] روى عنهم: سلامُ عليكم بغير تنوين، وهم يريدون السلام عليكم.

أمَّا حذف نون التوكيد الخفيفة فلقد ذكر ابن هشام[٣] أنه يجوز حذفها في (لأفْعَلَنْ) في الضرورة، وأنه يجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولنا: اضربَ الغلام بفتح الباء، والأصل اضْرِبَنْ، وحذفها في غير مامرَّ ضرورة عنده.

ولعلَّ أهم المواضع التي جاءت فيها النون محذوفة مايلي:

(١) في جواب القسم من الفعل المضارع واللام المفتوحة.

(٢) فيما ظاهره أنه فعل مضارع منصوب بعد (لم).

(٣) فيما ظاهره القسم على فعل الحال.

= التبيان في إعراب القرآن: ١١٥٧/٢.

(١) البقرة: ٣٨.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١٦٩/١، الدر المصون، ورقة: ٢٤٨، التبيان في إعراب القرآن: ٥٥/١.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٨٤٢.

وإليك التفضيل في هذه المواضع الثلاثة:

(١) في جواب القسم من الفعل المضارع واللام المفتوحة:

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وإنَّ كثيراً من الخلطاءِ ليبغيَ بعضهُم على بعض..﴾[١] بفتح الياء على نية نون التوكيد الخفيفة، وفي الكلام أيضاً حذف القسم، وجملة القسم في موضع الخبر لـ (إنَّ)[٢].

(٢) فيما ظاهره أنَّه فعل مضارع منصوب بعد (لم):

ومن ذلك قراءة أبي جعفر الشاذة: ﴿ألم نَشْرَحَ لك صدْرك﴾[٣] بفتح الحاء من (نشرَحَ) على نية النون الخفيفة[٤]..

(٣) فيما ظاهره القسم على فعل الحال:

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: ﴿فَلأُقْسِمُ بمواقع النجوم﴾[٥] بغير ألف على تقدير مبتدأ، أي: فلأنا أُقْسِمُ، لأن بعض النحويين لايجوّز أن يُقْسمَ على فعل الحال، فقدروا مبتدأ لتصير الجملة اسمية، فيصح القسم عليها، ولذلك اشترطوا اقتران الفعل المضارع باللام ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة إنْ كان للحال ليصبح مستقبلاً، وهو قول ابن جني[٦] وابن عصفور: «وإن كان الفعل حالاً فإنك تدخل عليه في النفي (ما) ولايجوز حذفها، وإن كان موجباً فلابدَّ من وقوعه خبراً لمبتدأ، فتكون الجملة إذْ ذاك اسمية نحو قولك: والله إنَّ زيداً ليقومُ الآن»[٧]. وقيل إنَّ

---

(١) ص: ٤.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٧/٣٩٣، حاشية الشهاب: ٧/٣٠٦.

(٣) الشرح: ١.

(٤) انظر: الصفحة/١٢ من هذا البحث.

(٥) الواقعة: ٧٥.

(٦) انظر: المحتسب: ٢/٣٠٩.

(٧) المقرَّب: ١/٢٠٦-٢٠٧.

حذف المبتدأ بعد لام الابتداء قبيح لأن دخول اللام أو التوكيد عليه يقتضي الاعتناء به، وحذفه يدل على خلاف ذلك(١).

وذهب ابن الناظم(٢) إلى أنَّ الحال يؤكَّد باللام دون النون المختصة بالمستقبل كقولنا: واللهِ لَيفْعَلُ زيدُ الآن، ومنع البصريون ذلك استغناء عنه بالجملة المصدرة بـ (إنَّ) كقولنا: والله إنَّ زيداً لَيَفْعَلُ الآن. وأجاز الكوفيون(٣) وأبوعلي الفارسي(٤) أنْ تحذف النون المؤكِّد من غير قيد. وذهب السيوطي(٣) إلى أنَّ الاكتفاء بأحداهما في المستقبل من باب الضرورة، والقول نفسه مع سيبويه(٤) وابن عصفور(٥) في أنَّ النون قد تحذف للضرورة. ولعلَّ أظهر مافي هذه القراءة قول أبي حيَّان(٦) والسيوطي، وهو أنه يجوز القسم على فعل الحال لأنَّ ظاهر القراءة عليه.

وذكر أبوالقاسم الزمخشري(٧) أنَّ اللام في هذه القراءة لايصح أنْ تكونَ لام القسم لأنه يجب أن يقترن الفعل بالنون، والإخلال بها ضعيف، قبيح، والفعل التي تتصل به إحدى النونين للاستقبال لأنَّ النون مختصة بالمستقبل. وذكر أبوحيان أنَّ القسمَ قد يكون جواباً للقسم كقوله تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إنْ أَرَدْنا إلَّا الحُسْنى﴾(٨)، ولأنَّ حلفهم مستقبل لزمت النون(٩).

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ١٤٨/٨.
(٢) انظر: خزانة الأدب: ٢٢٠/٤.
(٣) انظر: همع الهوامع: ٢٤٦/٤.
(٤) انظر: خزانة الأدب: ٢١٨/٤.
(٥) انظر: المقرب: ٢٠٦/١-٢٠٧.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٢١٣/٨.
(٧) انظر: الكشاف: ٥٨/٤.
(٨) التوبة: ١٠٧.
(٩) انظر شواهد أخرى: الحاقة: ٣٨، المعارج: ٤٠، القيامة: ١، ٢، التكوير: ١٥، الانشقاق: ١٦، البلد: ١.

وأمّا النون التي ليست للتوكيد فلقد ذكر ابن هشام[1] أنها تحذف للام الساكنة قليلاً، ومن ذلك قراءة أبي السمال: ﴿لذائقو العذابَ﴾[2] بنصب (العذابَ).

ولعلَّ أهَّم المواضع التي تحذف فيها هذه النون في التنزيل وتكون منوية مايلي:

(١) في كل ماهو منصوب بجمع مذكر سالم محذوف النون.

(٢) في غير الإضافة.

(١) في كل ماهو منصوب بجمع مذكر سالم محذوف النون:

ومن ذلك قراءة ابن أبي اسحق وغيره الشاذة: ﴿الذين إذا ذُكِرَ اللهُ وجلَتْ قلوبهم والصابرين على ماإصابهُمْ والمقيمي الصلاةَ..﴾[3] بنصب (الصلاةَ) على نية النون المحذوفة تخفيفاً لطول الاسم[4].

ومنه قراءة أبي السمال الشاذة: ﴿إنكم لذائقو العذابَ الأليمَ﴾[5] بنصب (العذابَ) وصفته على نية النون المحذوفة تخفيفاً، وهي مسألة عند النحويين ضعيفة لأنها من باب حذف النون في غير المحلّى بـ (أل)، والقراءة عند أبي البقاء العكبري[6] من سهو القاريء، ولسنا نتفق معه لأن

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٨٤٢.
(٢) الصافات: ٣٨.
(٣) الحج: ٣٥.
(٤) انظر: المحتسب: ٢/٨٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٤٢، معاني القرآن: ٢/٢٢٥، الكشاف: ٣/١٤، تفسير القرطبي: ١٢/٥٩، الخصائص: ١/١٢٥.
(٥) الحج: ٣٥.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٨٩.

القـراءة وصلت إلينا في مظان التفسير[1] والنحو[2] والقراءات[3]، فيجب القياس عليها.

وقـولـه تعـالى: ﴿ولستم بآخـذيهِ إلاَّ أنْ تُغْمِضـوا فيه﴾[4] الهاء في (بـآخـذيه) في موضع جر، وهو الظاهر، ويجوز على مذهب الأخفش أنْ تكون في موضع نصب على نية النون[5]، ولامحوج إلى ذلك.

(٢) في غير الإضافة:

ومن ذلك قراءة الأعمش الشاذة: ﴿وماهم بضارّي به من أَحَدٍ..﴾[6] من غير نون: في هذه القراءة تأويلان:

(١) أن تكون النون قد سقطت تخفيفاً، وهي منوية، وهو الظاهر.

(٢) أن تكون النون قد حذفت للاضافة إلى (أحد) على أنَّ في الكلام فصلاً بين المتضـايفـين بالجـار والمجرور على أنَّ (من) زائدة. وهو تأويل قد ردَّه أبوحيان[7] لأنَّ الفصل بالظرف أو الجار والمجرور من ضرائر الشعر عنده، ولأنَّ ما يُمْكِنُ أنْ يضاف إليه مشغول بعامل آخر.

ومن حذف النون تخفيفاً حذف التي هي علامة رفع الأمثال الخمسة، ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿لِمَ تُلْبِسوا الحقَّ بالباطِلِ وتكتموا الحقَّ..﴾[8]

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٧٦/١٥، حاشية الشهاب: ٢٦٨/٧.
(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٣٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠٤/٢.
(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٢٧.
(٤) البقرة: ٢٦٧.
(٥) انظر: الدر المصون، ورقة: ٩٥٩، مغني اللبيب: ٨٤٣.
(٦) البقرة: ١٠٢.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٣٣٢/١، وانظر: الدر المصون، ورقة: ٤٥٧، وانظر: همع الهوامع: ٢٩٤/٤، المحتسب: ١٠٣/١.
(٨) آل عمران: ٧١.

بحذف النون في الموضعين تخفيفاً، وأجاز بعض النحويين أن يكون الفعل مجزوماً على توهم أن (لَمِ) غير الجازمة هي (لَمْ) الجازمة[١].

(٦) حـــذف الـــواو:

ومن ذلك قراءة حمزة: ﴿عَلَيْهُمْ﴾[٢]، و﴿إِلَيْهُمْ﴾[٣]، و﴿لَدَيْهُمْ﴾[٤] بضم الهاء وإسكان الميم على أن الأصل في الميم الساكنة الضمة، وحذفت الـواو والضمة طلباً للخفة، فأُتي بأصلٍ وهو ضم الهاء وتُرِكَ أصل وهو إثبات الواو وضم الميم. وذكر أبوعلي الفارسي[٥] أنَّه لما لزمت الميم الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم طلباً للتخفيف.

ومن ذلك حذف واو الحال في الجملة الاسمية، وهي مسألة مختلف فيها، وفى ذلك مذاهب[٦]:

(١) ذهب الفراء وأبوالقاسم الزمخشري إلى أنَّه لابدَّ من وجود الواو والضمير، ولايصح عندهما انفراد الضمير فيها إلاَّ ندوراً وشذوذاً، وقد ردَّ النحويون هذا القول.

(٢) ذهب الأخفش إلى أنَّ الواو لايصح ذكرها إذا كان الخبر في هذه الجملة مشتقَّاً مقدَّماً على المبتدأ كقولنا: جاءَ زيدٌ حسن وجهُهُ، فلايصح: جاء زيدٌ وحَسَنٌ وجهُه.

(٣) ذهب جمهور النحويين إلى أنه لايصح وجود الواو مع الضمير في الجملة

---

(١) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٢٦٤، البحر المحيط: ٤٩٢/٢.
(٢) الفاتحة: ٦.
(٣) الأنعام: ١١١.
(٤) الزخرف: ٨٠.
(٥) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٤٤ـ، وانظر: إعراب القرآن: ١٢٤/١، حجة القراءات: ٨١، البحر المحيط: ٢٦/١-٢٧.
(٦) انظر: همع الهوامع: ٤٧/١ـ

الاسمية المعطوفة على حالٍ كراهة اجتماع حرفي عطفٍ كقولنا: جاءَ زيدٌ ماشياً أو هو راكبٌ، فلا يصح عندهم قولنا: جاءَ زيدٌ ماشياً أوْ وهُوَ راكِبٌ، وقد خالف الزمخشري النحويين، وتبعه في ذلك البيضاوي في تقدير الواو في قوله تعالى: ﴿فجاءَها بأْسُنا بياتاً أوهم قائلون﴾(١)، وتقدير الكلام عندهما: أو وهم قائلون، وهو تكلف من غير ضرورة، لأنَّ ظاهر النص على عدم التقدير(٢).

(٤) ذهب بعضهم إلى أنَّ الجملة الاسمية الواقعة بعد (إلَّا) لاضرورة لدخول الواو عليها لأنَّ (إلَّا) أغنت عن الرابط كقولنا: ماضربت أحداً إلَّا عمروٌ خيِّر منه(٣)، ويرده قوله تعالى: ﴿ومايُؤْمِنُ أكثرهم إلَّا وهم مشركون﴾(٤).

(٥) ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ الحالَ إنْ كانت مؤكِّدة لزم فيها الضمير والخلو من الواو كقوله تعالى: ﴿ذلك الكتابُ لاريبَ فيه﴾(٥)، وذكر المرادي(٦) أنَّ الحال إنْ لم تكن مؤكدة أو معطوفة على أُخرى جاز ذكر الواو وعدمه. وذكر المالقي(٧) أنَّه إنْ لم يكن فيها ضمير لزمت الواو، فإنْ كان لم تلزم.

---

(١) الأعراف: ٤.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٤/٤٩، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/١٨٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/١٦٧، البحر المحيط: ٤/٢٦٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥٧، همع الهوامع: ٤/٤٨، الكشاف: ٢/٦٧، شرح المفصل: ٢/٦٥.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٤/٤٨.

(٤) يونس: ١٠٦.

(٥) البقرة: ٢.

(٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/١٦٧.

(٧) انظر: رصف المباني: ٤١٩.

وذكر عبدالقاهر الجرجاني[1] أنَّ الجملة الاسمية الغالب فيها أن تجيء مع الواو.

(٦) ذهب عبدالقاهر الجرجاني[2] إلى أنَّ الجملة الاسمية إن كان خَبرها شبه جملة مقدّماً على المبتدأ كَثُرَ فيها أن تجيء بغير واو كقولنا: جاء زيدٌ في يده سوط، وقد يجيء ترك الواو فيما فيه الخبر ليس كذلك، ولكنه غير كثير، ومن ذلك قول العرب: كلمته فوهُ إلى فيَّ، وقولهم: رجع عوْدُه على بَدْئه.

وذكر الرضي[3] أنَّ اجتماع الواو والضمير أولى احتياطاً في الربط، وذكر أنهم ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي في موضع الخبر أو الصفة أو الصلة لأنَّ جملة الحال فضلة، أمَّا جملة الخبر فبها يتم الكلام، وجملة الصلة يتمُ بها جزء الكلام، والصفة تتبع الموصوف.

(٧) ذهب عبدالقاهر الجرجاني والأندلسي[4] إلى أنَّه إنْ كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الربط بها نحو: جاءَ زيدٌ وهو راكِبٌ، وإن لم يكن كذلك فلايحكم بضعفه مجرداً عن الواو، ولكنه أقل من اجتماع الواو والضمير.

ولست أريد أن استقصي المواضع التي جاءت في كتابنا العزيز من هذه المسألة[5] لأنَّ مايهمني تلك التي حذفت فيها واو الحال تخفيفاً، ومن ذلك قولـه تعـالى: ﴿وكم من قريةٍ أهلكنـاهـا فجـاءَهـا بأسُنـا بياتـاً أو هم قائلون﴾[6]: قولـه (أوهـم قائلون) في موضع الحال، وذكر أبوحيَّان[7] أنَّ

---

(١) انظر: دلائل إعجاز القرآن: ١٢٦.
(٢) انظر: دلائل إعجاز القرآن: ٢١٦.
(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٢١١.
(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٢١١.
(٥) انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ورقة: ٥٧٢-٠
(٦) الأعراف: ٤.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٤/٢٦٩.

أصحابَه البصريين قد نصوا على أنَّه إذا دخل على جملة الحال حرف العطف لايصح دخول واو الحال عليها كما مرَّ. وذهب أبوالقاسم الزمخشري[1] كما مرَّ وتبعه البيضاوي[2] إلى أنَّ في الكلام واو حال محذوفة، أي: أو وهم قائلون، وقد حذفت واو الحال استثقالاً لاجتماع حرفي عطف، لأنَّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل عند أبي القاسم، وهو تعليل ليس بصحيح عند أبي حيان لأنَّ واو الحال عنده قسم من أقسام الواو وليست واو عطف، ويتراءى لي أنَّ ماذهب إليه الزمخشري من أنَّ واو الحال فيها معنى الوصل والربط أقرب من قول أبي حيَّان لأنَّ واو العطف تفيد أيضاً الوصل والربط والمشاركة، ولست في ذلك أدعو إلى تقدير واو الحال، وهو تقدير لامحوج إليه.

(٧) حذف الهاء:

ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿وجاءوا أَباهم عُشاً يَبْكون﴾[3]: ذكر ابن جني[4] أن طريق ذلك أنَّه أراد جمع (عاشٍ)، والقياس فيه (عشاة) مثل (ماشٍ) و (مُشاة)، ولكنه حذف الهاء تخفيفاً، ومن ذلك قول الشاعر[5]:

أبْلِغ النعمانَ عنيِّ مألُكاً ... أنه قد طالَ حبسي وانتظارْ

أراد (مألُكة) فحذف الهاء. وأجاز ابن جني أيضاً أن يكون جمع (عِشْوَة) وهي الظلام.

---

(١) انظر: الكشاف: ٢/ ٦٧.
(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٤/ ١٤٩، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٥٥٧.
(٣) يوسف: ١٦.
(٤) انظر: المحتسب: ١/ ٣٣٥، وانظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٨٨.
(٥) هو عدي بن زيد، انظر: المنصف: ٢/ ١٠٤، الممتع في التصريف: ١/ ٧٩.

(٨) حـذف الهـمـزة:

ويشيع في التنـزيل حذف الهمـزة تخفيفاً أكثر مما مرَّ من المحذوفات السـابقـة، ومن ذلك قراءة الحسن وغيره: ﴿بعذابٍ بَيْسٍ﴾[١] بتخفيف الهمزة والاسكان فيما بعد[٢]. والقول نفسه في قراءة أبي جعفر وشيبة وأبي عبدالرحمن والحسن: ﴿بعذابٍ بِيْسٍ﴾ على وزن (فِعْل) بتخفيف الهمزة وإبدالها باءً، وذكر ابن جني[٢] أنه يجوز أن يكون الأصل فيه (فَعِل)، ولكنه أسْكَنَ ونقل الحركة من العين إلى الفاء، ثم خفَّف.

ومن ذلـك قراءة ابن محيصن: ﴿فجـاته إحداهما﴾[٣] بإسقاط الهمزة اعتباطاً لاتخفيفاً عند ابن جني[٤]، وهي مسألة تصح في الشعر عنده لا في التنـزيل، ولست أتفق معـه لأنـه يجب الاحتجـاج للقراءة لتقويتها وذلك لإبعادها عن الضعف أو الشذوذ، فالهمزة حذفت عندي تخفيفاً لكونها بعد ألف المدّ والتاء الساكنة.

ومن ذلك قراءة عيسى الثقفي: ﴿بِراءُ﴾[٥] بكسر الباء، وليس بين الراء والألف همزة على وزن (فِعال): ذكر ابن جني[٦] أنَّ في تكسير (بريء) أربعة أوجـه: بِراء، أبرياء، بُرَآء، بُراء على وزن (فُعال). والأصل عند الفراء: برآء، حذفت الهمزة لام الكلمة تخفيفاً، وقيل إنَّ هذا مذهب أبي الحسن الأخفش في أنَّ أصـل (أشياء) هو أشْيياء. وقيل[٧] إنَّ (بـراء) مصـدَر على

(١) الأعراف: ١٦٥.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٢٦٤-٢٦٧، وانظر: البحر المحيط: ٤/٤١٢-٤١٣.
(٣) القصص: ٢٥.
(٤) انـظر: المحتسب: ٢/١٤٧، ١٥٠، وانـظر: البحر المحيط: ٧/١١٤، وانظر شاهداً آخر: مريم: ٢٣، وانظر فيه: المحتسب: ٢/٣٩-.
(٥) الممتحنة: ٤.
(٦) انظر: المحتسب: ٢/٣١٩.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٨/٢٥٤.

(فِعال) يوصف به المفرد والجمع. وذهب الزمخشري إلى أنَّ الكسرة مبدلة من الضمة كرُباب[1] ورُخال[2] وهي مسألة لاتصح عند أبي حيَّان[3] لأنَّ الضمة في ذلك ليست بدلاً من كسرة بل هي ضمة أصيلة، وذكر أنَّ (بِراء) قريب من أوزان أسماء الجمع وليس جمع تكسير، والصحيح في هذه القراءة ماذهب إليه ابن جني كما مرَّ.

وقراءة نافع وابن عامر: ﴿سال سايِلٌ بعذابٍ واقعٍ . .﴾[4] بغير همزة للتخفيف، ويجوز أن يكون الفعل (سال) مَن السيل، فلم يهمزه وهمز الاسم لأنَّه اسم فاعل، ويجوز أن يكون اسم الفاعل اسم وادٍ في جهنَّم[5].

وقراءة ورش وغيره: ﴿قال إنيَّ أُريدُ أنْ أُنْكِحكَ إحدى ابنتيَّ هاتَينِ . .﴾[6] بحذف همزة (إحدى) تخفيفاً[7].

وقراءة نافع وابن عامر: ﴿لكنَّا هو اللهُ ربيٍّ﴾[8] بإثبات الألف في الوصل[9].

---

(١) رُباب: جمع رُبىً، وهي التي تُرَبىً في البيت من الغنم. انظر: لسان العرب (رَبب).
(٢) رُخال بالضم والكسر جمع رَخِلٍ بالفتح والكسر، وهي الانثى من أولاد الضأن، انَظر: لسان العرب: (رخل).
(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٥٤/٨.
(٤) المعارج: ١ـ وانظر شاهداً آخر: الأحزاب: ١٤، وانظر فيه: المحتسب: ١٧٧/٢.
(٥) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٣٥٢، حجة القراءات: ٧٢٠ـ٧٢١.
(٦) القصص: ٢٧.
(٧) انظر: البحر المحيط: ١١٥/٧.
(٨) الكهف: ٣٨.
(٩) انظر: الصفحة/١٠٧ من هذا البحث.

وقوله تعالى: ﴿أَرنا اللهَ جَهْرَةً﴾(١)، ﴿وأَرِنا مناسِكَنا﴾(٢) وماشاكله على حذف الهمزة تخفيفاً لأَنَّ الأصل في هذا الفعل: أرإيْتا، نقلت كسرة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، وسقطت الياء علامة للبناء(٣).

وقراءة أبي عمرو والكسائي وورش عن نافع: ﴿وأخافُ أنْ يأكُلَهُ الذيْب وأنتم عنه غافلون..﴾(٤) بغير همز للتخفيف(٥).

وقراءة أبي بكر: ﴿يُحَلَّوْنَ فيها مِنَ أساوِرَ من ذهبٍ ولوْلُوءاً...﴾(٦) بتخفيف الهمزة الأولى لاجتماع همزتين في الكلمة(٧).

ومن تخفيف الهمزة كراهة اجتماع همزتين في الكلمة الواحدة قراءة عبدالله والحسن وقتادة وابن محيصن: ﴿بل آدرك﴾(٨) بمدة بعد همزة الاستفهام: الأصل في (آدرك): أَأَدرك، قلبت الثانية ألفاً تخفيفاً كراهة الجمع بين همزتين. وذكر أبوحيان(٩) أنَّ أبا عمرو بن العلاء قد أنكر هذه الرواية. وذكر أبوحاتم(٩) أنه لايجوز الاستفهام بعد (بل) لأنَّ (بل) إيجاب

---

(١) النساء: ١٥٣.
(٢) البقرة: ١٢٨، وانظر شاهداً آخر: التكاثر: ٦، وانظر فيه: المحتسب: ٢/١٨٧.
(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٧٨، وانظر: لسان العرب (رأى).
(٤) يوسف: ١٤.
(٥) انظر: حجة القراءات: ٣٥٧، الحجة في القراءات السبع: ١٩٤.
(٦) الحج: ٢٣.
(٧) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/١١٨، الحجة في القراءات السبع: ٢٥٢.
(٨) النمل: ٦٦، وانظر شاهداً آخر: المنافقون: ٦، انظر في ذلك: المحتسب: ٢/٣٢٢.
(٩) انظر: البحر المحيط: ٧/٩٢، وانظر شاهدين آخرين على اجتماع همزتين: فصلت: ٤٤، وانظر في ذلك: الحجة في القراءات السبع: ٣١٧، ص: ٨، وانظر: الحجة في القراءات السبع: ٣٠٥.

والاستفهام في هذا الموضع إنكار، وذكر أبو حيان أن بعض المتأخرين أجاز هذه المسألة حملاً على قول القائل: أخبزاً أكلت بل أماءً شربت، على ترك الكلام الأول والأخذ في الثاني، وهو الظاهر لأن القراءة على الاستفهام بعد (بل).

ومن ذلك حذف همزة الاستفهام، ومنه قراءة يحيى والأعرج وشيبة وأبي جعفر وصفوان بن عمرو: ﴿إذا مُتْنا﴾[1] بغير استفهام: ذكر ابن جني[2] أن هذه القراءة تحتمل أمرين:

(١) أنَّ في الكلام حذف همزة الاستفهام تخفيفاً حملاً على قراءة العامة.

(٢) أن يكون الكلام إخباراً.

وقـراءة ابن محيصن والزهري: ﴿وسواءٌ عليهم أَنْذَرْتهم أم لم تُنْذِرْهم لايؤمنون﴾[3] بهمزة واحدة على الخبر: ذكر ابن جني[4] أن الذي ينبغي أن يعتقـد في هذه القـراءة أنْ يكـون الاستفهـام منـوياً كقـراءة العـامـة: ﴿أأنْذَرْتهم﴾، فتكون الهمزة حذفت تخفيفاً، وذكر أنَّ مايوجب نية الهمزة بقاء (أمْ) بعدها، ولايصح عدُّ (أمْ) منقطعة كقول العرب: إنها لَأبلٌ أم شاءٌ لأنَّ قوله ﴿سواءٌ عليهم﴾ يبقى منقطعاً لاثاني له.

ومن ذلك قراءة أبي جعفر: ﴿سواءٌ عليهم استَغْفَرْت لهم أم له تَسْتَغْفِر لهم. . . ﴾[5] بألف وصل على نية همزة الاستفهام التي حذفت تخفيفاً، وذكر ابن جني[6] أنَّ هذا مما يختص بالتجوز فيه، وبابه الشعر.

---

(١) ق: ٣.

(٢) انظر: المحتسب: ٢/٢١١-٢١٢.

(٣) يس: ١٠، وانظر: البقرة: ٦.

(٤) انظر: المحتسب: ٢/٢٠٥.

(٥) المنافقون: ٦.

(٦) انظر: المحتسب: ٢/٣٢٢.

وقراءة الزهري: ﴿أُشْهِدوا خَلْقَهُم. . .﴾[1] بغير استفهام: ذكر ابن جني[2] أنَّ حذف همزة الاستفهام تخفيفاً ضعيف، لأنَّ هذا الحذف بابه الشعر، والقراءة عنده محمولة على الإخبار على أنَّ الجملة الفعلية صفة لِما قبلها.

(٩) حذف الجار والمجرور:

يفهم من كلام ابن جني[3] أنَّ الجار والمجرور المتعلق بعامل قبله يحذف تخفيفاً، ويظهر لي من الشاهدين اللذين ذكرهما أنَّ ذلك محصور في كونه مفعولاً فيه وكون المجرور ضميراً رابطاً، ومن ذلك قراءة عكرمة: ﴿حيناً تمسونَ. .﴾[4] أي: حيناً تمسون فيه، وقوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لاتجْزي نفسٌ عن نفس شيئاً﴾[5]. وذهب أبو الحسن الأخفش[6] إلى أنَّ فيه حذفين متتالين، وهما حذف (في) حرف الخفض، فبقي (تجزيه)، ثم حَذْفُ الضمير.

ولست أريد أن أمضي في استقصاء المواضع التي حذف فيها المتعلق لأنني قد صَنَّفْت كتاباً في هذه المسألة[7].

(٢) حذف الحركات تخفيفاً:

يشيع في التنزيل تخفيف الحركات بالحذف، ولعلَّ أهمَّ مايدور في فلك

---

(١) الزخرف: ١٩.
(٢) انظر: المحتسب: ٢/٢٥٤-
(٣) انظر: المحتسب: ٢/١٦٣.
(٤) الروم: ١٧.
(٥) البقرة: ٤٨، ١٢٣.
(٦) انظر: المحتسب: ٢/١٦٣.
(٧) هو (الأفعال التي حُذِفَ مفعولها غير الصريح في التنزيل)، وسيصدر إنْ شاء الله قريباً.

هذه المسألة مايلي:

(١) تخفيف الضمة.

(٢) تخفيف الفتحة.

(٣) تخفيف الكسرة.

(٤) حذف الحركة أو الحرف لتوالي الأمثال.

وإليك التفصيل فيما مرّ:

(١) تخفيف الضمة:

والضمة في هذه المسألة إمّا أن تكون حركة إعرابية وإمّا أن تكون غيرَ إعرابية.

(١) تخفيف الضمة الإعرابية:

وفي التنزيل من ذلك مواضع كثيرة، ومن ذلك قراءة مسلمة بن محارب: ﴿وإذْ يَعِدْكمُ الله﴾(١) بإسكان الدال لتوالي الأمثال ونقل الضمة(٢).

وقراءة الحسن: ﴿وصرّفْنا فيهِ من الوَعيدِ لعلّهم يتّقونَ أوَ يحدِثْ لهم ذِكراً﴾(٣) ساكنة الثاْء استثقالاً للضمة(٤).

وقراءة الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلام ويعقوب وعبدالله بن يزيد والأعمش والهمذاني: ﴿ويَذَرْهُمْ في طغيانِهِم يعمهون﴾(٥) بالياء وبإسكان الراء تخفيفاً(٦).

---

(١) الأنفال: ٧، ٩، ١١.

(٢) انظر: المحتسب: ٢٧٣/١، البحر المحيط: ٤٦٤/٤.

(٣) طه: ١٣٠.

(٤) انظر: المحتسب: ٥٩/٢، البحر المحيط: ٢٨١/٦.

(٥) الأنعام: ١١٠.

(٦) انظر: المحتسب: ٢٢٧/١، البحر المحيط: ٢٠٣/٤.

وقـراءة من قرأ: ﴿ومايُشْعِرْكُم . .﴾[1] ساكنة الراء تخفيفاً، وذكر ابن جني[2] أنَّ الإسكان في هذه القراءة أعذَر منه في سابقتها لأنَّ فيها خروجاً من كسرٍ إلى ضم، وفي (يَذَرْهُم) خروج من فتح إلى ضم.

وقراءة مَسْلَمة: ﴿فَسَيَحْشرْهم إليه جميعاً﴾[3]، ﴿وأمَّا الذين اسْتَنْكفوا واستَكْـبَرَوا فيعـذِّبْهم عذابـاً أليماً . .﴾[4] بإسكـان الـراء والباء في الفعلين المضارعين تخفيفاً أو خلساً، فظنَّ سكوناً[5].

وقراءة الأعمش: ﴿يَعِدْهُمْ ويُمَنِّيهم ومايَعِدْهُمُ الشيطانُ إلَّا غُروراً﴾[6] بالسكون في (يَعِدْهم) في الموضعين تخفيفاً[7] ولتوالي الحركات[8].

وقراءة الحسن: ﴿ولاتمْنُنْ تَسْتكثِرْ﴾[9] بالجزم: ذكر ابن جني[10] أنَّ لهذه القراءة تأويلين:

(١) أنْ يكون قوله (تَسْتكْثِرْ) بدلاً من (تمْنُن)، ولكن المعنى ليس عليه لأنَّ معناه: لاتمْنُنْ مَنَّ مُسْتَكْثِر، أي: امنُنْ مَنَّ من لايريدُ عوضاً، والبدل يصلح للإقـامـة مقامَ الثاني. ولقد أنْكَرَ أبو حاتم الجزم على البدل لأنَّ المنَّ ليس بالاستكثار فيبدل منه كما مرَّ.

(٢) أنْ يكـون قد أسْكنَ الراء استثقالاً للضمة مع كثرة الحركات. وأجاز

---

(١) الأنعام: ١١٠.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٢٢٧، اتحاف فضلاء البشر: ١٢٩.
(٣) النساء: ١٧٢.
(٤) النساء: ١٧٣.
(٥) انظر: المحتسب: ١/٢٠٤.
(٦) النساء: ١٢٠.
(٧) انظر: المحتسب: ١/١٩٩.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٥٤.
(٩) المدثر: ٦.
(١٠) انظر: المحتسب: ٢/٢٣٧-٢٣٨، وانظر: البحر المحيط: ٨/٣٧٢.

أبـوالقاسم الزمخشري[1] أنْ يكون التسكين للوقف، ولكنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وأجاز فيه أيضاً أن يكون من باب (عَضْد) المسكنّ تخفيفاً، ولقد ردَّ أبو حيان[2] هذين الوجهين لأنَّه لايصح حمل القرآن عليهما مع وجود ماهو راجح عليهما وهو البدل.

وقراءة الأعرج: ﴿أَلَمْ نهلِكِ الأَوَّلين ثم نتبعْهُم الآخِرين﴾[3] بإسكان العين من (نُتْبِعْهم): ذكر ابن جني[4] أنَّ لهذه القراءة تأويلين:
(١) أنْ يكـون القـارىء أرادَ معنى قراءة الجـماعة ﴿نُتْبِعُهُم﴾ بالرفع على الاستئناف ولكنه أسكَنَ العين استثقالاً لتوالي الحركات والضمة.
(٢) أن يكون مجزوماً عطفاً على قوله (نهلِكِ) فيجري ذلك مجرى قولنا: ألم تَزُرْني ثم أُعْـطِكَ؟، فيكون معنى هذه القراءة أنَّه يريد قوماً أهلكهم الله سبحانه بعد قومٍ قبلهم على اختلافِ أوقات المرسلين إليهم شيئاً بعد شيء.

وقـراءة الأشهب العقيلي والحسن: ﴿أَتَـذَرُ موسى وقـوْمَه ليُفْسِدوا في الأرض ويَذَرْكَ وآلِهَتَك..﴾[5] بإسكان الراء من (ويَذَرْك): ذكر ابن جنيٍّ أنَّ الأصل في (ويذَرْك) هو رفع الراء على الاستئناف، والإسكان لتوالي الحركات وثقل الضمة[6]. وذكر أبوحيان[7] أنه يجوز أنْ يكون من باب العطف على التوهم، توهم كون (يُفْسِدوا) مجزوماً على جواب الاستفْهام.

---

(١) انظر: الكشاف: ٤/١٨١.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/٣٧٢.
(٣) المرسلات: ١٦-١٧.
(٤) انظر: المحتسب: ٢/٣٤٦، البحر المحيط: ٨/٤٠٥، حاشية الشهاب: ٨/٢٩٧.
(٥) الأعراف: ١٢٧.
(٦) انظر: المحتسب: ١/٢٥٦-٢٥٧.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٦٧.

وقـراءة أبي عمـرو بن العـلاء: ﴿أَنُلْزِمْكمـوها وأنتُمْ لها كارهون﴾[1] بإسكان الميم: ذكر الزجاج[2] أنَّ النحويين البَصريين مجمعون على أَنَّه لايجوز إسكان حركات الإعراب إلاَّ في ضرورة الشعر، وما روي عن أبي عمرو من الإسكان محمول على عدم ضبط القرَّاء عنه، والقول نفسه مع أبي القاسم الزمخشري: «وحكي عن أبي عمرو إسكان الميم، ووجهه أنَّ الحركة لم تكن إلاَّ خلسة خفيفة، فظنها الراوي سكوناً، والإسكان الصريح لحن عند الخليل وسيبـويه وحـذاق البصريين، لأنَّ الحركة الإعرابية لايسوغ طرحُها إلاَّ في ضرورة الشعر..»[3]، ولقد اتهم أبوحيَّان[4] الزمخشري فيما ذهب إليه من تجهيل القراء، لأنهَّم أجل من أنْ يلتبس عليهم الاختلاسُ بالسكون.

ولعلَّ ما ذهب إليه أبوحيَّان أظهرُ من قول أبي القاسم لأنَّ الفراء قد ذكر أنَّ العرب تسكِّن مثل هذا تخفيفاً: «وقوله (أَنُلزمْكموها) العرب تسكن الميم التي من اللزوم، فيقـولون: (أَنُلْزِمْكموها)، وذلك أنَّ الحركات قد توالت فسكنت الميم لحركتهـا وحـركتين بعدها وأنهَّا مرفوعة، فلوكانت منصوبة لم يُسْتَثْقَلْ فَتُخَفَّف، إنَّما يستَثقلون كسرة بعد ضمة أو ضمة بعدها كسرة أو كسرتـين متـواليتـين أو ضمتـين متـواليتـين، فأمَّـا الضمتـان فقـولـه: ﴿لايَحْزُنْهم﴾[5]، جزموا النون لأنَّ قبلها ضَمَّة، فخفِّفت كما قال (رُسْل)، فأمَّا الكسرتان فمثل قوله (الإبْل) إذا خُفِّفت..»[6]

ولعلَّ مايعزِّز ذلك أيضاً ماذكره ابن جني في مؤلَّفه (المحتسب): «ومن

---

(١) هود: ٢٨.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/١٠٧، وانظر: البحر المحيط: ٥/٢١٧.
(٣) الكشاف: ٢/٢٦٦.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/٢١٧.
(٥) الأنبياء: ١٠٣.
(٦) معاني القرآن: ٢/١٢.

ذلك قال ابن مجاهد: قال عباس: سألت أباعمرو عن ﴿يُعَلِّمْهُم الكتاب﴾، فقال: أهل الحجاز يقولون: ﴿يُعَلِّمُهُم ويَلْعَنهم﴾[1] مثقلة، ولغة تميم: يعلمْهُم ويَلْعَنْهُمْ. قال أبو الفتح: أماً التثقيل فلا سؤال عنه ولافيه، لأنه استيفاء واجب الإعراب، لكن من حذف فعنه السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو»[2].

ومما روي عن أبي عمرو بالإسكان أو الاختلاس: ﴿إلى بارئْكم﴾[3]، ﴿يأمُرْكُم﴾[4]، و﴿ينْصركم﴾[5]، و﴿يَلْعَنْهم﴾[6]، و﴿يجْمَعْكُم﴾[7]، و﴿أسلحتْكم﴾[8]: بإسكان مامرَّ كراهيةً لتوالي الحركات استخْفافاً[9].

ومن ذلك إسكان مايتوهَّم أنَّه الحرف الذي تظهر عليه علامة الإعراب، ومن ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿وإنْ تَشْكُروا يَرْضَهْ لكم...﴾[10]

---

(١) البقرة: ١٢٩، ١٥٩.
(٢) المحتسب: ١/١٠٩، وانظر: الخصائص: ٢/٣٤٠-٣٤٢.
(٣) البقرة: ٥٤.
(٤) البقرة: ٦٧.
(٥) آل عمران: ١٦٠.
(٦) البقرة: ١٥٩.
(٧) الجاثية: ٢٦.
(٨) النساء: ١٠٢، وانظر شاهداً آخر: الأنبياء: ١٠٣، وانظر فيه معاني القرآن: ٢/٣٧١.
(٩) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٧٧-٧٨، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٢٤٠-٢٤١، حجة القراءات: ٩٧، إعراب القرآن: ١٨٤، وانظر شاهداً آخر: النساء: ١٢٠، وانظر فيه: المحتسب: ١/١٩٩. ١/١٩٩.
(١٠) الزمر: ٧.

بإسكـان الهاء لأنَّ مِنَ العرب[1] من يسكِّن الهاء إذا تحرَّك ماقَبلَها كقولنا: ضرَبْتُه ضرباً شديداً، وقيل إنهم يُنْزلون الهاءَ إذا سكنوها وأصلها الرفع منزلة الميم الساكنة في (أنْتُمْ) و (رأيْتُهُمْ)، وأصلُ الميم الضمِ من غير أنْ يصلوها بواو. ولقد خطَّأ أبوحاتم[2] ذلك، وذكر أبوحيَّان أن ذلكَ ليس غلطاً لأنَّه لغة لبنى كلاب وبني عقيل.

ومن ذلك إسكان الاسم المرفوع تخفيفاً، ومنه ماحكاه أبوزيد عنهم: ﴿بلى ورُسُلْنا لدَيهِمْ يكتبون﴾[3] بإسكان اللام تخفيفاً[4].

ومن ذلك قراءة مسلمة بن محارب: ﴿وبُعولَتْهُنَّ أحقُّ بِرَدِّهنَّ. . ﴾[5] بإسكان التاء تخفيفاً[6].

(٢) تخفيف الضمة غير الإعرابية:

وهي مسألةٌ أقلُّ شيوعاً من سابقتهاَ في كتابنا العزيز، ومن ذلك قراءة أبي رجاء وأبي حيوة ﴿أوْمِنْ وراءِ جُدْرٍ. . ﴾[7] بإسكان الدال تخفيفاً[8].

وقـراءة عبدالله وابن عباس وابن وثاب والنخعي وطلحة بن مصرف والأعمش ومسروق وابن عامـر: ﴿وهـو الذي يُرْسِلُ الرياحَ نُشْراً. . ﴾[9]

---

(١) انـظر: حجـة القـراءات: ١٦٦، الكشف عن وجـوه القـراءات السبـع وعللها وحججها: ٢/٣٤٩.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/٤١٧.
(٣) الزخرف: ٨٠.
(٤) انظر: المحتسب: ١/١٠٩، ١٩٩، ٢٥٧، ٢/٢٣٧، الخصائص: ٢/٣٤١-.
(٥) البقرة: ٢٢٨.
(٦) انظر: المحتسب: ١/١٢٢-١٢٣، البحر المحيط: ١/٢٠٦.
(٧) الحشر: ١٤.
(٨) انظر: المحتسب: ٢/٣١٦، البحر المحيط: ٨/٢٤٩.
(٩) الأعراف: ٥٧، وانظر: الفرقان: ٤٨.

بالنون وإسكان الشين تخفيفاً(١).

وقراءة قنبل وأبي عمرو والكسائي: ﴿كأنهم خُشْبٌ مُسَنَّدَة﴾(٢) بإسكان الشين تخفيفاً(٣).

وقراءة غير نافع من السبعة: ﴿لقد جئتَ شيئاً نُكْراً..﴾(٤) بتخفيف الكاف، وهما لغتان كالشُغْلِ والشُغُل. وقد حصر قوم ذلك في المنصُوب، لأنَّ المنصوب تلزم راءَه الحركةُ في الوصل والوقف، فوجب تخفيف عينه للزوم الحركة للامه وفائه، أمَّا المخفوض فلاتلزم الحركةُ لامَه إلَّا في الوصل، ولذلك لم يخَفِّفوه، ولكنَّ ابن كثير ساوى بين المنصوب والمخفوض في التخفيف(٥).

وقراءة حمزة وأبي بكر عن عاصم: ﴿عُرْباً أَتْراباً﴾(٦) بإسكان الراء تخفيفاً(٧).

وقراءة ابن كثير: ﴿بروحِ القُدْسِ﴾(٨) بإسكان الدال تخفيفاً لتوالي ضمتين. وذكر ابن خالويه(٩) أنّه يجوز أن يكون الإسكان لغةً.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣١٦/٤.
(٢) المنافقون: ٤.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٣٢٢/٢، الحجة في القراءات السبع: ٣٤٦، حجة القراءات: ٧٠٩.
(٤) الكهف: ٧٤.
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٦٩/٢، الحجة في القراءات السبع: ٢٢٨، حجة القراءات: ٤٢٤.
(٦) الواقعة: ٣٧.
(٧) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٣٠٤/٢-٣٠٥، الحجة في القراءات السبع: ٣٤٠.
(٨) البقرة: ٧٨.
(٩) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٥.

وقراءة حمزة وإسماعيل عن نافع: ﴿قالوا اتتَّخذُنا هُزْواً..﴾[١] بإسكان الزاي تخفيفاً، وقيل إنَّ التخفيف لغة تميم والتثقيل لغة أهل الحجاز. وذكر عيسى بن عمر[٢] أنَّ كل اسمٍ على ثلاثة أحرف أوله مضموم من العرب من يثقله ومنهم من يخففه نحو: اليُسرْ واليُسرُ، والعُسرْ والعُسرُ. ومِمَّا جاء في القرآن من ذلك أيضاً: ﴿كفْواً﴾[٣] و ﴿جزْءاً﴾[٤] بالإسكان، وهي قراءة حمزة [٥].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿ولقد جاءَتهْم رُسْلُنا..﴾[٦]، ﴿وقَدْ هدانا سُبْلَنا..﴾[٧] بإسكان السين والباء، وقراءة غير ابن كثير وأبي عمرو والكسائي من السبعة: ﴿وأكْلِهِمُ السُّحْتَ...﴾[٨]، وقراءة نافع: ﴿والأُذْنَ بالأُذْن﴾[٩] بإسكان الذال[١٠].

ومن ذلك قراءة الحسن وإبراهيم ويحيى بن وثاب: ﴿وأنتُم حُرْمٌ﴾[١١] بإسكان الراء تخفيفاً، وهي لغة تميم[١٢].

---

(١) البقرة: ٦٧.
(٢) انظر: حجة القراءات: ١٠١.
(٣) الأخلاص: ٤.
(٤) البقرة: ٢٦٠.
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٢٤٧.
(٦) المائدة: ٣٢.
(٧) إبراهيم: ١٢.
(٨) المائدة: ٦٢.
(٩) المائدة: ٤٥، وانظر: التوبة: ٦١، الحاقة: ١٢، لقمان: ٧.
(١٠) انظر في ذلك: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٠٨-٤٠٩، وانظر: المنصف: ١/٣٤٠، الحجة في القراءات السبع: ١٣١، ١٧٦، حجة القراءات: ٢٢٥-، وانظر شاهداً آخر: المدثر: ٥٢، وانظر في ذلك: المحتسب: ٢/٣٤٠.
(١١) المائدة: ١.
(١٢) انظر: المحتسب: ٢/٢٠٥.

وأحياناً يميلون إلى تخفيف الضمة باللجوء إلى الكسرة، ومن ذلك قراءة حمزة وأبي بكر: ﴿إنَّكَ أنتَ علَّامُ الغِيوبِ﴾[1] بكسر الغين استثقالاً لتوالي ضمتين مع الياء، ففرَّ القارىء إلى حركة مغايرة للضمة مناسبة لمجاورة الياء، وهي الكسرة[2].

(٢) تخفيف الفتحة:

ويشيع هذا التخفيف في الحركة الإعرابية وغيرها:

(١) الحركة الإعرابية:

أجاز أبوالقاسم الزمخشري[3] أنْ تخفف الفتحة حركةُ الإعراب، وذهب أبوحيَّان إلى أنه لايجوز تخفيف الفتحة إلَّا في الضرورة، فلايصح حمل القرآن عليه: «وقال ابن عطية: هي لغة لتوالي الحركات انتهى. ولاينبغي أنْ يُخَرَّجَ على النصب لأنَّ نصب مثل هذا هو بظهور الفتحة، ولاتستثقل الفتحة فتحذف تخفيفاً كما أشار إليه الزمخشري، ولاذلك لغة كما زعم ابن عطية، ولايصلح التعليل بتوالي الحركات لأنَّه لم يتوالَ فيه الحركات، وهذا عند النحويين أعني النصب بحذف الفتحة لايجوز إلَّا في الضرورة، فلاتحمل القراءة عليه إذا وجد حملها على وجهٍ صحيحٍ، وقد وجِدَ وهو الاستئناف. .»[4].

ولست أتفق مع من لم يجز هذه المسألة لأنَّ في التنزيل قراءاتٍ خفِّفت

---

(١) المائدة: ١٠٩.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٩-٥٠، ٧/٢٩٢.
(٣) انظر: الكشاف: ١/٦٠٨.
(٤) البحر المحيط: ٣/٤٦٧.

فيها الفتحة، فالقياسُ عليها أولى من حمل ذلك على الضرورة، ومن هذه القراءات قراءة طلحة بن سليمان: ﴿قال ياويْلَتى أَعَجزْتُ أنْ أكونَ مثلَ هذا الغرابِ فَأُواريْ سَوْءَة أخي..﴾[١] بسكون الياء في (فأواري) على الاستئناف، أي فأنا أواري، أو على التخفيف كما مرَّ عند أبي القاسم الزمخشري. وذهب أبوالعباس[٢] المبرد إلى أنَّ إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات حملاً على الألف الساكنة في كل الأحوال، وشبِّهت الواو بالياء في هذه المسألة أيضاً[٣].

ولعلَّ مايعزز ماذهب إليه ردُّ الشهاب لقول أبي حيَّان السابق: «وأمَّا تسكين المنصوب فكثير ولاعبرة بقولِ أبي حيَّان إنه ضرورة»[٤]

ومن إسكان الياء المنصوبة أيضاً قراءة الأعمش: ﴿من قبل أن نقضيْ إليك وحْيَهُ..﴾[٥] بالنون وإسكان الياء من (نقضيْ) ونصب الياء من (وَحْيَهُ): ذكر أبو الفضل الرازي صاحب كتاب (اللوامح) أنَّ ذلك لغةُ من لايرى فتح الياء بحال إذا انكسر ماقبلها وحلَّت طرفاً[٦].

وقراءة جعفر الصادق: ﴿مِنْ أَوسطِ ماتُطْعِمون أهالِيْكم..﴾[٧] بالجمع

---

(١) المائدة: ٣١.
(٢) انظر: المحتسب: ١٢٦/٢.
(٣) انظر: المحتسب: ١٢٥/٢-١٢٦، ٢٠٩، البحر المحيط: ٢٦٧/٣، الكشاف: ٦٠٨/١، حاشية الشهاب: ٢٣٧/٣.
(٤) حاشية الشهاب: ٢٣٧/٣، وانظر: الخصائص: ٣٤٢/٢.
(٥) طه: ١١٤.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٢٨٢/٦.
(٧) المائدة: ٨٩.

وإسكان الياء تخفيفاً كما مرَّ[1] تشبيهاً لها بالألف[2].

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿ثانيْ اثنَين﴾[3] بإسكان الياء تخفيفاً لفتحة الياء المشبَّهة بالألف كما مرَّ[4]، وتخفيف الفتحة كما مرَّ عند أبي العباس المبرد[4] من أحسن الضرورات ولو جاء به إنسان في النثر لكان مصيباً. وذكر ابن جني أن شواهد إسكان هذه الياء في موضع نصب فاشٍ في الشعر، ولذلك يسوغ حمل القراءات عليه: «وشواهد سكون هذه الياء في مواضع النصب فاشٍ في الشعر، فإذا كثر هذه الكثرة وتقبله أبوالعباس ذلك التقبل ساغ حمل تلك القراءة عليه..»[5].

ومن ذلك تخفيف فتحة البناء، ومِنْهُ قراءة الأعمش: ﴿فَنسيْ ولم نَجْد له عَزْماً﴾[6] بإسكان الياء تخفيفاً[7].

ومن ذلك إسكان الواو في موضع النصب تشبيهاً لها بالياء المشبَّهة بالألف في هذه المسألة كما مرَّ، ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿إلَّا أنْ يَعْفُوْنَ أو يعفُوْ الذي بيده عقدَةُ النكاح...﴾[8] بإسكان الواو من الفعل (يعفو) الثاني: ذكر ابن جني[9] أنَّ سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل وسكون الياء فيه أكثر، وذكر ابن مجاهد[10] أنَّ هذا يكون في الوقف، فأمَّا في

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/١١.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٢١٧-٢١٨.
(٣) التوبة: ٤٠.
(٤) انظر: المحتسب: ١/٢٨٩، وانظر: البحر المحيط: ٥/٤٣.
(٥) المحتسب: ١/٢٩٠.
(٦) طه: ١١٥.
(٧) انظر: المحتسب: ١/١٢٦-١٢٧، ٢/٥٩-٦٠.
(٨) البقرة: ٢٣٧.
(٩) انظر: المحتسب: ١/١٢٥-
(١٠) انظر: المحتسب: ١/١٢٧.

الـوصـل فلايكون، ولسنا نتفق معه في ذلك لأنَّ القراءة على الإسكان في الوصل، ولكننا نقول كما قال ابن جني إنَّ الفتح أعرب. وذكر أبوحيان[1] أنَّ أكثـر العرب على استخفاف الفتحة في الواو والياء في قولنا: لن يَرْمي ولَنْ يَغْزو، وذكر أنَّ البصريين قد نصُّوا على أنَّ إسكان ذلك ضرورة. وذهب ابن عطية[2] إلى أنَّ الفتحة إذا كانت على واو متطرفة قبلها متحرك تستثقل لقلة مجيئها في كلام العرب.

(٢) الحركة غير الإعرابية:

وهي مسألة أقل شيوعاً من تخفيف الضمة في كتابنا العزيز، ومن ذلك قراءة ابن محيصن: ﴿أَمْنَـةً نُعاساً﴾[3] بإسكان الميم: ذكر ابن جني[4] أنه لايجوز أن يكون (أَمْنَةً) مخففاً من (أَمَنَةً) كقراءة الجماعة، وذلك لأنَّ المفتوحَ في مثل هذا لايسكن كما يسكَّن المضموم لخفة الفتحة، ويعدُّ ماجاء من هذه المسألة مسكَّناً شاذاً.

ولسنا نتفق معه في هذه المسألة لأنَّ مافي التنزيل من شواهد يردُّ زعمه، ومما جاء في كلام العرب من ذلك قول الأخطل[5] (طويل):

وماكُلُّ مُبْتاعٍ ولَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ   براجِعِ ماقد فَاتَهُ برِدادِ[6]

أي: سَلَفَ صَفْقُه، وهو عند ابن جني[7] محمول على الشذوذ، وأجاز فيه أيضاً أن يكون مخففاً من (فَعِلَ) مكسور العين وهو فِعلٌ غير مستعمل، ولكنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينْطق به، فاستَغْنَوا بـ (فَعَل) عن (فَعِلَ) لخفة

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/٢٣٧.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٢/٢٣٧.
(٣) آل عمران: ١٥٤، وانظر: الأنفال: ١١.
(٤) انظر: المحتسب: ١/٢٧٤.
(٥) انظر: المحتسب: ١/٢٤٩، ٢٧٤، المنصف: ١/٢١.
(٦) انظر: المحتسب: ١/٢٤٩، ٢٧٤، المنصف: ١/٢١.
(٧) انظر: المنصف: ١/٢١-٢٢.

المفتوح.

ومما جاء في التنـزيل من هذه المسألة قراءة أبي السِّمال وأبي الجوزاء: ﴿حتَّى يَلجَ الجَمْلُ..﴾[1] بإسكان الميم: ذكر ابن جني[2] أنَّ (الجَمْلَ) بعيدٌ أن يكون مخففاً من الجَمَل لخفة الفتحة كما مرَّ.

وقراءة غير حفص من السبعة: ﴿قالَ تَزْرَعونَ سَبْعَ سنينَ دَأْباً...﴾[3] بالتخفيف: ذكر ابن خالويه[4] أنَّ المسكَّن مصدر والمفتوح اسم، وأجاز أن يكون أصله الفتح، فأسكن تخفيفاً لأنَّ ثانيه حرف حلقي. وذكر مكي بن أبي طالب[5] أنَّ الفتح والإسكان لغتان، والإسكان أوْلى للإجماع عليه لأنه أخفّ.

وقراءة حمزة وعاصم والكسائي: ﴿إنَّ المنافقين في الدرْكِ الأسفَلِ من النار...﴾[6]: بإسكان الدال: قيل إنَّ الفتح والإسكان لغتان مثل النَّفْر، والنَفَر، والطَرْد والطَرَد، وذكر ابن خالويه[7] أنَّه أُسْكِنَ تخفيفاً.

ومن ذلك قراءة رواها الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء: ﴿في قلوبهم مرْضٌ﴾[8] بإسكان الراء[9]: ذكر السيوطي[10] أنَّه لم يخفف المفتوح إلاَّ في

---

(١) الأعراف: ٤٠.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٢٤٩، وانظر: البحر المحيط: ٤/٢٩٧.
(٣) يوسف: ٤٧.
(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٩٥، وانظر: حجة القراءات: ٣٥٩.
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/١١.
(٦) النساء: ١٤٥.
(٧) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٢٧، وانظر: حجة القراءات: ٢١٨.
(٨) البقرة: ١٠.
(٩) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٢.
(١٠) انظر: المزهر: ٢/٨٦.

حرف واحد، وهو القراءة السابقة، ومن الأفعال قولهم: ماخَلْقَ اللهُ مثلَه بإسكان اللام، لأنَّ التخفيف في المضموم والمكسور. ولسنا نتفق معه فيما ذهب إليه لأنَّ الشواهد السابقة ترد زعمه. وذكر ابن جني[1] أنه لايجوز أن يكون (مَرْض) مخفَّفاً من (مَرَض) لأنَّ المفتوح لايُخَفَّف، ولذلك عدَّ الإسكان في هذه اللفظة لغةً في (مَرَض) المتحرك كالحَلْب والحَلَب، والطَّرْدِ والطَرَد، والشَلّ والشَّلَل، والعَيْبِ والعاب، والذَّيْمِ والذَّام. والقول معه كالقول مع السيوطي.

ومن ذلك أيضاً قراءة الحسن: ﴿فَجزاءٌ مِثْلُ ماقَتَل مِنَ النَّعْمِ . .﴾[2] بإسكان العين تخفيفاً، وهي مسألة جائزة عند النحويين كما مر لكون العين حرفاً حلقياً[3].

ومن ذلك أيضاً قراءة أهل مكة: ﴿وامْرَأْتان﴾[4] بإسكان الهمزة: ذكر ابن جني[5] أنَّ العرب يخففون الهمزة، فيُضْعِفون حركتها، فتقرب من الساكن، وذكر أنَّه إن لَم نذهب هذا المذهب تكُنْ الهمزة سكنت اعتباطاً لأنَّه لانظير له، لأنَّ ماقبل تاء التأنيث لايكون أبداً إلَّا مفتوحاً نحو: جَوْزة، وعَوْرَة، إلَّا في مثل: قطاة وفتاة، وذكر أيضاً أنَّ تشبيه الهمزة بالألف في هذه المسألة لانهما تساوتا في الجهر والزيادة والبدل والمخرج والخفاء قولٌ لاصنعة فيه.

ومن ذلك قراءة حفص ونافع وابن كثير وأبي عمرو: ﴿واضْمُمْ إِلَيْكَ

---

(١) انظر: المحتسب: ١/٥٣.
(٢) المائدة: ٩٥.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٤/١٩.
(٤) البقرة: ٢٨٢.
(٥) انظر: المحتسب: ١/١٤٧-١٤٨، وانظر: البحر المحيط: ٢/٣٤٦.

جناحَكَ مِنَ الرَّهْب. . .﴾[1] بإسكان الهاء من (لرَّهَب) تخفيفاً[2]

ومن ذلك أيضاً قراءة السُّلمي: ﴿ألمْ ترْ أنَّ اللهَ﴾[3] بإسكان الراء: ذكر ابن جني[4] أنَّ في هذه القراءة ضعفاً لأنَّ حذف الألف علامة للجزم يوجب بقاء الفتحة قبلها دليلاً عليها، وكالعوض منها، لأنَّها خفيفة، ولكنه شبَّه الفتحة بالكسرة المحذوفة استخفافاً كإسكان الراء من اشترْ أو إجراءً للوصل مجرى الوقف.

(٣) تخفيف الكسرة:

ويشيع هذا التخفيف في الحركة الإعرابية وغيرها، وهو أقل في الحركة الإعرابية منه في غيرها.

(١) الحركة الإعرابية:

ومن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿فتوبوا إلى بارئْكُم. .﴾[5] بإسكان الهمزة تخفيفاً لتوالي الحركات في الكلمة الواحدة[6].

وذكر أبوحيَّان أنَّ الإسكان محمول على تسكين عين (إبْل)، وهي مسألة منَعها المبرد[7] في حركة الإعراب، ولذلك عدَّ قراءة أبي عمرو لحناً، وردَّ أبوحيَّان زعم أبي العباس المبرد لأنَّ أباعمرو لم يقرأ إلاَّ بأثر عن رسول الله، ولأنَّ لغة

---

(١) القصص: ٣٢.
(٢) انظر: حجة القراءات: ٥٤٤، الحجة في القراءات السبع: ٢٧٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/٧٣.
(٣) إبراهيم: ١٩.
(٤) انظر: المحتسب: ١/٣٦٠-٣٦١.
(٥) البقرة: ٥٤.
(٦) انظر: حجة القراءات: ٩٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٢٤٠-، البحر المحيط: ٥/٤٣٢.
(٧) انظر: البحر المحيط: ١/٢٠٦.

العرب توافقه. وذكر الفارسي(١) أنَّ حركة البناء لم يختلف النحاة في جواز تَسْكينها(١).

ولقد روي عن أبي عمرو أيضاً الاختلاس في هذه اللفظة.

ومن ذلـك قراءة حمزة: ﴿استكبـاراً في الأرض ومكْرَ السيِّءْ. .﴾(٢) بإسكان الهمزة استثقالاً للكسرة على الياء المشددة، ولأنَّ الكسر على الهمز ثقيل أيضـاً، والإسكان على مافيه من الهروب من الأشياء الثقيلة السابقة ضعيفٌ عندَ مكي بن أبي طالب(٣) لأنَّ فيه حذف علامة الإعراب. وهي مسألةٌ جائزة عند ابن خالويه(٤)، وذكر الفراء(٥) أنَّ الإسكان في هذه القراءة لكثـرة الحركات، وأجاز أبوحيان(٦) أنْ يكون ذلك من باب إجراء الوصل مجرى الـوقف، وذهب الزجاج(٦) إلى أنَّ هذه القراءة لحن لأنَّ فيها حذف حركة الإعراب، وزعم أبوالعباس المبرد(٦) أنَّ هذا الإسكان لايجوز في كلام ولاشعرٍ لأنَّ حركات الإعراب جاءت للفرق بين المعاني، وذكر أبوحيان أنَّ أبا علي الفارسي وغيره أجازوا هذه المسألة: «وأكثر أبوعلي الفارسي في (الحجة) من الاستشهاد والاحتجاج للإسكان من أجل توالي الحركات والاضطرار، والوصل بنيَّة الوقف. قال فإذا ساغ ماذكرناه في هذه القراءة من التأويل لم يَسُغ أن يقال لحن. وقال ابن القشيري: ماثبت بالاستفاضة أو التواتر أنَّه قُرِىء به فلابدَّ من جوازه ولايجوز أن يقال لحنٌ. .»(٧) وذكر الزمخشري(٨) أنَّ

---

(١) انظر البحر المحيط: ١/٢٠٦
(٢) فاطر: ٤٣.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/٢١٢.
(٤) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٩٧.
(٥) انظر: معاني القرآن: ٢/٣٧١، وانظر: حجة القراءات: ٥٩٤.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٧/٣١٩.
(٧) البحر المحيط: ٧/٣١٩-٣٢٠.
(٨) انظر: الكشاف: ٣/٣١٢.

القارىء لعله اختلس فظنَّ سكوناً أو وقفَ وقفة خفيفة. ولسنا مع من لحَّن القراءة أو خطّأها لأنَّ القراءة كما مرَّ سنة متَّبَعة يجب القياس عليها.

ومن ذلك تخفيف الكسرة الدالة على الياء المحذوفة علامة للبناء، ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء: ﴿وأَرْنا مناسِكنَا..﴾(١)، ﴿وإذْ قال إبراهيمُ ربِّ أرْني..﴾(٢)، وقراءة ابن عامر وأبي بكر: ﴿أرْنا اللذين..﴾(٣)، ذكر مكي بن أبي طالب(٤) أنَّ علَّة من أسكنَ أنَّه شبَّه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكنَ حركة الإعراب، استخفافاً لتوالي الحركات.

ومن ذلك إسكان الهاء ضمير الغائب المتصلة بالفعْل المضارع المجزوم بحذف لامه، ومن ذلك قراءة أبي بكر وأبي عمرو وحمزة: ﴿ومِنْ أهلِ الكتابِ مَنْ إنْ تَأْمنْهُ بقنطارٍ يُؤدِّهْ إليك..﴾(٥)، ﴿ومنهم من إن تأمَنْهُ بدينار لايؤده إليك﴾ ﴿ومَنْ يُردْ ثوابَ الآخرةِ نُؤْتِهْ منها...﴾(٦)، ﴿ومَنْ يشاققِ الرسولَ من بعدِ ماتَبينَ لَهُ الهدى ويَتَّبعْ غيرَ سبيلِ المؤمنين نُوَلِّهْ ماتوَلَّى ونُصْلِهْ جَهنَّمَ..﴾(٧)، ﴿ومَنْ كان يريدُ حَرْثَ الدنيا نُؤْتِهْ منها...﴾(٨) بإسكان الهاء في هذه القراءات: ذكر مكي بن أبي طالب(٩) أنَّ الهاء صارت بعد حذف

---

(١) البقرة: ١٢٨.
(٢) البقرة: ٢٦٠.
(٣) فصلت: ٢٩.
(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٢٤١، وانظر: حجة القراءات: ٦٣٦.
(٥) آل عمران: ٧٥.
(٦) آل عمران: ١٤٥.
(٧) النساء: ١١٥.
(٨) الشورى: ٢٠.
(٩) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٣٤٩-٣٥٠، وانظر: الحجة في القراءات السبع: ١١١، حجة القراءات: ١٦٦.

لام الفعل في موضع اللام، فلذلك أُسكنت. وذكر أنَّ من العرب من يسكن هاء الكناية إذا تحرك ماقبلها كما يفعلون بميم الجمع في (أنتم) و (عليكم) بحذف صلتها، وهذا الوجه عنده أقوى من سابقه على ضعفه.

ومن ذلك تخفيف لام العلة المبنية على الكسر، ومنه قراءة الحسن وابن شرف: ﴿ولْتَصْغى إليه.. ولْيَرْضَوْه ولْيَقْتَرفوا...﴾(١) بجزم اللام في جميع ذلك: ذكر ابن جني(٢) أنَّ إسكان اللام الجارة شاذٌ في الاسْتعمال على قوَّتِهِ في القياس، وذلك لأنَّ هذا الإسكان كثر عند العرب في لام الأمر كقوله تعالى: ﴿ثمَّ لْيَقْضوا تَفَثَهُمْ وَلْيوفوا نذورَهم وَلْيَطَّوَّفوا...﴾(٣). أُسكنت اللام فيما مرَّ تخفيفاً لثقل الكسرة ولأنَّ الأمر موضع إيجاز، ففرقوا بينها وبين اللام الجارة السابقة بأن لم يسكِّنوا الثانية، ولأنها نائبة عن (أنْ) في أكثر الأمر، وذلك قوّوها بإقرار حركتها فيها، لأنَّ الحرف المتحرك أقوى من الساكن، والأقوى أولى بالنِّيابة عن غيره من الأضعف. وذكر أيضاً أنَّ العرب إذا أسكنوا بعض الحروف أنابوه عن حركته: «نَعمْ وقد رأيناهم إذا أُسكنوا بعض الحروف أنابوه عن حركتَه وعاقبوا بينَه وبينهَا، وذلك نحو الجوارِي والغواشي: صارت الياء في موضع الرفع والجر معاقبة لضمتها وكسرتها في قولك: هؤلاء الجواري ومررت بالجواري، فكأنَّ لام كي على هذا إذا أُسكنت معاقبة لأنْ، وكالمعاقبة أيضاً لكسرتها، فلذلك أقرُّوها على كسرتها، ولم يجمعوا عليها منابهَا في أكثر الأمر عن (أنْ) وقد ابتُزَّت حركةُ نَفْسِها أيضاً»(٤).

وذكر أبوجعفر النحاس أنَّ إسكان لام كي في قراءة الحسن يجعلها لام

(١) الأنعام: ١١٣.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٢٢٧ـ٢٢٨.
(٣) الحج: ٢٩.
(٤) المحتسب: ١/٢٢٨.

أمر: «إلاَّ أنَّ الحسن قرأ ﴿وَلْيَرْضَوْهُ وَلْيَقْتَرِفُوا﴾ بإسكان اللام، جعلَها لام أمرٍ فيه معنى التهديد كما يقال: افعل ماشئتَ»(١). وذكر غيره أنها لام الأمر في المواضع الثلاثة على مافي الأول من إثبات حرف العلة، وقد ورد من ذلك قليل(٢).

ومما جاء مِنْ إسكان لام الأمر تخفيفاً قراءة غير أبي عمرو ونافع وابن عامر من السبعة: ﴿ثمَّ لْيَقْطَع﴾(٣) بإسكان لام الأمر، وقراءة الجميع: ﴿فَلْيَعْملْ عملاً صالحاً﴾(٤)، ﴿وَلْيَضرِبْن بخُمُرِهِنَّ﴾(٥): قيل(٦) أنَّ أبا عمرو قد كسر بعد (ثُمَّ) ولم يكسر بعد الواو لأنَّ (ثم) تنفصل من اللام، فيصح الوقوف عليها والاستئناف بعدها، وأصل لام الأمر الكسر إذا ابْتُدِىء بها، ولكنَّ الواو والفاء لاتنفصلان عن اللام. والقول نفسه مع أبي العباس المبرد(٧) في عدم الإسكان مع (ثمَّ) لأنها كلمة يوقف عليها كما مرَّ.

وقوله تعالى: ﴿ثمَّ لْيَقْضوا تَفَثَهُم وَلْيُوفُوا نذورَهم وَلْيَطَّوفوا. .﴾(٨).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أهْلُ الإنجيلِ﴾(٩) بإسكان اللام والميم تخفيفاً. وقيل إنْ كُسرت كانت لام كي أي: وآتيناه الانجيلَ لِيحكُمَ

---

(١) إعراب القرآن: ١/٥٧٦.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٢٠٨.
(٣) الحج: ١٥.
(٤) الكهف: ١١٠.
(٥) النور: ٣١.
(٦) انظر: حجة القراءات: ٤٧٣-٤٧٤.
(٧) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/١١٧، وانظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٥٣.
(٨) الحج: ٢٩.
(٩) المائدة: ٤٧.

أهله بما أنْزَل الله فيه﴾(١)، وقد قرأ بذلك حمزة.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَعْفوا ولْيَصْفَحوا...﴾(٢)، ﴿وعلى اللهِ فَلْيَتَوَكَلِ المؤمنون﴾(٣).

(٢) الحركة غير الإعرابية:

ومن ذلك قراءة الحسن وأبي رجاء ومجاهد: ﴿فنظْرة إلى ميسرة﴾(٤) بإسكان الظاء تخفيفاً كقولهم في (كَلِمة): كَلْمة، وفي (كَبِد): كَبْد، وهي لغة تميمية(٥).

وقراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو: ﴿في أيَّام نَحْسات﴾(٦) ساكنة الحاء تخفيفاً، وذكر الفراء(٧) والكسائي(٨) أنَّ الكسر والإسكان لغتان.

ومن ذلك قراءة أبي رجاء: ﴿بِوِرْقِكُّم﴾(٩) مكسورة الواو مدغمة: ذكر ابن جني(١٠) أنَّ هذه القراءة عند البصريين ليست من باب الإدغام ولكنها من باب إخفاء كسرة القاف، فظنها القراء مدغمة، لأنَّها لوكانت مدغمة لوجب

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤١٠، الحجة في القراءات السبع: ١٣١، إعراب القرآن: ١/٥٠٠، حجة القراءات: ٢٢٧.
(٢) النور: ٢٢.
(٣) إبراهيم: ١١، وقد قرأها الحسن بكسر لام الأمر على الأصل، انظر: المحتسب: ١/٣٥٩، وانظر شاهدين آخرين: طه: ٣٩، يونس: ٥٨، وانظر فيهما: المحتسب: ٢/٥١.
(٤) البقرة: ٢٨٠.
(٥) انظر: المحتسب: ١/١٤٣، البحر المحيط: ٢/٣٤٠.
(٦) فصلت: ١٦.
(٧) انظر: معاني القرآن: ٣/١٤.
(٨) انظر: حجة القراءات: ٦٣٥، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/٢٤٧.
(٩) الكهف: ١٩.
(١٠) انظر: المحتسب: ٢/٢٤-٢٥.

نقلٍ كسرة القاف إلى الراء، فتكون القراءة محمولة على إخفاء كسرة القاف كأنَّ القارِئ يريد الإدغام تخفيفاً من غير أنْ يبْلغه.

ويظهر لي من كلام أبي حيَّان أنه أجاز الإدغام الممنوع الذي أشار إليه ابن جني: «وقرأ أبورجاء بكسر الواو وإسكان الراء وإدغام القاف في الكاف، وكذا اسماعيل عن ابن محيصن وعن ابن محيصن أيضاً كذلك إلّا أنه كسرَ الراء ليصحَّ الإدغام... وحكى الزجاج قراءة بكسر الواو وسكون الراء دون إدغام..»[1]، ولعلَّ قراءة ابن محيصن الثانية التي ذكرها أبوحيان قراءة أخرى غير التي ذكرها ابن جني أو التي ذكرها الزجاج.

(٤) حذف الحركة لتوالي الأمثال:

ذكر أبوعلي الفارسي أنَّ العرب كرهوا اجتماع أربع متحركات وخمس: «وممَّا يقوي حذف هذه الحركة من الميم في (عليهم) ونحْوه أنها لو أُثْبتت ولم تُحذفَ لأدَّى ذلك إلى اجتماع أربع متحركات وخمس، وذلك ممَّا قد كرهوه حتَّى لم يأخذوا به في أصول أبنيتهم، إلَّا أنْ يكون قد حذف منه شيء، ولا في أوزان الشعر إلّا أنْ يلحقهُ ذلك أيضاً، وقد رفضوا أن تجتمع خمس متحركات في شيءٍ من أوزان الشعر، ومن ثمَّ تعاقبت السين والفاء في (مُسْتَفْعِلُن) التي هي عروض البيت الأول من المنسرح، لأنهما لو حذفا جميعاً وقبلها تاء مفعولات لاجتمع خمس متحركات، فلما كان يؤدي إلى ماقد تركوه واطرحوه حذفوا الحركة فيه»[2].

ولقد أجاز[3] العرب الجمع بين أربع متحركات في قولهم: قَعَدَتا،

---

(١) البحر المحيط: ٦/١١٠، وانظر: حاشية الشهاب: ٦/٨٥.
(٢) الحجة في علل القراءات السبع: ١/٦٠-٦١.
انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٩٦.

وضرَبَتَا لأنَّ الحركة الرابعة من أصل الألف غير اللازمة، ولم يجيزوا ذلك في قولنا: ضرَبْتُ ونَحْوه.

وممَّا جاء في التنزيل شاهداً على مامر بالإضافة إلى مامرَّ في الحديث عنه في (تخفيف الضمَّـة) قراءة أبي جعفـر وطلحـة بن سليمان: ﴿عَلَيْها تِسْعَةَ عشر﴾[1] بإسكـان العين كراهة توالي الحركات طلباً للتخفيف، وذكر ابن جني[2] أنَّ هذا التخفيف لايصح مع (اثنا عشر) أو (اثنيْ عشر) لسكون الأول من الحرفين (الياء والألف)، لئلاَّ يلتقي ساكنان في الوصل ليس أولهما حرف لين والثاني مدغماً، وذكر أيضاً أنَّ أبا جعفر قرأ: ﴿اثنا عْشرَ﴾ فخرج بذلك على ماذكره ابن جني.

ومن ذلك أيضاً قراءة أَنس بن مالك وابن عباس وابن قطيب وغيرهم: ﴿عليها تِسْعَةُ عَشر﴾[3] بضم التاء على أنها حركة بناء جيء بها للتخلص من توالي خمس فتحات[4].

ومن ذلـك قراءة حمزة: ﴿استكبـاراً في الأرضِ ومكْرَ السيِّءْ. ﴾[5] بإسكان الهمزة[6].

وقـراءة أبي بكـر وأبي عمـرو وحمزة: ﴿بِوَرْقِكُم. . ﴾[7] بإسكان الراء استثقالاً لتوالى الكسرات في الراء والقاف وللتكرير الذي في الراء[8].

---

(١) المدثر: ٣٠.
(٢) انظر: المحتسب: ٢/٢٣٨-٣٩، وانظر: البحر المحيط: ٨/٣٧٥.
(٣) المدثر: ٣٠.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٨/٣٧٥، المحتسب: ٢/٣٣٩.
(٥) فاطر: ٤٣.
(٦) انظر الصفحة/٢٢٠ من هذا البحث.
(٧) الكهف: ١٩.
(٨) انـظر: الحجـة في القراءات السبع: ٢٢٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع =

ومن ذلـك قراءة قنبـل: ﴿إنَّه مَنْ يتقي ويَصْبِرْ فإنَّ اللهَ لايُضيعُ أجْرَ المحسنين﴾[1]: بالياء في (يتقي) وجزم راء (ويَصْبِرْ): في تأويل هذه القراءة أوجه:

(١) أن يكـون (يتقي) مجزومـاً، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والياء الظاهرة ناشئة من إشباع الكسرة.

(٢) أنْ يكون (يتقي) مجزوماً، وعلامة جزمه السكون على الياء على لغة من يقول: لم يَرْمي، وهو أظهر الأقوال عندي وأجودها، لأنَّ حمل القراءات على لغات العرب أولى لإبقاء النص القرآني على ظاهره، وهو اختيار أبي حيان[2] أيضاً.

(٣) أنْ يكـون (يتقي) مرفـوعـاً على توهم أنَّ (مَنْ) اسم موصول، وجزم (يصبر) على توهم كونها شرطية جازمة لفعل الشرط.

(٤) أنْ يكون (يتقي) مرفوعاً، والقول نفسه في (يَصْبِرْ)، على أنَّ الراء سكنت لتوالى أربع متحركات: الباء والراء والفاء والهمزة، ويجوز أنْ يكون السكون للوقف، فأجرى الوصل مجرى الوقف[3].

(٣) تخفيف الهمزة بقلبها ألفاً أو ياءً أو واواً:

لقد أفرد مكي بن أبي طالب أبواباً للهمزة وهي:

(١) باب علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين[4].

= وعللهـا وحججهـا: ٥٩، البحر المحيط: ٦/١١٠، حاشية الشهاب: ٦/٨٥، حجة القراءات: ٤١٣.

(١) يوسف: ٩٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥/٣٤٢.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٩، تفسير القرطبي: ٩/٢٥٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٤٤، حاشية الشهاب: ٥/٢٠٤.

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٧٠-٧٦.

(٢) باب ذكر جمل من تخفيف الهمز فيما ذكرنا[١].
(٣) باب ذكر علل الهمزة المفردة[٢].
(٤) باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش[٣].
(٥) باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز[٤].
(٦) باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله[٥].

ولقد أفرد باباً آخر لتسهيل الهمزة على غير قياس في كتابه (التبصرة): «قال أبومحمد: وقد ذكرنا بعد هذا الباب في كتاب التبصرة، باب ماجرى في التسهيل على غير قياس، وعلَّلْناه، فأغْنانا عن إعادته في هذا الكتاب»[٦]. ولقد أفرد أيضاً كتاباً في تخفيف الهمزة المتطرفة[٧].

والقول نفسه مع أبي عمرو الداني[٨]، ولكنَّ حديثه عن هذه الأبواب يدور في فلك ذكر القراءات والقارئين بها.

والقول نفسه مع ابن الجزري في كتابه (النشر في القراءات العشر)[٩].

ولقد أخضع العرب الهمزة لاستعمالات كثيرة[١٠] هي التحقيق والتخفيف، إلقاء حركتها على ماقبلها، إبدالها بغيرها من الحروف، حذفها.

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٧٧-٧٩.
(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٨٠-٨٨.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٨٩-٩٤.
(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٩٥-١٠١.
(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٢-١٢١.
(٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١١٥.
(٧) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١١١.
(٨) انظر: التيسير: ٣٠-٤١.
(٩) انظر: ١/٣٦٢-٤٩١.
(١٠) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٧٢، شرح المفصل: ٩/١٠٧.

ولعلَّ سبب ذلك يعود لاستثقالهم لها دون غيرها من الحروف لأنهَّا حرف بعيد المخرج جلد صعب على اللافظ به مع مافيها من الجهر والقوة، ويضاف إلى ذلك تكريرها في كلمة أو كلمتين. ولذلك كان أبو العباس المبرد(١) يسقطها من حروف المعجم ولايعدها معها لأنهَّا لاتثبت على صورة واحدة.

وذكر مكي بن أبي طالب(٢) أنَّ تخفيف الهمزة يكمن فيما يلي:

(١) البدل: وذلك في الساكنة والمفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة وفي المتحركة التي قبلها حرف مد ولين زائدٌ غير الألف أو غير زائد، أو حرف لين.

(٢) إلقاء الحركة، وذلك إنْ كان قبلها ساكن غير ألف وغير حرف مد ولين زائد، فهذا تلقى فيه حركة الهمزة على ماقبلها.

(٣) بين بين، وذلك في كل همزة متحركة قبلها ألف أو حرف متحرك إلاَّ المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة فإنهَّا تجري على البدل، فهذا أصل تسهيل الهمز.

ولست أريد أنْ أناقش مماراً إلاَّ مايدور في فلك الهمزة من تخفيف إبدالي لأنَّ ذلك ضالتي وموضوع هذا البحث، ولأن في تخفيف الهمز وجوهاً كثيرة وطرائق متعددة(٣) أمَّا النقل فقد تحدَّثت عنه في مكانه الخاص(٤). ولقد رأيت أنْ أتناسى التسهيل لأنَّه مبسوط في مظان القراءات(٥) وغيرها، ولأنَّ الحمل

---

(١) انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٩.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١١٥/١، وانظر: شرح المفصل: ١٠٧/٩.

(٣) انظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٨٧، وقد ذكر الناظم من تلك الطرق أشهرها وأقواها لغةً ونقلاً، وذكر شيئاً من الأوجه الضعيفة ونبه على كثرة ذلك في كتب غيره.

(٤) انظر الصفحة/١٠١ من هذا البحث.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٥٥/١ـ، ٤٣٨، ٤٤٥، التيسير في القراءات السبع: ٤٠، وانظر: همع الهوامع: ٢٦٣/٦، شرح المفصل: ١٠٧/٩.

على الجوار لايبدو فيه واضحاً، ولقد رأيت أيضاً أنْ أكتفي في الإبدال بشواهد قليلة يظهر فيها التخفيف جليًّا في حمل القراءات عليه.

لقد ذكر النحويون(١) أنَّ التخفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، والتحقيق لغة تميم وقيس.

وذكر النحويون(٢) أيضاً أنَّ الهمزة لاتخفف إلَّا إذا تقدمها شيء، فإذا وقعت أول الكلمة فإنها لاتخفف لضعْفها بالتخفيف وقربها من الساكن الذي لايبتدأ به.

ولعلَّ أهَّم المسائل التي تدور في فلك تخفيف الهمزة مايلي:

(١) اجتماع همزتين.

(٢) كون الهمزة فاء الكلمة.

(٣) كون الهمزة متوسطة لاماً أو عيناً.

(٤) كونها متطرفة.

وإليك التفصيل في هذه المسائل معززة ببعض ماوقفت عليه في كتابنا العزيز من شواهد.(٣).

(١) اجتماع همزتين:

ذكر مكي بن أبي طالب(٣) أنَّ اجتماع الهمزتين من حيث التخفيف ضربان:

(١) ضرب لم يختلف العرب والقراء في تخفيف الثانية فيه.

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٩/١٠٧.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٩/١٠٧.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٧٠، وانظر: شرح المفصل: ٩/١١٦.

(٢) ضرب اختلفوا فيه.

(١) ضرب لم يختلف العرب والقراء في تخفيف الثانية فيه:

ويكمن هذا النوع في كون الثانية ساكنة والأولى متحركة، فالتخفيف في هذا الضرب للثانية، فإنْ كان ماقبلها مفتوحاً أُبدلت ألفاً والقول نفسه بالنسبة لكون ماقبلها مكسوراً أو مضموماً، ومما جاء في كتابنا العزيز من ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلي آتيكم منها بقبس . . .﴾(١): (آتي) أصلُهُ أَأْتي، خُفِّفَتِ الهمزة الثانية الساكنة بإبدالها ألفاً لأنَّ ماقَبلها مفتوح.

وقوله: ﴿وآتى المالَ على حبِّه ذوي القربى واليتامى والمساكين﴾(٢)، ﴿فآتوهن أجورَهنَّ فريضةً﴾(٣)، ﴿ويومَ يناديهم أين شركائي قالوا آذناك . .﴾(٤)، ﴿لاتكونوا كالذين آذَوْا موسى﴾(٥)، ﴿وإذا قيل لهم آمنوا . . .﴾(٦)، ﴿قالَ سآوي إلى جَبَلٍ . .﴾(٧).

ومما جاء من الأسماء من هذه المسألة جمع ماكانت فاؤه همزة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فانظر إلى آثار رحمةِ الله . .﴾(٨): (آثار) أصلها: أَأْثار، خُفِّفَت الهمزة الثانية الساكنة بإبدالها ألفاً لأنَّ ماقبلها مفتوح كما مرَّ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سنُريهم آياتِنا في الآفاق . . .﴾(٩)، ﴿ودون

---

(١) طه: ١٠، وانظر: الأعراف: ١٧، النمل: ٧، ٣٩، ٤٠، القصص: ٢٩.
(٢) البقرة: ١٧٧، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى).
(٣) النساء: ٤٢، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى).
(٤) فصلت: ٤٧، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أذن).
(٥) الأحزاب: ٦٩، وانظر: إبراهيم: ١٢.
(٦) البقرة: ١٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أمن).
(٧) هود: ٤٣، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أوى).
(٨) الروم: ٥٠، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أثر).
(٩) فصلت: ٥٣.

الجهر من القولِ بالغُدُوِّ والآصال. . ﴾[1]، ﴿وفي آذانِنا وقرٌ﴾[2]، ﴿هؤلاءِ قَوْمُنَـا اتخَّذوا من دونِه آلهِةً. . ﴾[3]، ﴿فاذكروا آلاءَ اللهِ. . . ﴾[4]، ﴿أَلَنْ يَكْفيَكُم أنْ يَمُـدَّكم ربُّكم بثـلاثة آلافٍ من الملائكة. . . ﴾[5]، ﴿ويطاف عليهم بآنيةٍ من فضَّةٍ. . ﴾[6].

ومن ذلك أفْعَل التفضيل، ومنه قوله تعالى: ﴿ثمَّ أنشأناه خلقاً آخَرْ. . ﴾[7].

وممَّا أُبدلِت فيه الهمزة الثانية الساكنة واواً لأنَّ ماقبلها مضموم قوله تعالى: ﴿وإنَّ الذين أُوتوا الكتاب ليعلمون أنَّه الحقُّ من ربهِّم﴾[8]: الفعل (أُوتي) الأصل فيه: أُأْتيَِ، أُبدلت الهمزة الساكنة واواً لأنَّ ماقبلها مضموم كمامرَّ.

ومن ذلـك أيضـاً قوله تعالى: ﴿فالذين هاجروا وأُخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي﴾[9]: القول في (أُوْذي) كالقول في (أوتي) في الآية السابقة.

ومن إبدال الهمزة الساكنة ياءً لأنَّ ماقبلها مكسور قوله تعالى: ﴿لإيلاف قريشٍ إيلافِهم. . ﴾[10]: (إيلاف) أصله: إِأْلاف، أُبدلت فيه الهمزة الثانية الساكنة ياء لأنَّ الأولى مكسورة، وروي عن أبي بكر عن عاصم أنَّه قرأ (إِأْلاف)

---

(١) الأعراف: ٢٠٥.
(٢) فصلت: ٥.
(٣) الكهف: ١٥.
(٤) الأعراف: ٦٩.
(٥) آل عمران: ٢٥.
(٦) الإنسـان: ١٥، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أنى)، وانظر: شرح المفصل: ١١٧/٩.
(٧) المؤمن: ١٤، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أخر).
(٨) البقرة: ١٤٤، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى).
(٩) آل عمران: ٩٥، وانظر: الأنعام: ٣٤، الأعراف: ١٢٩، العنكبوت: ١٠.
(١٠) قريش: ١.

بهمزتين الثانية ساكنة، وذكر أبوحيان[1] أنَّ هذا شاذ، وروى عن عاصم أيضاً أنه قرأ (إإيلافهم) بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء ساكنة ناشئة عن حركة الهمزة الثانية لَّما أشبعها.

ومن ذلك قوله: ﴿ومَنْ يَتَبَدَّلِ الكفْرَ بالإيمان فقدْ ضلَّ سواءَ السبيل﴾[2]: القول في (إيمان) كالقول في (إيلاف).

وأمَّا قراءة غير الكوفيين وابن عامر: ﴿فقاتلوا أَيِمَّة الكفر. .﴾[3] بهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة: الأصل في (أيِمَّة) هو أأْممَة (أَفْعِلة)، اجتمعت همزتان الأولى همزة الجمع والثانية فاء الفعل، وهي مسألة غير مستعملة في كلام العرب، ولذلك يجب التخفيف في هذه اللفظة وأضرابها كما مر، فالقياس يوجب قلب الثانية ألفاً لأنها ساكنة قبلها حرف مفتوح، وذكر ابن يعيش[4] أنه لما وقع بعدها مثلان وهما الميمان وأرادوا الإدغام نقلوا كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ليصح الإدغام الذي يوجب كون المثل الأول ساكناً، ولو لم يكن كذلك لوجب إبدال الهمزة الساكنة ألفاً على القياس، فتصير هذه اللفظة (آمَّة)، ولعلَّ مايعزِّز كون الكسرة منقولة قراءة الكوفيين وابن عامر «أئِمَّة» بكسر الهمزة. وحمل مكي بن أبي طالب تحقيق الهمزتين في قراءة الكوفيين وابن عامر السابقة على أنَّ الهمزة الثانية دخلت عليها الهمزة الأولى فصارتا كأنهما منفصلتان «فإذا وقعت همزتان محققتان لاأصل للثانية في الحركة كان ذلك عنده أبعد من التحقيق، إذ لايوجد في كلام العرب همزتان محققتان، والثانية ساكنة، هذا أمرٌ قد ترك استعماله العرب والقراء. وعلة

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥١٤/٨.
(٢) البقرة: ١٠٨، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: (أمن).
(٣) التوبة: ١٢.
(٤) انظر: شرح المفصل: ١١٧/٩.

ذلك أنَّ الهمزتين في (أئمة) ككلمة لايقدَّر فيها أنَّ الثانية من الهمزتين دخلت عليها الأولى، فصارت ككلمتين مثل ما يقدر في «أئِذا وَأأنْذَرتهم» لأنَّ الأولى دخلت على الثانية، فصارت الهمزتان كأنهما من كلمتين، فحسن التحقيق فيهما كما يحسن في الهمزتين من كلمتين. . . فوجب ألَّا يحقق الثانية في (أئمة) لأنَّ أصلها السكون، ولمَّا وجب تخفيفها خففت على مايجب للساكنة من التخفيف وهو البدل، فأبدل منها ياء مكسورة، لأنها مكسورة، كما يُبْدَل منها ألف لوكانت ساكنة. . . »[1].

ويظهر لي أنَّ أبا القاسم الزمخشري قد عدَّ قراءة (أيمَّة) بالياء لحناً: «فإن قلت كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين: أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأمَّا التصريح بالياء فليس بقراءة، ولايجوز أن تكون قراءة، ومن صرَّح بها فهو لاحن محرِّف»[2]، ولقد أنكر أبوحيان على الزمخشري هذا الموقف من قراءة سبعية: «وذلك دَأْبُهُ في تلحين المقرئين وكيف يكون ذلك لحناً، وقد قرأ به رأْسُ البصريين النحاة أبوعمرو بن العلاء وقارىء مكة ابن كثير وقاريء مدينة الرسول ﷺ نافع. . »[3].

وجاء في (حاشية الشهاب)[4] أنَّ قراءتي تحقيق الهمزتين وبين بين ضعفهما جماعة من النحويين كأبي علي الفارسي الذي ارتضى القراءة بالياء. ولقد ردَّ الشهاب قول أبي القاسم الزمخشري الذي تبعه فيه البيضاوي: «وأمَّا

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٩٨-٥٠٠، وانظر: النشر في القراءات العشر: ١/٣٧٨، الحجة في القراءات السبع: ١٧٣، حجة القراءات: ٣١٥.
(٢) الكشاف: ٢/١٧٧، وانظر: شرح المفصَّل: ٩/١١٦.
(٣) انظر: ٤/٣٠٦، وانظر: تفسير القرطبي: ٨/٨٥.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/١٥

الاعتذار عنه بأن مراده أنها غير ماعند البصريين ولاحرج على الناقل فلاوجه له لأنه مع القراءة بها من يكون البصري أو الكوفي، فإنها صحيحة روايةً ودرايةً، وأمَّا الاعتذار بأنَّ مراده بكونها لحناً أنَّه لم يُقْرأ بها في السبعة كما ذكره في (التيسير)[1] فلا يناقض كلامُهُ في (الكشاف) قوله في المفصَّل: إذا اجتمعت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية حرف لين كما في آدم وأيمة لأنه حكاية قول النحويين لا القراء فخطأ أيضاً لما عرفت أنَّه مذهب صحيح للقراء ولا يضرُّ كونه لم يثبت من طريق التيسير[2].

وذكر ابن خالويه أنَّ كسرة الياء في القراءة لالتقاء الساكنين: «والحجة عن جعل الثانية ياءً أنه كره الجمع بين همزتين، فقلب الثانية ياءً لكسرها بعد أنْ ليَّنها وحرَّكها لالتقاء الساكنين»[3]. ولست أتفق معه لأنَّ الميم في (أأمِة) مكسورة، فلايصح إدغامها في الميم الثانية إلَّا بعد نقل كسرتها إلى الهمزة، وهو مذهب ابن يعيش كما مر. ولقد أجاز أبوالبقاء العكبري هذه القراءة: «ومن قلب الثانية ياءً فلكسرتها المنقولة إليها، ولايجوز هنا أنْ تجعل بين بين كما جعلت همزة (أَئِذا) لأنَّ الكسرة هنا منْقولة وهناك أصلية، ولو خففت الهمزة الثانية هنا على القياس لكانت ألفاً لانفتاح ماقبلها، ولكن ترك ذلك لتتحرَّك بحركة الميم في الأصل»[4] والقول نفسه مع مكي بن أبي طالب[5]، وأبي البركات ابن الأنباري[6].

وذكر مكي بن أبي طالب[7] أنَّ السبب في إبدال الهمزة الثانية الفاً أو واواً

---

(١) انظر: ٣١-٤١.
(٢) حاشية الشهاب: ٤/٣٠٦.
(٣) الحجة في القراءات السبع: ١٧٣.
(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٣٧-٦٣٨.
(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٣٥٧.
(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٩٤.
(٧) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٧٠.

أو ياءً في هذه المسألة يكمن في أنَّ الهمزة الثانية لما كانت لاتنفصل منها الأولى ولاتفارقها في جميع تصاريف الكلمة استثقل العرب ذلك، فهم يخففون المفردة لثقلها، وبتكررها يزداد الثقل، وبلزوم كل واحدة منهما الأخرى يزدادُ أيضاً، فلذلك خففوا الثانية بإبدالها واواً أو ألفاً أو ياءً.

(٢) ضربٌ اختلفوا فيه:

وهو كل مااجتمعت فيه همزتان، ويجوز أن تنفصل الأولى من الثانية، وهو على ضربين أيضاً[١]:

(أ) ضرب من كلمتين يجوز لك فيه أن تقف على الأولى وتَفْصلها من الثانية، فاجتماعهما في الوصل كأنه عارض، ولذلك حسن تحقيقهما، وذكر مكي بن أبي طالب[٢] أنه لابد من تحقيقهما إذا وقفت على الأولى وابتدأت بالثانية، فجرى الوصل مجرى الوقف.

(ب) ضرب اجتمعت فيه الهمزتان، وهما في ظاهر اللفظ من كلمة واحدة، ولكنَّ التقدير في الأولى الانفصال، لأنها همزة استفهام يصح حذفها في كلام العرب، فهي مع مابعدها بمنزلة ماهو من كلمتين.

وإليك التفصيل في هذين النوعين:

(أ) ضرب من كلمتين يجوز لك فيه أن تقف على الأولى وتفصلها من الثانية:

وهو عند ابن الجزري[٣] ضربان:

(١) ضرب تكون فيه الهمزتان متفقتين في الفتح والضم والكسر.

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٧١/١، شرح المفصل: ١١٨/٩، النشر في القراءات العشر: ٣٦٢.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٧١/١.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٨٢، وانظر: التيسير في القراءات السبع: ٣٣،

(٢) ضرب تكون فيه الهمزتان مختلفتين في الفتح والضم والكسر.

وذكر ابن الجزري[١] وغيره أنَّ المتفقتين كسراً على قسمين: قسم متفق عليه، وقسم مختلف فيه فالمتفق عليه ثلاثة عشر لفظاً في خمسة عشر موضعاً: ﴿فقال أنبئوني بأسماءِ هولاءِ إنْ كنتم صادقين﴾[٢]، ﴿ولاتنكحوا مانكح آباؤكم من النساءِ إلَّا ماقد سلف﴾[٣]،﴿ومن وراءِ إسحق يعقوب﴾[٤]،﴿إنَّ النفسَ لأمَّارة بالسوء إلَّا مارحم ربي﴾[٥]، ﴿لقد علمت ماأنزل هؤلاء إلَّا رب السموات والأرض﴾[٦]، ﴿ومـا ينـظر هؤلاء إلَّا صيحـة واحـدة﴾[٧]، ﴿ولاتُكْرِهوا فتياتكم على البغاء إنْ أردْنَ تحصُّناً. .﴾[٨]، ﴿لستنَّ كأحدٍ من النساءِ إنَ اتقيتُن. .﴾[٩].

والمختلف فيْه ثلاثة مواضع[١٠]. أمَّا المتفقتان فتحاً ففي ستة عشر لفظاً في تسعةٍ وعشرين موضعاً: النساء: ٥، ٤٣، المائدة: ٦، الأنعام: ٦١، الأعراف: ٣٤، ٤٧، يونس: ٤٩، هود: ٤٠، ٥٨، ٦٦، ٨٢، ٩٤، ١٠١، الحجر: ٦١، ٦٧، النحل: ٦٩، الحج: ٦٥، المؤمنون: ٢٧، ٤٤، ٩٩، الفرقان: ٥٧، الأحزاب: ٢٤، فاطر: ٤٥، غافر: ٧٨، محمد: ١٨، الحديد: ١٤، القمر: ٤١، المنافقون: ١١، عيسى: ٢٢.

---

(١) شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني للشاطبي: ٦٦.
(٢) البقرة: ٣١.
(٣) النساء: ٢٢، وانظر: ٢٤.
(٤) هود: ٧١.
(٥) يوسف: ٥٣.
(٦) الإسراء: ١٠٢.
(٧) ص: ١٥.
(٨) النور: ٣٣.
(٩) الأحزاب: ٣٢، وانظر: ٥٥، وانظر المواضع الأخرى: الشعراء: ١٨٧، السجدة: ٥، سبأ: ٩، ٤٠، الزخرف: ٨٤.
(١٠) انظر: البقرة: ٢٨٢، الأحزاب: ٥٠، ٥٣.

والمتفقتـان ضماً في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وليس من دونِه أَوْلياءُ أولئك في ضلالٍ مبين﴾[1].

ولقد اختلف[2] القراء في إسقاط إحدى الهمزتين من ذلك وتحقيقها، فقرأ أبوعمرو بن العلاء بإسقاط الهمزة الأولى منهْما في الأقسام الثلاثة، ووافقه ابن شنبوذ عن قنبل من أكثر طرقه. وروي عن ورش أنه يبدل من الثانية ألفاً في المتفقتين فتحاً[3]

أمَّا الهمزتان المختلفتان فقد وقع منهْما في القرآن خمسة مواضع، وذكر ابن الجزري[4] أنَّ القسمة تقتضي ستة[5].

(ب) ضرب اجتمعت فيه الهمزتان وهما في ظاهر اللفظ من كلمة واحدة:

وتكـون الأولى[6] من هاتـين الهمزتين زائدة للاستفهام، ولاتكون إلاَّ مفتوحة، أمَّا الثانية فمتحركة وساكنة، فالمتحركة قطع ووصل، وهمزة الوصل بعد القطع تأتي مفتوحة ومكسورة ومضمومة، والمفتوحة تأتي علي ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام وضرب اختلفوا فيه.

---

(١) الأحقاف: ٣٢.
(٢) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٣٨٢، التيسير في القراءات السبع: ٣٣، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني للشاطبي: ٦٦.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٧٨.
(٤) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٣٨٦، : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٧٨، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني للشاطبي: ٦٦، التيسير في القراءات السبع: ٣٣.
(٥) انـظر هذه المواضع في النشر في القراءات العشر: ١/٣٨٦-٣٨٩، وانظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٦٦.
(٦) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٣٦٢، وانظر: شرح القاصح العذري على المنـظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٦٦، التيسير في القراءات =

فالضرب الأوَّل من همزة القطع المفتوحة يأتي بعده ساكن ومتحرك، فالساكن إمَّا أن يكون صحيحاً وإمَّا أن يكون حرف مد، فالذي يأتي بعده ساكن صحيح من المتفق عليه عشر كلم في ثمانية عشرَ موضعاً: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون﴾(١)، ﴿أأنتم أعْلَمُ..﴾(٢)، ﴿أأنتم أضلَلتمْ..﴾(٣)، ﴿أأنتم تخلقونه..﴾(٤)، ﴿أأنتم تزرعونه...﴾(٥)، ﴿أأنتم أنْزلتموه..﴾(٦)، ﴿أأنتم أنشأتم..﴾(٧)، ﴿أأنتم أشدُّ خلقاً..﴾(٨)، ﴿أأسلمتم...﴾(٩)، ﴿أأقْررْتم..﴾(١٠)، ﴿أأرباب..﴾(١١)، ﴿قال أأسْجُدُ..﴾(١٢)، ﴿أأشفقتم..﴾(١٣)، ﴿أأشْكرُ..﴾(١٤)، ﴿أأتخذ من دونه آلهة..﴾(١٥)، ﴿أأنت قلت للناس...﴾(١٦)، ﴿وسواءٌ عليهم أأنْذرتهم..﴾(١٧)، ﴿قالوا أأنْتَ فعلت

= السبع: ٣١-٣٢.

(١) البقرة: ٦ .

(٢) البقرة: ١٤٠ .

(٣) الفرقان: ١٧ .

(٤) الواقعة: ٥٩ .

(٥) الواقعة: ٦٤ .

(٦) الواقعة: ٦٩ .

(٧) الواقعة: ٧٢ .

(٨) النازعات: ٢٧ .

(٩) آل عمران: ٢٠ .

(١٠) آل عمران: ٨١ .

(١١) يوسف: ٣٩ .

(١٢) الإسراء: ٦١ .

(١٣) المجادلة: ١٣ .

(١٤) النمل: ٤٠ .

(١٥) يس: ٢٣ .

(١٦) المائدة: ١١٦ .

(١٧) يس: ١٠ .

هذا . . .﴾[1].

ولقد اختلف القراء في تحقيق الثانية أو تخفيفها أو إدخال ألف بين الهمزتين فيما مرَّ.

والمتفق على الاستفهام[2] فيه والذي بعده متحرك حرفان[3]. والذي بعده حرف مد حرف واحد[4].

والضرب الثاني، وهو المختلف فيه بين الاستفهام والخبر يأتي بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح وحرف مد ولم يقع بعده متحرك، فالذي بعده ساكن صحيح في أربعة مواضع[5]، والذي بعده حرف مد في كلمة واحدة في ثلاثة مواضع[6].

وأمَّا الهمزة المكسورة فهي كالهمزة المفتوحة ضربان: ضرب متفق عليه بالاستفهام وضرب مختلف فيه[7]، فالضرب الأول سبع كلمات في ثلاثة عشر موضعاً[7]، والضرب الثاني قسمان: قسم مفرد تجيء فيه الهمزتان وليس بعدهما مثلهما، وهو خمسة أحرف[8]، وقسم مكرر تجيء فيه الهمزتان وبعدهما مثلهما[9].

والهمزة المضمومة لم تأت إلاَّ بعد همزة الاستفهام، وهي في ثلاثة مواضع

---

(١) الأنبياء: ٦١.
(٢) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٣٦٤.
(٣) هود: ٧٢، الملك: ١٦.
(٤) الزخرف: ٥٨.
(٥) انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٦٥ـ٦٨.
(٦) انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٦٨.
(٧) انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٦٩.
(٨) انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٧١.
(٩) انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٧٢.

متفق عليها وواحد مختلف فيه[1].

وأمّا همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام فهي على قسمين: قسم تكون فيه مفتوحة وقسم تكون فيه مكسورة، فالمفتوحة على ضربين، ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام وضرب اختلفوا فيه، فالضرب الأول من المتفق عليه ثلاث كلمات في ست مواضع[2]، والضرب الثاني المختلف فيه حرفٌ واحد[3]. وأمّا همزة الوصل المكسورة فتحذف في الدرج ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها[4].

وذكر النحويون وأصحاب مظان القراءات أنَّ الهمزة الأولى في الهمزتين المجتمعتين فيما مر لم تجيء بغير الاستفهام إلَّا والثانية مكسورة أو ساكنة فالمكسورة لفظة (أئِمة) التي سبق الحديث عنها[4]، أمَّا الهمزة الثانية الساكنة فيما مرَّ فتكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة كما مرَّ[5].

وذكر مكي بن أبي طالب[6] أنَّ حجة من حقق الهمزتين وهم أهل الكوفة وابن ذكوان. في نحو: ﴿أَأَنْذَرتهم﴾[7] أنَّ الأولى في تقدير الانفصال من الثانية فكأنها من كلمة ثانية، ولأنَّ الأكثر في مثل هذا النوع أنْ يكون بعد الهمزة الثانية حرف ساكن، فلو قلبت الثانية ألفاً لقرب ذلك من اجتماع الساكنين، ولأنَّ الأصل التحقيق، وعليه فالاستثقال في القياس باق مع

(١) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٣٧٤-٣٧٨.
(٢) انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٧٧.
(٣) انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٧٨.
(٤) انظر الصفحة/٢٣٣ من هذا البحث.
(٥) انظر الصفحة/٢٣١ من هذا البحث وانظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٣٨٠-٣٨١.
(٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٧٣.
(٧) انظر: البقرة: ٦.

التخفيف، ولذلك قرىء بإدخال ألف بين الهمزتين مع تخفيف الثانية وهو مذهب أبي عمرو وغيره. ولعل من خفَّف هرب من استثقال اجتماع همزتين، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو.

وذكر أيضاً(١) أنَّ تحقيق الكوفيين وابن ذكوان للهمزتين مختلفتي الحركة في كلمة واحدة في ﴿أئـذا﴾(٢) و ﴿أئنكم﴾(٣) يكمن في أنَّ التحقيق هو الأصل، وهو باقٍ مع التحقيق أيضاً. ولقد قرأ بالتخفيف ورشٌ وابن كثير، وبالتخفيف وإدخال ألف بينهما أبوعمرو وقالون.

(٢) كون الهمزة فاء الكلمة:

يبدل ورشٌ(٤) الهمزة حرفَ لين إذا كانت فاء ساكنة من الكلمة، فهى تبدل بعد الفتحة ألفاً وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واواً. وذكر الشيخ القاصح في شرحه على منظومة الشاطبي(٥) أنَّ هذه الهمزة التي هي فاء الفعل تعرف بثلاثة أشياء:

(١) ماوقع بعد همزة وصل من الهمزات، ومن ذلك ائت وَأْمُرْ.

(٢) ماوقع ساكناً بعد ميم في اسم الفاعل أو المفعول، ومن ذلك: مُؤمنون، ومَأمون ومأكول.

(٣) ماوقع ساكناً بعد حرف المضارعة مثل: تألمون ويألمون، ويؤمن. وعليه فكل همزة ساكنة بعد همزة وصل أو تاء أو نون أو واو أو ياء أو فاء يعدُّ فاء

---

(١) الرعد: ٥.

(٢) آل عمران: ١٥.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٧٤.

(٤) انظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧١.

(٥) انظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧١.

الفعل ولقد استثنى ورشٌ من ذلك جميع ماوقع من لفظ الإيواء، فلم يقرأه إلاَّ بالهمزة.

وأمَّا قلب الهمزة واواً عند ورش فهو مقيد بانفتاحها بعد ضم أو كونها فاء فعل.

ومما جاء في التنزيل من إبدال الهمزة ألفاً على مذهب ورش قوله تعالى: ﴿وتـأبى قلوبهم..﴾(1)، ﴿أوَلَمْ يَرَوا أنَّـا نَأْتي الأرض..﴾(2)، ﴿أتَـأْتـونَ الفاحشةَ..﴾(3)، ﴿فأْتِ بها من المغرب﴾(4)، ﴿ويأْبى اللهُ إلاَّ أن يُتِمَّ نورَه..﴾(5).

ومِمَّـا جاء من الهمزة الساكنة بعد ميم مفتوحة قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهم كعصفٍ مأْكول..﴾(6)، ﴿إنَّه كان وعدُه مَأْتيًّا﴾(7)، ﴿إنَّ عذابَ ربهم غيرُ مأْمون﴾(8).

وممَّا تبدل فيه الهمزة الساكنة في هذه المسألة في الفعل واواً لأنَّ ماقبلها

---

(1) التوبة: ٣٢، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى) (أبى)، (أخذ)، (أكل)، (أخر).
(2) الرعد: ٤١، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى)، (أخذ)، (أكل).
(3) الأعراف: ٨٠، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى)، (أمن)، (أجر).
(4) البقرة: ٢٥٨، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى)، (أذن)، (أمَرَ)، (أمن).
(5) التوبة: ٣٢، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أبى)، (أخذ)، (أكل)، (أمَرَ)، (أمن)، (أتى).
(6) مريم: ٦١.
(7) المعارج: ٢٨.
(8) الفيل: ٥.

مضموم قوله تعالى: ﴿ولا تُؤْتوا السفهاءَ أموالكم . .﴾(١)، ﴿ومَنْ يُرِدْ ثوابَ الدنيا نُؤْتِه منها . .﴾(٢)، ﴿ويؤتِ من لَدنه أجراً عظيما﴾(٣).

وممَّا جاء من الهمزة الساكنة في هذه المسألة في الاسم قوله تعالى: ﴿ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك . .﴾(٤).

وقراءة حفص وأبي عمرو وحمزة: ﴿مُؤْصَدَه﴾(٥) بالهمز، ولقد قرأها الباقون بغير همز تخفيفاً بإبدال الهمزة واوا، وذكر مكي بن أبي طالب(٦) أنَّه يجوز أن تكون فاء الفعل واواً، فلا يصح على هذا الوجه همز اسم المفعول عنده.

وروي أيضاً أنَّ ورشاً(٧) يخفف الهمزة المفتوحة إذا كانتْ فاء الكلمة وبعد ضم بإبدالها واواً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَوْ يُؤاخِذُ اللهُ الناس بظلمهم . .﴾(٨)، ﴿ثمَّ أذَّنَ مُؤَذِّنٌ . .﴾(٩)، ﴿ثمَّ يُؤَلِّفُ بينَه . .﴾(١٠)،

---

(١) النساء: ٥، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى) (أثر)، (أفك)، (أمر)، (أمن).
(٢) آل عمران: ١٤٥، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى) (أثر)، (أمن).
(٣) النساء: ٤٠، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أتى) (أثر)، (أخذ)، (أذن)، (أذى)، (أفك)، (أمر)، (أمن).
(٤) البقرة: ٢٢١، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أمن).
(٥) البلد: ٢٠.
(٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/٣٧٧، وانظر: النشر في القراءات العشر: ٢/٢٨٤، الحجة في القراءات السبع: ٣٧٢، البحر المحيط: ٨/٤٧٧.
(٧) انظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسَّماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧١.
(٨) النحل: ٦١، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أخذ).
(٩) يوسف: ٧٠، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أذن).
(١٠) النور: ٤٣.

﴿للفقـراءِ والمسـاكـين والعـاملينَ عليها والمُؤلَّفةِ قلوبهُم. . ﴾(١)، ﴿وماكان لنفسٍ أنْ تموتَ إلَّا بإذن اللهِ كتاباً مُؤَجَّلاً﴾(٢)، ﴿إنَّما يُؤَخِرهم ليومٍ تشخص فيه الأبصارُ. . ﴾(٣).

وممَّا خرج عما مرَّ قراءة الـزهـري والأعـرج وأبي جعفـر: ﴿ولا يَوودُه حفظَهُما. . ﴾(٤) بلا همز: القياس في (يئُودُهُ) أن تجعل الهمزة بين بين(٥) لأنَّ الهمزة مضمومة. وذكر ابن مجاهد أنَّ من لم يهمز خلف الهمز بواو ساكنة، وقد عدَّ ابن جني هذا القـول خلطاً: «قال ابن مجاهد من لم يهمز قال (يوودُه) فخلف الهمزة بواو ساكنة فجمع بينها وبين الواو، فيجتمع ساكنان، فإن شاء ضمها فقال: (يَوودُه)، ومن ترك الهمز أصلاً قال: (يَوْدُه). قال أبوالفتح: خلَّط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطاً ظاهراً غير لائق بمن يُعْتَدُّ إماماً في روايته وإنْ كان مضعوفاً في فقاهته، وذلك أنَّ قوله (يُئودُهُ) لك فيه التحقيق والتخفيف، فمن حقَّق أخْلَصها همزة، قال: يئُوده كيعوده، ومن خفَّف جعل الهمزة بين بين، أي بين الهمزة والواو لأنها مضمومة، فجرى مجرى قولك في تخفيف: لَؤُمَ: لَوُمَ، وفي مَئُونة، مَوُونه ولايخلصها واواً لأنهَّا مضمومة. . . فأمَّا ترك الهمز أصلاً فشاذٌ، وينبغي لِمَن هو دونهم أن يصانَ عن أن يظنَّ ذلك به. . ﴾(٦).

---

(١) التوبة: ٦.
(٢) آل عمران: ١٤٠.
(٣) إبراهيم: ٤٢، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أخر).
(٤) البقرة: ٢٥٥.
(٥) انـظر: الكشف عن وجـوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٥، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧١، المحتسب: ١/١٣٠، البحر المحيط: ٢/٢٨.
(٦) المحتسب: ١/١٣٠-١٣١.

ولست أتفق مع ابن جني في مثل هذا الموقف من عدِّ القراءة شاذة لأنها خارجة على القياس كما مرَّ، ولعلَّ موقف أبي حيان منها أكثر احتراماً منه: «وقرىء أيضاً يووُده بواو مضمومة على البدل من الهمزة أي لايشقه ولايثقل عليه . . »(١).

ومن ذلك قراءة أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿فأصبح فواد أُمِّ موسى فارغاً﴾(٢) بالواو(٣).

(٢) كون الهمزة متوسطة لاماً أو عيناً:

ذكر مكي بن أبي طالب(٤) نَّ تخفيف الهمزة المتوسطة والمتطرفة جائز حسن. وتكون هذه الهمزة ساكنة ومفتوحة ومكسؤرة ومضمومة.

(١) الهمزة الساكنة:

جاء في منظومة الشاطبي(٥) أنَّ السوسي يبدل كل همزة ساكنة على قاعدة الإبدال سواء كانت فاءً أو عيناً أو لاماً، ويُسْتثنى من ذلك مجزوم اللام، فهو يبقى محققاً على أصله. وذكر الشيخ أبوالقاسم على بن عثمان بن الحسن القاصح العذري(٥) أنَّ المستثنى من ذلك خمسة أنواع:

(١) ما سكونه علامة جزم كما مرَّ.

(٢) ما سكونه علامة بناء مثل: هيِّ ،ء وقد حقق أبو عمرو بن العلاء ماجاء من ذلك في كتابنا العزيز(٦)

---

(١) البحر المحيط: ٢/٢٨٠.

(٢) القصص: ١٠.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١٠٦/٧.

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١٠٣/١.

(٥) انظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسمأة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧١-٧٢.

(٦) انظر الشواهد القرآنية في شرح القاصح العذري على المنظومة المسمأة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧٢-٧٣.

(٣) ماهمزه أخف من إبداله مثل: تُؤْوِي، فالهمز فيه أخفُ من الإبدال، وقد حقق أبوعمرو بن العلاء جميع ماجاء من ذلك في القرآن الكريم[١].

(٤) ماهمزه وتحقيقه يؤدي إلى التباس المعنى واشتباهه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أثاثاً ورِئياً﴾[٢]، وقراءة أبي عمرو بالتحقيق، وقد قرأ طلحة: ﴿ورِيّاً﴾ بالتخفيف، فإبدال الهمزة ياءً تخفيفاً يوجب إدغامها في الياء التي بعدها، وهي قراءة قالون وابن ذكوان، فيشتبه الرِيُّ، وهو الامتلاء بالماء بالرؤية[٣].

(٥) مايخرجه الإبدال من لغةٍ إلى لغةٍ أخرى، فمذهب أبي عمرو بن العلاء في ذلك التحقيق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عليهم نارٌ مُؤْصَدَة﴾[٤]، وقد قرأ بالتحقيق أيضاً حفص وحمزة، وقرأ الباقون بالتخفيف: ذهب أبوعمرو بن العلاء وآخرون إلى أنَّ أصل (مُؤصَدَة) الهمز، أي: أأْصَدْت البابَ، تخفف الهمزة بإبدالها ألفاً فتصير اللفظة (آصدت). وذهب آخرون إلى أنَّ أصله الواو، فهو من: أَوْصدت الباب، ولذلك اختار أبوعمرو ومن معه التحقيق[٥].

ومِمَّا جاء في التنزيل من الهمزة المتوسطة الساكنة بعد مفتوح كـ(امرٌ) قوله

---

(١) انظر الشواهد القرآنية في شرح القاصح العذري على المنظومة المسمّاة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) مريم: ٧٤.

(٣) انظر التفصيل في هذه المسألة الصفحة/١٧٤ من هذا البحث، وانظر: المحتسب: ٢/٤٣-٤٥، شرح القاصح العذري على المنظومة المسمّاة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧٣.

(٤) البلد: ٢٠، وانظر: الهمزة: ٨.

(٥) لقد سبق الاحتجاج لقراءة التخفيف، انظر الصفحة/٢٤٤ من هذا البحث، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/٣٧٧، شرح القاصح العذري على المنظومة المسمّاة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧٣.

وممّا جاء من ذلك بعد المكسور قوله تعالى: ﴿فهي خاويةٌ على عروشها وبئرٍ معطّلةٍ وقصرٍ مشيدٍ﴾[1]، ﴿فأكَلَهُ الذئبُ..﴾[2]، ﴿ولبئْسَ ماشرَوا به أنفُسَهُم..﴾[3]،

وممّا جاء من كون الهمزة لاماً بعد حرف مفتوح قوله تعالى: ﴿وإذا قتلتم نفْساً فادّاراْتم فيها..﴾[4].

وممّا جاءت فيه الهمزة لاماً ساكنة بعد كسر قوله تعالى: ﴿قالوا الآنَ جِئْتَ بالحقِّ..﴾[5]، ﴿فاعبدوا ماشِئْتُم من دونه..﴾[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أنبِئْهُم بأسمائهم..﴾[7]. قرأ الحسن (أنبيهُم) و (أنْبِهِم): ذكر ابن جني[8] أنَّ القراءة بالياء على قياس التخفيف الصحيح.

وممّا جاء من الهمزة الساكنة المتوسطة بعد مضموم قوله تعالى: ﴿كأنّهم لؤلؤٌ مكنـون..﴾[9] قرأ السوسي وغيره لفظة (لُؤْلُؤ) بالواو بدلاً من الهمزة الأولى تخفيفاً سواء أكانت نكرة أم معرفة[10].

---

(١) الحج: ٤٥.
(٢) يوسف: ١٧، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ذيب).
(٣) البقـرة: ١٠٢، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (بئس)، وانظر: البحر المحيط: ٤/٤١٢.
(٤) البقرة: ٧٢، وانظر شاهداً آخر: التحريم: ٣.
(٥) البقرة: ٧١، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (جاء).
(٦) الزمر: ١٥، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (شاء).
(٧) البقرة: ٣٣، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (نبأ).
(٨) انظر: المحتسب: ١/٦٦-٦٧.
(٩) الطور: ٢٤، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (لؤلؤ).
(١٠) انظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسّماة بحرز الأماني ووجه التهاني: ٧٤، الحجة في علل القراءات السبع: ٢٥٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢/١١٨.

تعالى: ﴿ولايَأتونَ البأْسَ إلاَّ قليلاً..﴾(١)، ﴿وأخَذَ برأسِ أخيهِ..﴾(٢).

ومما جاء من الأسماء في هذه المسألة قراءة أبي عمرو: ﴿فتوبوا إلى بارئْكم..﴾(٣) بإسكان الهمزة كما مر(٤)، وقرأها السوسي بالتخفيف وذلك بإبدالها ياء(٥).

(٢) الهمزة المفتوحة:

الهمزة المفتوحة إذا انفتح ماقبلها أو كان ألفاً تخفف بجعلها بين الهمزة المفتوحة والألف، وذكر مكي بن أبي طالب(٦) أنَّ علة ذلك تعود إلى أنَّه لم يكن قبلها ساكن تُلْقى حركتها عليه ولم يجز الإبدال فيها كالساكنة لقوَّتها، فَلَوْ أُبدِلَت ألِفاً لأنَّ ماقبلها مفتوح لعادَت همزةً كما كانت لأنَّ الهمزة المفتوحة التي قبلها حرف مفتوح أو ألف يبْدَل منها حرف تكون حرَكته كحرَكة الهمزة وهي الفتحة، فالألف لاتتحرك عند الضرورة إلاَّ بإبدالها همزة، وكذلك الألف لاتلقى عليها الحركة لأنها تصير همزة، فيصير تخفيفها يحدث الهمزة، وليس هذا من كلام العرب، ولذلك جعلت في التخفيف في هذه المسألة بين بينَ.

ومما جاء في التنزيل من الهمزة المفتوحة بعد حرف مفتوح قوله تعالى: ﴿فلَّما جنَّ عليه الليلُ رأى كوكباً..﴾(٧)، ﴿سأل سائِلٌ بعذاب

---

(١) الأحزاب: ١٨، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (بأس).
(٢) الأعراف: ١٥٠، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (رأس).
(٣) البقرة: ٥٤.
(٤) انظر الصفحة/٢١٩ من هذا البحث.
(٥) انظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٧٣.
(٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٣، وانظر: التيسير في القراءات السبع: ٤٠، النشر في القراءات العشر: ١/٤٣٢، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني: ٨٢.
(٧) الأنعام: ٧٦، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (رأى).

واقـع . . . ﴾[1]، ﴿وإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّك . . ﴾[2]، ﴿ونَأى بجانِبه . . ﴾[3]، ﴿قَدْ نَبَّأنا اللهُ من أخْبارِكم . . ﴾[4].

ومِمَّا جاء من الهمزة المفتوحة بعد الألف في كتابنا العزيز قوله تعالى: ﴿فلماً تراءَتِ الفئتــانِ نكص على عقبيهِ . . ﴾[5]، ﴿فهم لايَتَسـاءَلـون . . ﴾[6]، ﴿حتَّى إذاَ جاءَنا قالَ . . ﴾[7].

وممَّـا جاء من ذلك أيضاً ما اتصل بهاء التنبيه وياء النداء من الأسماء المصدرة بهمزة مفتوحة[8]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الناسُ﴾[9]، ﴿قال ياآدَمُ أنبئهم بأسمائهم . . ﴾[10]، ﴿ها أنتم هؤلاء . . ﴾[11].

أمَّا الهمزة المفتوحة الساكن ماقبلها فهي تخفف بنقل حركتها إلى ماقبلها وحذفها إنْ كان ماقبلها ليسَ حرف مد ولين. وذكر مكي بنِ أبي طالب[12]أنَّه يجوز أنْ تحذف بعد نقل حركتها لسكونها وسكونِ ماقبلها لأنَّ حركته عارضة، وقد سبق الحديثُ عن هذه المسألة في مكان آخر[13].

---

(١) المعارج: ١، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (سأل).
(٢) إبراهيم: ٧. وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أذن).
(٣) الإسراء: ٨٣، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (نأى).
(٤) التوبة: ٩٤، وانظر: التحريم: ٣.
(٥) الأنفال: ٤٨، وانظر: الشعراء: ٦١.
(٦) القصص: ٦٦، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (سأل).
(٧) الـزخرف: ٣٨، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (جاء)، وانظر: النشر في القراءات العشر: ١/٤٣٣.
(٨) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٤٣٤.
(٩) البقرة: ٢١، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أي).
(١٠) البقرة: ٣٣، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أدم).
(١١) آل عمران: ٦٦، وانظر: محمد: ٣٨.
(١٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٨٠.
(١٣) انظر الصفحة/٢٥١.

وإنْ كان الساكن قبلها حرف لين أو حرف مد ولين غير زائدين ففي تخفيفها عند مكي بن أبي طالب[1] وجهان: الأوَّل إلقاء حركتها عليه، والثاني إبدالها مع الواو واواً ومع الياء ياءً، ثم يدغم الأول في الثاني إجراءً للأصلي مجرى الزائد[2].

ويظهر لي أنَّ حرف المد واللين أو حرف اللينْ لايصح فيهما عند ابن الجزري إلَّا النقل: «وإنْ كان ياءً زائدة أُبدل وأُدغم كما تقدم في المتطرف.. وإنْ كان الساكن غير ذلك فهو أيضاً إمَّا أن يكون صحيحاً أو ياءً أو واواً أصليين حرف مد أو حرف لين فتسهيله بالنقل كما تقدم في المتطرف سواءٌ»[3]. وذكر ابن الجزري[4] في موضع آخر أن يونس بن حبيب والكسائي وسيبويه حَكوا ذلك عن العرب، ولكنَّ سيبويه لم يجعله قياساً أو مطرداً، وأنَّ جماعة من القراء قد وافقوا على ذلك، وبه قرأ حمزة وغيره.

وذكر مكي بن أبي طالب[5] أنَّ السبب في ذلك أنَّ الواوَ والياء أشبها سائر الحروف غير الألف في كونهما غير زائدين فصح أنْ تلقى عليهما حركة الهمزة كغيرهما من الحروف غير الألف، وهو الوجه الأول من الوجهين المشارِ إليهما، وهو الاختيار عنده. أمَّا الوجه الثاني فهما يشبهان فيه الواو والياء الزائدتين من حيث كونهما ساكنين وأنهَّما يمدَّان، ولذلك جاز الإبدال والإدغام فيهما كما مر.

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٩، وانظر: التيسير في القراءات السبع: ٣٥.

(٢) انظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٨٦.

(٣) النشر في القراءات العشر: ١/٤٣٣، ٤٤٠.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٤٤٠.

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٩.

وممَّا جاءت فيه الهمزة المفتوحة مسبوقةً بواو أو ياء زائدة قوله تعالى: ﴿وأحاطت به خطيئتُهُ. .﴾(١): تخفف الهمزة في (خطيْئَة) بإبدالها ياءً مفتوحة، فتدغم في الياء الساكنة، فتصير (خطِيَّة)(٢).

ومن ذلك أيضاً قراءة الحسن: ﴿نغفِرْ لكم خِطيَّاتكم﴾(٣) بتخفيف الهمزة الساكنة بإبدالها ياءً وإدغامها في الياء الزائدة(٤).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم يَرْمِ بهِ بَرِيئا. .﴾(٥)، ﴿فكلوهُ هنيئاً مريئاً﴾(٦).

وذكر أصحاب مظان القراءات(٧) وغيرهم أنَّ الواو لم تأتِ في كتابنا زائدة في هذه المسألة.

وممَّا جاءت فيه الهمزة المفتوحة بعد الياء الأصيلة أو الواو حرف المد قوله تعالى: ﴿فلَمَّا رَأوه زُلْفَةً سيئَتْ وجوهُ الذين كفروا. .﴾(٨): تُبدَل الهمزة المفتوحة بعد ياء المد ياءً، ثم تدغم الياء في الياء، فتصير (سِيَّتْ)(٩).

---

(١) البقرة: ٨١، وانظر: النساء: ١١٢، الأعراف: ١٦١، الشعراء: ٨٢، نوح: ٢٥.

(٢) انظر: شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٨٦، التيسير في القراءات السبع: ٤٠، النشر في القراءات العشر: ٤٣٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٧.

(٣) الأعراف: ١٦١.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٠٩.

(٥) النساء: ١١٢.

(٦) النساء: ٤.

(٧) انظر: التيسير في القراءات السبع: ٤٠، النشر في القراءات العشر: ١/٤٣٣. لفظة (قروء) كما سيأتي فيما بعد ليست الهمزة فيها متوسطة بل متطرفة.

(٨) الملك: ٢٧.

(٩) انظر: النشر في القراءات العشر: ٤٣٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها =

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يسومونَكم سُوْءَ العذاب...﴾(١): تُبْدَل الهمزة المفتوحة المتطرفة واواً للتخفيف، ثم تدغم الواو بالواو، فتصير (سُوَّ)(٢). ويصح أن يقال فيها مر: سِيَت وسُوْ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم كانَ عاقِبَةُ الذين أساءوا السُّوْأى..﴾(٣) لفظة السُّوءى تصير بعد الإبدال والإدغام: السُّوَّى(٤).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأُوارِي سَوْءَةَ أخي..﴾(٥): تصير لفظة (سوءة) بعد إبدال الهمزة واواً وإدغامها في الواو الأخرى: سَوَّة.

ومما سُبقت فيه الهمزة المفتوحة في هذه المسألة بالياء الساكنة قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لاتجزي نَفْسٌ عن نفسٍ شيئاً..﴾(٦)، ﴿حتى إذا استيْأسَ الرُسُلُ..﴾(٧)، ﴿ولاتَيْأسوا من روح الله..﴾(٨)، ﴿إنَّه لايَيْأسُ من رَوْحِ الله..﴾(٩).

وذكر مكي بن أبي طالب أنَّ حكم الياء التي جيء بها ليلحق بناءٌ ببناء

= وحججها: ١/١٠٩، التيسير في القراءات السبع: ٤٠، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني: ٨٦.

(١) البقرة: ٤٩، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ساء).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر: ٤٣٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/١٠٩، التيسير في القراءات السبع: ٤٠، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني: ٨٦.

(٣) الروم: ١٠.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٤٣٣، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني للشاطبي: ٨٦.

(٥) المائدة: ٣١، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ساء).

(٦) البقرة: ٤٨، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (شاء).

(٧) يوسف: ١١٠، وانظر: الآية: ٨٠.

(٨) يوسف: ٨٧، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (يئس).

(٩) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١١٠.

حكم الياء الأصيلة، ومن ذلك قراءة أبي بكر عن عاصم وطلحة: ﴿بعذاب بَيْئَس﴾(١) على وزن (فيْعَل) لِيُلْحق بجعفر(٢)، وذكر(٣) أيضاً أنَّ حكم ياء التصغير في هذه المسألة حكم الياء الزائدة كذلك.

(٣) الهمزة المكسورة والمضمومة:

تخفف الهمزة المكسورة أو المضمومة إذا تحرك ماقبلها بأي حركة كانت أو كان ألفاً بجعلها بين بين(٤)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهو قائِمٌ يُصَلِّ في المحراب..﴾(٥)، ﴿وإنهما لبإمام مُبين﴾(٦)، ﴿سَأَلَ سائِلٌ بعذاب واقع﴾(٧)، ﴿وإذا الموءُودةُ سُئِلتَ..﴾(٨)، ولايؤودُهُ حفظهُما..﴾(٩)، ﴿فقد كُذِّب رُسُلٌ من قَبْلِكَ جاءوا بالبينات..﴾(١٠) ﴿فَلأُمِّه السُّدُس..﴾(١١) ﴿إنهُ ليؤوسٌ كَفورٌ﴾(١٢).

---

(١) الأعراف: ١٦٥.
(٢) انظر: المحتسب: ١/٢٦٥-٢٦٧، الحجة في القراءات السبع: ١٦٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٨١-٤٨٢، حجة القراءات: ٣٠٠، إعراب القرآن: ١/٦٤٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٠١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٧٧، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٣٤، البحر المحيط: ٤/٤١٣، تفسير القرطبي: ٧/٣٠٨، اتحاف فضلاء البشر: ٣٣٢.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٨.
(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٥.
(٥) آل عمران: ٣٩.
(٦) الحجر: ٧٩.
(٧) المعارج: ١.
(٨) التكوير: ٨، وانظر: البقرة: ١٠٨، الأحزاب: ١٤٠.
(٩) البقرة: ٢٥٥، وانظر الصفحة/٢٤٥ من هذا البحث.
(١٠) ال عمران: ١٨٤، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (جاء).
(١١) النساء: ١١.
(١٢) هود: ٩، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (يئس).

ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ ماقبلها متحرك، فلايجوز إلقاء حركتها عليه، والقول نفسه بالنسبة للإبدال كما مرَّ في الهمزة المفتوحة المفتوح ماقبلها، ولذلك خفِّفت المكسورة بجعلها بين الهمزة والياء والمضمومة بين الهمزة والواو أما المضمومة التي قبلها كسرة فاختلفوا فيها، فالأخفش يجعلها بين الهمزة والياء، وسيبويه يجعلها بين الهمزة والواو(١).

وذكر ابن الجزري(٢) أنَّ الكوفيين كما ذكره أبوحيان في (الارتشاف) أجازوا أن تقع الهمزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد كل متحرك، وذكر أبوحيَّان(١) أنَّ هذا المذهب مخالف لكلام العرب، وقد وافقهم في ذلك من القراء ابوالعلاء الهمداني في كل ماوقع فيه الهمز بعد حرف مد، وهو ضعيف جداً عند ابنَ الجزري: «وذلك ضعيفٌ جداً فإنهم إنَّما عدَلوا إلى بين بين بعد الألف لأنَّه لايمكن معها النقل ولا الإدغام بخلاف الياء والواو والله أعلم»(٣).

وممَّا خرج عما مرَّ قراءة الحسن والزهري(٤): ﴿والصابيون﴾(٥) بإثبات الياء ومن غير همز وقراءتها أيضاً: ﴿والصابون﴾ بغير همز ولاياء: ﴿الصابيون﴾ بالياء على قياس مذهب أبي الحسن الأخفش في ﴿يستهزِئون﴾: يستهزيون بياء غير مهموزة. أمَّا قراءة ﴿والصابون﴾ بالواو

---

(١) انظر في هذه المسألة: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٥-١٠٦، الخصائص: ٣/١٣٦، ١٣٨، النشر في القراءات العشر: ١/٤٣٧، [في النشر في القراءات العشر تفصيل لهذه المسألة ومايدور في فلكها، فمن اشتهاها فليعد إليها: ١/٤٣٧.].

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٤٤١.

(٣) النشر: في القراءات العشر: ١/٤٤١.

(٤) في النشر في القراءات العشر: ١/٤٤٣، قراءة أبي جعفر وقراءة نافع.

(٥) المائدة: ٦٩.

فهي على إبدال الهمزة واواً. وذكر ابن جني[1] أنَّ الوجه أن يكون ﴿الصابيون﴾ بلاهمز تخفيفاً لابدلاً.

وذكر ابن الجزري[2] أنَّ بعض النحاة نسب إلى الأخفش إبدال الهمزة المضمومة بعد كسرٍ والمكسورة بعد ضم حرفاً خالصاً، فهي تبدل ياء في نحو: سُنْقرئك، ويستهزئون، وتبدل واواً في نحو: سُئِلَ واللؤلؤ، وتبعه في ذلك أبوعمرو الداني الذي تبعه فيه الشاطبي، ولكن ابن جزري انتهى من قراءته لكتاب الأخفش (معاني القرآن) إلى أنَّ مذهبه السابق مقيد بكون الهمزة لام الفعل، أما في غير ذلك فإنه يسهل الهمزة بين بين[3].

ومن ذلك أيضاً قراءة الزهري والحسن وموسى بن طلحة[4]: ﴿لا يأكُلُهُ إلاَّ الخاطيون﴾[5] بإثبات الياء من غير همز: القول في هذه القراءة مثل سابقتها، وأضاف ابن جني[6] أنه يجوز أنْ يكون قد بقَّى جزءاً من الهمز على مذهب سيبويه، ولكن القراء يقولونه بإخلاص الياء، فهم معذورون عنده لغموضه، ولست أتفق معه في هذه المسألة في اتهام القراء لأنَّه قولٌ ثابت النسبة إلى الأخفش كما مرَّ. ولقد قرأها أبوجعفر وشيبة وطلحة ونافع بخلافٍ عنه بضم الطاء والواو ﴿الخاطون﴾ على أنه اسم فاعل من (خطىء)، وأجاز الزمخشري[7] فيه أن يكون من (خَطَأ).

---

(١) انظر: المحتسب: ١/٢١٦-٢١٧.
(٢) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٤٤٤.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٣/٥٣١.
(٤) نسبت هذه القراءة في البحر المحيط: ٨/٣٢٧ إلى الحسن والزهري والعَتَكي وطلحة.
(٥) الحاقة: ٣٧.
(٦) انظر: المحتسب: ٢/٣٢٩.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٨/٣٢٧. وانظر: النشر في القراءات العشر: ١/٤٤٤. وفي الأخير حديث مفصل عن هذه المسألة.

ومن ذلك قراءة الأعمش وأبي جعفر: ﴿لِيُواطيوا عدَّة ماحرَّم الله..﴾(1) بالياء على تخفيف الهمزة بإبدالها ياءً مضمومة، والأصحُّ عند أبي حيان(2) ضم الطاء وحذف الياء لأنه أخلص الهمزة ياء خالصة عند التخفيف فَسَكَنَتْ لاستثقال الضمة عليها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم أُبدلت كسرة الطاء ضمة لأجل الواو.

(٤) كون الهمزة متطرفة:

لقد صنف مكي بن أبي طالب في تخفيف الهمزة المتطرفة كتاباً خاصاً: «قال أبومحمد: قد أَلَّفْنا كتاباً مفرداً في تخفيف الهمزة المتطرفة لحمزة وهشام، وعلَّلْناه وبسطناهُ بأمثلة ظاهرة، ومثل ذلك أيضاً قد بيَّناهُ في الكتاب الذي هذا شرحه وعلَّلْناهُ فأغنانا ذلك عن أن يطول الكلام فيهِ في هذ الكتاب لكنَّا نذكر فيه جملاً نتذكر بها ما في الكتابَينْ المتقدمين»(3)

ولقد ذكرالنحويون وأصحاب مظان القراءات(4) أنَّ الهمزة المتطرفة في حال الوقف تعامل في هذه المسألة معاملة الهمزة المتوسطة إلاَّ أنهَّا لاتكون بين بين إلاَّ في حال روم الحركة بخلاف المتوسطة التي تكون كذلك في حال حركتها الكاملة. فإن كان قبلها ألف وأبدلت منها تُحْذَف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، وقيل إنَّ الأصل تقديرُ حذف الأولى لأنهَّا الأصل، فإذا وقفت عليها وقفت بغير مد لأنَّ ألف المد محذوفة، وإنْ قدَّرت الثانيَة محذوفة

(1) التوبة: ٣٧.

(2) انظر: البحر المحيط: ٥/٤٠، وانظر في ذلك شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٨٤.

(3) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١١١.

(4) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١١١، النشر في القراءات العشر: ٤٤٠، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني: ٨٦.

وقفت بالمد. وذكر ابن الجزري[1] أنّه يجوز إبقاء هاتين الألفين لأنَّ الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، وأنه يجوز القصر في حال حذف الثانية، وإبقاؤهما يتطلب مداً طويلاً، ويجوز أن يكون متوسطاً.

وفي التنزيل من هذه المسألة مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿لا يتَّخِذِ المؤمنون الكافرين أَوْلياءَ من دون المؤمنين..﴾[2]، ﴿وَلَوْ شاء اللهُ..﴾[3]، ﴿أو جاء أحدٌ منكم من الغائط..﴾[4]، ﴿فقد باءَ بغضب من الله..﴾[5]، ﴿وأَنْزَل من السماء ماءً..﴾[6]، ﴿ومن أساءَ فعليها..﴾[7]، ﴿ولا تُؤْتوا السفهاءَ أموالكم..﴾[8].

وإنْ كان ماقبل الهمزة في الوقف حركة من جنس حركتها أبدلت ألفاً، وإنْ كان ضمة أو كسرة أبدلت حرفاً من جنس حركتها، وذكر مكي بن أبي طالب[9] أنَّ علة ذلك تكمن في أنَّ تخفيف الهمزة في الوقف لايمكن جعلها بين بين لأنَّ همزة بين بين متحركة في الوزن والأصل، ولايصح الوقف على متحرك، والقول نفسه في استحالة إلقاء حركتها على ما قبلها لأنه متحرك، ولذلك عوملت في الوقف عند تخفيفها معاملة الساكنة في إبدالها حرفاً من جنس حركتها. وذكر ابن الجزري[10] أنَّ جماعة من النحاة أجازوا إبدال الهمزة

(١) انظر: النشر في القراءات العشر: ٤٦٦.
(٢) آل عمران: ٢٨.
(٣) البقرة: ٢٨.
(٤) النسَّاء: ٤٣.
(٥) الأنفال: ١٦.
(٦) البقرة: ٢٢.
(٧) فصلت: ٤٦.
(٨) النساء: ٥.
(٩) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١١٢.
(١٠) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٤٤٥.

المتطرفة في الوقف والوصل حرفاً من جنس حركتها، وحكوا ذلك سماعاً عن تميم وقيس وهذيل.

ومما جاء في التنزيل من كون الهمزة المتطرفة قبلها فتحة من جنس حركتها قوله تعالى: ﴿وماذرأ لكم في الأرضِ مختلفاً ألوانُه..﴾(١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وبدا خَلْقُ الإنسان﴾(٢) بغير همز: ذكر ابن جني(٣) أنَّ ترك الهمز في (بدا) على البدل لا على التخفيف القياسي لأنه لو كان كذلك لجعلت الهمزة بين بين(٤).

ومن الهمزة المتطرفة المضمومة المضموم ماقبلها قوله تعالى: ﴿إنِ امرُؤٌ هلك..﴾(٥)، ﴿ويطوفُ عليهم غلمانٌ لهم كأنَّهم لؤلؤٌ مكنون﴾(٦).

ومن الهمزة المتطرفة المكسورة المكسور ماقبلها قوله تعالى: ﴿فلمّا أتاها نوديَ مِنْ شاطىءِ الوادِ الأيمَنِ..﴾(٧)، ﴿لكلِّ امرىءٍ منهم ما اكْتَسَبَ..﴾(٨).

وإنْ كانت حركة ماقبل الهمزة المتطرفة مغايرة لحركة الهمزة تسكَّن الهمزة

---

(١) النحل: ١٣.
(٢) السجدة: ٧.
(٣) انظر: المحتسب: ٢/١٧٣.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٧/١٤٦، التيسير في القراءات السبع: ٣٨، وانظر الصفحة/ ٢٣٠ من هذا البحث.
(٥) النساء: ١٧٥.
(٦) الطور: ٢٤، وانظر: الرحمن: ٢٢، الواقعة: ٢٣.
(٧) القصص: ٣٠، وانظر في ذلك: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١١٢، النشر في القراءات العشر: ٤٤٤، التيسير في القراءات السبع: ٣٨.
(٨) النور: ١١، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (امرىء).

في الوقف، ثم تبدل حرفاً من جنس حركة ماقبلها[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا قُرِئ القرآنُ..﴾[2]، ﴿ولقد استُهزِئ..﴾[3]، ﴿قالوا تاللهِ تفْتَأُ تذكرُ يوسُفَ..﴾[4]، ﴿ويُسْتَهزأُ بها..﴾[5]، ﴿قالَ المَلأُ..﴾[6]، ﴿ولقد جاءَك من نَبَأ المُرْسَلين﴾[7]، ﴿قَالَ للمَلأِ..﴾[8]، ﴿وما أُبَرِّئُ نفسي..﴾[9]، ﴿ألَمْ يَرَوا كيفَ يُبْدِئُ اللهُ الخلقَ..﴾[10]، ﴿وإذا غَدَوْتَ مِنْ أهْلِك تبوِّئُ المؤمنين مقاعدَ للقتال..﴾[11].

وأجاز النحويون فيهامرَّ الإسكان والبدل وبين بين على روم الحركة، وماوافق خط المصحف من هذين الوجهين يُؤْثرُ على الآخر، فَجَعْلُ (تفْتأُ) و (من نبأ المرسلين) بين بين في حال روم الحركة يُؤْثر لأنَّ في إبدال الهمزة واواً وياءً مخالفة لخط المصحف، والقول نفسه بالنسبة للوقف بين بين على (يُبْدئُ) و (أُبرِّئُ) لأنَّ في جعل الهمزة بين الهمزة والواو مخالفة لخط المصحف[12].

---

(1) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١١٣، التيسير في القراءات السبع: ٣٨، النشر في القراءات العشر: ٤٤٤، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٨٧.

(2) الأعراف: ٢٠٤، وانظر: الانشقاق: ٢١.

(3) الأنعام: ١٠.

(4) يوسف: ٨٥.

(5) النساء: ١٤٠.

(6) الأعراف: ١٦٠، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ملأ).

(7) الأنعام: ٣٤، وانظر: النمل: ٢٢، القصص: ٣.

(8) الشعراء: ٣٤، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ملأ).

(9) يوسف: ٥٣.

(10) العنكبوت: ١٩.

(11) آل عمران: ١٢١.

(12) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/١١٣-١١٥، التيسير في القراءات السبع: ٤٠، النشر في القراءات العشر: ٤٣٨-٤٤٥.

وإن كان ماقبل الهمزة المتطرفة حرفاً ساكناً زائداً أبْدلت الهمزة حرفاً من جنس حركتها كما مرَّ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربَّصْنَ بأنفسهن ثلاثةَ قروءٍ..﴾(١): (قروء) وزنه (فُعول) لأنَّ الواو زائدة فيه، فتبدل الهمزة واواً، ثم تدغم في الواو الأولى(٢).

ومن ذلـك قوله تعالى: ﴿إنَّما النسيءُ..﴾(٣): تبدل الهمزة المضمومة ياء، ثم تدغم في الياء الأولى الزائدة لأنه من (نَسَأ). وقرأ جعفر بن محمد والزهري والعلاء بن سيَّابة والأشهب ﴿النسيْ﴾ بالتخفيف، وفي تأويل هذه القراءة عند ابن جني(٤) ثلاثة أوجه:

(١) أن يكون المُرادُ (النَّسْءَ) على قراءة ابن كثير، ثم أبدلت الهمزة ياءً.

(٢) أن يكون من (نَسيَ).

(٣) أن يكون من (نَسَأ)، فخففت الهمزة فيه بإبدالها ياء، ثم أدغمت في الياء الأولى، ثم قصر بحذف يائه، فصار: نَسٍ، ثم أسكنت عين (فَعيل)، وهي السين فصار (نسيءُ)، ومن ذلك: سَمْحٌ ورطْبٌ وجَدْبٌ في: سميح، ورطيب، وجديب. ولقد قرأها بالتضعيف ﴿النسيُّ﴾ الزهري وحميد وأبوجعفر وورش عن نافع والحلواني(٥).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وإنَّني بريءُ ممَّا تشرِكون﴾(٦).

---

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/١٠٧، التيسير في القراءات السبع: ٣٨، النشر في القراءات العشر: ١/٤٣٣، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٨١.

(٣) التوبة: ٣٧.

(٤) انظر: المحتسب: ١/٢٨٧-٢٨٨، وانظر: المنصف: ٢/١٥٥، الخصائص: ٢/٢٩٢.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٥/٣٩.

(٦) الأنعام: ١٩، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (بريء).

وإن كان ماقبل الهمزة المتطرفة واواً أو ياءً أصيلة أو غيرهما سُهِّلت لهمزة بإلقاء حركتها على ذلك الساكن[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجِيءَ بالنبيين..﴾[2]، ﴿سيءَ بهم..﴾[3]، ﴿ولاالمُسيءُ..﴾[4]، ﴿يكاد زيتها يُضيءُ..﴾[5]، ﴿إنيَّ أريدُ أنْ تبوءَ..﴾[6]، لكم فيها دفْءٌ..﴾[7]، ﴿إنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قدير﴾[8]، ﴿إنهَّم كانوا قَوْمَ سوءٍ..﴾[9].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثمَّ اجعل على كلِّ جَبَلٍ منهنَّ جُزءاً﴾[10]: ذكر ابن جني[11] أنَّ أباجعفر والزهري قرآ: ﴿جُزًّا﴾ بالتشديد، وهي محمولة عنده على تخفيف الهمزة والوقوف عليها بالتشديد، وذكر أنّه إذا خَفَّفت نحو ذلك ووقفت عليه كان لك في السكون على العبرة والإشمام، وروم الحركة والتشديد، والعرب قد تجري الوصل مجرى الوقف تارة، وتارة الوقف مجرى الوصل.

وبعد فلست أدَّعي أنني قد أتيت على طرائق تحقيق الهمز وتخفيفه، لأنَّ للقراء في ذلك مذاهب متعددَّة كما مر يصعب حصرها في هذا الفصل لأنَّ

---

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع: ٣٨، النشر في القراءات العشر: ٤٣٢، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١٠٧/١، وانظر في هذه المسألة الفصل المفرد لنقل الحركة في هذا البحث.
(٢) الزمر: ٦٩، وانظر: الفجر: ٢٣.
(٣) هود: ٧٧، العنكبوت: ٣٣.
(٤) غافر: ٥٨.
(٥) النور: ٣٥.
(٦) المائدة: ٢٩، وانظر: (تنوء)، القصص: ٧٦.
(٧) النحل: ٥.
(٨) البقرة: ٢٠، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (شيأ).
(٩) الأنبياء: ٧٤، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: (سوأ).
(١٠) البقرة: ٢٦٠.
(١١) انظر: المحتسب: ١٣٧/١.

هذه المسألة بحاجة إلى إفراد مؤلَّفٍ جامعٍ لما يدور في فلكها من مقيس وشاذ، ولعلَّ مظان القراءات السابقة تعدُّ نبعاً ثراً لمن يريد أن يتزوَّد بهذا الزاد، ولذلك آثرت الإيجاز الشديد هجراً للإطالة ورغبةً في عرض صورة موجزة ميسرَّة يسهل تناولها وإدراكها، وهي مسألة يبدو فيها أثر الحمل على الجوار بيناً ساطعاً.

(٤) حركة التقاء الساكنين:

لقد أفرد مكي بن أبي طالب باباً[1] لتفسير أقسام التقاء الساكنين، وهي مسألة لم يسبقه إليها أحد: «اعلم أنَّ التقاء الساكنين يجري في الكلام على تسعة أقسامٍ، وماعلمت أنَّ أحداً جمع هذه الأقسام ولافسرَّها»[2]، ويظهر لي أنَّ مافي (شرح المفصل)[3] (وشرح الشافية) من حديث عن هذه المسألة أوفى وأشمل من حيث الشواهد وغيرها، فلقد أُفرد لها مكان خاص فيهما، وعُدَّت في الأول من أصناف المشترك[4].

والتقاء الساكنين يكون في الفعل والاسم والحرف[5]، ومن الأوَّل قولنا: اكتُب الدرسَ، ومن الثاني: مَنِ الرَّجُلُ؟، ومن الثالث: قَدِ انطَلق الرَّجلُ كما سيأتي.

ولغتنا العربية تسمح بالتقاء ساكنين في حال الوقف، لأنَّ الوقف سادٌّ مسدَّ الحركة كقولنا: قامَ زيْدْ، لأنه يوفر الصوت على ذلك الحرف الموقوف

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٢٧٦.
(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٢٧٦، ١/٤٠.
(٣) ابن يعيش متوفى سنة ٦٤٣هـ، أما مكي بن أبي طالب فمتوفى سنة ٤٣٧هـ.
(٤) انظر: شرح المفصل: ٩/١٢٠-١٣١، وانظر: همع الهوامع: ٦/١٧٦.
(٥) انظر: شرح المفصل: ٩/١٢٠، وانظر التفصيل في هذه المسألة: همع الهوامع: ٦/١٧٦، شرح الشافية: ٢/٢١٠-٢٤٧.

عليه، ولذلك قيل إنَّ الحرف الموقوف عليه أتمُّ صوتاً وأقوى جرساً من المتحرك. ويجوز اجتماع الساكنين أيضاً فيما يكون فيه الساكن الأول حرف مد ولين والثاني مدغماً، ومن ذلك شابَّة، دابَّة، طامَّة، لأنَّ المدَّ الذي في الحرف يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغماً يجري مجرى المتحرك لارتفاع اللسان به دفعة واحدة(١).

ولقد اختلف النحويون في كون السكون حركة أو غير حركة، وفي هذه المسألة ثلاثة اتجاهات(٢):

(١) أنَّ السكون حركة، وهو يمثل اتجاهاً قوياً بين لُغَويي العرب.

(٢) أنَّ السكون شيءٌ يُنْطَق ويتلفظ به تحقيقاً.

(٣) أنَّ السكون لاينطق وليس بحركة، وهو اختيار الدكتور كمال بشر: «ونستطيع أنْ نؤكِّدَ ماقرَّرْناه بعبارة تقرِّبنا من الاصطلاح التقليدي ليسهل الفهم ويتبين القصد في جلاءٍ ووضوح، فنقول: إنَّ السكون لايُتلَفظ به ولاوجود له من الناحية النطقية الفعلية، أو هو من وجهة نظرٍ معينة ـ عدم الصوت، أي عدم الحركة..»(٣).

ولسنا نريد التفصيل في هذه المسألة لأنهًا ليست ضالتنا في هذا البحث ولأن الدكتُور كمال بشر(٤) قد جَلاَّها وأزال ما عليها من غبار، وجمع آراء نحويي العَربية ولغوييها.

وذكر النحويون أنَّ حركة التقاء الساكنين غير معتد بها: «فإنْ قلتَ فإنَّ

(١) انظر: شرح المفصل: ٩/ ١٢٠، وانظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٣٨.

(٢) انظر: دراسات في علم اللغة، القسم الأول: ١٨٥.

(٣) دراسات في علم اللغة، القسم الأول: ١٨٥، وانظر في السكون: إحياء النحو: ٥٠، ٧٨، ٨٠ـ٨٧.

(٤) انظر: دراسات في علم اللغة، القسم الأول: ١٧٩ـ٢٣٤.

حركة التقاء الساكنين حركة غير معتدٍ بها لأدلة قامت على ذلك، وإذا لم يعتدَّ بها وجب ألَّا تتبَع غيرها، فيلزم ألَّا يُضَمَّ الهاء معها. . . فأمَّا الأدلة على أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين غير معتد به: فمنها أنهم قالوا: رمتِ المرأةُ وبَغَت الأمَةُ، فحذفوا الألف المتقلبة عن اللام لسكونها وسكون تاء التأنيث، ولمَّا حرِّكت التاء لالتقاء الساكنين لم يرد الألف ولم يثبت كما لم يثبت في حال سكون التاء. . . »[1]. ولعلَّ مايعزِّز ذلك قولنا: خَفِ الله، فلو اعتدَّ بالكسرة لعادت عين (خاف) المحذوفة لالتقاء الساكنين[2].

لقد مرَّ أنَّ لالتقاء الساكنين تسعة أقسام ذكرها مكي بن أبي طالب، وإليك هذه الأقسام:

(١) أن يحرَّك الساكن الأوَّل بالكسر لاغير في كلمة أو كلمتين، ومن ذلك: كمِ المالُ، وفعلا الأمر: اصنَعْ، اضربْ، في الابتداء، فألف الوصل تكسر في هذه لسكونها وسكون مابعدها. وإن كان الساكن الثاني ممَّا بعدها مضموماً تضم كراهة الخروج من كسرٍ إلى ضمٍ في كلمة، ومن ذلك: ادْخُل، اكتُب، وإنْ كان الساكن الثاني مما بعد الساكن الثاني من كلمتين مضموماً جاز الضمُّ في الأول[3] إتباعاً، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿قالَتُ اخرُج . . ﴾[4] كما سيتضح فيما بعد.

(٢) أنْ يحرَّك الساكن الثاني لالتقاء الساكنين بكسر أو ضم أو فتح، فالكسر هو الأصل، ومن ذلك: هؤلاءِ وجيرِ، والفتح لاستثقال الكسر بعد ياء، ومن ذلك: أيْنَ، كيفَ، ومن الضم: حيثُ وقبلُ وبعدُ. وذكر مكي بن أبي

---

(١) الحجة في علل القراءات السبع: ٨٧ـ٨٨، وانظر التفصيل في هذه المسألة: ٨٦ـ٩٧. ، وانظر: شرح الشافية: ٢/٢٢٨.

(٢) انظر: شرح الشافية: ٢/٢٢٨.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٢٧٦، شرح المفصل: ٩/١٢٧.

(٤) يوسف: ٣١.

طالب[1] أنَّ الغاياتِ ضمت للتخلص من التقاء الساكنين لأنَّ الضمة غاية الحركات، أو ليدل ذلك على أنهَّا حركت بحركة ليست أصلاً فيها، لأنها تفتح وتكسر للإعراب، فجاء الضم ليدل على أنهَّا ليست معربة. وقيل[2] إنَّ (حَيْثُ) حركت بالضم لتدل الضمة على الواو المنقلبة إلى ياء لأنَّ أصلها (حَوْثُ)[1]، وقيل لأنهَّا تدلُّ على مكانين في قولنا: زيدٌ حيثُ عمرو قائم، فدلت على مكان زيد ومكان عمرو، ولذلك أُعطيت أقوى الحركات لتدل على المكانين المشار إليهما.

(٣) أنْ يُحْذَفَ الساكن الأوَّل من كلمتين إذا كان حرف مدٍ ولين، ومن ذلك: يقي الرجُلُ وقوا الرجُلَ وذا المال، وذكر النحويون أنَّ الحذف واجب لأنَّ حرف المد واللين إذا كان منفصلاً لايحرك، وذكر ابن يعيش[3] أنَّه لايجوز فيما مرَّ الكسر، وهو أصل للتخلص من التقاء الساكنين، لأنَّ الكسرة مستثقلة على الياء المكسور ماقبلها، والقول نفسه في الضم لأنَّ ماكان من هذا الباب يعامَلُ معاملة المنقوص في حالتي الرفع والجر، أمَّا الفتح فلايصح الالتجاء إليه فيمامرَّ لأنَّ ذلك يولد لبساً بين حركة التقاء الساكنين وعلامة النصب.

وإذا كان ماقبل الواو أو الياء متحركاً لم يحذف الساكن الأوَّل، بل يؤتى بالكسرة للتخلصِ من الجمع بين الساكنين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأقم الصلاة طَرَفِي النهارِ..﴾[4]، ﴿بينِ يَدَيِ اللهِ﴾[5]، ﴿ألَّو استقاموا..﴾[6]. ولعلَّ السببَ في ذلك يعود إلى أنَّ الكسرة فيما فيه ماقبلَ الياء مكسور تدل

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/٢٧٧.
(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٧٦.
(٣) انظر: شرح المفصل: ٩/١٢٣.
(٤) هود: ١١٤.
(٥) الحجرات: ١.
(٦) الجن: ١٦.

على المحذوف، والقول نفسه بالنسبة للضمة، أمَّا فيما فيه ماقبل الياء مفتوح فليس في الكلام مايدل على المحذوف لأنَّ الفتحة لاتدلُّ على الياء أو الواو. وهي مسألة ستتضح فيما بعد.

(٤) أنْ يحذف الساكن الأول من كلمة، ومن ذلك لفظة (ذواتا) كما أثبتها الدكتور محيي الدين رمضان محقق مؤلَّف مكي بن أبي طالب (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها): «الرابع أنْ تحذف الساكن الأول من كلمة، نحو تثنية (ذواتا)، تدخل ألف التثنية، فتحذف الأولى لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف من الثانية، لأنَّ الثانية تدلُّ على التثنية والإعراب، فلو حذفت لم يبق دليل على (ذينك)، ولم تجز الحركة في الأوَّل ولافي الثاني، لأنَّه يلزم قلب الألف همزة، فتتغير الكلمة، ومثله في الحذف في تثنية (ذواتا) المنصوبين المخفوضَين»[١]، ولقد عزَّز المحقق الفاضل هذا اللبس بالإحالة إلى موطني[٢] (ذواتا) في القرآن الكريم.

ولعلَّك تتفق معي في أنَّ المسألة قد غمضت على الاستاذ الفاضل، فلذلك رسمها كما هي، ولعلَّ أصل هذا الغموض يرجع إلى تاريخ المخطوطة التي اعتمد عليها المحقق الفاضل، وإنني لأذهب من غير تردد إلى أنَّ ما أرادَهُ مكي بن أبي طالب هو (ذا) و (تا) اسما الإشارة وليس لفظة (ذواتا) للأدلة التالية التي تطل علينا من النصِّ المقتبس:

(١) قول مكي بن أبي طالب: «نحو تثنية (ذواتا) تدخل ألف التثنية فتجتمع ألفان، . . .»، فلفظة (تثنية) التي ذكر المحقق الفاضل أنهَّا سقطت من النسخة (ص) مضافة إلى (ذواتا) المثناة، وهي مسألة لاتصح إلَّا إذا أجزنا تثنية ماهو مثنى.

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٧٨.

(٢) سبأ: ١٦، الرحمن: ٤٨.

(٢) قول مكي بن أبي طالب: «فلو حذفت لم يبق دليل على (ذينك)»، فلفظة (ذينك) مثنى (ذا) في حالتي النصب والجر، والفرق كبير بين (ذا) و (ذواتا) في التثنية لوأجزنا تثنية الثانية.
(٣) قول مكي بن أبي طالب: «ولم تجز الحركة في الأوّل ولافي الثاني . . » فهذه العبارة تدل بوضوح على أنَّ في هذا النص المقتبس اسمين.
(٤) قول مكي بن أبي طالب: «ومثله الحذف في تثنية (ذواتا) المنصوبين والمخفوضين»، فالصفة من المعطوف والمعطوف عليه جاءت مثناة، وهي مسألة توجب كون الموصوف مثنى.

ولعلَّ مايعزز ماأذهب إليه أنَّ لفظة (ذواتا) تثنية (ذات) على الأصل، لأنَّ أصلها (ذوات)، جاء في كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن)[1]: «ذواتا: تثنية (ذات) على الأصل، لأنَّ الأصل في (ذات) (ذَوَية)، مُتحركة الياء وانفتح ماقبلها، فقلبت ألفاً فصار (ذَوات) إلَّا أنه حذفت الواو من الواحد للفرق بين الواحد والجمع، ودلَّ عود الواو في التثنية على أصلها في الواحد». وجاء في مؤلف آخر لمكي بن أبي طالب: «(ذواتا)، تثنية (ذات) على الأصل، لأنَّ أصل (ذات): (ذوات)، لكن حذفت الواو تخفيفاً، وللفرق بين الواحد والجمع، ودلت التثنية ورجوع الواو فيها على أصل الواحد»[2]. وجاء في (التبيان في إعراب القرآن)[3] لأبي البقاء العكبري: «قوله تعالى: ﴿ذَواتا﴾: الألف قبل التاء بدل من ياء، وقيل من واو. . .».
(٥) أنْ يُحْذَف الساكن الثاني من كلمة على مذهب سيبويه، ومن ذلك: مقول، ومخوف، ومخيط، ومكيل، وهي مسألة قد بسطت الحديث فيها في

(١) ٢/ ٤١٠.
(٢) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٤٦.
(٣) ٢/ ١٢٠٠.

موطنها الخاص(١).

(٦) أنْ يمدَّ الساكن الأوَّل لتقوم المدة مقام الحركة، فتحول بين الساكنين، ومن ذلك دابَّة، وطامة وغيرهما. وذكر مكي بن أبي طالب أنَّه يجوز أنْ يكون الساكن الثاني في هذه المسألة غير مشدَّد، ومن ذلك قراءة نافع: ﴿قُلْ إنَّ صلاتي ونسكي ومحيايْ ومماتي...﴾(٢) بإسكان الياء في (محيايْ)، فجمع بين الساكنين على إجراء الوصل مجرى الوقف. وذكر أبوعلي الفارسي(٣) أنهَّا شاذة في القياس لجمعها بين ساكنينْ وشاذه في الاستعمال. وعزَّز أبوحيَّان(٣) هذه القراءة بقول العرب «التقت حلقتا البطان» لأن القياس حذف الألف لالتقاء الساكنينْ. وذكر أبوجعفر النحاس(٤) أن هذا لم يجزهُ أحَدٌ من النحويين إلاَّ يونس لأنَّـه جمع بين ساكنين قبلهما ألف مد تقوم مقام الحركة، ويجوز على مذهبه قولنا: اضربانْ زيداً. وذكر ابن عصفور(٥) أنَّ ماحكاه الكوفيون عن العرب: التقت حلقتا البطان، شاذٌ لايُلتفت إليه. وذكر السيوطي(٦) أنه إنْ لم يكن الثاني مدغماً حذف الأوَّل إنْ كان حرف مد أو نون توكيد خفيفة، ولـذلـك عدَّ قول العرب السابق، وقولهم في القسم: هااللهِ، وإي الله، بإثبات الألف والياء فيهما شاذاً.

---

(١) انظر الصفحة/٧٤ من هذا البحث.

(٢) الأنعام: ١٦٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٦٢/٤، وانظر: شرح المفصل: ١٢٣/٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٦٢/١٠، حجة القراءات: ٢٧٩، المقرب: ١٨/٢، همع الهوامع: ١٧٨/٦.

(٤) انظر: إعراب القرآن: ٥٩٦/١.

(٥) انظر: المقرب: ١٨/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع: ١٧٨/٦.

وذكر الرضي(١) أنَّ الساكن الثاني في هذه المسألة مقيدٌ بقيدين:

(١) أن يكون مدغماً في كلمة واحدة، لأنَّ المدغم في حكم المتحرك لشدة التصاق الساكن بالمتحرك، فاللسان يرتفع بالمدغم ارتفاعة واحدة. أمَّا إن كان ليس في كلمة واحدة فحذفُ حرفِ اللين لضعفه واجب كقولنا: خافوا الله، وخافي الله. وذكر أن في قول العرب في القسم السابق(٢)(هاالله) أربعة أوجه: الأول إثبات ألف (ها) وحذف همزة الوصل من لفظ الجلالة، فيجتمع ساكنان، ألف (ها) والثاني اللام الأولى من لفظ الجلالة، والقياس حذف الألف لأنه ليس في كلمةٍ واحدة مثل دابَّة وشابَّة، وذكر أنَّ ألف (ها) لم تحذف لئلاَّ يوهم حذفها أنَّ الهاء عوض عن همزة الله مثل هرقت في أَرقت، وهيَّاك في إيَّاك، وهو أكثر هذه الأوجه. والوجه الثاني حذف ألف (ها) للساكنين لكونها حرفاً مثل (ذا) و (لا)، و (ما). والوجه الثالث إثبات ألف (ها) وقطع همزة لفظ الجلالة مع كونها في الدرج تنبيهاً على أنَّ حق (ها) كونها مع (ذا) بعد لفظ الجلالة، وهو أقل شيوعاً من سابقيه. والوجه الرابع حذف همزة الوصل وفتح ألف (ها) للساكنين بعد قلبها همزة، وهو وجه ذكره أبوعلي الفارسي، وهو أقل مامر.

وذكر النحويون(٣) أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على ماأوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل في الدرج خوفاً من التباس الاستخبار بالخبر، ومن ذلك آلحَسَنُ عندك، وآيمنُ اللهِ(٤).

---

(١) انظر: شرح الشافية: ٢/٢٢٤.
(٢) انظر: شرح الكافية: ٣٣٥.
(٣) انظر: شرح الكافية: ٢/٢٢٤.
(٤) للعرب في هاتين الهمزتين المفتوحتين مذهبان، الأول قلب الثانية ألفاً، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف. انظر: شرح الشافية: ٢/٢٢٤.

(٢) أن يكون موقوفاً عليه لقصد الراحة:

ومن ذلك قراءة أبي عمرو والبزي: ﴿وماجَعَل أزواجَكُم اللاي..﴾[١] بياءٍ ساكنة بدلاً من الهمزة[٢].

ومن ذلك أيضاً قراءة عبدالله بن أبي اسحق: ﴿هي عصايْ﴾[٣] بإسكان الياء[٤].

(٧) أن يُبْدَلَ من الساكن الأوَّل همزة على أنْ يكون الأول حرف مد ولين والثاني مشدَّداً، ومن ذلك دأبَة، وهي مسألة ستتضح فيما بعد.

(٨) أنْ يثبت الساكنان جميعاً وجد حرف مدٍ ولين أو لم يوجد في الوقف خاصة، ويظهر ذلك في كلٍّ كلمة قبل آخرها حرف ساكن كقولنا: مررتُ ببَكْر.

(٩) أنْ تُلقى حركة الحرف على ساكِن قبله في الوقف خاصة في حالتي الرفع والجر، فيكون في الكلام جمع بين ساكنين في المعنى لافي اللفظ، لأنَّ الحركة المنقولة عارضة، ويظهر ذلك في كل كلمة قبل آخرها حرف ساكن على ألَّا يكون هذا الحرف ياءً أو واواً، ومن ذلك: جاءَ بَكُر، وهي مسألةٌ قد تحدَّثت عنها في مكانِها الخاص[٥].

وبعدُ فلقدِ انتهيتُ في هذه المسألة إلى أنَّ في التنزيل أوجهاً يُتَخَلَّص بها من التقاء الساكنين في كلمتين غالباً، ولعلَّ أهمها مايلي:

(١) الالتجاء إلى كسر أوَّلِ الساكنين.

(٢) الالتجاء إلى فتح أوَّل الساكنين.

---

(١) الأحزاب: ٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن: ١/٥٩٦.

(٣) طـه: ١٨.

(٤) انظر: المحتسب: ٢/٤٩-٥٠.

(٥) انظر الصفحة/١٢٢ من هذا البحث.

(٣) الإلتجاء إلى ضمِّ أوَّل الساكنين.
(٤) الإلتجاء إلى حذف أوَّل الساكنين.
(٥) الالتجاء إلى همز أوَّل الساكنين في كلمة أو كلمتين.

وإليك التفصيل في هذه الأوجه معززة بشواهِدَ من كتابنا العزيز.

(١) الالتجاء إلى كسر أوَّل الساكنين:

لقد مرَّ أنَّ الكسر هو الأصل في التخلص من اجتماع الساكنين[١]. ولقد ذكر مكي بن أبي طالب[٢] أنَّ الكسر في الأسماء هو الأولى لأنَّه ليس فيها كسرٌ يراد به الإعراب إلَّا ومعه التنوين فأمنوا عدم اللبس بالمعرب لأنهَّم لو ضموا أو فتحوا لالتقاء الساكنين لالتبس بالمعرب الذي لاينصرف لأنَّ الضم والفتح يكونان إعراباً من غير تنوين في الأسماء. أمَّا الكسر في الأفعال في هذه المسألة فهو يكمن في أنَّ الخفض لايقع في الأفعال، فلو حرَّكت بالضم أو الفتح لالتبس بالإعراب.

والالتجاء إلى الكسر في هذه المسألة كثير الشيوع في كتابنا العزيز، وهو يكون في الحرف والاسم والفعل.

ومن الحرف (مِنْ)، ويشيع فيها الكسر في غير الاسم المقترن بالألف واللام[٣]، وهي مسألة لم أُوَفَّق في الوقوف على موضعٍ منها في كتابنا العزيز، أمَّا إذا خفضت المقترن بالألف واللام فالأشهر في نونها الفتح لكثرة مجيء لام

(١) انظر: همع الهوامع: ١٧٦/٦، شرح المفصل: ١٢٠/٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢٧٦/١، شرح الشافية: ٢١٠/٢، المقرَّب: ١٨/٢.
(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها: ٣٨/١، وانظر: شرح الشافية: ٢٣٥/٢.
(٣) انظر: شرح الشافية: ٢٣٥/٢، همع الهوامع: ١٨٠/٦، شرح المفصَّل: ١٢٤/٩، المقرب: ١٨/٢-١٩.

التعريف بعدها، فاستثقل توالي كسرتين، كسرة الميم، وكسرة النون للتخلص من الجمع بين الساكنين، وذكر الكسائي [١] أنَّ نون (مِن) فتحت في قولنا: مِنَ الرجل، لأنَّ أصلها (مِنا)، وذكر الرضي أنه لم يأتِ في هذا القول بحجة. وإذا ولي نونها ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور الكسر لالتقاء الساكنين على الأصل كقولنا: مِنِ ابنك، بكسر النون على مافيه من توالي كسرتين، وذكر سيبويه[٢] أنَّ جماعة من الفصحاء فتحوا النون فراراً من توالي الكسرتين، وقد كسر أيضاً جماعة من العرب مع لام التعريف.

وذكر أبوجعفر النحاس[٣] أنه عُدِل عن الكسر إلى الفتح لأنَّه أخفُّ الحركات ورُجِعَ إلى الأصل في الأسماء المصدَّرة بألف وصل، وأنَّه يجوز في كل واحدٍ منهما ماجاز في صاحبه.

ومن هذه الحروف التي كسرت نونها في هذه المسألة (عن)، والغالب في نونها الكسر مطلقاً مع لام التعريف وغيرها، وقد تضم حملاً على ماحكاه الأخفش: عَنُ الرَّجُلِ، وهو لاوجه له من القياس عند أبي حيَّان[٤]، وفيه ضعف عند الرضي[٥] لأنَّه أتبع نون (عن) ضمة الجيم في (الرجُل) من غير اعتدادٍ بالراء المدغمة ولعَدَم جواز الضم في قوله تعالى: ﴿إنِ الحُكمُ﴾[٦] مع أنَّ الضمة بعد الساكن الثاني من غير فاصل، والوجه عنده ألَّا يقاسَ عليه

---

(١) انظر: شرح الشافية: ٢/٢٤٦.
(٢) انظر: شرح الشافية: ٢/٢٤٧.
(٣) انظر: إعراب القران: ١/١٣٦، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٥٣، معاني القرآن وإعرابه: ١/٤٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٤.
(٤) انظر: همع الهوامع: ٢/١٨٢، وانظر: شرح الشافية: ٢/٢٤٧.
(٥) انظر: شرح الشافية: ٢/٢٤٧.
(٦) الأنعام: ٥٧.

غيرُه، ولو صح ذلك لما جاز القياسِ عنده إلاّ فيما ضم فيه مابعد الساكن الثاني أو فيما فيه فاصل كقولنا: عَنُ العَضُد.

ومما جاء في التنزيل من كسر نونها قوله تعالى: ﴿يسألونك عنِ الشهرِ الحرام﴾(١)، ﴿يَسْألونَكَ عَنِ الخمرِ﴾(٢).

ومنها (أم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل آلذكرين حرَّم أمِ الأنثيين..﴾(٣)، ﴿قل أأنتم أعْلَمُ أمِ الله..﴾(٤).

ومنها (إنْ) الشرطية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولئنِ اتبعتَ..﴾(٥)، ﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتَّى يردوكم عن دينكم إنِ استطاعوا..﴾(٦)، ﴿إنِ امرُؤٌ هلك..﴾.(٧).

ومنها (قد)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يامعشرَ الجنِّ قدِ استكثَرْتُم..﴾(٨)، ﴿فقدِ اهتَدَوا..﴾(٩).

ومنها (بَلْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلِ اللهُ مولاكم..﴾(١٠)، ﴿بَلِ

---

(١) البقرة: ٢١٧.
(٢) البقرة: ٢١٩، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٢٢، آل عمران: ١١٤، ١٨٥، النساء: ١٠٧، المائدة: ٢، ٩١، الأنعام: ١٠٦، ١٤٧.
(٣) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.
(٤) البقرة: ١٤٠.
(٥) البقرة: ١٢٠، ١٤٥.
(٦) البقرة: ٢١٧.
(٧) النساء: ١٧٦، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٩٠، ١٢٧، المائدة: ١٦، الأنعام: ٣٥، ٥٧.
(٨) الأنعام: ١٢٨.
(٩) البقرة: ١٣٧، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٥٦، النساء: ٤٨، ١١٢.
(١٠) آل عمران: ١٥٠.

اللهُ يُزَكِّى من يشاء. . .﴾ (١).

ومنها (أو)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَوْ على أنْفُسِكم أوِ الوالدينِ. .﴾ (٢)، ﴿أوِ انفروا جميعاً﴾ (٣).

ومنها تاء التأنيث الساكنة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالَتِ اليهودُ. . . .﴾(٤)، ﴿إذْ قالَتِ امرأةُ عمرانَ. .﴾(٥).

ومنها (لكن)، ومن ذلك قَوْله تعالى: ﴿لكِنِ الراسخونَ في العلم. .﴾(٦)، ﴿لكِنِ اللهُ يَشْهَدُ. .﴾(٧).

ومنها (لو) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَوِ افتدى به. . .﴾(٨)، ﴿وأن لَوِ استقاموا. . .﴾(٩).

ومنها (أنْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَوْ أنَّا كتبنا عليهم أنِ اقتُلوا. .﴾(١٠)، ﴿وأنِ احكُم. . .﴾(١١)؛ ﴿أنِ اعبدو الله. . .﴾(١٢)؛

---

(١) النساء: ٤٩.
(٢) النساء: ١٣٥.
(٣) النساء: ٧١، وانظر: الكهف: ١٧.
(٤) البقرة: ١١٣.
(٥) آل عمران: ٣٥، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ٤١، ٤٥، ١١٨، النساء: ١٢٨، المائدة: ١٨، ٦٤، التوبة: ١٨.
(٦) النساء: ١٦٢.
(٧) النساء: ١٦٦، وانظر آل عمران: ١٩٨.
(٨) آل عمران: ٩١.
(٩) الجن: ١٦.
(١٠) النساء: ٦٦.
(١١) المائدة: ٤٩.
(١٢) المائدة: ١١٧.

ومن الفعل الأمر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وبشرِ الذين آمنوا...﴾[1]، ﴿وبشرِ الصابرينَ...﴾[2]، ﴿واستَغْفِرِ اللهَ...﴾[3].

ومن ذلك المضارع المجزوم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن يتبَدَّلِ الكفْرَ بالإيمان..﴾[4]، ﴿ولايَتَّخذِ المؤمنونَ الكافرين أولياءَ..﴾[5].

ومن ذلك المضارع المجزوم الذي لامه ألف والمسند إلى واو الجماعة، ومنه قراءة يحيى بن يعمر: ﴿لاتَنْسَوِ الفَضْلَ﴾[6]، بكسر الواو على أصل التقاء الساكنين تشبيهاً للواو التي هي ضمير بواو (لو)[7].

ومن ذلك الماضي الذي لامه ألف والمسند إلى واو الجماعة، ومنه قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحق وأبي السمال: ﴿اشْتَرَوِ الضلالة﴾[8] بكسر الواو[9].

ومن ذلك الاسم، وهي مسألة تشيع في (مَنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد

---

(١) البقرة: ٢٥.
(٢) البقرة: ١٥٥.
(٣) النساء: ١٠٦، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٢٣، النساء: ١١٨، ١٧٦، الأنعام: ١٩، ٦٤، ٩١، ١٥٨.
(٤) البقرة: ١٠٨.
(٥) آل عمران: ٢٧، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ١٤٢، ١٩٢، النساء: ١٣، ٣٥، ٣٨، ٥٢، ٦٩، ٧٧، ٨٠، ٨٨، ١١٠، ١١٥، ١١٩، ١٣٧، ١٤٣، ١٦٨، المائدة: ١١، ٤١، الأنعام: ١٢١، ١٢٥.
(٦) البقرة: ٢٣٧.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٢/٢٣٨، الحجة في علل القراءات السبع: ١/٢٧٨.
(٨) البقرة: ١٦.
(٩) انظر الصفحة/٢٨٥ من هذا البحث.

عَلِموا لَمَنِ اشتراهُ . . ﴾[1]، ﴿فمن اضطرَ غير باغ ولاعادٍ . . ﴾[2].

ومنه (إذْ) الظرفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذِ ابْتَلَى إبراهيمَ ربُّه . . . ﴾[3]، ﴿ولو ترى إذِ الظالمونَ . . ﴾[4]، ﴿إذِ انبعَثَ أشقاها . . ﴾[5].

ومن الاسم ضمير المتكلم المتصل، ومن ذلك قراءة الحسن وغيره: ﴿هي عصايِ ﴾[6] بكسر الياء: ذكر ابن جني[7] أنَّ كسر الياء في مثل هذا ضعيف مستثقل على الياء، لأنَّ الياء تناسِبُها الفتحة كقوله تعالى: ﴿هدايَ﴾[8]، ﴿يابُشْرايَ﴾[9] إلَّا أن للكسرة وجهاً ما، وذكر ابن مجاهد[10] أنَّ الكسرة في هذه القراءة ككسرة الميم في (غلامي) في تأويل ابن جني لقول ابن مجاهد، وذكر ابن جني أنَّ في هذا القول إساءة في التمثيل، ولقد قرأ عبدالله بن أبي اسحق بإسكان الياء، وفي هذه القراءة شاهد على إجازة إسكان غير المدغم بعد حرف المد.

ومن ذلك قراءة حمزة: ﴿ماأنا بمصرِخكم وماأنتم بمصرِخيِّ . . ﴾[11]

---

(١) البقرة ١٠٢.
(٢) البقرة: ١٧٣، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٧٨، آل عمران: ٩٤، ١٦٢، النساء: ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٩، ٨٣، ٨٧، ٩٢، ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ١٠٨، المائدة: ٣، ١٦، ٩٤، الأنعام: ١٤٥.
(٣) البقرة: ٢٤.
(٤) الأنعام: ٩٣.
(٥) الشمس: ١٢.
(٦) طه: ١٨.
(٧) انظر: المحتسب: ٢/ ٤٩.
(٨) البقرة: ٣٨.
(٩) يوسف: ١٩.
(١٠) انظر: المحتسب: ٢/ ٤٩، وانظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٣٤.
(١١) إبراهيم: ٢٢.

بكسر ياء المتكلم لالتقاء الساكنين مع أنَّ قبلها ياءً وكسرة[1]: ذكر ابن خالويه أنَّ أكثر النحويين يلحنون حمزة في هذه القراءة، ولكنه ليس لاحناً عنده: «وأمَّا حمزة فإنَّ أكثر النحويين يلحنونه وليس لاحناً عندنا لأنَّ الياء حركتها حركة بناء لاحركة إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، قال الجعفي: سألت أباعمرو عن (بمصرخيِّ) فقال: إنها بالخفض لحسنه. . .»[1]. وهي عند الأعمش ليست لحناً: «وقال ابن مجاهد. . . قال: قلت للأعمش: إنَّ أصحاب النحو يلحنونه في (بمصرخيِّ) قال: ماعِلْمُ أصحابِ النحو بمعاني القرآن. .»[2].

وممَّن أجاز هذه المسألة قياساً على قراءة حمزة أبونصر القشيري: «قال أبونصر القشيري في تفسيره: ماثبت بالتواتر عن النبي ﷺ فلايجوز أن يقال: هو خطأ أو قبيح ورديء بل في القرآن فصيح، وفيه ماهو أفصح، فلعلَّ هؤلاءِ أرادوا أنَّ غيرَ هذا الذي قرأ حمزة أفصح»[3]. ومنهم أبوالبركات بن الأنباري: «وأمَّا الكسر فقد قال النحويون: إنَّه ردىء في القياس وليس كذلك لأنَّ الأصل في التقاء الساكنين الكسر، وإنما لم يكسر لاستثقال الكسرة على الياء فعدلوا إلى الفتح، إلَّا أنَّه عدل هنا إلى الأصل، وهو الكسر ليكون مطابقاً لكسرة همزة: ﴿إنِّي كفرتُ بماأشركتمونِ﴾[4] لأنَّه أراد الوصل دون الوقف، فلَّما أراد هذا المعنى كان كسر الياءِ أدلَّ على هذا من فتحها، وإنَّما عابَ من عابَ هذه القراءة لأنَّه توهم كسرةَ الياء بالباءِ على أنَّ كسرة ياءِ المتكلم لغة لبعض العرب حكاه أبوعلي قطرب»[5].

---

(١) انظر القراءات، لوحة: ٢٣٤، وانظر في هذه القراءة: خزانة الأدب: ٢/٢٥٧-٢٦٠.
(٢) شرح مقصورة ابن دريد، ورقة: ١٢٩.
(٣) خزانة الأدب: ٢/٢٥٩.
(٤) إبراهيم: ٢٢.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٧.

وممَّن طعن فيها أبوزكريا الفراء[1]، وأبوعبيدة[2]، والزجاج[2]، والزمخشري[3]، وأبوجعفر النَّحاس[4]، ولسنا نتفق مع هؤلاء لأنهًا قراءة سبعية يقاس عليها[5].

ومن ذلك فواتح السور من الحروف، ومنه قراءة ابن عباس وابن أبي اسحق والحسن وأبي السمال: ﴿نِ والقلمِ ومايسطرون﴾[6] بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين[7].

وقراءة الحسن وابن أبي اسحق وأبي السمال: ﴿قِ والقرآنِ المجيد﴾[8] بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين[9]. أمًّا قراءة عيسى بن عمر بفتحها فعلى العدول إلى أخف الحركات[10].

وقراءة أبي السمال: ﴿حمِ . .﴾[11] بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وقراءة ابن أبي اسحق وعيسى بن عمر بالفتح طلباً للخفة[12] في أحد التأويلات[13].

---

(١) انظر: معاني القرآن: ٢/٧٥، وانظر: البحر المحيط: ٥/٤١٩.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٥/٤١٩، وانظر: خزانة الأدب: ٢/٢٥٩.
(٣) انظر: الكشاف: ٢/٣٧٤.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/٤١٩، خزانة الأدب: ٢/٢٥٩.
(٥) انظر: المحتسب: ٢/٤٩، التبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧٦٧-٧٦٨، (٦)حاشية الشهاب: ٥/٢٦٢.
(٧) القلم: ١.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٨/٣٠٧.
(٩) ق: ١.
(١٠) انظر: البحر المحيط: ٨/١٢٠.
(١١) غافر: ١.
(١٢) انظر: البحر المحيط: ٧/٤٤٥.
(١٣) انظر: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم.

وقراءة أبي الحسن وابن أبي اسحق وأبي السمال وابن أبي عبلة ونصر بن عاصم: ﴿ص والقرآنِ ذى الذكر﴾[1] بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وقرأها عيسى بن عمر ومحبوب عن أبي عمرو بالفتح طلباً للخفة[2] في أحد التأويلات[3].

وقراءة السماك وابن أبي اسحق: ﴿يسِ والقرآن الحكيم﴾[4] على أصل التخلص من التقاء الساكنين، أمَّا قراءة عيسى بن عمر وعبدالله بن أبي اسحق بالفتح فطلباً للخفة في أحد التأويلات[5].

ومن ذلك كسر ميم ضمير الغائبين المتصل، ومنه قراءة مروية عن أبي عمرو: ﴿سواءٌ عليهِمِ استَغْفَرْتَ لهم أمْ لَمْ تَسْتَغْفِر.﴾[6] بكسر الميم في (عليهم) ووصل همزة (أستَغْفَرْت) على أصل التخلُّص من التقاء الساكنين[7]، وهي مسألة ستتضح فيما بعد.

ومن ذلك كسرُ ضمير الغائب المتصل إذا كان قبله ساكِنٌ، ومنه قراءة ابن عامر وابن ذكوان: ﴿أرْجِئْهِ وأخاهُ﴾[8] بالهمز وكسر الهاء من غير إشباع: لقد غلَّط النحويون هذه القراءة لأنَّ كسر الهاء في مثله لايجوز إلَّا إذا كان ماقبلها ياء أو كسرة، وذكر ابن خالويه[9] وغيره أنَّ الهاء الساكنة على لغة من

---

(١) ص: ١.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٧/٢٨٣.
(٣) انظر: المبتدأ والخبر في القرآن الكريم.
(٤) ص: ١-٢.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٧/٣٢٣، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم ، المحتسب: ٢/٢٠٣.
(٦) المنافقون: ٦.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٨/٢٧٣.
(٨) الأعراف: ١١١.
(٩) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٥٩، حجة القراءات: ٢٩١، الكشف عن =

يسكن كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين لأنَّ سكون الهمزة علامة للبناء، وهو الاختيار لأنَّ فيه احتراماً لظاهر النص القرآني، ولسنا نتفق مع أبي البقاء في عدِّه القراءة ضعيفة: «ويقرأ بالكسر مع الهمز، وهو ضعيف، لأن الهمز حرف صحيح ساكن، فليس قبل الهاء مايقتضي الكسر، ووجههُ أنه أتبَع الهاء كسرْةَ الجيم، والحاجز غير حصين»(١). وذكر أبوحيَّان أنَّ القراءة يصح أن تحمل على توهم إبدال الهمزة ياءً، أو على إجراء الهمز مجرى حرف العلة لأنه يبدل كثيراً بحرف علة: «وما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة وأنَّها لاتجوز قولٌ فاسدٌ لأنهَّا قراءة ثابتة متواترة روتهَا الأكابرُ عَنِ الأئمة وتلقتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربية، وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة لأنهَّا قابلة للتغيير بالإبدال والحذف بالنقل وغيره، فلا وجه لإنكار هذه القراءة»(٢).

ومن ذلك الأسماء المنوَّنة، وهي مسألة مختلف فيها، ولقد ذكر مكي بن أبي طالب(٣) أنه إذا اجتمع ساكنان، وكان الساكن الثاني مسبوقاً بألف وصل مضمومة يكسر الساكن الأول على قراءة حمزة وعاصم، ومثلهما أبوعمرو بن العلاء إلَّا في ضم لام (قل)، وواو (أو)، ولقد قرأ الباقون بالضم، ولكن ابن ذكوانَ كسر التنوين خاصةً إلَّا في موضعين، فإنَّه ضمهما، الأول قوله تعالى: برحمةٍ ادخلوا الجنةَ..﴾(٤)، والثاني قوله تعالى: ﴿كشجرةٍ خبيثةٍ اجْتُثَّتْ..﴾(٥)، أمَّا باقو القراء فقد كسروا. وممَّا قُرِىء بالكسر أيضاً قوله

= وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٤٧٠-٤٧١.
(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٨٧.
(٢) البحر المحيط: ٤/ ٣٦٠.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ٢٧٤، وانظر: شرح الشافية: ٢/ ٢٣٥.
(٤) الأعراف: ٤٩.
(٥) إبراهيم: ٢٦.

تعالى: ﴿أنيّ مسَّني الشيطان بِنُصْبٍ وعذابٍ اركضْ بَرجلِك..﴾[1]، ﴿قُلْ هو اللهُ أحدٌ اللهُ الصمدْ﴾[2]، ﴿إنَّ المتقينَ في جنَّاتٍ وعيون ادخلوها..﴾[3]: لقد قرئت هذه الآيات بكسر الساكن الأول على الأصل وبضمة إتباعاً إلاَّ آية سورة الإخلاص التي قرئت بالكسر[4]، وكان أبوالعباس المبرد لايستحسن الضم في غير آية الإخلاص لأنَّ فيه خروجاً من الكسر إلى الضم، وهي مسألة مستقلة في لغة العرب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿منَّاعٍ للخيرِ معتدٍ مريبٍ الذي جَعَل..﴾[5] بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وذكر ابن يعيش[6] أنَّه قرىء بالفتح طلباً للخفة كراهة توالي كسرة الياء وكسرة النون من (مريبٍ).

(٢) الالتجاء إلى فتح أوَّل الساكنين:

لقد أجمع النحويون[7] على أنَّ السكون والفتحة أخف من الضمة والكسرة، ويُلْجأ إلى الفتحة للتخلص من التقاء الساكنين كما مرَّ طلباً للخفة، وتكون في الحرف والفعل والاسم، ومن أكثر الحروف شيوعاً في التنزيل حرف الخفض (مِنْ) كما مرَّ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنَ الناسِ مَنْ يقولُ..﴾[8]، ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم مِنَ الصواعِقِ..﴾[9].

(١) ص: ٤١-٤٢.
(٢) الإخلاص: ١-٢.
(٣) الحجر: ٤٥-٤٦.
(٤) انظر: شرح المفصل: ١٢٧/٩، شرح الشافية: ٢٤٢/٢، الحجة في علل القراءات السبع: ٢٨١/١-٢٨٢.
(٥) ق: ٢٥-٢٦.
(٦) انظر: شرح المفصل: ١٢٨/٩.
(٧) انظر: الأشباه والنظائر: ١٦٠/١.
(٨) البقرة: ٨.
(٩) البقرة: ١٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٣٥، ٦٠، ٧٤، ١٢٠، ١٢٧، =

ومن الفعل الأمرُ، ومنه قراءة حكاها قطرب: ﴿قُمَ الليلَ﴾(1)، ﴿وقُلَ الحقَّ﴾(2) بفتح الميم واللام جنوحاً إلى خفة الفتحة، لأنَّ الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر، وأمَّا قراءة أبي السمال وغيره: ﴿قُمُ الليلَ﴾ بالضم فعلى إتباع الميم ضمة القاف، وذكر ابن جني أنك بأي الحركات حركت وقع الغرض: «قال أبوالفتح: علة جواز ذلك أنَّ الغرض في هذه الحركة إنَّما التبلغ بها هرباً من اجتماع الساكنين، فبأي الحركات حركت أحدهما فقد وقع الغرض، ولعمري إنَّ الكسر أكثر...»(3).

ومن ذلك الماضي الذي لامه ألف والمسند إلى واو الجماعة، ومنه ما رَواه أبوالحسن وما رواه ابن جني عن قطرب: ﴿اشترَوَ الضلالَةَ..﴾(4) بفتح الواو، ولقد قرأها يحيى بن يعمر وابن أبي اسحق بالكسر، وذكر ابن جني(5) أنَّ الضَّمة في هذه القراءات الثلاث لسكون الواوِ ومابعدها، والضم أفشى،

= ١٣٥، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٥، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٥، ١٩١، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، آل عمران: ١٠، ١٤، ١٥، ٢١، ٢٣، ٢٩، ٣٦، ٣٩، ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٥٨، ٦١، ٦٧، ٧٨، ٨١، ٨٥، ٩٥، ١٠٠، ١٠٣، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٧١، ١٧٤، ١٨٦، ١٨٨، النساء: ١١، ١٢، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٥١، ٥٣، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٥، ٧٩، ٨٣، ٨٧، ٩٢، ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ١٠٨، ١٢٤، ١٢٧، ١٤١، ١٤٨، ١٥٣، ١٦٠، المائدة: ٤، ٥، ٦، ١٤، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٧، ٦٤، ٦٧، ٨٢، ٨٤، ٩٤، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، الأنعام: ١٤، ١٩، ٢٧، ٥٢، ٥٦، ٧٥، ٧٩، ٨٥، ٩٥، ٩٩، ١١٤، ١٢٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٦١.

(1) المزمل: ٢.
(2) الكهف: ٢٩، وانظر شاهداً آخر: الإسراء: ١١٠.
(3) المحتسب: ٢/٣٣٥-٣٣٦، وانظر: البحر المحيط: ٨/٣٦١.
(4) البقرة: ١٦، وانظر: ٨٦.
(5) انظر: المحتسب: ١/٥٤.

ثم الكسر ثم الفتح، والضم أفشى لأنَّ الواو للجمع، فأرادوا التفرقة بينها وبين واو (أو) و (لو) لأنَّ الثانية مكسورة في الغالب وهو قول أبي علي الفارسي[1]. والفتح أقلُّها ويحسنه خفة الفتحة مع ثقل الواو. وذكر أبوحيَّان[2] أنَّ الفتح للإتباع. وذكر أبوالبقاء[3] العكبري أنَّ الواو ضمت لأنَّ الضمة أخف من الكسرة لأنها من جنس الواو أو لأنهَّا حركة الياء المحذوفة أو لأنها ضمير فاعل، فهي كالتاء في (قمتُ) أو للجمع كالضمير المنفصل (نحنُ)، ولذلك حركت بالضم مثله. والقول نفسه مع ابن عطية[4]. ولقد ردَّ أبوعلي الفارسي[5] ماذهب إليه الفراء من أنَّ الضمة التي على الواو هي الحركة التي كانت تجب للام الفعل، وليست لالتقاء الساكنين، لأنَّ الألف المحذوفة في الفعل (اشترى) منقلبة عن الأصل لتقدير الحركة فيها، وعليْه فلا يستقيم نقل الحركة عنها لأنَّ في ثباتها ألفاً دليلاً على كون الحركة معها ولأنَّ الحركة تنقل إلى حرف قبلها لا بعدها على مذهب الفرَّاء السابق.

ومن ذلك فواتح السور من الحروف، وهي مسألة قد سبق الحديث عنها، ومنه بالإضافة إلى مامرَّ قراءة السبعة: ﴿المَ اللهُ لاإلٰهَ إلاَّ هو الحيُّ القيوم﴾[6] بفتح ميم (الم) للتخلص من التقاء الساكنين[7].

ومن ذلك الاسم المنون المتلوُّ بلفظة مصدرة بألف وصل، ومنه القراءة

---

(١) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١، وانظر: تفسير ابن عطية: ١/١٧٦.
(٢) انظر: البحر المحيط: ١/٧١.
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١/٣١-٣٢.
(٤) انظر: تفسير ابن عطية: ١/١٧٦، وانظر: إعراب القرآن: ١/١٤٢، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٢، معاني القرآن وإعرابه: ٥٧.
(٥) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١/٢٧٧-٢٨٢.
(٦) آل عمران: ١-٢.
(٧) انظر الصفحة/٢٨١ من هذا البحث.

التي ذكرها ابن يعيش: ﴿منَّاعٍ للخير معتدٍ مريبِ الذي جَعَل . . ﴾[1] بفتح النون من (مريبٍ) طلباً للخفة كراهةَ توالي كسرتَينِ كسرة الباء والنون[2].

(٣) الالتجاء إلى ضمِّ أوَّل الساكنين:

ويشيع الالتجاء إلى ضم أوَّل الساكنين للتخلص منهْما في كتابنا العزيز، ولعلَّ هذه المسألة تبدو واضحة في ميم الجمع والفعل والحرف.

ولعلَّ ميم الجمع أكثر شيوعاً من غيرها، وهي مسألة مختلف فيها من حيث الضم والكسر، فللقراء فيها مذاهب إذا كان بعدها ساكن وقبلها هاء مسبوقة بكسرة أو ياء ساكنة كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبوا في قلوبهمُ العجل بكفرهم﴾[3]، ﴿وتقطَّعت بهم الأسباب . . ﴾[4]، ﴿كذلك يُريهم اللهُ . . ﴾[5]، ﴿فلَّما كُتِبَ عليهم القتالُ . . ﴾[6]، ﴿فويلٌ للذين كفروا من يومهم الذي يوعدون . . ﴾[7]، ﴿إنْ يكونوا فقراءَ يُغنِهم اللهُ من فضله . . ﴾[8]:

(١) كسر الميم والهاء فيها مرّ، وهو مذهب أبي عمرو.

(٢) ضم الميم وكسر الهاء فيها مرَّ، وهو مذهب نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبي جعفر.

(٣) ضم الميم والهاء جميعاً فيها مر، وهو مذهب حمزة والكسائي وخلف.

---

(١) ق: ٢٥-٢٦.
(٢) انظر: شرح المفصل: ١٢٨/٩.
(٣) البقرة: ٩٣.
(٤) البقرة: ١٦٦.
(٥) البقرة: ١٦٧.
(٦) البقرة: ٢٤٦.
(٧) الذاريات: ٦٠.
(٨) النور: ٣٢.

(٤) إتباع الميم الهاء، فضُمَّت حيث ضمت، وكسرت حيث كسرت، وهو مذهب يعقوب، فهو يضم الميم في قوله تعالى: ﴿يريهُمُ الله﴾، ﴿عليهُمُ القتال..﴾، ويكسرها في قوله: ﴿في قلوبهم العجل﴾ لوجود الكسرة. ولقد اتفق القراء على إسكان الميم في الوقف، وفي الهاء من حيث الضم والكسر مامر من المذاهب[١]، وأجمعوا على ضم الميم إتباعاً ولأنَّ الضمة حركتها الأصيلة إذا كان ماقبلها مضموماً سواء كان هاءً أم كافاً أم تاءً كقوله تعالى: ﴿أُولئِك يلعنهم الله ويلعنهُم اللاعنون..﴾[٢]، ﴿وإمَّا تُعْرِضَنَّ عنهم ابتغاء رحمةٍ ربك...﴾[٣]، ﴿كُتِبَ عليكُم القتالُ..﴾[٤]، ﴿وأنتُم الأعلون﴾[٥]. ولقد ورد عن العرب كسرْ الميم المسبوقة بحرف مضموم، ومن ذلك قول الشاعر[٦]:

فَهمُوُ بطانتُهم وهم وزراؤهم وهُم القضاةُ ومنهم الحكام

وقول عروة بن الوَرد[٧]:

ألا إنَّ أصحابَ الكنيفِ وجَدْتهم هُمِ الناسَ لماأخصبوا وتموَّلوا

وذكر ابن جني أنَّ في كسر الميم فيهامرَّ وفيها رواه قطرب عن العرب: عافاكمُ اللهُ، ثلاثة أوجه:

(١) أنْ تكون الكسرة حركة التخلص من التقاء الساكنين.

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر: ١/٢٧٤، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٣٢-٣٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٣٥، التيسير في القراءات السبع: ١٩.
(٢) البقرة: ١٥٩.
(٣) الإسراء: ٢٨.
(٤) البقرة: ٢١٦.
(٥) آل عمران: ١٣٩.
(٦) انظر: المحتسب: ١/٤٥، الخصائص: ٣/٣٢.
(٧) انظر: المحتسب: ١/٤٥.

(٢) أن تكون الكسرة من باب من يقول: عَلَيهُمِي، حذفت الياء لالتقاء الساكنين على أنها منوية في الوقف.
(٣) أن تكون الكسرة من باب من يقول: عَلَيْهُمِ بكسر الميم من غير ياء.

وذكر ابن جني[١] أنَّ اللغات في هذا كثيرة

وذكر أبوعلي الفارس[٢] أنَّ مذهب حمزة في ضم الميم في: عليهم ولديهم وعليهم خاصة، مستقيم حسن لأنه يضم الهاء فيها ولايكسرها لأنه لم يكسر أحَدٌ الميم إذا ضمت الهاء، ولقدْ مرَّ أنَّ كسر الميم بعد الضم لغة.

وذكر النحويون أنَّ علة كسر الهاء والميم إذا جاء بعد الميم ساكن، وكان قبل الهاء ياء أو كسرْة التخلُّصُ من التقاء الساكنينْ، لأنَّ الكسرة هي الأصل في التخلُّص من التقاء الساكنين، ويعزز ذلك كسرة الهاء للياء قَبْلها، ويجوز أن يكون ذلك محمولاً على لغة من يكسر الميم لكسرة الهاء، ويبدل من الواو ياءً حذفت لالتقـاء الساكنين، وأبقيت الميم على كسرتها. وعلة ضم الميم تحريك الميم بحـركتها الأصيلة، وهي الضمة، وضمة الميم تدل على الواو المحذوفة اختصاراً. وعلة إسكان الميم في غير ما التقى فيه ساكنان التخفيف بحذف الواو اختصاراً وحذف ضمة الميم مع الواو[٣].

وذكر الرضي في (شرح الكافية)[٤] أنَّ العرب زادوا الميم قبل الواو مع ضمـير الجمع خوفاً من التباسه بضمير المتكلم إذا أُشْبعَتْ ضمته، فأصل

---

(١) انظر: المحتسب: ١/٤٥-٤٦، وانظر: شرح الشافية: ٢/٢٤١.
(٢) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٨٧.
(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٣٥-٤٠، التيسير في القراءات السبع: ١٩، النشر في القراءات العشر: ١/٢٧٢، شرح الشافية: ٢/٢٤٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/١١-١٢، إعراب القرآن: ١/١٢٤.
(٤) انظر: ٢/٨.

(ضربتم) هو: ضرَبْتو، فلذلك زادوا الميم قبل الواو، وضمت لأجل الواو، فإذا حُذفت الواو حذفت الضمة معها. ومنهم من لايحذف لأنَّ استثقال الواو المضموم ماقبلها خاص بالاسم المعرب.

وفي التنزيل مواضع كثيرة أُتبعت فيها الميم بمصدر بألف وصل، ويكفي شاهداً على ذلك مافي السور الخمس الأولى من هذه المسألة: البقرة: ٢١، ٢٢، ٢٧، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١٢١، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٥١، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٣، آل عمران: ١٩، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٨٢، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٤، ١٠٤، ١٠٥، ١١٠، ١١٧، ١٢٣، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٠، ١٨١، النساء: ١، ١٠، ١٢، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٤٢، ٤٦، ٥٢، ٥٤، ٧٨، ٨٣، ٩٤، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٠، ١٣٩، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦١، ١٧٠، المائدة: ٣، ٤، ٥، ٦، ١٢، ٢٣، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٧٥، ٨٥، ٨٩، ٩١، ١٠٦، ١٠٧، الأنعام: ٢٠، ٢٢، ٣١، ٣٦، ٤٩، ٦١، ٦٢، ٧٠، ٨٢، ٨٩، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٠٢، ١١٤، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٨.

ومن الفعل في هذه المسألة الفعلُ الماضي الذي لامه ألف والمسند إلى واو الجماعة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اشترَوُا الضلالَةَ..﴾(١)، وهي مسألةٌ قد سبق الحديث عنها(٢).

---

(١) البقرة: ١٦، وانظر: ٨٦، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٧٥، ٢٣٨، ٢٧٧، آل عمران: ١٧٧، النساء: ٤٢، المائدة: ٤٤.

(٢) انظر الصفحة/٢٧٨.

ومن ذلك الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُا الموت..﴾[1]، وقراءة أبي السمال: ﴿قُمُ الليلَ..﴾[2] كما مرَّ[3].

ومن ذلك المضارع ومنه إجماع القراء على ضم قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ الجحيمَ﴾[4]، ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم﴾[5]، ﴿ولايَصُدُّنَّكَ عن آياتِ الله..﴾[6] لالتقاء الساكنين لأنَّ (لَتُبْلَوُنَّ) أصله قبل أن تلتصق به نون التوكيد: لَتُبْلَوُون، بواوين، لام الفعل وواو الجماعة، قلبت الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم جيء بنون التوكيد الثقيلة، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان، الواو والنون الأولى من النون المشدَّدة، فحركت الواو بحركة تجانسها لتعذر حذف النون أو الواو لأنَّها للجماعة ولأنَّ النون جيء بها لغرض التوكيد.

ومن الحرف تاء التأنيث الساكنة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالَتُ اخرج﴾[7] على إتباع الأوَّل الثاني[8]، وهو ضعيف عند الرضي[9] لأنَّه[10] يجب أن تكون ضمة الحرف الثاني المتبع أصيلة، فليس من ذلك قوله تعالى: ﴿إنِ امرُوءٌهلك﴾[11] لأنَّ ضمة الراء تابعة لضمة الإعراب العارضة، وتابع

---

(١) البقرة: ٩٤.
(٢) المزمل: ٢.
(٣) انظر الصفحة/٢٧٨ من هذا البحث.
(٤) التكاثر: ٦.
(٥) آل عمران: ٨٦.
(٦) القصص: ٨٧.
(٧) يوسف: ٣١.
(٨) انظر: شرح الشافية: ٢/٢٣٨، الحجة في علل القراءات السبع: ١/٩٦.
(٩) انظر: شرح الشافية: ٢/٢٣٨.
(١٠) انظر: شرح الشافية: ٢/٢٤٢.
(١١) النساء: ١٧٦.

العارض عارض، والقول نفسه في قولنا: قالتِ ارمُوا، لأنَّ ضمة الميم عارضة لأنَّ الأصل في الميم والكسر.

ومن ذلك (أو)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوُانقُص﴾[1] بضم الواو على إتباع الأوَّل الثاني[2].

ومن ذلك (لو)، ومنه قراءة المطوَّعي: ﴿لَوُ اطَّلعْتَ عليهم..﴾[3] بضم واو (لَوْ)[4]، والأصل فيها الكسر.

وقراءة الأعمش: ﴿لَوُ اسْتَطعْنا..﴾[5] بضم الواو: ذكر ابن جني أنَّ واو (لو) شبِّهتْ بواو جماعة ضمير المذكرين، فضمت، وكذلك شبهت واو الجمع هذه بواو (لو)، فكسرت كما مرَّ. وذكر أيضاً أنَّه يصح حمل واو (لو) على واو الجماعة هذه من حيث الفتح: «فلَوْ قرأ قارىء متقدم (لَوَ استطَعْنا) بفتح الواو لكان محمولاً على قول من قال (اشْتَروا الضلالة)[6]، فأمَّا الآن فلاعذر لأحَدٍ أنْ يرتجِلَ قراءة وإنْ سوَّغتها العربية، من حيث كانت القراءة سنة متبعة»[7].

ومن ذلك ضم النون في الاسم المنون المتلوِّ بساكن متلو بحرفٍ مضموم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أنيِّ مسني الشيطان بنُصْبٍ وعذابٍ اركُضْ

---

(١) المزمل: ٣.
(٢) انظر: الحجة في علل القراءات السبع: ١/٩٧.
(٣) الكهف: ١٧.
(٤) انظر: المحتسب: ١/٥٥، اتحاف فضلاء البشر: ١٧٥.
(٥) التوبة: ٤٢.
(٦) البقرة: ١٦.
(٧) المحتسب: ١/٢٩٢.

برِجْلِك . . ﴾[١]، ﴿إنَّ المتقينَ في جناتٍ وعيونٍ ادخلوها . . . ﴾[٢] كما مرَّ[٣].

(٤) الالتجاءُ إلى حذف أوَّل الساكنين:

يشيع هذا الحذف في كتابنا العزيز للتخلص من التقاء الساكنين، وهو يكثر فيما فيه الساكن الأول من كلمتين حرف مد ولين، فيحذف هذا الساكن الأول يدل عليه ماقبله من الحركة[٤]، ولقد شذَّ من ذلك ألفاظ سبق الحديث عنها فيما مرَّ[٥].

وممَّا حذف من ذلك في كتابنا العزيز لام المضارع المتلو بكلمة مقترنة بالألف واللام، ومنه قوله تعالى: ﴿ولاتسقي الحرثَ . . ﴾[٦]، ﴿كذلك يحيي اللهُ الموتى﴾[٧]، ﴿والله لايهدي القومَ الكافرين﴾[٨]، ﴿يومَ يَدْعُ الداعي إلى شيءٍ نُكر. . ﴾[٩]، ﴿إنَّما يخْشى اللهَ من عبادِه العلماءُ . . ﴾[١٠]، ﴿فترى الذينَ في قلوبهم مرَضٌ . . ﴾[١١].

ومن ذلك حذف واو الجماعة وألف الأثنينْ وياء المخاطبة إذا أسند المضارع المجزوم والأمر أو الماضي إليها إذا كانت لامُه غير ألف، ومن

---

(١) ص: ٤١-٤٢.

(٢) الحجر: ٤٥-٤٦.

(٣) انظر الصفحة ٢٨٤ من هذا البحث، وانظر: همع الهوامع: ٦/١٨٢.

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٢٧٧، وانظر الصفحة/٢٦٨ من هذا البحث.

(٥) انظر الصفحة/٢٦٨-، ٢٧١- من هذا البحث.

(٦) البقرة: ٧١.

(٧) البقرة: ٧٣.

(٨) البقرة: ٢٦٤، وانظر: النساء: ١٤٦.

(٩) القمر: ٦، وانظر: الإسراء: ١١.

(١٠) فاطر: ٢٨.

(١١) المائدة: ٥٢، وانظر شاهداً آخر: النساء: ٨٤.

المضارع قوله تعالى: ﴿ولاتكتموا الشهادة..﴾[1]، ﴿فلا تتَّبعوا الهوى..﴾[2]، ﴿لاتتَّخذوا الكافرينَ أولياءَ..﴾[3].

ومن الماضي قوله تعالى: ﴿ثمَّ اتخذوا العجل..﴾[4]، ﴿وإذا لَقُوا الذين آمَنُوا..﴾[5]، ﴿وإنَّ الذين أوتوا الكتابَ..﴾[6]، ﴿فإنْ عَزَموا الطلاقَ..﴾[7].

ومن الأمر قوله تعالى: ﴿وقلنا لهُمُ ادْخُلوا البابَ سُجَّداً..﴾[8]، ﴿وأقيموا الصلاةَ وآتُوا الزكاة..﴾[9]، ﴿واتَّقُوا الله الذي إليه تُحْشَرونَ..﴾[10].

ومن ذلك الماضي معتل اللام، ومنه قوله تعالى: ﴿عفا الله عما سلَف..﴾[11]، ﴿فلَّما رأى القَمرَ بازغاً..﴾[12]، ﴿إلَّا على الذّينَ هدى اللهُ..﴾[13].

---

(١) البقرة: ٢٨٣.
(٢) النساء: ١٣٥.
(٣) النساء: ١٤٤.
(٤) النساء: ١٥٣.
(٥) البقرة: ٧٦.
(٦) البقرة: ١٤٤.
(٧) البقرة: ٢٢٧.
(٨) النساء: ٥٤.
(٩) البقرة: ١١٠.
(١٠) المائدة: ٩٦.
(١١) المائدة: ٩٥، وانظر الآية: ١٠١.
(١٢) الأنعام: ٧٧، وانظر: الأنعام: ٧٨، النحل: ٨٥، ٨٦، الكهف: ٨٣، الأحزاب: ٢٢.
(١٣) البقرة: ١٤٣، وانظر: البقرة: ٢١٣، الأنعام: ٩٠، الرعد: ٣١، النحل: ٣٦.

ومن هذه المسألة الاسم، ومنه (ذو)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والله عزيزٌ ذو انتقام﴾[1]، وربُّك الغني ذو الرحمةِ. .﴾[2] .

ومنه ماانتهى بحرف علة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا موسى الكتـاب. .﴾[3]، ﴿وآتينـا عيسى بنَ مريَمَ. .﴾[4]، ﴿إنَّ الهـدى هدى الله. .﴾[5]، ﴿في يتامى النساء. .﴾[6].

ومن ذلـك ياء المتكلم ومنـه قولـه تعـالى: ﴿قـال لاينـالُ عهـدي الظالمين﴾[7]، وقراءة الجحدري: ﴿إنَّ وليِّ اللهُ. .﴾[8] بياء مشدَّدة مكسورة على حذف ياء المتكلم[9].

ومن ذلك الألف من ضمير الغائبة المتصل، ومنه قوله تعالى: ﴿من تحتها الأنهارُ. .﴾[10].

ومن ذلك حذف الألف من ضمير المتكلمين المتصل وضمير الغائبتين المتصل، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وقولهم إنَّا قتلنا المسيحَ. .﴾[11]، ﴿ربَّنا آمنا بما أنزَلتَ واتَّبَعْنا الرسولَ. .﴾[12]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فإن كانتا

---

(١) المائدة: ٩٥.
(٢) الأنعام: ١٣٣.
(٣) البقرة: ٨٧.
(٤) البقرة: ٨٧.
(٥) آل عمران: ٧٣.
(٦) النساء: ١٢٧.
(٧) البقرة: ١٢٤.
(٨) الأعراف: ١٩٦.
(٩) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٤٦.
(١٠)البقرة: ٢٦٦، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (تحت).
(١١)النساء: ٥٧.
(١٢) آل عمران: ٥٣.

اثنتين . . ﴾[1] .

ومن ذلك حذف الألف من ضمير الغائبَين، ومنه قوله تعالى: ﴿فلهما الثلثان . . ﴾[2] .

ومن ذلك حذف ياء الاسم الموصول، ومنه قوله تعالى: ﴿فليؤدِّ الذي اؤتمن أمانَتَه . . ﴾[3] .

ومن ذلك حذف الواو أو الياء فيما أعرب بالحروف وكان مضافاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك لمن لم يكن أهلهُ حاضري المسجدِ الحرام . . ﴾[4]، ﴿فاتقوا الله ياأولي الألبابِ . . ﴾[5].

والحرف يشيع حذف آخره في كتابنا العزيز، ومن ذلك حروف الجر، ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد اصطَفَيناهُ في الدنيا . . ﴾[6]، ﴿كما كُتبَ على الذين من قبلكم . . ﴾[7]، ﴿ألَمْ تَرَ إلى المَلأِ . . . ﴾[8].

ومن ذلك هاء التنبيه، ومنه قوله تعالى: ﴿إن يشأ يُذهِبْكم أيها الناسُ . . . ﴾[9].

---

(١) النساء: ١٧٦ .
(٢) النساء: ١٧٦ .
(٣) البقرة: ٢٨٣ .
(٤) البقرة: ١٩٦ .
(٥) المائدة: ١٠٠ .
(٦) البقرة: ١٣٠، وانظر: البقرة: ١٧٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢٥٥، ٢٥٦، النساء: ٨٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٩ .
(٧) البقرة: ١٨٣، وانظر: البقرة: ١٩٣، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥٣، النساء: ١٤٢، ١٦٥، ١٦٩، ١٧١ .
(٨) البقرة: ٢٨٣، وانظر: النساء: ٧٧، ٨٣، ١٠٠، ١٤٢ .
(٩) النساء: ١٣٣، وانظر: البقرة: ٢٦٤، النساء: ١٣٣، ١٣٦، ١٤٤، ١٧٠، ١٧٤، المائدة: ١، ١٢ .

ومن الحروف قوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين تابوا . .﴾[1]، ﴿ولا الملائكة المقرَّبون . .﴾[2]، ﴿فأمَّا الذين آمنوا . . .﴾[3].

ومن ذلك حذف التنوين، ومنه قراءة أبي عمرو: ﴿إنَّ وليَّ اللهُ الذي نزَّل الكتابَ . .﴾[4] بياء مشدَّدة مفتوحة ورفع لفظ الجلالة: ذكر أبوعلي الفارسي[5] أنه لايصح أن تخرج هذه القراءة إلاَّ على إدغام ياء (فعيل) في ياء الإضافة بشرط حذف لام الفعل، وأنه لايصح إدغام لام الفعل في ياء الإضافة لأنَّ الإدغام الأول ينفك. وذكر أبوحيان[5] أنَّه يمكن تخريج القراءة على حذف التنوين لالتقاء الساكنين على أنَّ (وليٌّ) اسم (إنَّ)، وفيها جعل النكرة اسماً للحرف الناسخ والمعرفة خبراً له، وهو تأويل أقل تكلفاً ممَّا ذهب إليه أبوعلي الفارسي.

ومنه قراءة لبعض القراء: ﴿فالِقُ الإصباحَ . .﴾[6] بنصب (الإصباحَ) وحذف التنوين لالتقاء الساكنين على مذهب المبرد، أمَّا سيبويه فلايجوِّزه إلاَّ في الشعر.

ومنه قراءة عمارة بن عقيل وغيره: ﴿ولااللیل سابقُ النهارَ . .﴾[7] بالنصب ومن غير تنوين[8].

---

(1) النساء: ١٤٦، وانظر الآية: ٥٧.
(2) النساء: ١٧٢، وانظر: البقرة: ١٥٠، المائدة: ٢.
(3) النساء: ١٧٣، وانظر: النساء: ١٧٥، الضحى: ٩.
(4) الأعراف: ١٩٦.
(5) انظر: البحر المحيط: ٤٤٦/٤.
(6) الأنعام: ٩٦.
(7) يس: ٤٠.
(8) انظر الصفحة/١٨٩ من هذا البحث.

وقراءة الحسن الشاذة: ﴿وجَعَل منهمُ القردة والخنازير وعَبْدَ الطاغوتَ﴾[1] بنصب (الطاغوتَ) ومن غير تنوين[2].

وقراءة الأعمش الشاذة: ﴿كلُّ نفْسٍ ذائقةُ الموتَ﴾[3] بالنصب ومن غير تنوين على أنَّ التنوين حذف تخفيفاً أو لالتقاء الساكنين[4].

ومنه قراءة أبان بن عثمان ونصر بن عاصم والحسن وغيرهم: ﴿قل هو اللهُ أحدُ الله الصمد﴾[5] بحذف التنوين من (أحد) لالتقاء الساكنين[6].

ومن ذلك حذف نون التوكيد الخفيفة، ومنه قراءة الأعمش: ﴿ولايَحَسَبَ الذين كفروا سبَقوا إنهم لايُعجزون﴾[7] بفتح السين والياء على أنَّ النون حذفت لالتقاء الساكنين أي: يحْسَبَنْ[8].

ومن الحذف في هذه المسألة ماالتقى فيه ساكنان بينهما حرف خفي غير ساكن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنْ أهْلِ الكتاب مَنْ إن تأْمَنْهُ بقنطارٍ يُؤدهْ إليك..﴾[9]: للقراء في هاء الكناية مذاهب:

(١) إسكانها لأنَّ الياء الساكنة قد حذفت، فصارت الهاء في موضع لام

---

(١) المائدة: ٦٠.

(٢) انظر الصفحة/١٩٠ من هذا البحث.

(٣) آل عمران: ١٨٥.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٥٢٧، البحر المحيط: ٣/١٣٤، الكشاف: ١/٤٨٥، شرح المفصل: ٩/٢٣٤.

(٥) الإخلاص: ١-٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٨/٥٢٨.

(٧) الأنفال: ٥٩، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ١٤٥، النساء: ١١٥، الشورى: ٢٠.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٤/٥١٠، إعراب القرآن: ١/٦٨٣.

(٩) آل عمران: ٧٥.

الفعل، وذكر مكي بن أبي طالب[1] أنَّ هذه العلَّة ليست قوية، والأولى عنده حمل القـراءة على أنَّ من العرب من يسكن هاء الكناية إذا تحرك ماقبلها، وإسكان الهاء قراءة أبي عمرو وحمزة وأبي بكر.

(٢) الكسر من غير ياء، وهي قراءة قالون، وحذفت الياء في هذه القراءة لالتقاء الساكنين لأنَّ الأصل في (يؤدِّه) قبل الجزم: يؤديهيْ، بياءين ساكنتين بينهما حاجز خفي ضعيف وهو الهاء.

(٣) وصل الهاء بياء حملاً على الأصل وهي قراءة الباقين من السبعة، ويعزِّز بقاء الياء حذف الياء الساكنة للجزم، وهو الاختيار لأنَّ أكثر القراء عليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلَّما أضاء لهم مَشَوْا فيهِ . .﴾[2]: قراءة ابن كثير وصل الهاء بياء، وذلك أنه كسر الهاء للياء التي قبلها لأنَّ الهاء حرف خفي فأبـدل منها واو لأنهَّا الأصل، ولكنه ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة فلذلك قرأ (فيهي). وقراءة غير ابن كثير من القراء بالكسر من غير ياء، لأنهَّم كرهوا اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفي ليس بحاجز حصين، وقيل إنَّ الياء الثانية حذفت استخفافاً أو لحذفها من الخَط، وهو الاختيار عند مكي بن أبي طالب[3].

ومن ذلـك أيضـاً قولـه تعـالى: ﴿ثم اجتبـاهُ ربُّـه﴾[4]: قرأ ابن كثير (اجتباهو) بالواو لتقوية الهاء لخفائها حملاً على الأصل في التقوية. وعلة حذف الواو، وهو مذهب القراء الباقين كعلة حذف الياء من (فيهِ)[5].

---

(١) انـظر: الكشف عن وجـوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٢، ٣٤٩، التيسير في القراءات السبع: ٢٩.

(٢) البقرة: ٢٠.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٢.

(٤) طـه: ١٢٢.

(٥) انـظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٤٢. وفي هاء الكناية حديث مفصل مبسوط في مظانه: انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع =

(٥) الالتجاء إلى همز أوَّل الساكنين في كلمة أو كلمتين:

لقد اختلف النحويون في القياس على ماجاء من هذه المسألة من شواهد، فمنهم مَنْ أقفل باب القياس، ومن هؤلاء أبوحيان: «وقرأ أيوب السختياني ﴿ولاالضَألين﴾(١) بإبدال الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين،

وحكى أبوزيد دأبة وشأبة في كتاب (الهمز) وجاءت منه أُليفاظ ومع ذلك فلا ينقاس هذا الإبدال لأنَّه لم يكثر كثرة توجب القياس، نصَّ على أنَّه لاينقاس النحويون..»(٢). وهو عند أبي عثمان المازني غير مقبول: «قال المبرد: قلت

للمازني: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولاأقبله»(٣). وهو عند مكي بن أبي طالب(٤) لغة قليلة. ويفهم من كلام الشهاب أنَّ عدم الهمز أولى: «والهرب من التقاء الساكنينْ لأنَّ التقاءَهما إذا كان أولها حرف لين والثاني مدغماً مغتفر، ومن ترك الجائز فقد بالغ في الترك»(٥).

الساكنينْ، وهي لغة، حكى أبوزيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿فيومئذٍ لايُسأَل عن ذنبه إنسٌ ولاجَأنٌ﴾(٦)، فظننته قد لحن حتى سمعت

= وعللها وحججها: ١/٤٢-٤٤، ٣٤٩، التيسير في القراءات السبع: ١٩، النشر في القراءات العشر: ١/٣٠٤-٢١٢، شرح القاصح العذري على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي: ٣١١، الحجة في القراءات السبع: ٧١، التبيان في إعراب القرآن: ١/١١-١٣.

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) البحر المحيط: ١/٣٠، وانظر: همع الهوامع: ٦/١٧٨.

(٣) شرح الشافية: ٢/٢٩٤، وانظر: سر صناعة الإعراب: ١/٨٣.

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/٢٧٩.

(٥) حاشية الشهاب: ١/١٤٧.

(٦) الرحمن: ٣٩.

من العـرب (دأبـة) و (شـأن)[1]. قال أبـو الفتـحَ ؛ وعلى هذه اللغة قول كثير. . »[2]. والقول نفسه مع القرطبي[3].

وممَّن أجاز هذه المسألة ابن جني الذي عزَّزها بشواهد من كلام العرب كقولهم في الباز: بأز: «وكذلك الفتحة قبل الألف في (باز) لمَّا جاورتها صارت على ماذكرنا كأنهَّا فيْها، والألف إذا حرِّكت همزت على ماذكرنا في (الضألين) و (جأنْ) فهذا وجهه»[4]، ومن ذلك ماروي عن العرب أيضاً: خأتم، عألم وغيرهما مماجاء في الباب الذي عقده لشواذ الهمز في كتابه (الخصائص)[5] وفي المكان الذي أفرده لإبدال الهمزة في كتابه (سر صناعة الإعراب)[6]. والهمز لغة فاشية عند أبي البقاء العكبري: «والجمهور على ترك الهمز في (الضالين)، وقرأ أيوب السختياني بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدَّد نحو: ضال، ودابَّة، وجانّ، والعلة في ذلك أنَّه قلب الألف همزة لتصح حركتها لئلاَّ يجمع بين ساكنين»[7].

وبعدُ فلست أتفق مع من لم يجز هذه المسألة أو القياس عليها، وإنني لأذهب إلى القياس على ماجاء من همز ألف المد المتلوَّة بحرف مدغم من غير تردد لما في التنزيل من شواهد يعزها ما في كلام العرب، وفي التنزيل من هذه المسألة موضعان، الأوَّل قراءة أيوب السختياني كما مرَّ: ﴿ولا الضَّأْلِينَ﴾[8]

---

(١) الصواب: شابَّه لأن الساكن الثاني يجب أن يكون مدغماً.
(٢) تفسير ابن عطية: ١/١٣٢.
(٣) انظر: تفسير القرطبي: ١/١٥١، وانظر: إعراب القرآن: ١/١٢٦، الكشاف: ١/٧٣.
(٤) المحتسب: ١/٤٨.
(٥) انظر: الخصائص: ٣/١٤٢-١٤٩.
(٦) انظر: ١/٨٢.
(٧) التبيان في إعراب القرآن: ١/١١.
(٨) الفاتحة: ٧.

بالهمز، والثاني قراءة الحسن وعمرو بن عبيد: ﴿ولاجَأْنٌّ﴾[1] بالهمز[2].

ومن همز الواو قوله تعالى: ﴿اشترَوا الضلالة..﴾[3]: ذكر ابن خالويه أنَّ الهمز لغة عن الكسائي، وهو لحن عند البصريين، ويعزز ماذكره ابن خالويه مافي حجة أبي علي الفارسي[4]: «ويدلُّ على تقدم التحريك بالضم في هذه الواو لالتقاء الساكنين أنَّ قوماً أبدلوا منها الهمزة فقالوا ﴿اشترَءوا الضلالة﴾ كما يبدلون من الواو المضمومة، فَلَوْ كان تحريكها بالكسر متعارفاً لكان جديراً ألاَّ يهمز وإلاَّ كانت تشبه حركة الإعراب لتعاقب الحركتين عليها كما تتعاقب حركة إعراب على المعرب»[5]. ولكنّ هذه المسألة ليست بالقياس عنده لأنَّ تحريك الواو بالضم لالتقاء الساكنين، وهو في تقدير السكون، فكأنَّ في الكلام إبدالاً من الواو الساكنة، وهي مسألة لاتبدل فيها الهمزة من الواو الساكنة[6].

وذكر ابن جني[7] أنَّ الهمز في مثل (اشترءوا) لغة قيس، وأنَّ بعض العرب يقول: عصئوا الله بالهمز. وحمَل الهمز في هذه اللفظة على تشبيه الحركة غير اللازمة (حركة التقاء الساكنين) بالضمة اللازمة في (أُقِّتت) و (أدؤر) و (أُجوه)، ولكنه يعدُّ همز (اشترءوا) من ضعيف مامرَّ.

---

(1) الرحمن: ٥٦.
(2) انظر: المحتسب: ٢/٣٠٥، شرح الشافية: ٢/٢٤٨.
(3) البقرة: ١٦.
(4) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٢.
(5) الحجة في علل القراءات السبع: ١/٢٧٨-٢٧٩.
(6) الحجة في علل القراءات السبع: ١/٢٧٩.
(7) انظر: المحتسب: ٢/٥٤-٥٥، وانظر: الخصائص: ٣/٨٧.

ولقد خطّأ أبوجعفر النحاس[1] وأبوالبركات بن الأنباري[2] هذه القراءة: وذكر أبوالبقاء العكبري[3] أنَّ قوماً همزوها تَشبيهاً بالواو المضمومة ضماً لازماً كما مرَّ عند ابن جني.

---

(1) انظر: إعراب القرآن: ١/١٤٢.
(2) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٥٩.
(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٢.

أهم مصادر البحث ومراجعه

أولا: المخطوط:

(١) ابن خالويه وأثره في النحو والصرف، عبدالفتاح أحمد الحموز، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكويت، بإشراف الدكتور عبدالعال سالم، ١٩٧٥.

(٢) التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح أحمد الحموز، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، بإشراف الدكتور عبدالرحمن السيد، ١٩٨١-١٩٨٢م.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبوحيان النحوي، دار الكتب المصرية، رقم ٦١٥٦هـ.

(٤) إعراب القرآن المجيد، السفاقسي، دار الكتب، رقم ٢٢٢ تفسير.

(٥) إعراب القرآن المجيد، المنتجب بن أبي العز، دار الكتب رقم ٧٤م.

(٦) إعراب القرآن، الحوفي، دار الكتب، رقم ٥٩ تفسير.

(٧) إعراب القرآن، السمين الحلبي، دار الكتب، رقم ٣٢١ تفسير، ورقم ١٠٧ تفسير.

(٨) البديع في القراءات السبع، ابن خالويه، شستر بيتي - دبلن، رقم ٣٠٥١.

(٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون من أول القرآن إلى نهاية المائدة، السمين الحلبي، رسالة لنيل الدكتوراه في الآداب بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، إعداد أحمد الخراط، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(١٠) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، العلامة الحنبلي، دار الكتب، مجاميع، ٢٢٨.

(١١) القراءات، ابن خالويه، استانبول، مراد ملا، رقم ٨٥.
(١٢) المسائل الحلبية، أبوعلي الفارسي، دار الكتب المصرية رقم ٢٦٦ تيمو رش.
(١٣) معاني القرآن للأخفش الأوسط، دراسة وتحقيق، فائز فارس، بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

ثانيا: المطبوع:

(١) أبوحيان النحوي، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
(٢) الإتباع والمزاوجة، أحمد بن فارس، تحقيق كمال مصطفى.
(٣) الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، يونيه ١٩٥٧، دار المعارف بمصر.
(٤) اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد علي بن علان الصديقي، مكتبة القدسي، دمشق، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٤٨هـ.
(٥) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر الدمياطي مطبعة عبدالحميد أحمد حنفي، مصر، ١٣٥٩.
(٦) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
(٧) أحكام القرآن، أبوبكر بن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٨) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٢٧م.

(٩) الإرشادات الجليلة في القراءات السبع من طريق الشاطبية، محمد محمد محمد سالم، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، مكتبة الكليات الأزهرية.
(١٠) أساس البلاغة، الزمخشري، كتاب الشعب، ١٩٦٠.
(١١) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبدالرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
(١٢) أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب، ١٩٧٣م.
(١٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار الحكمة، حلبوني، دمشق.
(١٤) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
(١٥) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الابياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٣م.
(١٦) الاغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩١ - ١٩٧١م.
(١٧) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، دار المعارف - حلب.
(١٨) أمالي الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة.
(١٩) أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
(٢٠) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
(٢١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،

أبـوالـبركـات بن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمـد محيي الـدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١، مطبعة السعادة بمصر.
(٢٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ومعه كتاب عدة السـالـك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الخامسة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧، مطبعة السعادة
(٢٣) الإيضـاح العضدي، أبوعلي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩، مطبعة دار التأليف.
(٢٤) الإيضاح في علل النحو، أبوالقاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
(٢٥) البحر المحيط، أبوحيان النحوي، وبهامشه تفسيران جليلان، أحدهما الدر اللقيط من البحر المحيط لتلميذ أبي حيان تاج الدين بن مكتوم، والآخر النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.
(٢٦) بديع القران، ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق حفني محمد شرف، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
(٢٧) الـبرهـان الكاشف عن إعجاز القرآن، ابن عبدالكريم الزملكاني، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٤-١٩٧٤م.
(٢٨) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الثانية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٢٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

(٣٠) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبوالبركات بن الأنباري، تحقيق رمضان عبدالتواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
(٣١) البيان في غريب إعراب القرآن، أبوالبركات بن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر في القاهرة.
(٣٢) تاج العروس الزَّبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الاعلام الكويتية، مطبعة حكومة الكويت.
(٣٣) تاج العروس الزَّبيدي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي.
(٣٤) تاريخ النحو وأصوله، القسم الأول، النحو بين البصرة والكوفة، عبدالحميد طلب، مكتبة الشيات، مصر - المنيرة.
(٣٥) تأويلات أهل السنة، أبومنصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي، تحقيق إبراهيم عوضين والسيد عوضين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
(٣٦) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البيجاوي، عيسى البابي الحلبي.
(٣٧) التبيان في تفسير القرآن، أبوجعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين، النجف الأشرف.
(٣٨) التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢، دار الفكر بدمشق.
(٣٩) تجديد العربية بحيث تصبح وافية بمطالب العلوم والفنون، إسماعيل مظهر، مكتبة النهضة المصرية.

(٤٠) تجديد النحو العربي، عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي - فرع لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٦م.
(٤١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
(٤٢) تطور الدرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الأدبية، ١٩٧٠م.
(٤٣) تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ابن عطية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة تحقيق أحمد صادق الملاّح.
(٤٤) تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٤٥) تفسير القرآن العظيم، أبوالفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٤٦) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي، الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
(٤٧) تفسير النسفي (لباب التأويل في معاني التنزيل) علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي.
(٤٨) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، دار الكتب العلمية، بيروت.
(٤٩) تهذيب اللغة، أبومنصور الأزهري، تحقيق عبدالسلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(٥٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٥١) التيسير في القراءات السبع، أبوعمرو الداني، عني بتصحيحه أوثوبرتزل استانبول، مطبعة الدولة، ١٩٣٠م.

(٥٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر.

(٥٣) حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين عبدالوهاب السبكي، وبهامشه تقرير الشيخ عبدالرحمن الشربيني، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

(٥٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٥٥) حاشية الدسوقي على المغني، الدسوقي.

(٥٦) حاشية الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، المطبعة البهية بمصر.

(٥٦) حاشية الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، المطبعة البهية بمصر.

(٥٧) حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، دياربكر - تركيا.

الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٥٩) حاشية العلامة الشيخ يس بن زين الدين الحمصي على شرح العلامة الشهاب أحمد بن علي الفاكهي المسمّى بمجيب الندا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى.

(٦٠) حجة القراءات، أبو زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
(٦١) الحجة في علل القراءات السبع، أبوعلي الفارسي، تحقيق علي النجدي وزميليه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
(٦٢) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبدالعال سالم، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
(٦٣) حدائق الدقائق على متن أنموذج العلامة الزمخشري في النحو، سعدالله البردعي، مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٥٢م - ١٣٧١هـ.
(٦٤) الحماسة السنية الكاملة المزية في الرحلة العلمية الشنقيطية التركزية، محمد بن محمود بن التلاميذ التركزي الشنقيطي، مطبعة الموسوعات، ١٣١٩هـ، القاهرة.
(٦٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبدالقادر البغدادي، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق.
(٦٦) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الثانية.
(٦٧) دائرة المعارف الإسلامية.
(٦٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، مطبعة السعادة، مصر.
(٦٩) دراسات في علم اللغة، القسم الأول، كمال بشر، دار المعارف - مصر، ١٩٦٩م.
(٧٠) دراسات نقدية في النحو العربي، عبدالرحمن أيوب، مؤسسة الصباح.
(٧١) درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله

العزيز، الخطيب الإسكافي، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، ١٩٠٨، مطبعة السعادة، مصر.
(٧٢) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تعليق وشرح محمد عبدالمنعم خفاجي، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة.
(٧٣) الرد على النحاة، ابن مضاء، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
(٧٤) الرد على النحاة، ابن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٤٧م.
(٧٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، مطبعة زيد بن ثابت.
(٧٦) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
(٧٧) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.
(٧٨) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
(٧٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة السادسة، ١٩٧٤م - ١٣٩٤هـ.
(٨٠) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
(٨١) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد، الطبعة الأولى،

توزيع مكتبة الأنجلو المصرية.
(٨٢) شرح التصريح على التوضيح للإمام خالد بن عبدالله الأزهري على ألفية ابن مالـك في النحـو لابن هشـام الأنصاري، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يـس الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، وشركاه.
(٨٣) شرح الرضي على الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
(٨٤) شرح شافية ابن الحـاجب، رضي الـدين الاسـترابـاذي، مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
(٨٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
(٨٦) شرح شواهد المغني، السيوطي، بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي.
(٨٧) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
(٨٨) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام، دراسة وتحقيق هادي نهر، ١٩٧٧م - ١٣٩٧هـ، مطبعة الجامعة، بغداد.
(٨٩) شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
(٩٠) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبدالكريم، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٦م.

(٩١) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوه، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، مطبعة المكتبة العربية بحلب.
(٩٢) شروح التلخيص، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٢هـ.
(٩٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق وتقديم مصطفى الشوايمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤م - ١٣٨٣هـ.
(٩٤) صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٩٥) صحيح مسلم، الإمام مسلم، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
(٩٦) عيسى بن عمر الثقفي، نحوه من خلال قراءته، صبحي عباس السالم، منشورات مؤسسة الأعلمي، دار التربية، بيروت - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
(٩٧) فتح البيان، أبوالطيب صديق بن حسن البخاري، وبهامشه تفسير ابن كثير، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق، ١٣٠٠هـ.
(٩٨) فهارس معجم تهذيب اللغة للأزهري، عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي، بمصر الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
(٩٩) في النحو العربي، قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
(١٠٠) في الدراسات القرآنية واللغوية، الأصالة في القراءات واللهجات العربية، عبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(١٠١) القاموس المحيط، الفيروزبادي، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.
(١٠٢) القراءات واللهجات، عبدالوهاب حمودة، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م، مطبعة السعادة.
(١٠٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبدالعال سالم، دار المعارف بمصر.
(١٠٤) الكامل في اللغة والأدب، المبرد، مكتبة المعارف، بيروت.
(١٠٥) الكتاب، سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر.
(١٠٦) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(١٠٧) كتاب الأفعال، السرقسطي، تحقيق حسين محمد شرف، مراجعة محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
(١٠٨) كتاب التعريفات، الفاضل الشريف علي بن محمد الجرجاني، ويليه رسالة في بيان اصطلاحات رئيس الصوفية الواردة في الفتوحات الملكية، طبع اولنمشدر، قسطنطينية.
(١٠٩) كتاب اللامات، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
(١١٠) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبوالقاسم الزمخشري، ومعه كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للامام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة

الأخيرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
(١١١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، طبع بعناية وكالة المعارف في مطبعتها البهية، ١٩٤١م.
(١١٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
(١١٣) لسان العرب، ابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
(١١٤) لطائف الإشارات، القشيري، قدم له وحققه إبراهيم بسيوني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
(١١٥) اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسَّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
(١١٦) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
(١١٧) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
(١١٨) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو اسحق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي.
(١١٩) مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر.
(١٢٠) مجلة العربي، عدد (٢٤٢)، يناير (كانون الثاني)، ١٩٧٩م، مقال

محمد خليفة التونسي: لابد للحال من صاحب تصفه، الصفحة/١٦٢.
(١٢١) مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الحادي والثلاثون، صفر ١٣٩٣هـ، مارس ١٩٧٣م، مقال الشيخ عبدالرحمن تاج: القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم، الصفحة ٢٥. ومقال الشيخ عطية الصوالحي: في الأفعال الواردة مبنية لغير الفاعل، الصفحة/٤٥. ومقال أحمد مكي الأنصاري: دراسات في النحو والقراءات، الصفحة/١٢٢.
(١٢٢) مجمع الأمثال، أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥م.
(١٢٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، عبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
(١٢٤) مختصر المذكر والمؤنث، المفضل بن سلمه، تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة، ١٩٧٢م.
(١٢٥) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره برجستر اسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
(١٢٦) المخصص، ابن سيده، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٩١٦م.
(١٢٧) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
(١٢٨) مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، عبدالرحمن السيد، الطبعة الأولى، توزيع دار المعارف بمصر.

(١٢٩) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

(١٣٠) المذكر والمؤنث، أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م.

(١٣١) المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق رمضان عبدالتواب وصلاح الدين هادي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

(١٣٢) المذكر والمؤنث، الفراء، تحقيق رمضان عبدالتواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٥م.

(١٣٣) المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(١٣٤) مزاعم بناء اللغة على التوهم، محمد بهجة الأثري، مطبعة الحجاز بدمشق، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٦م.

(١٣٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(١٣٦) مسائل خلافية في النحو، أبوالبقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، منشورات دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية.

(١٣٧) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار الفكر بدمشق.

(١٣٨) المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(١٣٩) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
(١٤٠) مشكلات اللغة العربية، محمود تيمور، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، المطبعة النموذجية.
(١٤١) المصحف، طبع دار الفكر.
(١٤٢) معاني القرآن، الفراء، تحقيق عبدالفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
(١٤٣) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، شرح وتحقيق عبدالجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت صيدا.
(١٤٤) معجم شواهد العربية، عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، مكتبة الخانجي بمصر.
(١٤٥) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر.
(١٤٦) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبومنصور الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
(١٤٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
(١٤٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
(١٤٩) مفتاح السعادة، أحمد بن مصطفى، مراجعة وتحقيق كامل كامل

بكري، وعبدالوهاب أبوالنور، دار الكتب الحديثة.
(١٥٠) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦١م.
(١٥١) المقتضب، أبوالعباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٨هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي.
(١٥٢) المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
(١٥٣) الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
(١٥٤) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، مطبعة الميمنية، عيسى البابي الحلبي.
(١٥٥) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٩٦١م.
١٥٦) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م، مكتبة الأنجلو المصرية.
(١٥٧) من أعيان الشيعة، أبوعلي الفارسي، عبدالفتاح شلبي، ١٣٨٨هـ، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
(١٥٨) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٧٨م - ١٣٩٨هـ.
(١٥٩) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح بن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
(١٦٠) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، وبهامشه كتابه المسمى: صريح المعقول لصحيح المنقول لابن تيمية، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣٢١هـ.
(١٦١) الموجز في النحو، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥م - ١٣٨٥هـ.
(١٦٢) النحو العربي، نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت.
(١٦٣) النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
(١٦٤) نحو عربية ميسرة، أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت.
(١٦٥) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت.
(١٦٦) النحو الوظيفي، عبدالعليم إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.
(١٦٧) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
(١٦٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(١٦٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
(١٧٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم، دار البحوث العلمية.